الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والصيد البحري
والموارد المائية

التّقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية لسنة 2019

جوان 2020

الفهـــــــــــرس

المحور الأوّل : التقديم العام

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019.....1

2 – تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019..... 7

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة

I. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

1- التقديم العام للبرنامج.....13

2- تقديم أداء البرنامج لسنة 2019.....14

1.2- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج.....14

2.2- تقديم لنّتائج الأداء وتحليلها.....17

II. برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

1- التقديم العام للبرنامج.....36

2- تقديم أداء البرنامج لسنة 2019.....37

1.2- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج.....37

2.2- تقديم لنّتائج الأداء وتحليلها.....39

III. برنامج المياه

1- التقديم العام للبرنامج.....50

2- تقديم أداء البرنامج لسنة 2019.....51

1.2- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج.....51

2.2- تقديم لنّتائج الأداء وتحليلها.....53

IV. برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

1- التقديم العام للبرنامج.....83

2- تقديم أداء البرنامج لسنة 2019.....85

1.2- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج.....85

2.2- تقديم لنّتائج الأداء وتحليلها.....87

V. برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

1- التقديم العام للبرنامج.....125

2- تقديم أداء البرنامج لسنة 2019.....126

1.2- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج.....126

2.2- تقديم لنّتائج الأداء وتحليلها.....128

VI. برنامج القيادة والمساندة

1- التقديم العام للبرنامج.....150
2- تقديم أداء البرنامج لسنة 2019.....151
1.2- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج.....151
2.2- تقديم لنّتائج الأداء وتحليلها.....153

المحور الأوّل

الـتـــقـــديـــم الـــعـــام

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة لسنة 2019 :

تمّ وفقا لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تقسيم وزارة الفلاحة إلى خمس برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج مساندة على النحو التالي :

- الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
- المياه
- الغابات و تهيئة الأراضي الفلاحية
- التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
- القيادة والمساندة

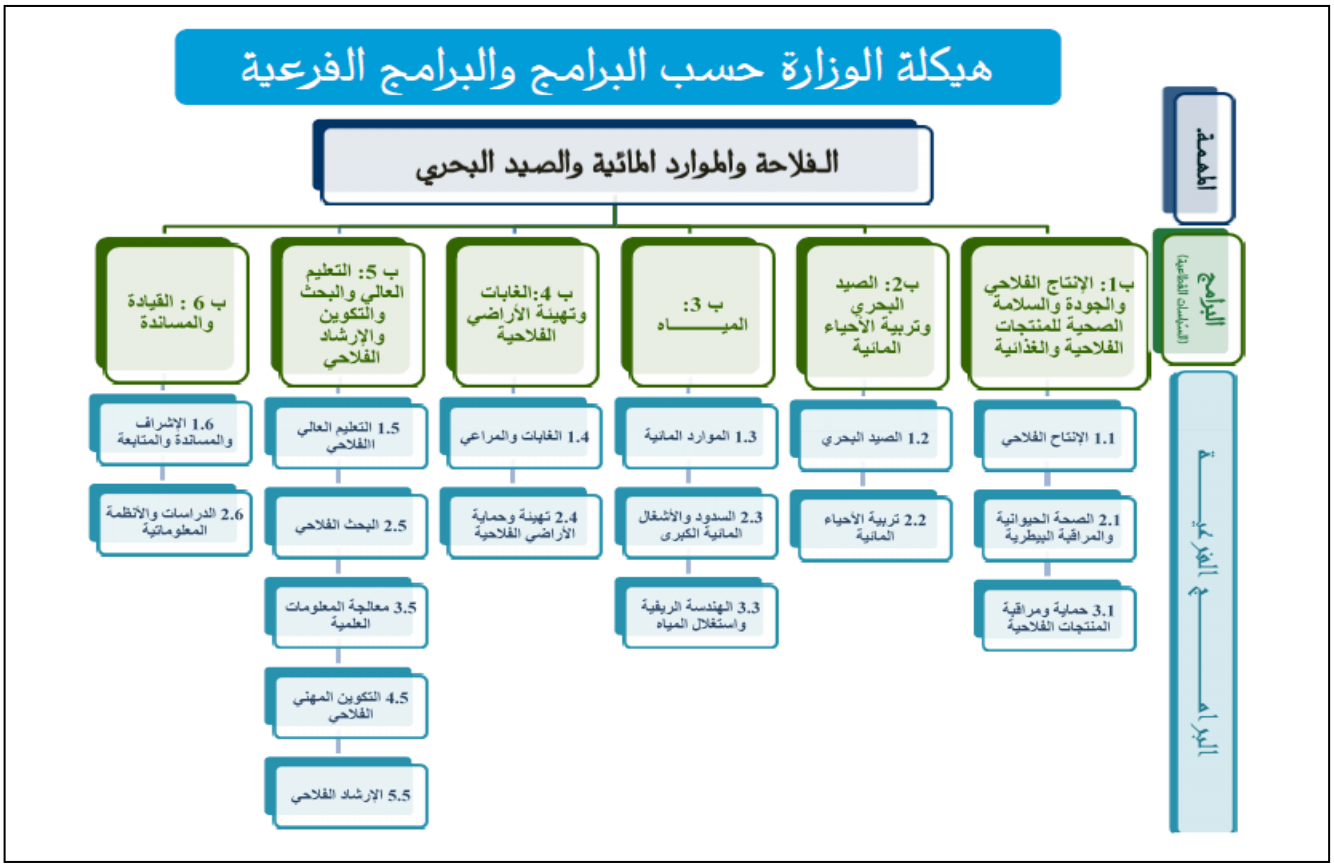

1-1 أهم الإنجازات التي تم تحقيقها:

تتمثل الأهداف العامة للمخطط التنموي 2016-2020 في تحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية هامة لقطاع الفلاحة والصيد البحري حتى يؤمن دخلا مجزيا للفلاح والبحار ويحافظ على استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة في ظل التغيرات المناخية.

كما ستمكن هذه السياسة من تعزيز الأمن الغذائي الذي يعد خيارا استراتيجيا ثابتا وركيزة من ركائز السيادة الوطنية طبقا لما نص عليه دستور الجمهورية الثانية. وبذلك يكون القطاع قد ساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وترتكز السياسة التنموية للفترة 2016-2020 على المحاور التالية:

- ❖ تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية،
- ❖ معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية،
- ❖ النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها،
- ❖ دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي،
- ❖ النهوض بالفلاحة الصغرى والفلاحة العائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية،
- ❖ تطوير منظومة إنتاج المعرفة ونشرها،
- ❖ ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحرى.

وقد شهدت سنة 2019 تواصل تنفيذ الإصلاحات والمشاريع المبرمجة للمخطط الخماسي 2016-2020 في المجالات التالية:

1. تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها :

على مستوى تنمية وحماية الموارد المائية وضمان استدامتها انطلقت مراجعة مجلة المياه حتى تتلاءم ومتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية طبقا لأحكام الدستور خاصة الحق في الماء والحق في البيئة السليمة والعيش الكريم والتنميةالمستدامة وتثبيت ملكية الثروات الطبيعية للشعب التونسي وترشيد استغلالها. وقد تم في هذا الصدد تنظيم العديد من المشاورات الموسعة منذ سنة 2016 مع جميع المتدخلين وتم الاتفاق على صيغة نهائية لمشروع مجلة المياه مع الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 15 ماي 2019، والمصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة المياه خلال مجلس وزاري انتظم بتاريخ27جويلية 2019.

ومن أهم الاصلاحات المؤسساتية للتصرف والمحافظة على الموارد المائية التي تضمنتها مجلة المياه إحداث الهيئة الوطنية التعديلية لخدمات المياه والوكالة الوطنية لحماية الملك العمومي للمياه واستغلاله والمجالس الجهوية للمياه لدراسة المسائل المتعلقة بالتصرف في الموارد المائية على مستوى الجهة في إطار الاستراتيجيات الوطنية.

كما شهدت سنة 2019 الانطلاق الفعلي لإنجاز الدراسة الاستراتيجية حول قطاع المياه في أفق 2050 بانتداب مكاتب دراسات لإنجاز الدراسة بقيمة 2.4 مليون دينار. ويحتوي برنامج سنة 2019 على إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة والمتعلقة بتجميع المعطيات والدراسات الاستراتيجية السابقة وحوصلتها وإعداد منهجية ومخطط العمل وتنظيم ورشات الانطلاق على المستوى الوطني والجهوي والمرحلة الثانية والمتعلقة بتشخيص الوضع الراهن وإعداد التوجهات الأساسية.

وإلى جانب تواصل أشغال إنجاز منشآت التعبئة من إنجاز السدود والسدود الجبلية، نذكر منها بالخصوص انطلاق أشغال رفع طاقة خزن سد بوهرتمة بولاية جندوبة، بسعة إضافية تقدر بـ 33 مليون م3لتصل طاقته الجملية الى 145 مليون متر مكعب، فقد شهدت سنة 2019:

أما على مستوى الموارد الغابية وباعتبار خصوصية الغابات التونسية الكائنة بمحيط طبيعي هش وما يجب أن يضطلع به القطاع من أدوار اجتماعية واقتصادية وبيئية، تمت مراجعة السياسة العامة للتنمية الغابية لجعلها متماشية مع سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لبلادنا. وبذلك تم إقرار التوجهات الاستراتيجية التالية:

- مبدأ اندماجية القطاع مع القطاعات الفلاحية وغير الفلاحية من خلال برامج التهيئة المندمجة والتنمية المستديمة للفضاء الريفي ككل وإحكام التنسيق بين مختلف المصالح والمؤسسات المعنية لتحقيق ذلك.
- دعم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات مع تفعيل هذه الوظائف عند دراسة وتنفيذ المشاريع التنموية، وترتيب الأولويات في الاستثمار، وضبط برامج التنمية حسب خصوصيات الجهات ومتطلباتها مع دعم اللامركزية في مجال التنفيذ واتخاذ القرار.
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في تنمية الثروة الغابية والرعوية واستغلالها من خلال مجامع التنمية والهياكل المنظمة لمتساكني الغابات أو عن طريق المستغلين المباشرين.
- دعم المحافظة على الأحياء البرية النباتية والحيوانية لدورها الفعال في التوازنات البيئية والمحافظة على المحيط والتنوع البيولوجي، مع مواصلة تهيئة الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية واحكام التصرف فيها، ووضع خطة وطنية لإحداث محميات طبيعية أخرى لحماية بقية الانظمة البيئية بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ووضع برامج تحسيسية وتربوية في هذا المجال وإحداث وتجهيز المتاحف البيئية.

ولتجسيد هذه التوجهات الاستراتيجية، انطلق تنفيذ مشروع التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا بتونس الذي يهدف إلى تحسين التصرف في المشاهد الطبيعية وإتاحة الفرص الاقتصادية للمجتمعات الريفية المستهدفة

ويخص ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد بقيمة تناهز 100 مليون دولار بتمويل من البنك الدولي.

وفي مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، تواصل تنفيذ البرنامج الوطني للمحافظة على المياه والتربة الذي يشمل كافة الولايات بأشغال تهيئة مصبات المياه والصيانة والتعهد ومنشآت إصلاح مجاري الأودية وفرش المياه وتغذية المائدة وإنجاز البحيرات الجبلية. كما تواصل تنفيذ عدد من المشاريع نذكر منها بالخصوص:

- ✓ برنامج التمويل الإطاري للتصرف في أحواض الأودية الذي يهدف إلى استحثاث نسق التنمية مع التوفيق بين تحسين ظروف عيش المنتفعين والمحافظة على الموارد الطبيعية في إطار تنمية مستديمة. وتتوزع منطقة تدخل المشروع على 10 ولايات (بنزرت، باجة، زغوان، سليانة، القيروان، القصرين، الكاف، سيدي بوزيد، قفصة والمهدية). تمت مراجعة كلفة عناصر التدخل وضبط برنامج تكميلي للفترة 2019-2020 لاستهلاك بقية الموارد المالية المتاحة المقدرة بـ 6.7 مليون دينار.
- ✓ برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية بالمناطق الهشة لولايات بنزرت والكاف وسليانة والقيروان وسيدي بوزيد PACTE .ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في المساهمة في التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ في المناطق الريفية الهشة عبر التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية الهشة (المياه والتربة والغابات) والمساهمة في التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة في مناطق التدخل، ووضع آليات الحوكمة الرشيدة من أجل إدارة أفضل للتنمية المحلية. تعتبر سنة 2019 سنة الانطلاق في تنفيذ مخططات التهيئة والتنمية المندمجة الترابية ومن المنتظر إعداد الدراسات الفنية الأولية المتعلقة بالمنشآت والبنية التحتية والشروع في إنجاز بعض عناصر البنية التحتية.
- ✓ مشروع مشاركة السكان المحليين في التصرف في الماء والتربة بمصب نبهانة العلوي الممول بهبة من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بقيمة 4 مليون أورو ويعتمد على مخططات تنمية تشاركية. وتتمثل أهم الأنشطة الخاصة ببرنامج 2019 و2020 في إنجاز 34 فسقية فردية و68 ماجل فردي لتجميع مياه الأمطار وتهيئة 10 مدارس، وتوزيع 30 ألف شتلة زيتون و10آلاف شتلة لوز. كما تم اقتناء وتوزيع 300 بيت نحل عامرة وآلات خاصة بتربية النحل وتم توزيعها على 30 منتفع في شكل أنشطة مدرة للرزق مع تنظيم دورات تكوينية للفلاحين في مجالات تربية النحل وتقطير الزيوت وتربية الدواجن. كما انطلق إعداد دراسة تنفيذية لإحداث منطقة سقوية حول السد الجبلي بالوسلاتية.

2. معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية :

تواصل العمل في هذا المجال على مزيد تثمين الأراضي الدولية الفلاحية ودعم مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية للقطاع من خلال دعم اليات الحوكمة الرشيدة في التصرف في العقارات الفلاحية بإعادة توظيف الضيعات الدولية الفلاحية المسترجعة وتأطير المنتفعين حاملي الشهادات العليا وغيرهم من المعطلين عن العمل تسويغ جزء من الأراضي الدولية خارج إطار برنامج إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.

كما تواصل العمل بالأحكام الاستثنائية المتعلقة بإجراءات تغيير صلوحية الأراضي الفلاحية وتغيير صفة الأراضي التابعة لملك الدولة للغابات وتهيئة وتعمير الأراضي الكائنة خارج المناطق المغطاة بأمثلة تهيئة والمخصصة لتنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وإحداث المناطق الصناعية، حيث تم التمديد للعمل بهذه الإجراءات الاستثنائية إلى 31 ديسمبر 2020.

وفي إطار المراجعات القانونية، تجري مراجعة كراسات الشروط ومقاييس إسناد الضيعات الدولية الفلاحية لبعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والمقاسم الدولية الفلاحية المبوبة للفنيين.

3. النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها :

شهدت سنة 2019 إصدار قانونا يعد مكسبا هاما للقطاع وهو قانون السلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات الصادر في 26 فيفري 2019 تحت عدد 25. ويهدف هذا القانون إلى ضمان السلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات لبلوغ مستوى عال من الحماية لصحة للإنسان والحيوان وحماية المصالح الاقتصادية للمستهلك وكذلك دعم فرص التصدير.

ويضبط هذا القانون المبادئ العامة المتعلقة بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات والالتزام العام المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات،كما يضبط التزامات المستغلين في القطاع الغذائي وفي قطاع أغذية الحيوانات وكذلك القواعد العامة للمراقبة الرسمية.

و نظرا للمخاطر الجدية التي تهدد المنظومات الانتاجية من أمراض وآفات زراعية، فقد تواصل تنفيذ مختلف البرامج الوطنية منها بالخصوص حملة مكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه، والعثّة وذبابة الزيتون وسوسة النخيل الحمراء.

أما على مستوى حماية الصحة الحيوانية فقد تواصل تنفيذ مختلف الحملات الوطنية للوقاية ضد الأمراض المعدية والمراقبة الصحية للحيوانات عند التصدير والتوريد.

4. دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي :

تواصل العمل على مزيد التعريف بقانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 مع التركيز على إيجاد الحلول لبعض المسائل التي تمت إثارتها من قبل المستثمرين واقتراح تنقيح بعض النصوص المرتبطة بالاستثمار أو تغيير بعض إجراءات تعهّد الملفات مع شروع مصالح الهيئة التونسية للاستثمار في إعداد دليل إجراءات خاصّ بتعهّد ملفات الاستثمار. ومن المنتظر أن يتجاوز عدد المشاريع الخاصة المصادق عليها الخمسة آلاف مشروع سنة 2019.

كما يتواصل العمل على تحسين الكفاءات المهنية للنساء وتمكين الراغبات في بعث مشاريع صغرى في المجال الفلاحي من التأطير والمرافقة، وذلك بتحديد مجالات التكوين والمشاريع المدرة للدخل بالاعتماد على حاجيات الفئات المستهدفة إضافة إلى تمكينهم من تكوين فلاحي يستجيب لشروط الانتفاع بالتمويل لبعث مشاريع صغرى وكذلك التكفل بمصاريف التكوين النظري والتطبيقي في الاختصاصات المتوفرة لديها مع اعتماد أسعار تفاضلية ومشجعة فيما يتعلق بالإقامة والإعاشة.

وفي إطار التمكين الاقتصادي للمرأة، تم تخصيص مقرات بالمندوبيات الجهوية لعرض وترويج منتوجات المرأة في الوسط الريفي، وقد بلغ عدد نقاط البيع المفتوحة بالولايات إلى حد الآن14 نقطة، هذا إلى جانب تشريك الفلاحات في المعارض الجهوية والوطنية ويتواصل العمل بهذا المنشور حاليا.

كما تواصلت عمليات تحسيس وإعلام الفتيات والنساء لحثهن على تقديم ملفاتهن للانتفاع بمقاسم الفلاحين الشبان على الأراضي الدولية المخصصة لذلك وشرح الإجراءات الإدارية ومرافقتهن في إعداد الملفات.

ودعما للمجهودات المبذولة في مجال الاستثمارات الفلاحية لتحسين الإنتاج والإنتاجية، تم العمل على تفعيل صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعيةوذلك من خلال:

- ✓ -إصدار كل النصوص القانونية والتطبيقية لإحداث الصندوق،
- ✓ -فتح حساب خاص للصندوق بخزينة الدولة،
- ✓ تخصيص منحة على ميزانية الدولة بـ 30 م د بعنوان سنة 2019،
- ✓ -مراسلة كافة الأطراف والمنظمات المعنية بالاقتطاع لفائدة الصندوق لحثها لدعوة هياكلهم المعنية لدفع المعلوم التضامني 1 % الموظف على المنتجات الراجعة إليها بالنظر وذلك عن طريق إيداع التصريح الشهري بالأدءات لدى القباضة المالية،

5. النهوض بالفلاحة الصغرى والفلاحة العائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية :

يتمثل التوجه في هذا المجال في فك العزلة على سكان المناطق الريفية وتمكينهم اقتصاديا وتحسين ظروف عيشهم بتوفير البنية الأساسية ووسائل الإنتاج وتقليص آثار التغييرات المناخية عبر تنفيذ جملة من برامج التنمية الفلاحية في المناطق الأقل نموا.

وقد تم في هذا السياق إصدار الأمر الحكومي عدد 4550 لسنة 2019 بتاريخ 28 ماي 2019 للترفيع في الأجر الأدنى الفلاحي المضمون للعمال من الجنسين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل، كما حدد هذا الأمر العقوباتالتي تسلط على المؤجرين الذين يخالفون مقتضياته.

ونظرا لأهمية الجوانب المتعلقة بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية والتغطية الاجتماعية وتحسين ظروف النقل للعملة الفلاحيين بالتحفيز على الإنتاج وتحسين ظروف العيش في المناطق الريفية، تمت المصادقة يوم 28 ماي 2019 على تعديل الفصل 21 من القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري من خلال إحداث صنف جديد من النقل البري يعنى بنقل العملة الفلاحيين وذلك في إطار تنظيم عملية نقل النساء العاملات في القطاع الفلاحي في ظروف طيبة تحترم المواثيق الدولية والقوانين الوطنية لحمايتهم.

كما تم إصدار الأمر الحكومي عدد 379 لسنة 2019 مؤرخ في 22 أفريل 2019 الذي يمكن من انخراط النساء الجامعات للمحار والعملة الموسميين والمتنقلين المنتميين إلى الوسط الريفي والعاملين في القطاع الفلاحي بمن في ذلك المرأة المستخدمة في هذا القطاع في نظام التغطية الاجتماعية والانتفاع ببرنامج" احميني"الذيانطلق تنفيذه يوم 9 مارس 2019 عبر تطبيقة على الهاتف الجوال.

من ناحية أخرى شهدت سنة 2019 مواصلة انجاز 09 مشاريع للتنمية الفلاحية المندمجة لفائدة 10 ولايات داخلية تعنى بعدّة مجالات على غرار الماء الصالح للشرب وأشغال المحافظة على المياه والتربة وتحسين ظروف عيش المتساكنين وحماية الموارد الطبيعيّة وتشجيع المرأة والشباب على بعث المشاريع الفلاحية الصغرى المدرة للدخل. كما يتم تنفيذ عدة مشاريع أخرى في أطار التعاون الثنائي نذكر منها:

- ✓ مشروع النهوض بالفلاحة المستديمة والتنمية الريفية بمناطق الشمال والوسط الغربيين للبلاد التونسية. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا المشروع في دعم مساهمة الفلاحة والأنشطة المرتبطة بها في تحسين دخل متساكني الأرياف خاصة المرأة والشباب.
- ✓ برنامج النهوض بالمنظومات الفلاحية الذي يهدف إلى دعم مجموعات الفلاحين الصغار وشركات التحويل والتسويق الصغرى بمناطق الشمال الغربي والوسط الغربي في تطوير نماذج أعمال مستدامة من خلال مشورة مصممة بشكل أفضل وربط كافة مراحل المنظمة من المنتج حتى المستهلك.
- ✓ برنامج الأنشطة النموذجية للتنمية الفلاحية والريفية الذي شرع سنة 2019 في تمويل مشاريع لفائدة الباعثين الشبان بمعتمديات عين دراهم وبرقو وقرقنة وقبلي الشمالية و بني خداش وسيدي مخلوف وبن قردان. وقد تم توزيع منح بقيمة 1.1 مليون دينار لـ 158 مستفيدا.

6. تطوير منظومة إنتاج المعرفة ونشرها

بخصوص البحث العلمي الفلاحي وتوظيف نتائجه لصالح القطاع الفلاحي، تم تفعيل نتائج الاستشارة التي تم تنظيمها مع الأطراف الفاعلة من المهنة والتنمية والبحث لتجديد توجهات وحاجيات البحث الفلاحي إلي أفق 2030 باعتماد مقاربة تشاركية يكون فيها الفلاح والهياكل المهنية من بين العناصر الرئيسية والفاعلة في تجديد أولويات البحث الفلاحي.

وقد تم التوصل إلى تحديد 26 موضوع بحثي موزعين على 6 برامج بحثية ذات أولوية نظم الإنتاج المستدامة في سياق يتميز بتدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ والاستغلال والإدارة المستدامة لأنظمة إنتاج تربية الأحياء المائية والثروات السمكية واستغلال وتثمين الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية والإدارة المستدامة للموارد الغابية والرعوية والسياسات الفلاحية والنهوض بالوسط الريفي وسلاسل القيمة للصناعات الغذائية والابتكارالاجتماعي.

وفي مجال التكوين والإرشاد في الفلاحة والصيد البحري تواصل خلال سنة 2019 تنفيذ برامج أنشطة الإرشاد الميداني والجماهيري وأنشطة الإرشاد الموجه للمرأة الريفية. كما يتم العمل على تطوير وتجربة مناهج أو دعائم إرشاد مبتكرة لتحسين نجاعة خدمات الاستشارة الفلاحية في مجال التكوين والإرشاد مثل التصرف في المستغلات الفلاحية وسلاسل القيمة وتحويل المنتوجات الفلاحية وكذلك سير عمل المنصات التشاركية وعلاقتها بالتكوين والاستشارة الفلاحية. كما سيتم الانطلاق في تنفيذ برنامج تأهيل مراكز التكوين المهني الفلاحي في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

7. . ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحرى

تم خلال سنة 2019 الانطلاق في التفكير في عملية لإعادة تنظيم الوزارة ومختلف المؤسسات التابعة بما يمكن من تحسين فاعليتها وتحسين الخدمات التي توفرها لفائدة مختلف المتدخلين بالقطاع.

وفي مجال إنتاج المعلومة الإحصائية للقطاع تواصل التحضيرات لإنجاز التعداد العام الفلاحي، حيث تم خلال سنة 2019 صدور الأمر المنظم لهذا المشروع الذي حدد لجان متابعة سير عمليات التعداد. كما تم إنجاز الهوية المرئية للتعداد (charte graphique)

8. الإنجازات الكمية لسنة 2019

تقدر القيمة المضافة المرتقبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2019 بالأسعار الجارية، بحوالي 11440م.د مقابل 10942م.د تم تحقيقها سنة 2018 مسجلة بذلك نسبة نمو بـ4.6%. وبذلك تكون نسبة نمو القطاع بالأسعار القارة خلال سنة 2019في حدود 0.4% مقابل نسبة نمو بـ 11.1%تم تسجيلها خلال سنة 2018.

وتأتي هذه النسبة بفضل النتائج الايجابية المسجلة خلال سنة 2019، والتي ساهمت في تحقيقها مختلف المنتجات الفلاحية بنسب متفاوتة باستثناء قطاع زيتون الزيت الذي سجل تراجعا هاما بـ 57%، حيث قدر الإنتاج بـ 700 ألف طن مقابل مستوى قياسيا تم إنتاجه خلال سنة 2018 بلغ 1.617 مليون طن، (أي ما يعادل 140 ألف طن من زيت الزيتون مقابل حوالي 324 ألف طن خلال سنة 2018).

وفي المقابل سجلت صابة الحبوب تطورا هاما بلغ 70%مقارنة مع سنة 2018، حيث قدر الإنتاج بحوالي 24 مليون قنطار مقابل 14 مليون قنطار، وقد مكنت الظروف المناخية الطيبة المسجلة خاصة بمناطق الشمال والإجراءات التي تم اتخاذها لتثمينها من تحقيق هذه النتيجة.

وبالنسبة لبقية الأشجار المثمرة، فقد عرفت عديد الأصناف تطورا في مستوى الإنتاج، منها بالخصوص إنتاج القوارص الذي بلغ 440 ألف طن مسجلا تطورا بنسبة 27% مقارنة مع سنة 2018. كما سجل إنتاج الاجاص واللوز والمشمش وعنب النبيذ تطورا بنسب64% و17%و10% و4%و13% على التوالي مقارنة مع سنة 2018. ومن ناحية أخرى سجل إنتاج كل من التفاح والتمور وعنب الطاولة تراجعا بنسب 17%و5% و4% على التوالي مقارنة مع سنة 2018.

وبخصوص قطاع الخضروات فقد سجلت تطورا هاما لمادة الطماطم (24%) والخضر الأخرى (13%). وفي المقابل تراجع مستوى إنتاج البطاطا والفلفل والدلاع والبطيخ والبصل بنسب 4% و9% و10%و14%على التوالي.

وبالنسبة لقطاع تربية الماشية، فقد سجل إنتاج اللحوم البيضاء تطورا بنسبة 3.8%، كما تطور انتاج اللحوم الحمراء والألبان بنسب2.8%و3% على التوالي، بينما سجل إنتاج البيض تراجعا طفيفا بنسبة 1%.

أما منتجات الصيد البحري فقد سجلت تطورا بنسبة 2.2%، حيث قدر الإنتاج بـ 137 ألف طن مقابل 134 ألف طن خلال سنة 2018.

1-2- أهداف ومؤشرات البرامج الخاصة بالمهمة :

تم بالنسبة لكل برنامج تحديد أهداف ومؤشرات قيس أداء لتقييم النتائج التي يمكن تحقيقها وهي موزعة كما يلي:

البرامج	عدد البرامج الفرعية	عدد الأهداف	عدد مؤشرات قيس الأداء
البرنامج 1:الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	3	4	14
البرنامج 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	2	2	4
البرنامج 3: المياه	3	4	10
البرنامج 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	2	6	13
البرنامج 5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	5	5	10
البرنامج 9: القيادة والمساندة	2	3	4
المجموع	17	24	55

2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019

2-1- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقات:

جدول عدد 01 :
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	تقديرات سنة 2019	تقديرات سنة 2019	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**619 930**	**648 767**	**613 146,7**	**-35 620,3**	**94,5%**
التأجير العمومي	571 123	599 960	555 392,4	-44 567,6	92,6%
وسائل المصالح	31 944	31 944	36 230,0	4 286,0	113,4%
التدخل العمومي	16 863	16 863	21 524,3	4 661,3	127,6%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**750 000**	**750 000**	**822 320,4**	**72 320,4**	**109,6%**
الاستثمارات المباشرة	**412 483**	**412 483**	**477 886,7**	**65 403,7**	**115,9%**
على الموارد العامة للميزانية	324 946	324 946	384 372,2	59 426,2	118,3%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	87 537	87 537	93 514,5	5 977,5	106,8%
التمويل العمومي	**337 517**	**337 517**	**344 433,7**	**6 916,7**	**102,0%**
على الموارد العامة للميزانية	319 517	319 517	342 941,0	23 424,0	107,3%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	18 000	18 000	1 492,7	-16 507,3	8,3%
صناديق الخزينة	**49 000**	**49 000**	**46 693,5**	**-2 306,5**	**95,3%**
مجموع البرنامج	**1 418 930**	**1 447 767**	**1 482 160,6**	**34 394**	**102,4%**

رسم بياني عدد 01
مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية المهمة لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

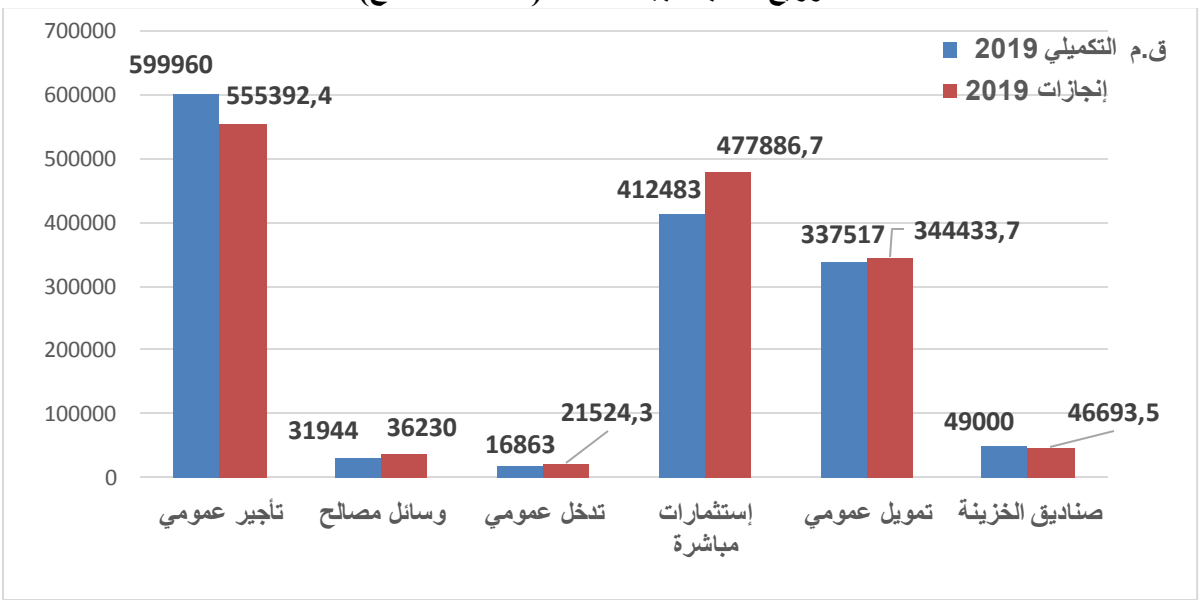

2-2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019: حسب البرامج والبرامج الفرعية :

جدول عدد 02 :
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات سنة 2019 (ق.م الأصلي)	تقديرات سنة 2019 (ق.م تكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2) -(1)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
مجموع البرنامج 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	236 858	236 858	244 810,2	7952,2	% 103,4
مجموع البرنامج 2 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	76 855	76 855	91 638	14 783	% 119,2
مجموع البرنامج 3 : المياه	357 550	357 550	365271,0	7721,0	% 102,2
مجموع البرنامج 4 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	298 984	298 984	303198,4	4214,4	% 101,4
مجموع البرنامج 5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	167 961	167 961	165258,1	-2702,9	% 98,4
مجموع البرنامج 9: القيادة والمساندة	280 722	309 559	311984,8	2425,8	% 100,8
المجمـــــوع العام للبرامج	1 418 930	1 447 767	1482160,6	34393,6	% 102,4

رسم بياني عدد 02
مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية سنة 2019
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

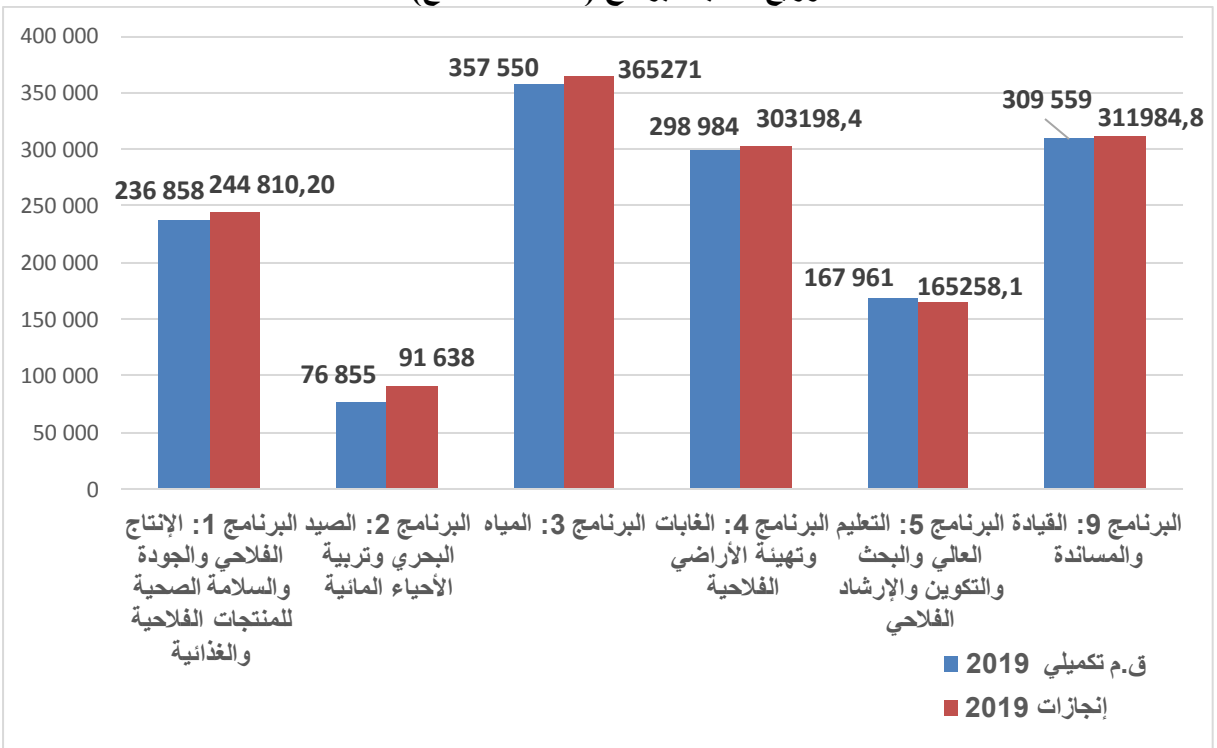

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات : التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

البرامج	تقديرات سنة 2019 (ق.م الأصلي)	تقديرات سنة 2019 (ق.م تكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2) -(1)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
البرنامج الفرعي 1-1: الإنتاج الفلاحي	188 956	188 956	197507,8	8551,8	104,5%
البرنامج الفرعي 1-2: الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية	40 558	40 558	40826,8	268,8	100,7%
البرنامج الفرعي 1-3: حماية ومراقبة المنتجات الفلاحية	7 344	7 344	6475,6	-868,4	88,2%
مجموع البرنامج 1 :	**236 858**	**236 858**	**244 810,2**	**7952,2**	**103,4%**
البرنامج الفرعي 2-1: الصيد البحري	76 855	76 855	91638,1	14783,1	119,2%
البرنامج الفرعي 2-2: تربية الأحياء المائية					
مجموع البرنامج 2 :	**76 855**	**76 855**	**91 638**	**14 783**	**119,2%**
البرنامج الفرعي 3-1: الموارد المائية	10 887	10 887	12904,2	2017,2	118,5%
البرنامج الفرعي 3-2: السدود والأشغال المائية الكبرى	88 030	88 030	58531,0	-29499,0	66,5%
البرنامج الفرعي 3-3: الهندسة الريفيّة واستغلال المياه	258 633	258 633	293835,8	35202,8	113,6%
مجموع البرنامج 3 :	**357 550**	**357 550**	**365271,0**	**7721,0**	**102,2%**
البرنامج الفرعي 4-1: الغابات والمراعي	194 874	194 874	205021,4	10147,4	105,2%
البرنامج الفرعي 4-2: تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية	104 110	104 110	98177,0	-5933,0	94,3%
مجموع البرنامج 4 :	**298 984**	**298 984**	**303198,4**	**4214,4**	**101,4%**
البرنامج الفرعي 5-1:التعليم العالي الفلاحي	47 629	47 629	46013,9	-1615,1	96,6%
البرنامج الفرعي 5-2: البحث الفلاحي	53 138	53 138	53713,2	575,2	101,1%
البرنامج الفرعي 5-3: معالجة المعلومات العلمية	425	425	839,5	414,5	197,5%
البرنامج الفرعي 5-4: التكوين الفلاحي	30 110	30 110	29817,5	-292,5	99,0%
البرنامج الفرعي 5-5: الإرشاد الفلاحي	36 659	36 659	34874,0	-1785,0	95,1%
مجموع البرنامج 5:	**167 961**	**167 961**	**165258,1**	**-2702,9**	**98,4%**
البرنامج الفرعي 9-1: الإشراف والمساندة والمتابعة	265 431	294 268	299288,0	5020,0	101,7%
البرنامج الفرعي 9-2: الدراسات والأنظمة المعلوماتية	15 291	15 291	12696,8	-2594,2	83,0%
مجموع البرنامج 9:	**280 722**	**309 559**	**311984,8**	**2425,8**	**100,8%**
المجمـــــوع العام للبرامج	**1 418 930**	**1 447 767**	**1482160,6**	**34393,6**	**102,4%**

- **البرنامج الأول: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية :**

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة للبرنامج عدد 01 سنة 2019 ما يعادل 244810,2 ألف دينار مقارنة بما هو مبرمج بقانون المالية التكميلي 236858 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 103,4% . أما بالنسبة للإنجازات حسب البرامج الفرعية فهي موزعة كالآتي: الإنتـاج الفلاحي 104,5 % الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية 100,7 % وحماية ومراقبة المنتجـات الفـلاحية 88,2 %. تجدر الإشارة إلى أن نفقات صناديق الخزينة تم إدراجها ضمن ميزانية البرنامج عدد 09 : القيادة والمساندة.

- **البرنامج الثاني : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية :**

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة للبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 91638 ألف دينار سنة 2019 مقارنة بما هو مبرمج بقانون المالية التكميلي 76855 ألف دينار أي بنسبة إنجاز تقدر بـــ 119,2 %. وقد تم تنفيذ 119,2 % من الإعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي عدد1: الصيد البحري .تجدر الإشارة إلى أن نفقات صناديق الخزينة تم إدراجها ضمن ميزانية البرنامج عدد 09 : القيادة والمساندة.

- **البرنامج الثالث : الميـــــــاه :**

تم إنجاز 102,2 % من الإعتمادات المبرمجة في قانون المالية التكميلي لسنة 2019. علما وأن نسب إنجاز الإعتمادات للبرامج الفرعية ناهزت: 118,5 % بالنسبة إلى البرنامج الفرعي" الموارد المائية " و 66,5 % بالنسبة إلى البرنامج الفرعي "السـدود والأشغال المائية الكبرى" و 113,6 % بالنسبة إلى البرنامج الفرعي الثالث " الهندسة الريفية وإستغلال المياه".

- **البرنامج الرابع : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية :**

بلغت نسبة الإنجازت الجملية لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية 101,4% مقارنة بما تم إقراره بقانون المالية التكميلي لسنة 2019 (298984 ألف دينار), أمّا بالنسبة للإنجازات حسب البرامج الفرعية فهي كالآتي: البـرنامج الفـرعـي الأول "الغـابـات والمـراعي" بنسبة استهلاك الإعتمادات 105,2 % والبرنامج الفرعي الثاني "تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية" بنسبة إنجاز 94,3 % .

- **البرنامج الخامس : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي :**

تمثل نسبة إنجاز الإعتمادات الجملية لهـذا البرنـامج 98,4 % (165258,1 ألف دينار) مقارنة بالتقديرات المبـرمجة في قانون المالية التكميلي لسنة 2019 (167961 ألف دينار) وهي موزعة حسب البرامج الفرعية كالآتي :

بالنسبة للبرنامج الفرعي التعليم العالي الفلاحي بلغت نسبة الإنجاز 96,6 % وبالنسبة للبحث الفلاحي 101,1 % وبالنسبة لمعالجة المعلومات العلمية 197,5 % أما للبرنامج الفرعي التكوين الفلاحي فقد بلغت إنجازاته 99 % في حين تم تحقيق 95,1 % مقارنة بما هو مبرمج للبرنامج الفرعي الإرشاد الفلاحي.

- **البرنامج التاسع : القيادة والمساندة :**

بلـغت نسبـة الإنجاز للبـرنامج التاسع"القيادة والمسـاندة" 100,8 % (311984,8 ألف دينار)مقارنة بتقديرات الإعتمادات المخصصة له في قانون المالية التكميلي لسنة 2019 (309559 ألف دينار) وهي موزعة على البرامج الفرعية كالآتي:

* **101,7 %** بالنسبة للبرنامج الفرعي: الإشراف والمساندة والمتابعة.
* **83 %** بالنسبة للبرنامج الفرعي: الدراسات والأنظمة المعلوماتية.

المحور الثانى

تقديم تنفيذ برامج مهمة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية

I - برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

رئيس البرنامج من سنة 2018

السّيد
عزالدين شلغاف

المدير العام للإنتاج الفلاحي

إنجازات الميزانية لسنة 2019 :

إعتمادات (ألف دينار)

244810,3

- نفقات التصرف

59166,1

- نفقات التنمية

185644,2

أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

تنمية منظومات الانتاج الفلاحي	المؤشر1.1.1.1 المتابعة الفنية للمواسم الفلاحية
الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية	المؤشر1.2.2.1: عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية المؤشر2.2.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية) المؤشر3.2.2.1: نسبة العينات التي تم تحليلها في إطار برامج البحث عن الرواسب المؤشر4.2.3.1: عدد الشبكات المنجزة والمشغلة المؤشر5.2.3.1: عدد حملات الوقاية للصحة النباتية
الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	المؤشر1.3.1.1: عدد المنتجات المتحصلة على علامات الجودة المؤشر2.3.2.1: نسبة المؤسسات المصادق عليها المؤشر3.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات من المبيدات الفلاحية المؤشر4.3.3.1: عدد تحاليل المراقبة المنجزة المؤشر 5.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات من البذور والشتلات
تنمية القطاع البيولوجي	المؤشر 1,4,1,1: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية المؤشر 2,4,1,1 : عدد الأيام المخصصة للتعريف بالقطاع البيولوجي المؤشر 3,4,1,1: مراقبة أداء هياكل المراقبة والتصديق

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية :

البرنامج 1: الإنتاج الفلاحي والسلامة والجودة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

البرامج الفرعية	1.1 الإنتاج الفلاحي	2.1 الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية	3.1 حماية ومراقبة المنتجات الفلاحية
الإدارات العامة	إ.ع.للإنتاج الفلاحي إ.ع للفلاحة البيولوجية مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	إ.ع.للمصالح البيطرية	إ.ع.لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية
المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية	مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي المخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية دائرة الإنتاج النباتي وقسم الفلاحة البيولوجية	المركز الوطني لليقظة الصحية المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية دائرة الإنتاج الحيواني	
المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية	ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى لمعهد الوطني للزراعات الكبرى	المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل	
المنشآت العمومية	ديوان الحبوب ديوان الأراضي الدوليّة (27 مركب فلاحي) الدّيوان الوطني للزيت	الشركة التونسيّة للدّواجن شركة سباق الخيل	الشركة الوطنية لحماية النباتات
المجامع والمراكز المهنية	ـ المجمع المهني المشترك: للغلال / للخضر / للحوم الحمراء والألبان / لمنتوجات الدواجن والأرانب ـ المركز الفني: للقوارص / للبطاطا والقارية / للفلاحة البيولوجية / للتمور / للزراعات المحمية والجيوحرارية		

1. التقديم العام للبرنامج:

تميز موسم 2019/2018 بنزول كميات هامة من الأمطار وبمختلف مناطق الإنتاج خلال بداية الفترة الخريفية تلتها فترة تراجعت فيها الأمطار خلال أشهر نوفمبر وديسمبر مما حال دون التوسع في مساحات الزراعات الكبرى وتميزت بقية الموسم بنزول كميات متفاوتة الأهمية في مناطق الإنتاج مما ساعد على تحقيق إنتاج جيد في مناطق الإنتاج باستثناء بعض المناطق في الوسط (سيدي بوزيد، القيروان وجنوب ولاية زغوان) حيث أتلفت أغلبية المساحات المطرية بسبب طول فترة انحباس الأمطار خلال الفترة الشتوية.

وتجدر الإشارة إلى أن كميات أمطار الفترة المسجلة من 01 سبتمبر 2018 إلى 31 ماي 2019 تفوق المعدلات العادية في جل الولايات مما ساهم في إعادة شحن السدود ومختلف المنشآت المائية الأخرى.

أمّا على مستوى الحالة الصحيّة النباتية، شهدت سنة 2019 العديد من الانجازات من بينها:

- مواصلة تنفيذ عناصر الخطة الوطنية لمقاومة واستئصال سوسة النخيل الحمراء من حقن ومداواة وتطهير وتركيز المصائد وعنصر البحث بالإضافة إلى الأنشطة التحسيسية والتكوينية
- مواصلة عمليات الاستكشاف عن مرض التدهور السريع للقوارص
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة مرض اللفحة النارية
- مكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه وتركيز محطات لمتابعة تطور أفات الزياتين
- تثبيت بذور الحبوب وشتلات البطاطا والأشجار المثمرة
- مراقبة الشتلات العادية المنتجة محليا وبذور البطاطا الموردة و الشتلات المصدرة
- تقييم الأصناف النباتية الجديدة وحماية المستنبطات

وبخصوص الصحة البيطرية اتسمت سنة 2019 بالاستقرار باستثناء بعض بؤر من مرض الحمى القلاعية عترة O تم تسجيلها منذ ظهوره في أواخر 2018

ما زال داء الكلب يمثل إشكالا للصحة الحيوانية والصحة العامة بالرغم من التحسن النسبي المسجل مقارنة بالسنة الفارطة حيث سجلنا سنة 2019 حوالي 307 حالة لدى الحيوان مقارنة بـ 373 حالة لدى الحيوان سنة 2018 .

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية يتوزع على 3 برامج فرعية وهي الآتي ذكرها :

البرنامج الفرعي 1.1 : الإنتاج الفلاحي.

البرنامج الفرعي 2.1 : الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية.

البرنامج الفرعي 3.1 : حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية.

✓ أهداف البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

تتمثل أهداف البرنامج فـــي:

- تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي.
- الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية.

- الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.
- تنمية القطاع البيولوجي

✓ **أولويات البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.**

تتمثل أولويات برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية فيمايلي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الأساسية كالحبوب والحليب واللحوم الحمراء...
- تنمية صادرات المنتجات الفلاحية من خلال تنويع المنتجات المصدرة والرفع في قيمتها المضافة
- تطوير المنظومات البيولوجية وإحداث مناطق نموذجية ومزيد دعم نظام المراقبة والمتابعة والتقييم
- دعم نظام الجودة بالنسبة للمنتجات الفلاحية
- إحكام نظام المراقبة والحماية واليقظة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

2. تقديم أداء البـــرنـــامج لسنـــة 2019 :

1.2 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 03
تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
				المبلغ (1)– (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**58 503**	**58 503**	**59 166,1**	**663,1**	**101,1%**
التأجير العمومي	54 745	54 745	55 047,4	302,4	100,6%
وسائل المصالح	1 700	1 700	1 598,5	-101,5	94,0%
التدخل العمومي	2 058	2 058	2 520,2	462,2	122,5%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**178 355**	**178 355**	**185 644,2**	**7 289,2**	**104,1%**
الاستثمارات المباشرة	**19 773**	**19 773**	**18 606,2**	**-1 166,8**	**94,1%**
على الموارد العامة للميزانية	19 773	19 773	18 606,2	-1 166,8	94,1%
على موارد القروض الخارجية الموظفة					
التمويل العمومي	**158 582**	**158 582**	**167 038,0**	**8 456,0**	**105,3%**
على الموارد العامة للميزانية	157 582	157 582	167 038,0	9 456,0	106,0%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	1 000	1 000			
صناديق الخزينة					
مجموع البرنامج1	**236 858**	**236 858**	**244 810,3**	**7 952,3**	**103,4%**

رسم بياني عدد 03

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

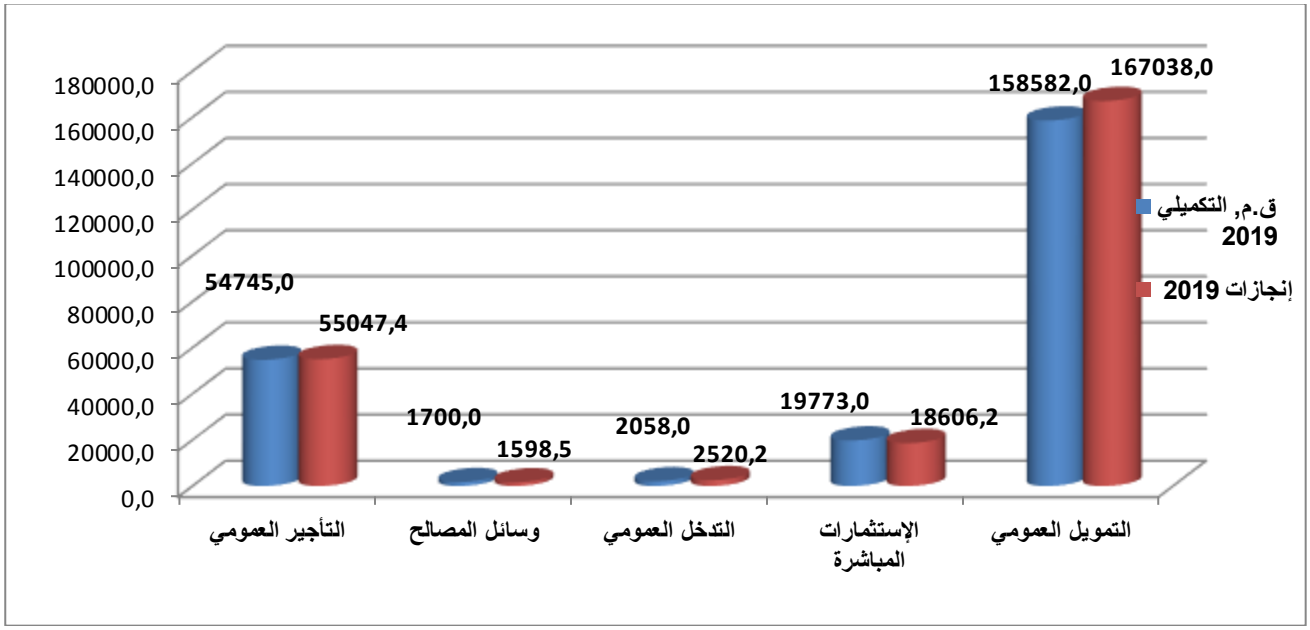

بلغت نسبة إنجاز ميزانية هذا البرنامج **103,4 %** لسنة 2019 وهي موزعة كالآتي :

بالنسبة لنفقات التصرف : نسبة إنجاز **101,1 %.**

بالنسبة لنفقات التنمية : نسبة إنجاز **104,1 %.**

بالنسبة لنفقات صناديق الخزينة الخاصة بالبرنامج عدد 01 وقع إدراجها بالبرنامج عدد 09 : القيادة والمساندة.

جدول عدد 04

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعيّة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرامج الفرعية	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
				المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1-1: الإنتاج الفلاحي	188 956	188 956	197507,8	8551,8	104,5%
البرنامج الفرعي 1-2: الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية	40 558	40 558	40826,8	268,8	100,7%
البرنامج الفرعي 1-3: حماية ومراقبة المنتجات الفلاحية	7 344	7 344	6475,6	-868,4	88,2%
مجموع البرنامج 1 :	236 858	236 858	244 810,2	7952,2	103,4%

رسم بياني عدد 04
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

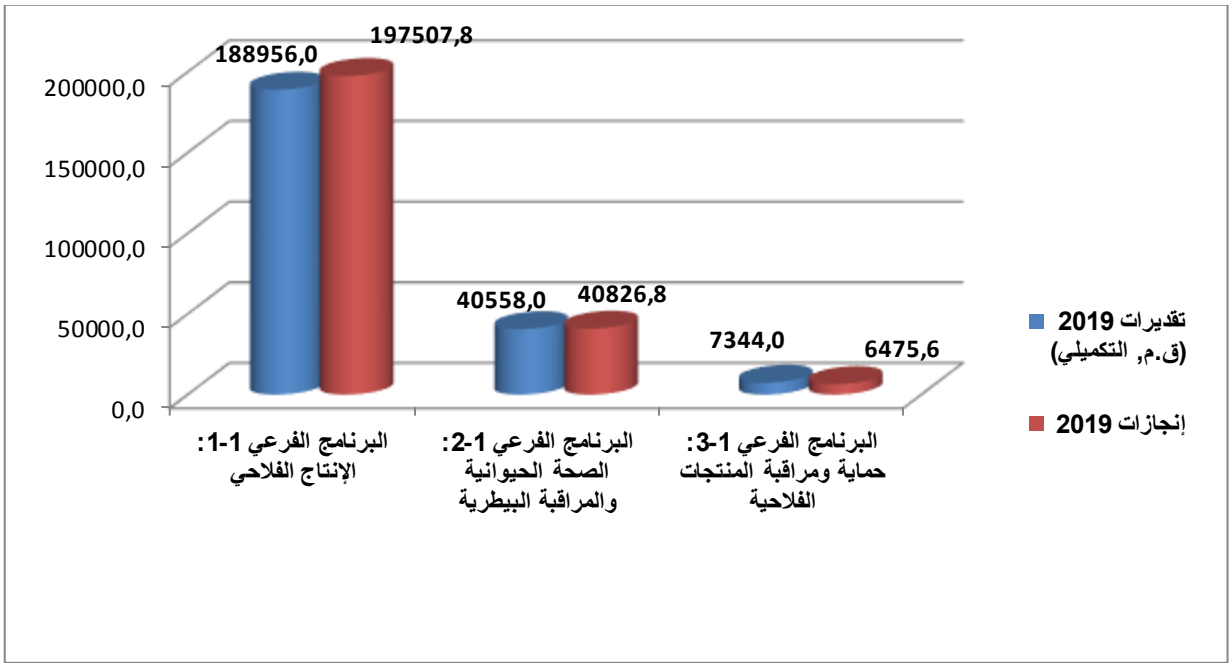

بلغت نسبة إنجازات **البرنامج الفرعي 1.1 : الإنتاج الفلاحي : 104,5 %** أي بزيادة مبلغ يساوي : 8551,8 ألف دينار ويفسر ذلك بـ : * **<u>على مستوى التدخل العمومي:</u>** يفسر الفارق بين الإعتمادات المرسمة والمنجزة بصرف منحة تكميلية ظرفية لفائدة أعوان الدولة والمؤسسات العمومية ذات صبغة إدارية التابعين لهذا البرنامج على قسم التدخل العمومي بدلا عن التأجير العمومي تبعا لتوصيات وزارة المالية. **<u>أما على مستوى التمويل العمومي :</u>** فالفارق بين الإنجازات والمرسم يعود إلى طلب إعتمادات إظافية لسد حاجيات :

- منحة تجميع الحليب
- منحة المحروقات لقطاع الفلاحة لبعض الجهات الجافة خلال الموسم الشتوي
- مساهمة الدولة في دعم تكلفة تكوين مخزونات تعديلية لبعض المنتجات الفلاحية.

كما حقق **البرنامج الفرعي 1-2: الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية** نسبة إنجاز **100,7 %** **والبرنامج الفرعي 3.1 : حماية ومراقبة المنتجات الفلاحية 88,2 %.**

2.2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها :

1.2.2 أهم الإصلاحات والتّوجّهات الإستراتيجية:

خلال سنة 2019 تمثلت أهم الإجراءات التي تم اتخاذها و المدرجة حسب المنظومات في ما يلي:

❖ **قطاع الزراعات الكبرى:**

- توزيع كمية 9 آلاف ق من البذور الممتازة للحبوب بصفة مجانية على صغار ومتوسطي الفلاحين بالمناطق الملائمة والسقوية حيث بلغ عدد المنتفعين بهذا الإجراء حوالي 4 آلاف فلاح على مساحة 5 آلاف هك وذلك بقيمة 949 ألف دينار .
- الترفيع في أسعار البذور الممتازة لموسم 2019/2018 كما يلي :
  - القمح الصلب : 107 د/ق
  - القمح اللين: 91 د/ق
  - الشعير والتريتيكال: 85 د/ق

مع إضافة نسبة 3% على سعر بيع القنطار من الأصناف الممتازة التي بها عقود استغلال تجاري بعنوان حقوق الاستنباط لفائدة المعهد الوطني للبحوث الزراعية، وذلك بعد الاتفاق مع المهنة.

- الترفيع في الأسعار عند الإنتاج لصابة 2019 ابتداء من غرة جوان 2019 ليصبح سعر القنطار من القمح الصلب في حدود 82 دينارا والقمح اللين بـ 59 دينار والشعير 53 دينارا للقنطار
- اتخاذ إجراء خاص بعنصر التفرقع على صابة 2019 من القمح الصلب وذلك بإدخال التعديل الاستثنائي المتمثل في توقيف التنقيصات على عنصر التفرقع المضبوطة بسلم تعيير القمح الصلب في مستوى 50 % كحد أقصى وعدم اعتبار النسبة الزائدة إلى حد السقف 70 %.
- اتخاذ إجراء خاص بعنصر الحبوب النابتة على صابة 2019 من القمح اللين وذلك بإدخال تعديل على سلم تعيير القمح اللين بصفة استثنائية من خلال توقيف التنقيصات على عنصر الحبوب النابتة في مستوى 4 % كحد أقصى وعدم اعتبار النسبة الزايدة على هذا الحد على غرار ما تم تطبيقه سنة 2011.
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتشجيع على التداول الزراعي والنهوض بزراعة الفول المصري للموسم الثاني أخذا بعين الاعتبار للنتائج الإيجابية المنجزة :
  - موسم 2018/2017 حيث بلغت المساحات المزروعة من الفول المصري إجمالا حوالي 32 ألف هكتار والكميات المجمعة 30965 قنطارا
  - موسم 2019/2018 حيث بلغت المساحات المزروعة من الفول المصري 38حوالي ألف هك وبلغ معدل المردود 15.5 ق/ هك وبلغت الكميات المجمعة 19.3ألف قنطار)

❖ **قطاع التمور:**

تم تجسيم القرار الحكومي المعلن عنه يوم 26 ديسمبر 2015 والمتعلق بتكوين مجمع مهني مشترك للتمور حيث تم إصدار قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 27 مارس 2018 يتعلق بالمصادقة على القانون الأساسي للمجمع المهني المشترك للتمور والذي تم تركيز مقره الاجتماعي بولاية توزر. وانعقدت جلسته التأسيسية بتاريخ 29 مارس 2019. كما تم إصدار خلال شهر أوت 2018 قرار لإحداث ديوان التمور بولاية قبلي. وستعمل هذه الهياكل على مزيد تنظيم مواسم الجني والتزود بالناموسية وتكوين مخزون لتعديل السوق إلى جانب تطوير منظومة استرسال للنهوض بالصادرات. هذا وقد تم إصدار الأمر الحكومي عدد 940 لسنة 2019 مؤرخ في 16 أكتوبر 2019 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 723 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 المتعلق بضبط طرق تدخل صندوق النهوض بجودة التمور وطرق تسييره.

❖ **قطاع القوارص :**

في إطار الحماية الصحية لغابة القوارص لموسم 2020/2019 تم:

- إعداد خطة وطنية لاستئصال مرض التبقع الأسود على القوارص على مساحة 18 ألف هك على ثلاث سنوات.
- اكتمال الحملة الوطنية لمكافحة ذبابة القوارص.

- إصدار المنشور عدد 136 بتاريخ 13 سبتمبر 2019 الموجه للولاة والمندوبين الفلاحيين لنابل، بن عروس، القيروان، جندوبة وسوسة والإدارة العامة للصحة النباتية والإدارة العامة للإنتاج الفلاحي والإدارة العامة للتمويل والاستثمار والهياكل المهنية والمتعلق بضبط تراتيب تنفيذ العنصر المتعلق بدعم التقليع وتعويض الغراسات ضمن الخطة الوطنية لمكافحة مرض التدهور السريع على القوارص.
- إصدار المنشور عدد 137 بتاريخ 13 سبتمبر 2019 الموجه إلى الإدارات العامة والمندوبين الفلاحيين والهياكل المهنية والمتعلق بإنتاج شتلات القوارص وضبط تراتيب الانتفاع بالامتيازات المالية والجبائية الخاصة بغراسات القوارص

❖ **قطاع الألبان:**

اعتبارا لنجاعة تفعيل الآليات التعديلية المتاحة (التصدير والتجفيف لتخفيف الضغط على آلية الخزن وإقرار منحة تشجيعية للتصدير) في المحافظة على توازنات منظومة الألبان تم إقرار مواصلة العمل بكل آليات التعديل خلال سنة 2019.

وفي هذا الصدد تم اتخاذ إجراءات إضافية خلال سنة 2019 لدعم هذا القطاع والمتمثلة في ما يلي:

- صدور القرار الحكومي الخاص بالترفيع في سعر الحليب الطازج على مستوى الإنتاج خلال سنة 2019 بـ 55 مليم للتر ليصبح 945 مي/لتر كسعر أدنى مضمون للفلاح والترفيع في منحة تجميع الحليب المخصصة لمراكز تجميع الحليب الطازج ونقلــه بـ 15 مليم للتر لتصبح 105 مي/لتر للحليب المجمع والمبرد والمصنــع. وفي ذات الإطار تم الترفيع في الدعم المقدم لحلقة التصنيع للحليب الطازج المعقم بـ30 مليم/لتر
- مواصلة توريد الأراخي المعفاة من المعاليم المستوجبة في حدود حصة سنوية تبلغ 9000 رأسا
- إمضاء ميثاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بمنظومة الألبان 2019-2025 بتاريخ 24 أفريل 2019 من طرف ممثلين عن الحكومة و المهنة، والذي يهدف إلى:
  - ✓ إعادة هيكلة وتكوين القطيع والرفع من إنتاجية الأبقار،
  - ✓ ضمان المردودية الاقتصادية لسائر المتدخلين،
  - ✓ النهوض بالجودة و دعم صحة القطيع والسلامة الصحية للمنتجات،
  - ✓ تأمين تزويد السوق بالحليب والمشتقات،
  - ✓ دعم تموقع المنتجات التونسية بالأسواق الخارجية،
  - ✓ تشريك مختلف المتدخلين من الوزارات الممضية على الميثاق والمهنة المشتركة في حوكمة المنظومة.

2.2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

البرنامج الفرعي1: الإنتاج الفلاحي

تم خلال سنة 2019 الحرص على متابعة مختلف المواسم والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بمختلف المنظومات، بما مكن من تأمين سير عادي لمختلف هذه المنظومات واتخاذ عدد من الإجراءات لتخطي الصعوبات التي طرأت على البعض منها لضمان تزويد السوق المحلية وتأمين المخزونات التعديلية. حيث تم تحيين كلفة إنتاج أغلب المنتوجات الفلاحية مع مختلف المتدخلين في القطاع من إدارات عامة مركزية وجهوية ومهنة وتم اعتماد المعطيات المتحصل عليها في هذا الإطار لتحيين الأسعار. كما تم التدخل لتعديل السوق خلال ذروة العرض بالنسبة لبعض المنتوجات على غرار البطاطا والبيض ودجاج اللحم لامتصاص كميات من السوق عند انحدار الأسعار وضخ هذه الكميات خلال فترة نقص العرض بآلية الخزن والتصدير والتجفيف بالنسبة للحليب . هذا وبالإضافة إلى العمل على توفير كل مستلزمات الإنتاج ووضعها على ذمة الفلاحين في مختلف مناطق الإنتاج، فإن المصالح الفنية المركزية والجهوية الراجعة بالنظر للبرنامج تقوم بضبط برامج إرشادية لفائدة المزارعين قصد توفير التأطير والإحاطة اللازمة لهم في مختلف مراحل الموسم ومساعدتهم على إنجاز البرامج المضبوطة بالنجاعة المرجوة.

وقد بلغت انجازات أهم قطاعات الإنتاج خلال موسم 2019/2018 ما يلي:

✓ **الحبوب:**

بلغت المساحات المحصودة لموسم 2019/2018 حوالي 1,078 مليون هكتار من جملة 1,224 مليون هك وقع بذرها أي بنسبة إنجاز مقدرة بـ88%.

كما بلغ الإنتاج 23.982 مليون قنطار يتوزع حسب أنواع الحبوب كما يلي:

- القمح الصلب : 12.671 مليون قنطار
- القمح اللين : 1.878 مليون قنطار
- الشعير وتريتيكال : 9.433 مليون قنطار

و بلغ التجميع 12.85 مليون قنطار يتوزع حسب أنواع الحبوب كما يلي:

- القمح الصلب : 8.76 مليون قنطار
- القمح اللين : 0.75 مليون قنطار
- الشعير وتريتيكال : 3.34 مليون قنطار

✓ الزيتون:

قدر الإنتاج النهائي من الزيتون بحوالي 700 ألف طن وهو ما يعادل 140 ألف طن من الزيت مقابل إنتاج زيتون بـ 1.6 مليون طن وهو ما يعادل 325 ألف طن من زيت خلال موسم 2018/2017.

وتم خلال هذا الموسم تشغيل 666 معصرة من جملة 1700 معصرة محصاة، ومثلت طاقة التحويل ذات النظام المتواصل حوالي 80% من الطاقة الجملية المشغلة. وتراوحت نسب استخراج الزيت حسب الجهات بين 15 و28%. وقد تراوحت هذه النسب بين 16 و25 % بجهات الشمال وبين 19 و 28 % بالوسط والساحل وبين 20 و 25 % بولايات الجنوب. تعتبر هذه النسب طيبة عموما مقارنة بالمواسم العادية حيث تتراوح عادة بين 20 و24% .

وبلغت حصيلة موسم تصدير زيت الزيتون 2019/2018 إلى موفى شهر أكتوبر 2019 حوالي 160.180 ألف طن بقيمة 1395 مليون دينار أي بمعدل سعر بـ 8.7 د/كغ منها 21 ألف طن معلب بقيمة 271م د. كما بلغت الكميات المصدرة من الزيت البيولوجي حوالي 42 ألف طن من الزيت البيولوجي بقيمة 390م.د منها 16% معلبة (7 آلاف طن) وبمعدل سعر 12.525 دينار للكغ.

هذا وقد تم اتخاذ عديد الإجراءات الهامة من بينها تكليف لجنة فنية بالقيام بدراسة استشرافية لقطاع الزيتون في أفق 2030 للزيتون وقد خلصت أعمال اللجنة إلى إعداد خطة ترويجية لزيت الزيتون تضبط أهم التوجهات الإستراتيجية والبرامج العملية لتنمية صادرات زيت الزيتون على المدى القصير والمتوسط. هذا ويتواصل العمل على تحسين جودة زيت الزيتون وتطوير الصادرات خاصة منها المعلبة وذات الجودة الخصوصية كالزيوت البيولوجية بالإضافة إلى تنويع الأسواق واكتساح أسواق جديدة.

✓ البطاطا :

بلغت المساحة الجملية المنجزة من البطاطا خلال موسم 2019/2018 حوالي 21380 هك، مكنت من الحصول على إنتاج جملي بـ 445 ألف طن مقابل إنجاز بـ 22960 هك وإنتاج بـ 465 آلف طن خلال موسم 2018/2017. وقد تم التدخل لحماية إنتاج البطاطا من الموسم الفصلي من الإصابة بالسوسة بـ 26.650 ألف طن مقابل إنجاز بـ 26 ألف طن في موسم 2018/2017. وقد تم إقرار في جلسة عمل وزارية مضيقة بتاريخ 21 ماي 2019 تكوين مخزون تعديلي بـ 40 ألف طن منها 10 آلاف طن من قبل المجمع المهني المشترك للخضر و 30 ألف طن عن طريق المخزنين الخواص. وتم اعتماد سعر قبول البطاطا المعدة للخزن بـ 770 مليم الكلغ مع الترفيع في منحة الخزن وذلك حسب فترة الترويج بـ 140 و160 و180 د/طن . وقد بلغت الكميات المخزنة حوالي 17544 طن (5138 طن لدى المجمع المهني المشترك للخضر و12406 طن لدى المخزنين الخواص) مقابل إنجاز بـ 28888 طن خلال موسم 2018/2017.

✓ الطماطم :

بلغت المساحة المنجزة من الطماطم الفصلية المعدة للتحويل خلال موسم 2019/2018 حوالي 17700 هك (منها 1860 هك طماطم معدة للتجفيف) مكنت من الحصول على إنتاج جملي بـ 1.2 مليون طن مقابل إنجاز بـ 13870 هك وإنتاج بـ 920 ألف طن خلال موسم 2018/2017.

وبلغت الكميات المحولة حوالي 800 ألف طن مكنت من الحصول على إنتاج معجون الطماطم ثنائي التركيز بحوالي 123 ألف طن. هذا وبلغت متوفرات الطماطم لموسم 2019/2018 حوالي 126 ألف طن باعتبار المخزون المتبقي من مصبرات معجون الطماطم من موسم 2018/2017.

✓ التمور :

قدر إنتاج التمور لسنة 2019 بحوالي 287.7 ألف طن مقابل 305 ألف طن في الموسم الماضي. وتتوزع هذه الصابة بين 228.4 ألف طن دقلة نور مقابل 241.3 ألف طن في الموسم الماضي لصنف دقلة النور و59.3 ألف طن لتمور المطلق مقابل 63.93 ألف طن في الموسم الماضي.

بلغت حصيلة صادرات التمور لسنة 2019 حوالي 119.189 ألف طن مقابل 126.680 ألف طن في موسم 2018 وبقيمة 862.867 مليون دينار مقابل 748 مليون دينار أي بتراجع بـ 15 % من حيث الكمية وبزيادة بـ 15 % من حيث القيمة.

✓ الإنتاج الحيواني:

- **الألبان:**

سجّل إنتاج الألبان تطوّرا طفيفا في الإنتاج الوطني خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 نتيجة تحسّن الإنتاجية والموارد العلفية المتاحة، حيث قدّر الإنتاج الجملي بحوالي 1350 مليون لتر سنة 2019 مقابل 1310 مليون لتر سنة 2018. وتعد شبكة تجميع الحليب حاليا حوالي 224 مركزا ناشطا ومتحصلا على المصادقة الصحية إلى حدود ديسمبر 2019 وقد تحصل 23 مركزا على الموافقة المبدئية وهم في طور الإنجاز. وبالنسبة لحلقة التجميع سجلنا تطورا للكميات المجمعة خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 1.7 % حيث مر من 783 مليون لتر سنة 2014 إلى 848 مليون لتر سنة 2019 (ثلثي الإنتاج الوطني) وبتحسّن طفيف بحوالي 0.4 % مقارنة بسنة 2018 (845 مليون لتر)، وذلك يعود بالأساس إلى تحسّن الإنتاجية رغم تراجع القطيع الوطني من الأبقار. وبلغ مخزون الحليب المعقم في نهاية شهر ديسمبر 2019 حوالي 21.2 مليون لترا وقد بلغ أقصاه 39.9 مليون لتر في شهر جويلية 2019 مقابل 29.1 مليون لترا في موفى شهر أفريل 2018.

- **اللحوم الحمراء:**

اعتمادا على المؤشرات الفنية الواردة من المصالح الجهوية المحينة بلغت تقديرات الإنتاج الوطني من اللّحوم الحمراء لسنة 2019 حوالي 121,5 ألف طن مسجلا بذلك تطورا بـ 1.6% مقارنة بسنة 2018 ويتوزع الإنتاج الجملي حسب الأصناف كما يلي:

إنتاج اللحوم (ألف طن)	2018		2019		نسبة التطور%
	الكميات	%	الكميات	%	
الأبقار	51,45	43,0	53,79	44,3	4 ,57
الأغنام	52,31	43,7	54,09	44,5	3,39
الماعز	9,64	8,1	10,09	8,3	4,77
الأخرى	6,21	5,2	3,55	2,9	-42,83
الإنتاج الجملي	119,61	100,0	121,51	100,0	1,61

مقارنة بسنة 2018 شهد إنتاج اللحوم الحمراء خلال سنة 2019 تطورا إيجابيا خاصة على مستوى إنتاج لحوم الأبقار والذي يعود بالأساس إلى التحسن التدريجي في نسق الإنتاج.

- **الدواجن:**

تبعا لتوصيات جلسات عمل اللجنة الفنية الاستشارية التي تعنى بمتابعة نشاط إنتاج الدواجن ومنتجاتها والمصادق عليها من طرف السّيد وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري، تمّ الاتّفاق على توزيع كمية جمليّة من أمّهات دجاج اللحم بعنوان سنة 2019 بحوالي 1,025 مليون أمّ مع المحافظة على النسب المعتمدة لتوزيع الأمّهات على مختلف الأصناف كما تمّ إقراره بالنسبة لحصص سنة 2018 أي:

- 73% لفائدة المفارخ،
- 17% لفائدة المذابح،
- 10% لفائدة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية.

وعليه يكون توزيع حصص أمهات دجاج اللّحم كما يلي:

- الحصة المسندة للمفارخ: 700.748 ألف أمّ بما في ذلك إسناد حصة لثلاث مفارخ جديدة بحوالي 6000 أم لكل واحد منها.
- الحصّة المسندة للمذابح: 350.174 ألف أمّ بما في ذلك إسناد حصة لثلاثة مذابح جديدة (مذبح جديد ومذبحين استأنفا نشاطهما) بحصّة جزافيّة بحوالي 2000 أم لمذبحين و2500 أم لمذبح باعتبار حصوله على المصادقة الصحّية التي تمكّنه من كمية إضافية بـ 25 %، وقيام المجمع بمراسلة المذابح لتذكيرهم بالتاريخ الأقصى للحصول على المصادقة الصّحيّة (09 أفريل 2020) لتفادي تعليق حصصهم.
- الحصّة المسندة إلى الشركات التعاونيّة للخدمات الفلاحية: حوالي 570.102 ألف أم، وتوزيعها تناسبيا حسب طاقة إنتاج المربّين المنخرطين بالشّركة التّعاونيّة وبالمجمع بعنوان سنة 2019 .

بلغ الإنتاج السنوي من دجاج اللحم حوالي 137.459 ألف طن مسجلا بذلك ارتفاعا بحوالي 48 .7 % مقارنة بسنة 2018. وبالنسبة لبيض الاستهلاك فقد بلغ المستوى السنوي للإنتاج 1.828مليار بيضة، وشهد الإنتاج ارتفاعا بحوالي 0.42 % مقارنة بسنة 2018. كما بلغ الإنتاج السنوي للديك الرومي 71.841 ألف طن مسجلا بذلك تراجعا بحوالي 0.95 بالمائة مقارنة بسنة 2018.

البرنامج الفرعي2: الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية:

- **الصحة الحيوانية:** وذلك من خلال انجاز حملات وقائية ضد الأمراض الحيوانية المعدية، وتهدف حملات التلقيح الوطنية إلى السيطرة على أهم الأمراض الحيوانية الوبائيّة وقد تم خلال سنة 2019 بلوغ نسب تغطية صحية متفاوتة حسب كل حملة تلقيح، وفي ما يلي نسب التغطية المسجلة خلال سنة 2019:

الحملة	تقديرات سنة 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات(%)
حمى قلاعية أبقار	85	69.8	82.11
حمى قلاعية مجترات صغرى	85	85.6	100
اللسان الأزرق*	85	59	69.41
جدري الأغنام	85	66.5	78.23
داء الكلب	85	57.9	68.11
الإجهاض المعدي عند الأبقار	85	25.6	30.11
الحمى المالطية أغنام و ماعز	85	16.5	19.41

منذ بداية سنة 2017 وقع مراجعة الإستراتيجية الوطنية لمقاومة مرض اللسان الأزرق و التخلي عن حملات التلقيح الشاملة و الاقتصار على تلقيح الأغنام بمناطق الخطر لظهور مرض اللسان الأزرق.

- **المراقبة الوبائية:** وذلك من خلال إرساء وتنشيط شبكات وطنية لرصد الأوبئة، ومن بين الأمراض المستهدفة نذكر:

- ✓ مرض الحمى القلاعية عند الأبقار والأغنام والماعز،
- ✓ مرض اللسان الأزرق عند الأغنام،
- ✓ مرض الجدري عند الأغنام،
- ✓ مرض طاعون المجترات الصغرى،
- ✓ داء الكلب،
- ✓ مرض أنفلونزا الطيور.

➢ **الصحة البيطرية الحدودية:** حيث تخضع الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمواد الغذائية من مواد من أصل حيواني إلى مراقبة صحية بيطرية عند التوريد والتصدير وتشمل هذه المراقبة:

- ✓ المراقبة الوثائقية
- ✓ مراقبة الهوية
- ✓ المراقبة المادية

وتجرى هذه المراقبة عبر نقاط العبور الحدودية والمتكونة من:

- ✓ 7 مراكز جوية
- ✓ 6 مراكز بحرية
- ✓ 12 مركز بري

وتقوم المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتدخلات صحية أخرى في إطار إرشاد وإعانة المربين للسيطرة على بعض الأمراض و تتمثل هذه التدخلات في :

- ✓ حملات تلقيح وقائية مجانية ضد أمراض منها مرض النزيف الفيروسي للأرانب.
- ✓ حملات مداواة مجانية ضد الطفيليات الجلدية، الطفيليات الباطنية، قراد الأبقار، تلريوز الأبقار، جرب الإبل، مثقبات الإبل والفارواز

البرنامج الفرعي 3: حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية

بخصوص الحالة الصحيّة، شهدت سنة 2019 العديد من الانجازات حيث تمّ تسجيل تطورا في مستوى انجاز عمليات التقليع الخاصة بمكافحة مرض اللفحة النارية مقارنة بسنة 2018. هذا بالإضافة إلى التقدم في إنجاز الخطة الوطنية لمكافحة مرض التدهور السريع على القوارص بجميع مكوناتها والخطة الوطنية لمكافحة واستئصال سوسة النخيل الحمراء. كما تم الشروع في تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة مرض البقع السواء على القوارص. وفي نفس الصدد عملت الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية بمصالحها المركزية والجهوية على متابعة الحالة الصحية للزراعات والغراسات قصد الحد من التأثير السلبي للأمراض مثل الأمراض الفطرية للحبوب والآفات مثل ذبابة القوارص، وآفات الزيتون ودودة التمر ودودة الرمان. هذا وبالإضافة للسعي إلى مزيد الإحاطة بالفلاحين وحثهم على الرفع من الإنتاجية من خلال استعمال البذور والشتلات المراقبة والعناية الصحية بالغراسات والمزارع.

وفي هذا الصدد وبالنسبة لمكافحة الأمراض والآفات تمحورت الأنشطة خلال سنة 2019 حول:

- مواصلة تنفيذ عناصر الخطة الوطنية لمقاومة واستئصال سوسة النخيل الحمراء من حقن ومداواة وتطهير وتركيز المصائد وعنصر البحث بالإضافة إلى الأنشطة التحسيسية والتكوينية.
- مواصلة عمليات الاستكشاف عن مرض التدهور السريع للقوارص حيث مكنت المعاينات الميدانية من رفع وتحليل 23700 عينة. أفرزت هذه التحاليل عن إصابة مساحة 295 هكتار ووجود 3515 شجرة مصابة. كما تم في نفس الإطار إصدار منشور يمنع استعمال حامل الطعوم التقليدي -الأرنج
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة مرض اللفحة النارية على التفاحيات حيث تمت معاينة مختلف مناطق الإنتاج مع التركيز على المناطق السليمة دون تسجيل إصابات جديدية.
- تنفيذ الإجراءات الاستعجالية لمكافحة مرض البقع السوداء للقوارص في انتظار توفير الإعتمادات المبرمجة بالخطة الوطنية حيث تم تدعيم المبيدات بنسبة 50 % لصغار الفلاحين والقيام بالمعاينات الميدانية لمختلف مناطق الإنتاج حيث تمت معاينة 1360 مستغلة تمسح حوالي 7000 هك منها 170 مستغلة مصابة. كما تم إنجاح موسم تصدير القوارص

الحالي نحو السوق الأوروبية بتصدير حوالي 7500 كن دون تسجيل أي رفض للشحنات.

- وقد ، شهدنا خلال الموسم الفلاحي 2019/2018 تطورا على مستوى مساحات مكافحة الأعشاب الضارة بمزارع الحبوب (قمح صلب وقمح لين وتريتيكال وقصيبة وشعير) حيث تمت مداواة مساحة جملية تقدر بحوالي 566 ألف هك والتي تمثل نسبة 91% من المساحة الجملية المبرمجة مقارنة بالموسم 2018/2017 حيث لم تتجاوز نسبة79% ، منها مساحة 390 ألف هك بمبيدات ذات مفعول مزدوج وحوالي 176 ألف هك بمبيدات ذات المفعول الواحد.
- شهد الموسم الفلاحي 2018-2019 نزول كميات هامة من الغيث النافع مما اثر ايجابيا على الإنتاج وكذلك ساهمت هذه الترسبات في ظهور الأمراض الفطرية بمزارع الحبوب والحبوب العلفية وتواصلها إلى شهر ماي . وقد بلغت مساحة ظهور مختلف الأمراض الفطرية حوالي 432 ألف هك ، تمت مداواة مساحة 364 ألف أي بنسبة تغطية تناهز 85% .
- وقد تميز هذا الموسم بإصابات مبكرة منذ منتصف شهر ديسمبر لمزارع القصيبة بمرض الصدأ التاجي مقارنة بالسنوات العشر الماضية ، حيث بلغت مساحة القصيبة المصابة حوالي 67 ألف هك في حين لا تتجاوز عادة 22 ألف هك وقد تم مداواة 81% منها .
- كما لوحظ تقلص ظهور الصدأ البني بمزارع القمح الصلب ، حيث لم تتجاوز المساحة المصابة 1500 هك.
- التدخل لمداواة 26.650 ألف طن من مخزون البطاطا المعدة للاستهلاك ضد حشرة السوسة وذلك بتوفير 800 لتر من المبيد البيولوجي لفائدة صغار ومتوسطي الفلاحين وبالتنسيق مع المجمع المهني المشترك للخضر.
- مكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه وشملت المداواة الجوية 3 تدخلات على مساحة 9450 هك بالمبيدات الكيمائية والبيولوجية بالاعتماد على مؤشرات مصائد المراقبة. في حين تتم المداواة بالوسائل الأرضية بالاعتماد على المبيدات الكيمائية لمداواة 5450 هك. ويشمل برنامج الاصطياد المكثف التدخل على مساحة 9000هك.
- تركيز محطات لمتابعة تطور أفات الزياتين حيث أسفرت هذه الحملة على مداواة1مليون و 567 ألف و 500 أصل مليون أصل زيتون من جملة 2.135 مليون أصل معلنة للمداواة أي بنسبة إنجاز ناهزت 73%
- التدخل للمكافحة البيولوجية لدودة الخروب بغراسات الرمان على حوالي 3377 هك بولايات قابس وباجة ومنوبة ونابل وسوسة والقيروان وأريانة وبنزرت.
- أفضت المراقبة الحقلية لبذور الحبوب الممتازة لموسم 2019/2018 إلى قبول 21.189 هك (17914 هك خلال الموسم الماضي) منها 2.262,5 هك بذور أساسية (2368هك خلال الموسم الماضي) و 18.926,5 هك بذور مثبتة من الجيل الأول والجيل الثاني (15546 هك خلال الموسم الماضي)
- بلغت كميات بذور الحبوب الممتازة المجمعة بعنوان موسم 2019/2018 ما لا يقل عن 671057 ق مقابل 458634ق خلال الموسم الفارط أي بزيادة تقدر ب 46،3 %.
- أما كميات البذور التي خضعت للتحاليل فقد كانت في حدود 387.000ق مقابل 398.000 ق خلال الموسم الفارط أي بانخفاض يقدر بحوالي 3 %. ويعود هذا التراجع في الكميات المعروضة للتحاليل إلى ضعف نسق عمليات التكييف لدى الشركات التعاونية .
- انطلقت عملية مراقبة وتثبيت بذور البطاطا منذ شهر جانفي 2019 تاريخ إيداع مطالب الإكثار لدى مصالح المختصة بالإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية. تم قبول مساحة 372.42 هك ورفض 72.87 هك. تمت عمليات التثبيت لصنف وحيد وهو صنف " سبونتا " وتواصلت عمليات التجميع من شهر ماي حتى منتصف شهر جوان حيث بلغت كميات بذور البطاطا المجمعة 5124.881 طن .
- تثبيت شتلات الأشجار المثمرة حيث أسفر هذا البرنامج على:
  - مراقبة الشتلات قبل الأساسية والشتلات الأساسية والمقدرة بالتوالي بـ 266 و 700 شتلة بمحطة الدعم بمنوبة التابعة للمركز الفني للقوارص.
  - مراقبة عدد 6 حقول طعوم لإنتاج الشتلات المثبتة
  - إنتاج ومراقبة شتلات الحمضيات : بلغت الكمية الجملية المصادق عليها والصالحة للترويج إلى حدود 30 ديسمبر2019 حوالي 316903 شتلة

- رفع 23700 عيينة للقيام بتحاليل التقصي عن فيروس التدهور السريع.
- المراقبة الميدانية للشتلات قبل الأساسية لسلالات الزيتون الخالية من الأمراض الفيروسية
- تمت مراقبة الشتلات درجة قاعدية من مختلف أصناف اللوز، المشمش، العوينة وحاملات الطعوم التي وقع إنتاجها في المركز الفني للقوارص.
- قدرت الكميات الجملية للشتلات المراقبة والمعدة للاتجار بحوالي **13.9** مليون شتلة من مختلف أنواع الأشجار المثمرة و الزياتين والقوارص.

- مراقبة بذور البطاطا الموردة والتي بلغت 15100 طن
- مراقبة البذور والشتلات العادية الموردة :

- **البذور:** والتي بلغت 78548 كغ من بذور الخضروات و 3684.315 قنطار من بذور الاعلاف و 2878.85 قنطار من بذور البقوليات و 397 قنطار من بذور الحبوب و 57948 كغ من بذور الزراعات الصناعية.
- **شتلات الفراولة :** 15.250.000. بصيلات أزهار 974.210 شتلات الزينة 250.291 .

- مراقبة الشتلات المصدرة التي بلغت 2126094 .
- شملت تجارب التقييم خلال سنة 2019 حوالي 182 صنفا تنقسم إلى المجموعات التالية: خضروات 128 صنف - أعـــــلاف 16 صنف -بقــول غذائية 05 أصناف- زراعات صناعية 12 صنف- أشجار مثمرة 06صنف -حبـوب 15 صنف.
- تمت المصادقة على ترسيم 60 صنف بالسجل الرسمي للأصناف النباتية موزعة كالآتي: 40 صنف من الخضروات و08 أصناف من الأعلاف و02 أصناف من البقول الغذائية و 03 أصناف من الزراعات الصناعية و 01 صنف من الحبوب 06 أصناف أشجار مثمرة.
- تمت حماية 13 صنف 12 مستنبط نباتي جديد
- تم إصلاح خطأ في اسم صنف من عنب الطاولة ومستنبطه
- عدد الملفات التي وقعت متابعتها خلال السنة الإدارية 2019 من قبل مصالح الإدارة الفرعية للمدخلات والمنتجات بلغ 388 ملفا بالنسبة للشهائد في أنواع البذور والشتلات و4690 ملف بالنسبة للشهائد الفنية 626 ورخص الأسمدة والمبيدات الفلاحية.

3.2.2 تقديم الأهداف و تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

الهدف: 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي

❖ **تقديم الهدف:** يساهم هذا الهدف في استحثاث نمو الإنتاج الفلاحي قصد بلوغ الاكتفاء الذّاتي في العديد من المواد الأساسية وتدعيم نسق التّصدير وذلك من خلال المتابعة الميدانية للمواسم الفلاحية بهدف تحسين مردودية القطاعات الفلاحية والوقوف عن كثب للإشكاليات المطروحة مع إيجاد الحلول التقنية اللازمة وفي الوقت المناسب.

جدول عدد 05

الهدف 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر1.1.1.1: المتابعة الفنية للمواسم الفلاحية	عدد	100	96	%96	109	96	%88

رسم بياني عدد 05

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 1.1 تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي

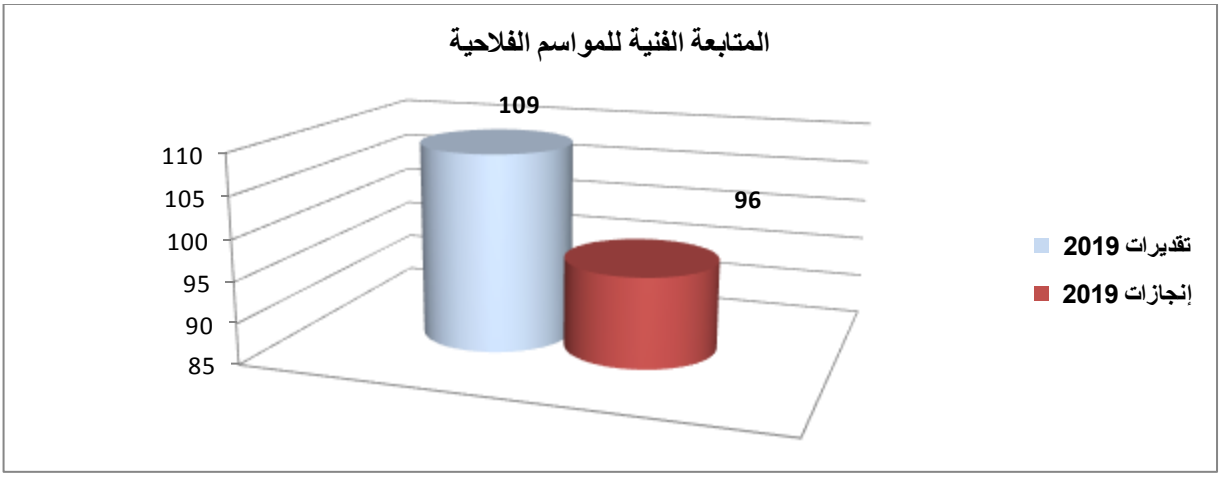

❖ **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :**

المؤشر 1.1.1 .1: معدل الزيارات الميدانية والاتصالات:

تم تسجيل خلال سنة 2019 نسبة انجاز تقدر بـ88 % بالنسبة لمعدل الزيارات والاتصالات لكل إطار وفني بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية مقابل نسبة انجاز قدرت بـ96 % خلال سنة 2018، ويعود ذلك إلى نقص وسائل العمل بالنسبة لدوائر الإنتاج النباتي بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

الهدف 2.1: الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية:

❖ **تقديم الهدف :** يرمي هذا الهدف إلى إيجاد السّبل الكفيلة لدعم وتطوير نظام المراقبة الصّحيّة وبرامج الحماية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

جدول عدد 06
الهدف 2.1: الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بتقديرات 2019
المؤشر1.2.2.1: عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية	عدد	11	11	100	13	11	84
المؤشر 2.2.2.1: نسبة التّغطية الصحية (الحيوانية)	%	80	57.5	71.8	85	54.41	64
المؤشر 3.2.2.1: نسبة العينات الّتي تمّ تحليلها	%	80	80	100	90	100	111
المؤشر4.2.3.1: عدد الشبكات المنجزة والمشغلة	شبكة	06	06	% 100	06	06	%100
المؤشر 5.2.3.1: عدد حملات الوقاية للصحة النّباتية	%	16	16	%100	16	16	%100

رسم بياني عدد 06
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 2.1 الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية

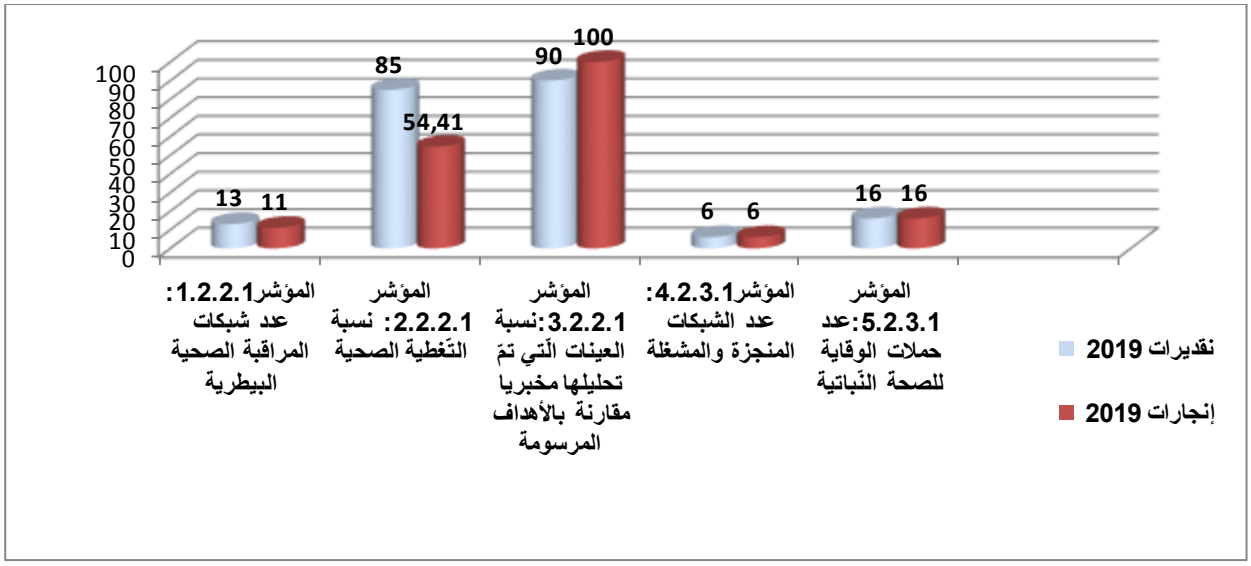

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر1.2.2.1: نسبة شبكات المراقبة الصحية البيطرية

بلغ عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية خلال سنة 2019 عدد 11 شبكة وذلك بتفعيل شبكة مراقبة أمراض الإبل خلال سنة 2017. علما وأن عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية المتواجدة والعاملة يدل بصفة إجمالية على حجم وكفاءة المراقبة الوبائية للأمراض الحيوانية قصد حماية ورعاية الصحة الحيوانية وكلما كان مصدر المعلومات أوسع كانت النتائج دقيقة.

المؤشر 2.2.2.1: نسبة التّغطية الصحية (الحيوانية):

الحملة	تقديرات سنة 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات(%)
حمى قلاعية أبقار	85	69.8	82.11
حمى قلاعية مجترات صغرى	85	85.6	100
اللسان الأزرق*	85	59	69.41
جدري الأغنام	85	66.5	78.23
داء الكلب	85	57.9	68.11
الإجهاض المعدي عند الأبقار	85	25.6	30.11
الحمى المالطية أغنام و ماعز	85	16.5	19.41

تم تحقيق نسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف بالنسبة لبعض الأمراض خلال سنة 2019 خاصة بالنسبة لداء الكلب والحمى المالطية والإجهاض المعدي حيث تم ايلاء الأولوية القصوى للحمى القلاعية وجدري الأغنام وداء الكلب نظرا لوجود عدة عوائق نذكر منها بالخصوص:

-عدم وجود الإمكانيات اللوجستية تحت تصرف المصالح البيطرية الجهوية حيث توضع الأهداف على المستوي المركزي بينما التنفيذ يرجع للمندوبيات.

- انتهاء الاعتمادات المخصصة لانجاز الحملات التلقيح في الفترة الأولى على حساب الفترة الثانية مما انعكس على سير الحملات الأخرى كالإجهاض المعدي.
- ضعف الإعتماداب لشراء كل اللقاحات حيث يتم استهلاكها في الأمراض ذات الأولوية
- تعدد حملات التلاقيح الوطنية على مدار كامل السنة بدون انقطاع مما يجبر في غالب الأحيان توقيف الحملة قصد الانطلاق في حملة ثانية تحت ضغط السلطات الجهوية
- عدم الاحترام الكامل لرزنامة التلاقيح المبرمجة من طرف المصالح الجهوية لعدم توفر الإمكانيات اللوجيستية لفائدة فرق الوقاية التابعة لدوائر الإنتاج الحيواني والإمكانيات للموارد البشرية المخصصة لها حيث لم يقع انتداب أعوان وتقنيين لفائدة المصالح البيطرية الجهوية.
- عدم التعاون الكافي من طرف المربين مع المصالح البيطرية الجهوية
- نقص فيما يتعلق بالجانب التحسيسي للمربين قبل انطلاق كل حملة
- تزويد المندوبيات باللقاحات البيطرية غالبا بصفة غير منتظمة من طرف الصيدلية المركزية للبلاد التونسية

- **المؤشر 3.2.2.1: نسبة العينات التّي تمّ تحليلها:**

بالنسبة لبرامج البحث عن الرواسب الكيميائية تم خلال سنة 2019 تحليل 1000 عينة من جملة برنامج ب1000 عينة وذلك للبحث عن رواسب الأدوية البيطرية وملوثات المحيط في المواد الغذائية ذات أصل حيواني أي بنسبة 100 % و تعتبر نسب تطبيق برامج البحث عن الرواسب في المنتوجات الغذائية ذات أصل حيواني لسنة 2019 نسب عالية بالنسبة لأسماك التربية، الحليب، منتجات الدواجن واللحوم الحمراء والعسل.

المؤشر4.2.3.1: نسبة الشبكات المنجزة والمشغلة :

تم خلال سنة 2019 تركيز 06 شبكات للإنذار المبكر تعتمد على البرمجيات النموذجية لمكافحة أمراض وآفات المحاصيل الزراعية بقطاع القوارص والرمان والحبوب والزيتون وهو ما يمثل نسبة 100%من القيمة المستهدفة لهذا الموسم.

المؤشر5.2.3.1: نسبة انجاز حملات الوقاية للصحة النّباتية :

تم خلال سنة 2019 وضع حيز التنفيذ 16 حملة وبرنامج وطني خاصة بقطاعات القوارص والزيتون والواحات والأشجار المثمرة والبطاطا وهو ما يمثل نسبة 100%من القيمة المستهدفة لهذا الموسم.

الهدف 3.1: الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية و الغذائية:

- **تقديم الهدف الإستراتيجي :** يعمل هذا الهدف على بلورة وتطوير النّظم والطّرق المساهمة في جودة وسلامة المنتجات الفلاحية والغذائية.

جدول عدد 07

الهدف 3.1 : الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية و الغذائية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 1.3.1.1: عدد المنتجات المتحصلة على علامات الجودة (تسميات مثبتة للأصل فقط)	عدد	18	14	78	18	14	78
المؤشر 2.3.2.1: نسبة المؤسسات المصادق عليها	مؤسسة	80	80	100	90	86	95
المؤشر 3.3.3.1 : نسبة تقييم المدخلات من المبيدات الفلاحية	%	90	53	59	90	69	76
المؤشر 4.3.3.1: عدد تحاليل المراقبة المنجزة	ألف تحليل	90	85	94	120	95	79
المؤشر 5.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات من البذور والشتلات	%	80	95	118	80	95	118

رسم بياني عدد 07

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 3.1 : الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

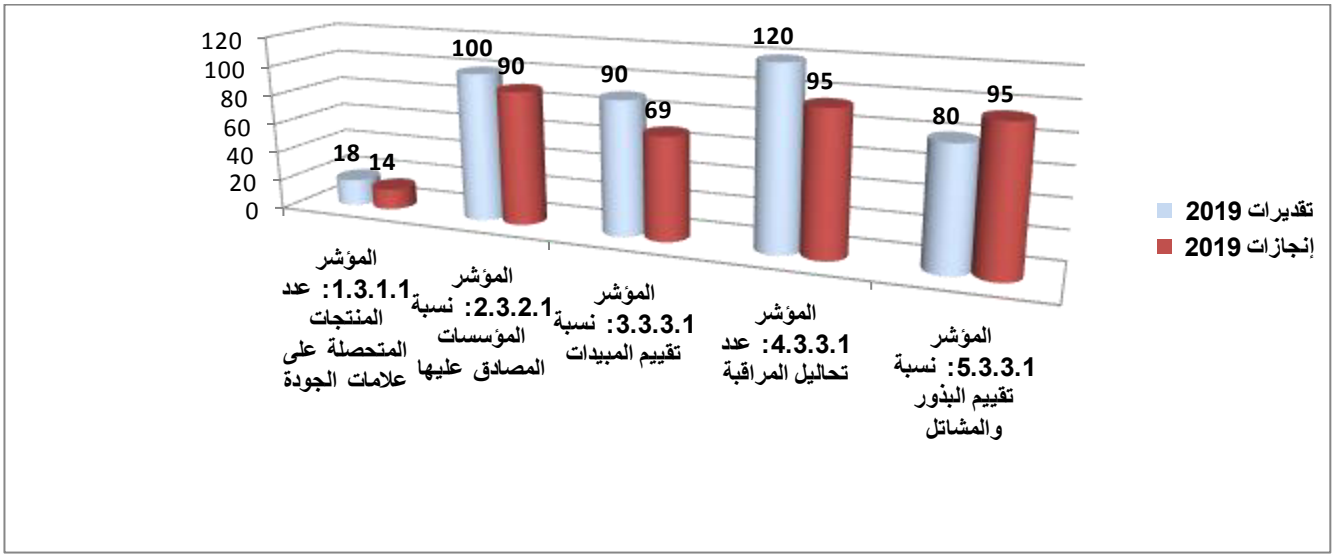

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

المؤشر1.3.1.1: نسبة المنتجات المتحصلة على علامات تسميات مثبتة للأصل:

بالنسبة للمنتجات المتحصلة على علامات تسميات مثبتة للأصل تتمثل القيمة المستهدفة في الحصول على 20 منتوج خلال سنة 2020 وبلوغ 18 منتج خلال سنة 2019. وبالنسبة للمنتجات التي تحصلت على علامات تسميات مثبتة للأصل إلى غاية سنة 2019 فهي 14 منتوج الأتي ذكرها:

- تسعة تسميات مثبتة للأصل منها 7 لمنتجات الكروم:

- تسمية مثبتة للأصل "مرناق" (AOC Mornag)

- تسمية مثبتة للأصل "" (AOC Grand Cru Mornag)
- تسمية مثبتة للأصل "" (Côteau de Tébourba AOC)
- تسمية مثبتة للأصل (AOC Kélibia)
- تسمية مثبتة للأصل (AOC Côteau d'Utique)
- تسمية مثبتة للأصل (AOC Sidi Salem)
- تسمية مثبتة للأصل (AOC Thibar)
- تسمية مثبتة للأصل"تين دجبة"
- تسمية مثبتة للأصل "زيت زيتون تبرسق"

- خمسة علامات جغرافية التي تتمثل في ما يلي:

- بيان المصدر "تفاح سبيبة"
- بيان المصدر "رمان قابس"
- بيان المصدر "دقلة النور"
- بيان المصدر "زيت المنستير"
- بيان المصدر "نعناع الفرش"
- بيان المصدر " زيت زيتون تبرسق "

وبالتالي فقد تم إلى غاية نهاية سنة 2019 تحقيق نسبة انجاز في حدود 78 % من البرمجة. علما وأن ملفات أربع تسميات للأصل بصدد النشر.

المؤشر 2.3.2.1: نسبة المؤسسات المصادق عليها :

تم خلال سنة 2019 تحقيق نسبة انجاز في حدود 86 % حيث تحصلت 781 مؤسسة على المصادقة الصحية البيطرية من جملة 900 مؤسسة كقيمة مستهدفة في غضون سنة 2020.

المؤشر3.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات الفلاحية:

بالنسبة للمبيدات: تم خلال سنة 2019 إيداع 94 ملفا بمجموع 104 تجربة إضافة إلى المبيدات التي لم يتم إنجاز التجارب عليها في الموسم المنقضي والمقدرة بـ 204 تجربة لأسباب متعددة منها:

- عدم ظهور الآفات أو الأمراض النباتية المزمع مكافحتها،
- عدم توفر الإمكانيات اللوجستية والبشرية لدى الإدارة للقيام بالتجارب،

عدم التزام الهياكل الفنية والبحث العلمي الفلاحي بتعهداتهم لانجاز التجارب المستوجبة في عهدتهم في إطار اتفاقية عمل مبرمة في الغرض مع الإدارة.

المؤشر4.3.3.1: نسبة انجاز تحاليل المراقبة:

تم خلال سنة 2019 إنجاز95 ألف تحليل مقابل 85 ألف عملية تحليل سنة 2018 وهو ما كان متوقعا منذ الموسم الفارط نظرا لظهور عديد الآفات المستجدة وخصوصا منها الخاصة بالحجر الزراعي.

المؤشر 5.3.3.1 نسبة تقييم المدخلات من البذور والشتلات : تم خلال سنة 2019 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ :

118 % .

الهدف 1.4:تنمية القطاع البيولوجي :

- **تقديم الهدف:** تنمية القطاع البيولوجي قصد إرساء أنموذج تونسي للفلاحة البيولوجية مدعوم بحوكمة أفضل للقطاع.
- **مرجع الهدف:** الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الفلاحة البيولوجية في أفق سنة 2020.
- **مبررات اعتماد المؤشر:** الارتباط الوثيق لهذه المؤشرات بتنمية القطاع البيولوجي وبضمان مصداقيته.

جدول عدد 08

الهدف 1.4: تنمية القطاع البيولوجي

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 1.4.1.1: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية	%	40	20	%50	40	30	% 75
المؤشر 2.4.1.1 : عدد الأيام المخصصة للإعلام والتعريف بالقطاع البيولوجي	عدد	120	152	%125	130	145	%111
المؤشر 3.4.1.1 : مراقبة أداء هياكل المراقبة و التصديق	%	350	1240	% 354	1300	897	% 69

رسم بياني عدد 08

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف الإستراتيجي 4.1 : تنمية القطاع البيولوجي

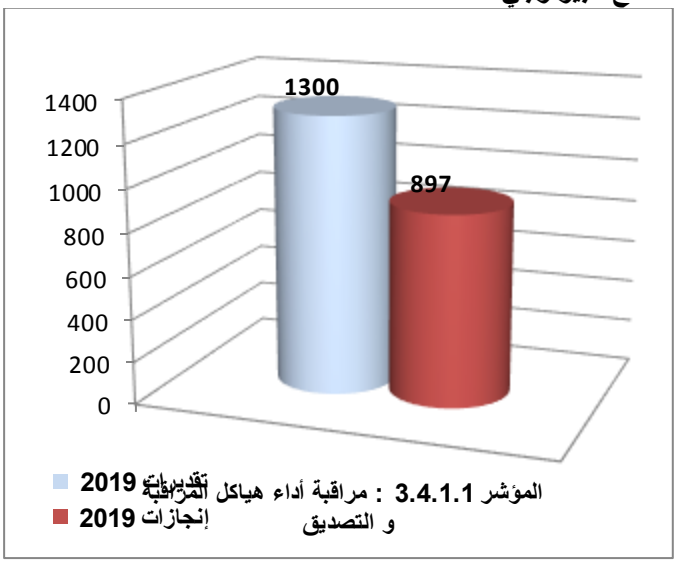

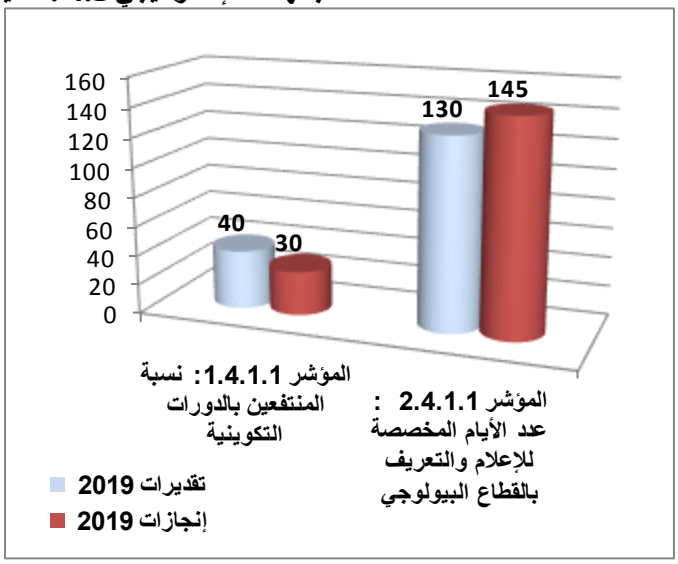

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر 1.4.1.1: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية

يندرج تنظيم الدورات التكوينية في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الفلاحة البيولوجية وخاصة منها تنفيذ البرنامج الوطني لتكوين المتدخلين في القطاع الذي يتم إصداره سنويا في الغرض بالتنسيق مع أقسام الفلاحة البيولوجية على مستوى المندوبيات.

وقد تم سنة 2019 تنظيم 50 دورة تكوينية في مجال الفلاحة البيولوجية شملت حوالي 2000 متدخل في القطاع وهو ما يمثل 30 % من نسبة المتدخلين وتمثل هذه الإنجازات 75% من نسبة التقديرات لأن برنامج التكوين شمل كذلك العديد من المنتجين الغير منضوين في قطاع الفلاحة البيولوجية.

المؤشر 2.4.1.1: عدد الأيام المخصصة للإعلام والتعريف بالقطاع البيولوجي

يندرج تنظيم التظاهرات الوطنية والجهوية في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لإعلام والتعريف بقطاع الفلاحة البيولوجية الذي تعمل الإدارة العامة على تطويره منذ سنة 2016 لما له من أهمية في تنمية قطاع الفلاحة البيولوجية.
تم سنة 2019 برمجة إنجاز 130 تظاهرة (ندوات، أيام اعلامية، أيام تحسيسية، ملتقيات...)، على المستوى والجهوي في قطاع الفلاحة البيولوجية في حين تم تنظيم 145 تظاهرة ما مثل نسبة انجاز تقدر بـ 111%
ويعود هذا التطور إلى تزايد إقبال المتدخلين على منظومات الفلاحة البيولوجية ورغبتهم في الانضواء في هذا النمط الفلاحي، كما يعود ذلك نتيجة لدعم أقسام الفلاحة البيولوجية بالموارد البشرية اللازمة خلال سنة 2019.

المؤشر 3.4.1.1 : مراقبة أداء هياكل المراقبة و التصديق:

خلال سنة 2019 قامت الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية بصفتها السلطة المختصة بـ:

- إنجاز مهام التدقيق لهياكل المراقبة و التصديق المصادق عليهم في الفلاحة البيولوجية للتقييم مدى مطابقتهم لشروط إسناد المصادقة
- إنجاز 33 عملية مراقبة ميدانية ،ضمن البرنامج الوطني للمراقبة في الفلاحة البيولوجية مقابل 24 مهمة مراقبة خلال 2018
- شملت عمليات المراقبة المنجزة خلال سنة 2019 ما يقارب 897 متدخل إلى غاية جانفي 2020 والهدف التثبت من نجاعة المراقبة المنجزة من قبل هياكل المراقبة والتصديق . ويرجع سبب عدم بلوغ الهدف المبرمج إلى تأخر عملية جني وتحويل الزيتون ولهذا السبب سوف تتواصل عمليات المراقبة بعنوان سنة 2019 إلى غاية 31 مارس 2020 .
- تجدر الإشارة إلى أن تقديرات سنة 2019 بالنسبة للمؤشر التي وردت بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 والتي تساوي 450 قد وقع تحيينها لتصبح 1300.

4.2.2 التحديات والصعوبات والتدابير اللازمة لتحقيق أداء البرنامج :

❖ أهم الإشكاليات والنّقائص:

الإنتاج النباتي:

- تهرم نسبة هامة من غراسات القوارص والزيتون
- قلة التحكم في تقنيات الإنتاج خاصة على مستوى التقليم والتسميد والري.
- نقص في مياه الري وندرة الموارد المائية وارتفاع الملوحة خاصة بالآبار السطحية وتقادم شبكات الري بجل مناطق الإنتاج مما يتسبب في اضطراب على مستوى التزود بمياه الري خاصة خلال فترة ذروة الحاجيات.
- عدم توفر الشتلات المثبتة والخالية من الأمراض الفيروسية بالقدر الكافي للإكثار في حقول الطعوم لدى أصحاب المنابت.
- مديونية جل المجامع المائية.
- الوضعية المادية الصعبة لبعض الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الناشطة في القطاع الفلاحي.
- ترويج وعرض نسبة هامة (70%) من المنتوج بمسالك التوزيع الموازية وبطرق انتصاب عشوائية وغياب التصنيف والتعليب.
- قلة التحكم في تقنيات ما بعد الإنتاج والخزن مما يؤدي إلى تردي الجودة وإلى خسائر مادية.
- غياب الصناعات التحويلية لبعض المنتجات الفلاحية وإتلاف كميات كبيرة سنويا.
- نقص الإمكانيات المادية خاصة وسائل النقل المخصصة للجهات (دوائر الإنتاج النباتي)

تربية الماشية:

- غياب العلاقة التعاقدية بين مختلف حلقات المنظومات.

- سياسة الأسعار والدعم المعتمدة حاليا أصبحت تشكل عائقا حقيقيا أمام تطور منظومة الألبان، باعتبار أن اعتماد سياسة تحديد السعر عند البيع كإجراء لحماية المستهلك لم يمكن من تطوير التنافسية بين المركزيات التي لم تقدر على الخلق والابتكار وتطوير وتنويع إنتاج الحليب ومشتقاته.
- تفاقم ظاهرتي التهريب والذبح العشوائي
- ارتفاع هام في كلفة وأسعار لحوم الأبقار والضأن،
- نقص في برامج التحسين الوراثي للمجترات الصغرى وبرامج تنمية القطعان المحلية،
- نقص في التغطية الصحية للقطيع
- صعوبات وتأخر في تطبيق نظام الترقيم للماشية والاسترسال في الحيوانات ومنتجاتها،
- تعدد المتدخلين ونقص التنظيم على مستوى أسواق الدواب والمسالخ وافتقارها للتجهيزات الأساسية،
- انعدام الشفافيـة في مسالك التوزيع والاتجار في الماشية،

الفلاحة البيولوجية:

- عدم توفير الاعتمادات الكافية لتنفيذ برامج العمل
- نقص في الموارد البشرية
- نقص في الإمكانيات المادية خاصة وسائل النقل والمعدات الضرورية لرفع العينات وتكاليف التحاليل المخبرية

حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية:

- نقص في الدورات التكوينية لفائدة الفنيين خاصة بالنسبة للأمراض النباتية وطرق استكشافها ومكافحتها
- هيكلة إدارية ضعيفة لا تغطّي جلّ مهام الإدارة العامة على غرار غياب مصلحة تُعنى بالحجر الزراعي الدّاخلي ومصلحة تُعنى بتحليل المخاطر في الصّحة النباتيّة ...
- نقص في مستلزمات العمل الضرورية (التجهيزات المخبرية، والمواد الكيميائية، ووسائل النقل، والمحروقات ...)
- عدم وجود تمثيلية للإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية على المستوى الجهوي
- إجراءات إدارية معقدة للتزود بالمستلزمات.

الصحة الحيوانية:

- تداخل وتضارب بين مهام الإنتاج والتنمية الجهوية ومهام الجانب الرقابي الصحي حيث تجمع الهيكلة الحالية بين وظيفة تطوير الإنتاج الحيواني ووظيفة الرقابة والشرطة الصحية المميزة للمصالح البيطرية. مهام المصالح البيطرية موكولة جزئيا لدوائر الإنتاج الحيواني (التدخلات في الصحة العامة البيطرية والإشهاد الصحي الدولي
- عدم بلوغ معايير تصدير العديد من المنتجات الحيوانية للسوق الأوروبية في المنظومات المعدة للتصدير وإعاقة الدورة الاقتصادية (تونس معتمدة لتصدير 5 من 23 منظومة منتجات)
- ضرورة انصهار تونس ضمن محيطها الأورومتوسطي والإيفاء بتعهداتها الدولية وخاصة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية خاصة مع انخراطها وسعيها لنيل مرتبة الشريك المميز في المفاوضات نحو التبادل الحر والشامل مع الإتحاد الأوروبي والإيفاء بتعهداتها فيما يخص اتفاقيات تسهيل التجارة صلب المنظمة العالمية للتجارة
- الإدارة العامة للمصالح البيطرية ليست لها سلطة على الموارد البشرية القائمة بوظائفها بالجهات ولا تتصرف أو تتحكم في تخصيص الميزانيات الموكولة لوظائفها بالجهات.
- التسلسل القيادي وتموقع المصالح البيطرية لا يستجيب لمعايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية حسب تقييم خبراء الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية على التوالي مشروع التوأمة (Jumelage) والمهمة المنجزة (PVS) من طرف الخبراء المستقلين للجنة المنظمة العالمية للصحة الحيوانية في سنة 2013 (المنظمة المرجعية والمعتمدة عالميا في تقييم المصالح البيطرية واستجابتها لمستوى الأداء والثقة في مجال الصحة الحيوانية والتجارة الدولية للحيوانات ومنتجاتها).

- في مجال سلامة الأغذية تعتبر المصالح البيطرية ذات مستوى جيد فيما يتعلق بالمؤسسات المصادق عليها وفي مجال مراقبة منتجات قطاع الصيد البحري ولكن إمكانياتها البشرية والمادية تعيق حسن الأداء في مجال الصحة العمومية البيطرية على المستوى الوطني كما أن البنية التحتية لمنظومات الإنتاج والاستغلال الأولي متواضعة (مسالخ الحيوانات بالنسبة للحوم الحمراء سيئة للغاية).
- نقص في الإمكانيات البشرية لتأمين عملية التفقد لنشاط البياطرة المتحصلين على التوكيل الصحي.
- شبكة المخابر في المجال البيطري ليست متحصلة على الاعتماد مما يعيق مسار الإشهاد الصحي الدولي لمنظومات الإنتاج المعدة للتصدير ويعيق حلقات المراقبة الصحية على المستوى الوطني ويمثل نقطة حرجة في ما يخص المراقبة الصحية للمنتوجات الموردة.
- عدم توفر إمكانيات مادية مستقرة وكافية للقيام ببرامج استئصال الأمراض الحيوانية المعيقة للدورة الاقتصادية أو الأمراض المشتركة والمنتقلة للإنسان .
- نقص في الإمكانيات المتعلقة المادية والبشرية لاستيفاء كامل مراحل المراقبة الصحية البيطرية الحدودية بمراكز المراقبة الصحية الحدودية (الوثائقية، الهوية والفيزيائية) ولاسيما البنية التحتية وهذا يحول دون إمكانية تأمين استرسال المراقبة البيطرية الحدودية مما يؤدي إلى نقص على مستوى سلامة الأغذية الموردة ويعيق حسن الأداء عند تصدير المنتجات الحيوانية الذي ينعكس سلبيا على منتجاتنا الحيوانية بالأسواق العالمية.

❖ التدابير والأنشطة لتدارك الإخلالات:

قطاع الإنتاج النباتي:

- تحسين الإنتاجيّة وتطوير أنظمة الإنتاج عبر رفع المعوقات الهيكليّة التي تحول دون تعصير الفلاحة مثل تلك المتعلّقة بالأوضاع العقاريّة وشيخوخة الفلاحين وضعف التكوين والمهارات وذلك عبر التشجيع على ضم الأراضي في مناطق الفلاحة المطرية وتشجيع أبناء المزارعين والمهندسين والتقنيّين الزراعيّين على تعاطي النشاط الفلاحي.
- الحدّ من تأثّر نظم الإنتاج بالتقلّبات المناخيّة عبر وضع حزم تقنيّة تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات وتنوع الإشكاليات التي تواجهها والتشجيع على تغيير بعض الأنشطة الزراعيّة.
- تحسين جودة المنتوج الزراعي والغذائي (ترسيم المؤشرات الجغرافية، الاسترسال، تشجيع الزراعة البيولوجية، تشجيع الاستثمار الخاصّ في مجالات التعبئة والتكييف ...).
- توجيه الدّعم لنظم الإنتاج الّتي تساهم في تحسين جودة المنتوج الزراعي.
- تشجيع تصنيف المنتجات الفلاحية حسب الجودة وإرساء نظام أسعار يكافئ الجودة.

تربية الماشية:

- تطبيق مقتضيات كراس الشروط بإجراء التحاليل الضرورية للحليب عند القبول على مستوى مراكز التجميع
- دفع آليات التشجيع في قطاع تسمين العجول
- تحسين المراعي قصد النهوض بقطاع الأغنام والماعز
- الإسراع بالشروع في تأهيل مسالخ حيوانات المجزرة
- الإسراع بالشروع في تأهيل أسواق الدواب
- الإسراع بالشروع في تأهيل مسالك التوزيع

الصحة الحيوانية:

- ضبط السياسة البيطرية للدولة التونسية وتشمل :الحكومة الرشيدة للمنظومة البيطرية وفق المواصفات العالمية وإصلاح الإطار التشريعي للمنظومة وتأمين واستصلاح التسلسل القيادي المحكم والفعال للمصالح البيطرية والتصرف في الموارد البشرية وتطوير الكفاءات والأداء .

- إحداث صندوق يعنى بالصحة الحيوانية يمكن من توفير إمكانيات مستقرة وكافية لبرمجة وبلورة مشاريع للقضاء ولاستئصال الأمراض الحيوانية المؤثرة على حلقات الإنتاج والمنتقلة للإنسان،
- تفعيل برامج المقاومة والتوقي من الأمراض المشتركة حسب الأهمية **:** مرض السل، الحمى المالطية، داء الكلب، الكيس المائي، حمى الوادي المتصدع، انفلونزا الطيور....
- دعم تأمين السلامة الغذائية لجميع المنظومات وذلك من خلال منظومات الإنتاج لتوفير البيئة المستديمة لأنظمة الإنتاج الأولية وتعزيز الأمن الغذائي مع اعتماد المصادقة الصحية على مؤسسات إنتاج وتحويل وخزن المنتجات الغذائية من أصل حيواني وضمان استرسال وتقصي المنتجات واستمرارية عمل شبكات رصد الرواسب في المنتجات الغذائية وتوفير البيئة الملائمة في جانبها الصحي للتصدير (وفقا للمعايير الدولية) مما يساهم في إزالة العقبات الصحية لدخول المنتوج التونسي للأسواق العالمية ورصد ومقاومة التجارة الغير شرعية
- تطوير وبلوغ مستوى الاعتماد الدولي لمنظومة مختبرات المصالح البيطرية وإعادة هيكلة وتنظيم منظومة البحث والتشخيص البيطري: منظومة تستجيب لمتطلبات السوق الداخلية والخارجية وتلبي طموح العاملين فيها وتنظم التدخل على الميدان وتضمن المستوى الأدنى للأداء وترتقي من منظومة تشخيص وبحث إلى بحث وصناعة.

حماية النباتات:

- توفير المراجع العلمية الضرورية
- توفير وسائل النقل وكميات المحروقات الضرورية للقيام بالمراقبة
- العمل على توفير تكوين مستمر للفنيين
- توفير الحماية الأمنية الضرورية لأعوان المراقبة لتمكينهم من أداء عملهم والتصدي للإنتاج والترويج العشوائي للمواد النباتية الغير مراقبة.
- تفعيل التمثيليات الجهوية لمصالح حماية النباتات ومراقبة المدخلات على المستوى الجهوي
- تفعيل إعادة هيكلة الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية

II - البرنـامــج 2:
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

رئيس البرنامج
(من سنة 2015)
السيد
رضا المرابط
مدير عام الصيد البحري وتربية الأسماك

أهداف البرنامج ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري

- تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية
- عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري
- نسبة تجهيز المراكب الأكثر من 15 متر بالأجهزة الطـرفية

الهدف 2.2: تطوير تربية الأحياء المائية

- مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية بالنسبة للإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك

إنجازات الميزانية لسنة 2019

(ألف دينار)

مجموع البرنامج
91638

- نفقات التصرف
6257
- نفقات التنمية
85381

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية

1 التقديم العام للبرنامج:

تميّزت سنة 2019 بالنّسبة لقطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائية بتضافر الجهود للحد من الصيد العشوائي وذلك بالتّنسيق مع كافة الأطراف المعنية المتدخلة في القطاع وخاصة أهل المهنة بتنظيم كافة حلقات الإنتاج والتّسويق. كما تمت مواصلة تنفيذ المشاريع الخاصة بقطاع الصّيد البحري ممّا ساهم في بلوغ إنتاج جملي خلال هته السنة قدّر بحوالي 141 ألف طن. كما بلغت صادرات منتجات الصيد البحري خلال سنة 2019 نحو 27971,5 طن بقيمة 557,6 مليون دينار مقابل 26983 طن بقيمة 527.4 مليون دينار سنة 2018 حيث ارتفعت من حيث الكمية بـ988,5 طن (+3.7%) ومن حيث القيمة بـ 117 م.د (+5.7%). هذا، ويعود الارتفاع من حيث القيمة بالأساس إلى تسجيل صادرات لكمّية جديدة من التن الأحمر الطّازج خلال سنة 2019 في حدود 1113,5 طن بقيمة 53 م.د. كما تزايدت صادرات السّلطعون الأزرق من 3300,6 طن إلى 4261,8 طن (+29,1%) من حيث الكمّية ومن حيث القيمة من 24,4 م.د سنة 2018 إلى 41,4 م.د (+69,7%) سنة 2019. بالإضافة إلى ذلك، تضاعفت صادراتنا من التن المعلّب ارتفاعا بأكثر من 3 مرات من حيث الكمّية من 813,5 طن خلال سنة 2018 إلى 2580,3 طن خلال سنة 2019 ومن حيث القيمة من 13,3 م.د سنة 2018 إلى 42,3 م.د سنة 2019.

أما بالنسبة إلى واردات المنتجات البحرية فقد بلغت خلال سنة 2019 نحو 66661 طن بقيمة 330,7 م.د مقابل 44898 طن بقيمة 248,6 م.د خلال سنة 2018 حيث سجّلت ارتفاعا من حيث الكمية بـ 15400 طن (48,5%) ومن حيث القيمة بـ 82,1 م.د (33%).

ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة وارداتنا من التنّ المجمّد المعد للتحويل (تن معلب) بـ 6727,8 طن من حيث الكمّية (21%) وبـ 28 م.د من حيث القيمة (22%) وشبه المصبّرات خاصّة واردات الأنشوة المملّحة بـ 261,4 طن من حيث الكمّية (22%) وبـ5,1 م.د من حيث القيمة (42,6%)، إضافة إلى تسجيل ارتفاع لواردات التنّ المعلّب بمرّتين ونصف من حيث الكمّية من 541,9 طن خلال سنة 2018 إلى 1320,4 طن خلال سنة 2019 ومن حيث القيمة من 4,1 م.د سنة 2018 إلى 10,2 م.د سنة 2019.

ويبين الجدول التالي توزيع الإنتاج حسب أنواع الصيد:

نوع الصيد	إنتاج سنة 2019 بالطن
الصيد الساحلي	51 322
الصيد بالجر القاعي	20 566
صيد السمك الأزرق	45 661
تربية الأحياء المائية	21 065
صيد البحيرات	312
صيد المحار	154
صيد التنيات	2 435
صيد اللنقوسطة	25
صيد الإسفنج	10
صيد المرجان	4
المجمـــــــوع	**554 141**

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج عدد 02 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية يتكون من 2 برامج فرعية :

البرنامج الفرعي 1.2 : الصيد البحري.

البرنامج الفرعي 2.2 : تربية الأحياء المائية.

✓ **أهداف البرنامج عدد 02 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.**

الهدف 1.2 : المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري.

الهدف 2.2 : تطوير تربية الأحياء المائية.

✓ أولويات البرنامج عدد 02 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

- إحكام التصرف في الثروة السمكية بوضع قواعد الإستغلال المستديم و الحرص على تطبيقها.
- دعم أنشطة التربية المستدامة للأحياء المائية بالبحر و البحيرات و السدود.
- الحرص على تقديم منتوج ذي جودة عالية سواء على المستوى المحلي (للمستهلك و للمصنع) أو ذي قدرة تنافسية هامة لضمان التصدير.

2 تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 :

1.2 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج :

جدول عدد 09
تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
				المبلغ (1)– (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**6 412**	**6 412**	**6 257**	**-155**	**97,6%**
التأجير العمومي	5756	5756	5 434	-322	94,4%
وسائل المصالح	130	130	249	119	191,5%
التدخل العمومي	526	526	574	48	109,2%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**70 443**	**70 443**	**85 381**	**14 938**	**121,2%**
الاستثمارات المباشرة	**17133**	**17133**	**32 704**	**15 571**	**190,9%**
على الموارد العامة للميزانية	17133	17133	32 704	15 571	190,9%
على موارد القروض الخارجية الموظفة					
التمويل العمومي	**53 310**	**53 310**	**52 677**	**-633**	**98,8%**
على الموارد العامة للميزانية	52 310	52 310	52 677	367	100,7%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	1000	1000		-1 000	0,0%
صناديق الخزينة					
مجموع البرنامج2	**76 855**	**76 855**	**91 638**	**14 783**	**119,2%**

رسم بياني عدد 09
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(إعتمادات الدفع)

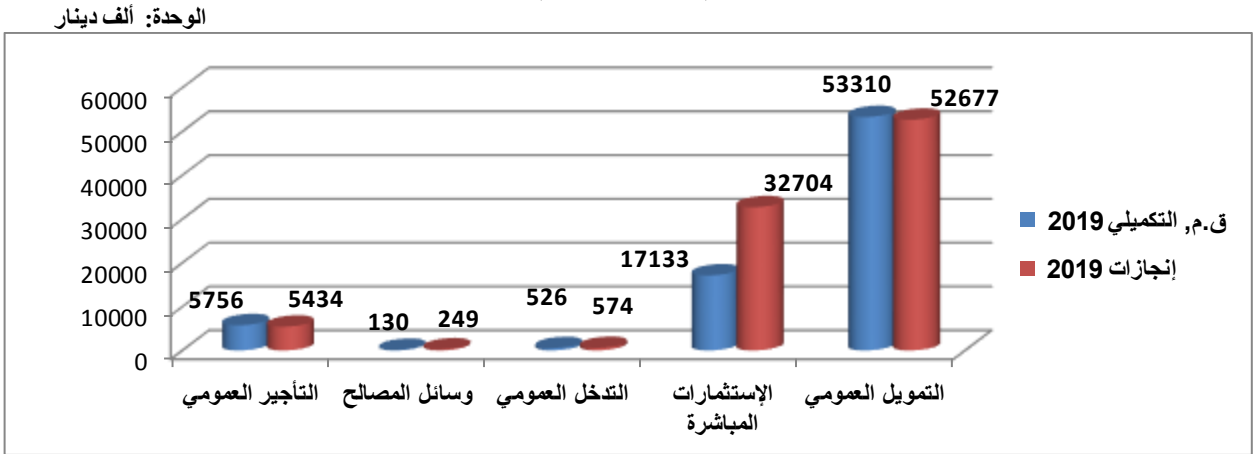

بلغت نسبة الاستهلاك الجملية لنفقات برنامج الصيد البحري وتربية الأسماك **119,2 %** من التقديرات المبرمجة، وهي تختلف من فقرة إلى أخرى ويفسر الفارق بين التقديرات والإنجازات في الميزانية كما يلي :

- **بالنسبة لنفقات التأجير**(94,4 %) : فهي تشمل كامل البرنامج (جميع البرامج الفرعية) على المستويين المركزي والجهوي .
- **وسائل المصالح :** تتمثل في نفقات تسيير وحدات الحراسة الساحلية والمتمثلة في التأمين والصيانة والوقود. وتم استهلاك 191,5 % من الإعتمادات المرسمة.
- **التدخل العمومي :** تم تحقيق نسبة إنجاز تساوي 109,2 % من مجموع الإعتمادات المبرمجة (574 أ.د). يفسر الفارق بين المرسم والمنجز بصرف المنحة التكميلية لأجور أعوان البرنامج على قسم التدخل العمومي بدلا عن التأجير العمومي وذلك تبعا لتوصيات وزارة المالية.
- **بالنسبة لنفقات التنمية:** قدرت نسبة استهلاك الإعتمادات بـ 121,2 % وفي هذا الإطار وقع طلب اعتمادات إظافية بالنسبة للإستثمارات المباشرة لإستكمال : إنجاز ميناء الصيد البحري بسيدي منصور(9523 أ.د) ومواصلة حماية ميناء قابس (3064 أ.د).
- **بالنسبة لصناديق الخزينة:** فإن الإعتمادات المنجزة وق.م التكميلي لميزانية سنة 2019 الخاصة بالمركز الفني لتربية الأحياء المائية والمجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري (بما فيها اعتمادات صندوق الراحة البيولوجية) تم إدراجها بالبرنامج عدد 09 :القيادة والمساندة .

جدول عدد 10
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرامج الفرعية	تقديرات 2018 ق.م الأصلي	تقديرات 2018 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	
				المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 2-1: الصيد البحري	76 855	76 855	91638,1	14783,1	119,2%
البرنامج الفرعي 2-2: تربية الأحياء المائية	**نفقات صناديق الخزينة مدرجة بالبرنامج عدد 09 : القيادة والمساندة**				
مجموع البرنامج 2:	76 855	76 855	91 638	14 783	119,2%

رسم بياني عدد 10
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة
(إعتمادات الدفع)

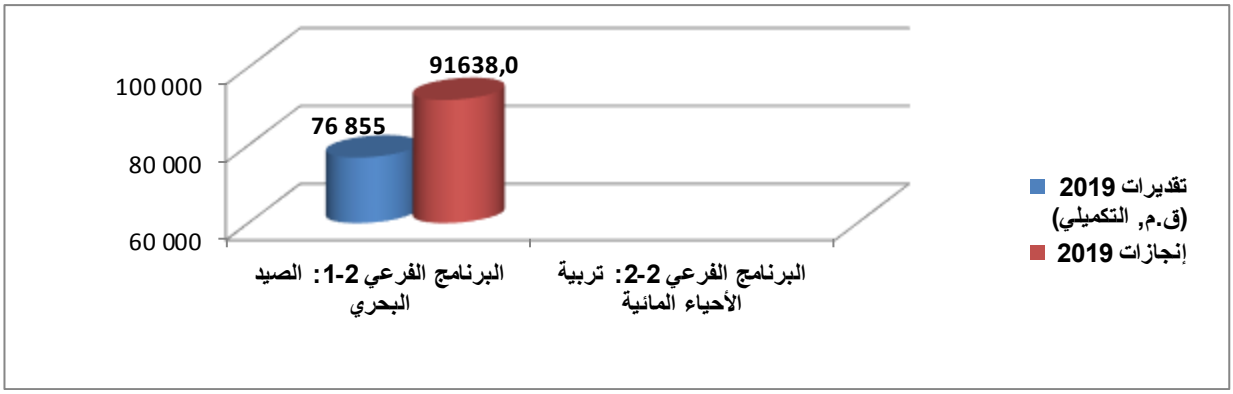

2.2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها :

في البداية يشار إلى أنه تم خلال شهر سبتمبر2019 تحيين مؤشرات قيس الأداء للبرنامج بإضافة مؤشر جديد يتعلق بتنفيذ مشاريع البنية المينائية ؛ ويتمثل في النسبة التراكمية لمشاريع المخطط المديري المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة في الفترة الممتدة من2011-2025 و سيتم اعتماده انطلاقا بتقييم نشاط سنة 2020.

رمز المؤشر: 2.2.2.2

تسمية المؤشر : النسبة التراكمية لانجاز مشاريع المخطط المديري المستلمة وقتيا

تـاريخ تحـيين المؤشر : مؤشر جديد سبتمبر 2019.

1.2.2 أهم الإصلاحات والتّوجّهات الإستراتيجية:

- إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد من خلال الأنشطة التالية:
  - مقاومة الصيد العشوائي بجميع السواحل ومناطق الصيد.
  - متابعة ومراقبة أنشطة وحدات الصيد البحري بواسطة الأقمار الاصطناعية.
  - تكريس التصرف التشاركي في الموارد السمكية في إطار التعاون التونسي الياباني للمساهمة في التصرف الرشيد في الموارد السمكية بخليج قابس.
  - النهوض بالصيد الساحلي و التقليدي وتعزيز دور المرأة في نشاط جمع المحار
  - مواصلة التّعاون والتنسيق مع المنظّمات والهيئات الدّوليّة (الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط (CGPM)،اللجنة الدولية لصون التنيّات (ICCAT)) من أجل الاستغلال الأمثل للموارد السمكية بالبحر الأبيض المتوسط

- تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية :
  - بمزيد إحكام تنظيم مواسم الصيد البحري وصيانة المراكب وتأهيل القطاع
  - تدعيم البنية الأساسية المينائية من خلال المتابعة الفنّية لدراسات وإنجاز الأشغال المتعلّقة بالموانئ. (انجاز أشغال إحداث و توسعة و تهيئة و إصلاح لموانئ الصيد البحري.)

- تنمية نشاط تربية الأحياء المائية:
  - الترفيع في نسبة الإنتاج المحلي من الأعلاف و فراج الأسماك
  - إعداد إطار تشريعي خاص بنشاط تربية الأحياء المائية
  - الرفع في قيمة التشجيعات بالنسبة لمشاريع المفرخات
  - تكوين ورسكلة المستثمرين في هذا المجال
  - إيصال أحدث نتائج البحث العلمي إلى المهنة واقتراح مشاريع بحث طبقا لمشاغل المهنيّين
  - تجربة وإدخال أنواع وتقنيّات جديدة في إطار تجارب نموذجيّة
  - تدعيم التّعاون مع بعض البلدان ذات الخبرة الرّائدة في المجال
  - تأطير المستغلّين في المجالات التّقنيّة والبيئيّة وفي مجال صحّة الأسماك .

2.2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

الهدف1.2: المحافظة على الثروات البحرية والتنمية المستديمة للصيد البحري:

- مواصلة العمل بنظام الراحة البيولوجية للسنة الحادية عشر على التوالي (2009-2019) من خلال منع الصيد بالجر في كامل المنطقة البحرية الواقعة جنوب الموازي المار عبر رأس كبودية خلال الفترة من 01 جويليةإلى30 سبتمبر .
- بلغ عدد الوحدات التي انخرطت في نظام الراحة البيولوجية سنة2019، 124وحدة و1656بحار مقابل 146 وحدة صيد و 1921 بحار سنة 2018. وتم صرف المساعدات المالية الخاصة بالراحة البيولوجية والبالغة 6.016 مليون دينار على المجهزين والبحارة، مقابل 6.4437.3 مليون دينار سنة 2018. و تم ذلك على قسطين، القسط الأول خلال فترة الراحة البيولوجية والثاني بعد انتهائها .
- مواصلة تنفيذ مشروع متابعة أنشطة وحدات الصيد البحري بواسطة الأقمار الصطناعية:

- تركيز الأجهزة الطرفيّة على متن631 مركب سنة 2019 (72%) مقابل 177 مركب (18 %) سنة 2018.
- إصدار النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بتجهيز وحدات الصيد البحري بأجهزة طرفية لمتابعة أنشطتها بواسطة الأقمار الصناعية :

➢ القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري كما تم تنقيحه بالقانون عدد 34 لسنة 2013 المؤرخ في 21 سبتمبر 2013 و بالقانون عدد 30 لسنة 2018 المؤرخ في 23 ماي 2018 الذي يخول للأعوان المنصوص عليهم بالفصل 27 من هذا القانون معاينة جرائم الصيد البحري المتعلقة بالصيد في المناطق المحجرة و تحرير محاضر في الغرض بالاعتماد على المعلومات المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري والتي توفرها تجهيزات المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية المنصوص عليها في الفصل 7 (ثالثا) من القانون عدد 34 لسنة 2013 .

➢ القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 والمتعلق بإصدار مجلة الاتصالات كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

➢ قرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 26 جوان 2016 والمتعلق بضبط نوع التجهيزات التي تمكن من الحصول على المعلومات الحينية المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري بحرا وأنواع الوحدات التي يجب تجهيزها بها.

➢ منشور وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 316 بتاريخ 29 ديسمبر 2017 متعلق بتعميم العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية و ضبط كيفية الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية المسندة لأصحاب المراكب المعنية (قرار وزير الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري المؤرخ في 26 جوان 2015 المتعلق بضبط نوع التجهيزات التي تمكن من الحصول على المعلومات الحينية المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري بحرا و أنواع الوحدات التي يجب تجهيزها بها).

- وضع منظومة المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية (جوان2016).
- ضبط قائمة المزودين المعتمدين للأجهزة الطرفية و إدماجهم صلب المنظومة بهدف تجهيز قرابة 900 مركب صيد بحري يساوي أو يفوق طولها الجملي 15 م .

❖ مواصلة تنفيذ مشروع حماية خليج قابس بوضع الحواجز الاصطناعية في المناطق المهدّدة للحد من ممارسة الصيد العشوائي الذي انطلق منذ سنة 2007 بكلفة جمليه تقدر بحوالي 5م.دفي مرحلة أولى و 10 م.د في مرحلة ثانية على مدى 5 سنوات بمعدّل 2 م .د سنويا علما و أنّه تمّ إلى غاية سنة 2017 وضع حوالي 10.000 رصيف بكل من قرقنة و المحرس والزرات و قابس و غنوش و جربة . و ستواصل الإدارة استكمال آخر قسط من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لهذا المشروع في إطار صفقة مع وزارة الدفاع الوطني (اتفاقية مصادق عليها بتاريخ 2019/09/17)) .

❖ إقرار تفعيل دور وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري في منظومة المراقبة برا و بحرا (المجلس الوزاري المضيق المخصص للصيد البحري و تربية الأسماك المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر2015) حيث تمّ اقتناء عدد 02 زوارق سريعة طولها 10 أمتار للحراسة البحرية، (جوان 2019 و جويلية 2019) بكلفة جملية تناهز 2.6 م.د

❖ دراسة ملفات صنع وتوريد مراكب الصيد البحري: في إطار أعمال اللجنة الاستشارية لإسناد تراخيص صنع وتوريد وحدات الصيد البحري انعقدت 7جلسات تم خلالها:

- دراسة 729ملفا في إطار تعويض و إدخال تحويرات أفضت إلى إسناد حوالي 549ترخيص
- مواصلة دراسة الملفات المتعلقة بتسوية الوضعية الإدارية للمراكب الساحلية و التي بلغ عددها الجملي حوالي 3984 و الموافقة على حوالي 2307 ملف في إطار تنفيذ قرارات المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2015 و إسناد 1622ترخيص لتسوية الوضعية الإدارية لهذه المراكب منها 11 ترخيص سنة 2019.

❖ دراسة ملفات الحصول على تراخيص لاستغلال مصائد ثابتة :

❖ وافقت اللجنة الاستشارية المعنية بإسناد تراخيص المصائد الثابتة على إسناد 6موافقات مبدئية لإقامة مشاريع لتربية الأحياء المائية و تسوية وضعية 7 مشاريع .

❖ إحكام مجهود صيد التن الأحمر: في نطاق العمل وفق قرارات اللجنة الدولية لصون التنيات المنخرطة فيها بلادنا ، تواصل العمل على تشريك مراكب الصيد المرخص لها خلال موسم 2019 .

❖ استكمال الدراسة المتعلقة بتطوير وتركيز نظام معلوماتي للصيد البحري وتربية الأسماك SID و تطوير النظام .

❖ مواصلة تحسين المنظومة الإحصائية للصيد البحري من خلال التقدم في إعداد السجل الوطني لأسطول الصيد البحري لتسجيل وتحيين البيانات الفنية الخاصة بالمراكب التي يفوق طولها 15مترا وبأغلب المراكب التي لا يقل حجمها الخام عن5طن.

❖ مواصلة تطوير البنية الأساسية الميناائية من خلال إنجاز الدراسات والأشغال المتعلقة بتهيئتها سواء بالتوسعة أو الصيانة أوالحماية. وتتمثّل أهم الإنجازات خلال سنة 2019 في ما يلي:

<u>بالنسبة للأشغال</u>

- مواصلة إنجاز أشغال حماية ميناء قابس بكلفة 25 م د (تقدم الأشغال 96%)

- مواصلة مشروع إنجاز ميناء سيدي منصور بكلفة 29 م د (تقدم الأشغال 98%)
- مواصلة أشغال ميناء سيدي يوسف- قرقنة بكلفة 32 م د (تقدم الأشغال65 %)
- مواصلة مشروع توسيع ميناء طبلبة بكلفة 53 م د (تقدم الأشغال 35%)
- الانطلاق في الثلاثة أقساط لأشغال تهيئة ميناء قليبية
- الانطلاق في أشغال تهيئة وإصلاح وحماية ميناء قلعة الأندلس (تقدم الأشغال 11%)

بالنسبة للدراسات

- مواصلة إنجاز دراسة إصلاح و تهيئة ميناء الصيد البحري بصفاقس.
- مواصلة إنجاز دراسة تهيئة ميناء الزارات.
- انطلاق الدراسة التكميلية لإعادة تهيئة و ترميم ميناء صيادة بتاريخ 9 سبتمبر 2019
- انطلاق دراسة توسعة وتهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان (ممولة بهبة من الخارج)
- الإعلان عن طلب العروض لدراسة ميناء الصيد البحري بسوسة

الهدف 2.2: تطوير تربية الأحياء المائية:

أسندت الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك خلال سنة 2019، 2 موافقات مبدئية و5 تراخيص استغلال نهائية لإقامة مشاريع تربية أحياء مائية، موزعة كما هو مبين بالجدول الموالي:

	تربية الدود البحري	مفرخة محار	تربية مندمجة	تربية الطحالب المجهرية	تربية قوقعيات	تربية الأسماك البحرية	المجموع
ترخيص نهائي	1 (بنزرت)	1 (الجواودة بنزرت)	0	0	2 (ببحيرة بنزرت)	1 (سوسة)	5
موافقة مبدئية	0	0	1 (صفاقس)	1 (جربة)	0	0	2

- متابعة وتقييم وضعية مزارع تربية الأسماك البحرية الناشطة.
- متابعة تقدم انجاز المفرخات البحرية المتحصلة على موافقات على النشاط
- متابعة تقدم انجاز المشاريع المتحصلة على تراخيص استغلال
- القيام بدوريات مراقبة لمزارع تربية القوقعيات ببحيرة بنزرت للوقوف على وضعية الانتصاب والتثبت من صلاحية التراخيص وحثهم على تسوية وضعيتهم.

بالنسبة للدراسات

- تم الإعلان عن طلب عروض لإنجاز دراسة لإعداد مخطط مديري لتنمية تربية الأحياء المائية بالبحر وعلى اليابسة سيتم فيها تحديد المواقع المناسبة لتربية الأحياء المائية والأصناف والتقنيات المراد اعتمادها وتقييم طاقة استيعابها، قدرت مدة الدراسة بـ18 شهرا.

- تمت دراسة تقييم المخزون السمكي ومردود الصيد بالسدود والمسطحات المائية بسد جومين من ولاية بنزرت وسد الصماتي من ولاية سليانة وسد المصري من ولاية نابل وسد الحما من ولاية بن عروس في إطار اتفاقية عمل بين الإدارة العامة للصيد البحري والمركز الفني لتربية الأحياء المائية والمعهد العالي لتربية الأحياء المائية ببنزرت والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية.

المشاركة في أعمال اللجان الفنيّة:

- لجنة فنّية لتقييم الدراسات الفنية والاقتصادية لمشاريع تربية الأحياء المائية.
- لجنة المصائد الثابتة التي تعنى بإسناد الموافقات المبدئيّة لمشاريع تربية الأسماك .
- اللجنة الفنيّة لإيصال نتائج البحث إلى المهنة.
- اللجان الفنيّة الخاصة بدرس الجوانب والأوضاع البيئية بوزارة البيئة والتنمية المستديمة.
- اللجان العلميّة للمنتديات والمعارض المتعلّقة بالنشاط.

3.2.2 تقديم الأهداف و تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

الهدف 1.2: المحافظة على الثروات البحرية والتنمية المستديمة للصيد البحري:

❖ **تقديم الهدف**:تعتبر المحافظة على الثّروات البحرية من أهم المحاور الأساسية الّتي ساهمت في بلورة أهداف برنامج الصّيد البحري وتربية الأحياء المائية لما توفّره من تنمية مستديمة والرّفع في الإنتاجية.

جدول عدد 11

الهدف 1.2: المحافظة على الثروات البحرية والتنمية المستديمة للصيد البحري

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بتقديرات 2019
المؤشر1.1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية	كلم2	1340	1067	%80	1440	1067	%74
المؤشر2.1.1.2: عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري	وحدة صيد بحري	85	96	%88	80	100	%80
المؤشر 3.1.1.2: عدد المراكب التي يتم متابعتها بواسطة الأقمار الاصطناعية.	عدد المراكب	700	177	% 25	1000	631	% 63,1

رسم بياني عدد 11

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف الهدف 1.2: المحافظة على الثروات البحرية والتنمية المستديمة للصيد البحري:

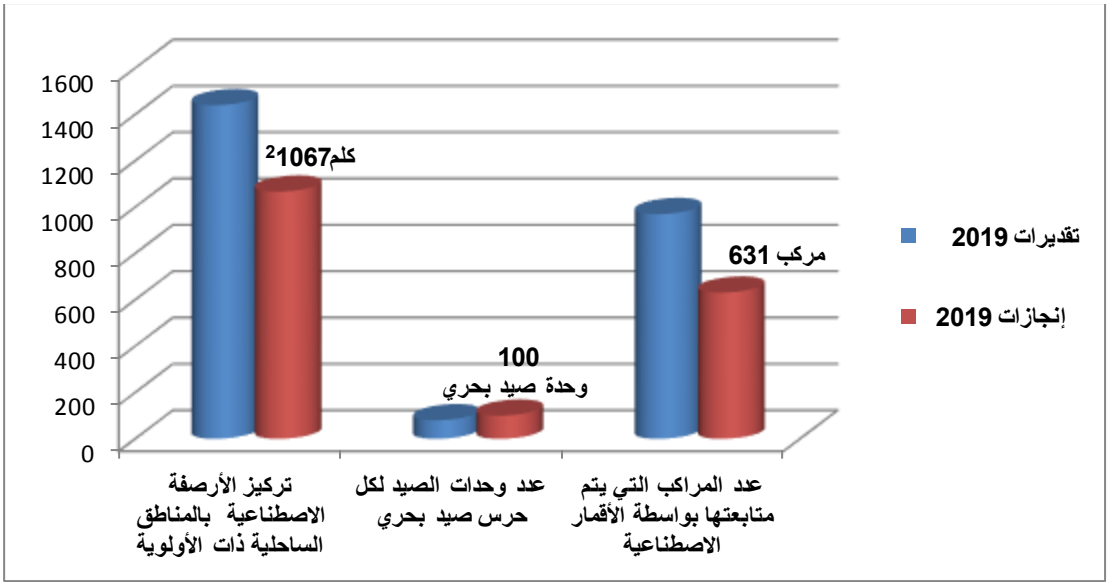

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- **المؤشر.1.1.1.2:تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية**

نظرا للوضعية الاجتماعية المتردية التي شهدتها المنطقة لم تتمكن الإدارة من استكمال المشروع وعلى هذا الأساس تم العمل على إبرام اتفاقية سنة 2018 مع مصالح وزارة الدفاع الوطني لصنع وإغراق أرصفة اصطناعية بعرض سواحل جربة (تم برمجة إغراق مساحة تقريبية 93 كم مربع) غير انّه ولأسباب فنية لم تتمكن وزارة الدفاع الوطني من انجاز هذا القسط حيث تمت مراجعة الاتفاقية والمصادقة عليها خلال شهر سبتمبر 2019 و من المؤمل استكمال القسطين المتعلقين بسنتي 2018و 2019 خلال سنة 2020.

- **المؤشر 2.1.1.2 : عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري**

- الهدف المبرمج يتمثل في تقليص عدد المراكب مقابل كل عون حرس صيد بحري أي كلما ينخفض هذا العدد تكون النتائج المسجلة أقرب إلى بلوغ الهدف.
- يرجع الفارق المسجل لسنة 2019 بين الانجازات (100) والتقديرات (85) إلى تواصل ارتفاع عدد وحدات أسطول الصيد البحري نتيجة قرار التسوية الاستثنائية لبعض الوضعيات الغير قانونية (المجلس الوزاري بتاريخ 12 نوفمبر 2015)، حيث تمت تسوية وضعية 1598 مركب إضافي ليبلغ العدد الجملي للمراكب الناشطة حوالي 15000 وحدة صيد بحري سنة 2019 مقابل 13541وحدة صيد بحري سنة 2018.

تفصيل الإنجازات حسب الجهات:

الجـهـــة	عدد أعوان حرس الصيد البحري
الإدارة العامة	12
جندوبة / طبرقة	9
باجة	1
بنزرت	12
أريانة	4
حلق الوادي- تونس	9
بن عروس	3
نابل	12
سوسة	7
المنستير	8
المهدية	14
صفاقس	30
قابس	10
مدنين / جرجيس	18
القيروان	1
الجملة	**150**

- **المؤشر 3.1.1.2:عدد المراكب التي يتم متابعتها بواسطة الأقمار الاصطناعية :**

تم الانتهاء من انجاز المرحلة الأولى من المشروع "متابعة ومراقبة نشاط الصيد البحري عبر الأقمار الصناعية" وسيتم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية لاستيعاب باقي الأسطول المستهدف حوالي 970 مركب إيفاء بالتعهدات الدولية تجاه الهيئة العامة لمصائد البحر الأبيض المتوسط CGPM 9/2007/33. وذلك بتعميم تركيز الأجهزة الطرفية المرتبطة بالمنظومة الإعلامية بعد صدور القرار الوزاري الذي يضبط النوعية والخصائص التقنية للجهاز والمصادق عليه من طرف السلط المختصة.ونظرا لضعف انخراط المجهزين في هذه المنظومة تم العمل على اتخاذ عدة إجراءات من شأنها أن تساعد على انخراط المهنة في هذه المنظومة وذلك بالضغط على كلفة التركيب والاستغلال من خلال :

- إعفاء الأجهزة الطرفية من الرسوم الجمركية عند التوريد ومن الأداء على القيمة المضافة. (التعريفة الديوانية لهذه الأجهزة الطرفية: م 26 - 85).
- (أمر حكومي عدد 412 مؤرخ في 21 مارس 2016 يتعلق بإتمام الأمر عدد 1031 لسنة 1994 المؤرخ في 02 ماي 1994 المتعلق بضبط قائمات التجهيزات اللازمة للاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي والمؤهلة للانتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة تشجيع الاستثمارات وبتحديد شروط منح هذه الحوافز).
- مساعدة مالية بقيمة 50% من كلفة اقتناء وتركيب الجهاز الطرفي، تصرف على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.
- (موافقة وزارة المالية تحت عدد 21490 بتاريخ 17 سبتمبر 2015 على مساهمة الدولة في تمويل الأجهزة الطرفية بنسبة 50% تصرف على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري).
- منحة إضافية بقيمة 5% عند التزود بالوقود المدعّم بالنسبة للمراكب الناشطة في المنطقتين عدد 2 و3.(قرار وزيرة المالية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 31 أكتوبر 2016 متعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 4 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط مبلغ المنحة على الغازوال المستهلك من طرف مراكب الصيد البحري).
- إصدار المنشور عدد 314 بتاريخ 28 ديسمبر 2017 والمتعلق بتفعيل العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية حيث تم ضبط آجال لتقديم ملفات طلب الحصول على التراخيص المستوجبة والامتيازات المالية المذكورة.
- إصدار عدة بلاغات منذ ديسمبر 2017 تم على إثرها التمديد في آجال تقديم المطالب من قبل المجهزين المعنيين.

وبالرغم من كل هذه الإجراءات بقي مستوى عزوف البحارة عن الانخراط في هذه المنظومة مرتفعا رغم إجبارية ذلك حيث بلغت نسبة المراكب المجهزة بالأجهزة الطرفية سنة 2019 حوالي 65% فحسب و التي تعتبر مقبولة مقارنة مع نسبة انجاز 18% سنة 2018 .

الهدف 2.2: التنمية المستديمة لقطاع تربية الأحياء المائية:

تقديم الهدف : مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري و تربية الأسماك يعكس تطور النشاط الإنتاجي والأداء الإداري مع إبراز مدى تدخل الهياكل الإدارية المختصة من خلال التأطير و الإحاطة والتكوين والرسكلة للمهنيين.

جدول عدد 12

الهدف 2.2: التنمية المستديمة لقطاع تربية الأحياء المائية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر1.2.2.2: مساهمة تربية الأحياء المائية بالنسبة للإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك	طن	19 275	21184,2	% 110	24 940	21 065	%84

رسم بياني عدد 12
مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019
الخاصة بالهدف 2.2 : التنمية المستديمة لقطاع تربية الأحياء المائية

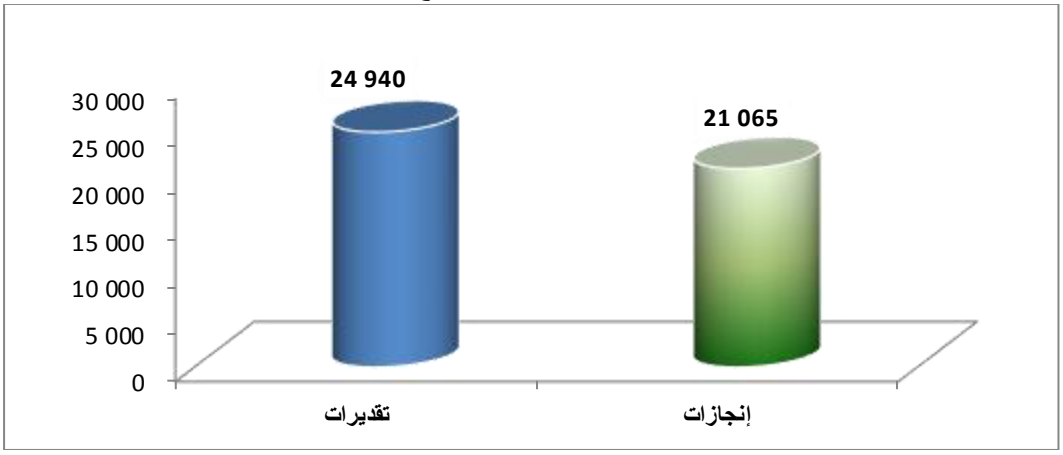

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

المؤشر1.2.2.2: مساهمة تربية الأحياء المائية بالنسبة للأنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك

يقدر إنتاج تربية الأحياء المائية خلال سنة 2019 بحوالي 20705 طن، وهو ما يمثل 83 % من الإنتاج المنتظر لسنة 2019 و14.7% من الإنتاج الجملي لقطاع الصيد البحري بما فيه إنتاج تربية الأحياء المائية بتونس؛ مسجلا بذلك نسبة نمو سنوية معدلها 15% خلال العشرية الأخيرة (2010-2019)، وذلك نتيجة دخول 47 مشروع حيز الإنتاج إلى موفى سنة 2019، إلى جانب استغلال 30 سد وبحيرة جبلية. ويوفر حوالي 3000 موطن شغل بصفة مباشرة وغير مباشرة.

تم تقدير الإنتاج أخذا بعين الاعتبار لعدد التراخيص المصادق عليها من قبل الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك والتي كان من المنتظر دخولها حيز الإنتاج بصفة تدريجية خلال السنوات القادمة.

تعتبر منظومة تربية الأسماك البحرية أهم نشاط يعتمد عليه لبلوغ الكميات المقدرة إلى غاية سنة 2020. وقد بلغت نسبة مساهمته في الإنتاج الجملي لتربية الأحياء المائية خلال سنة 2019 حوالي 95% محققا نسبة نمو سنوي تقدر بـ19% خلال العشرية الأخيرة (2010-2019).

تطور إنتاج تربية الأحياء المائية بالطن حسب نوع النشاط (الطن) :

صنف النشاط	2018		2019[1]		التطور (%)
	الإنتاج بالطن	عدد المشاريع	الإنتاج بالطن	عدد المشاريع	
القاروص والوراطة	20761	26	19700	25	-5%
القوقعيات	183	8	169	7	-8%
تربية الجمبري	1	1	1	1	0%
تسمين التن الاحمر	-	-	360	1	100%
مجموع إنتاج تربية الأحياء البحرية	20945	35	20230	34	-3%
أسماك المياه العذبة	811	6 مزارع + 31 سد	825	6 مزارع + 30 سد	2%
تربية الطحالب (السبيرولين)	13	7	10	7	-23%
مجموع إنتاج تربية أحياء المياه العذبة	824	13 مزرعة + 31 سد	835	13 مزرعة + 30 سد	1%
الجملة	21769	48 مزرعة + 31 سد	21065	47 مزرعة + 30 سد	-3%

(1) تقديرات سنة 2019

4.2.2 التحديات والصعوبات والتدابير اللازمة لتحقيق أداء البرنامج :

❖ أهم الإشكاليات والنّقائص:

على مستوى الصيد البحري :

- تأطير إداري محدود الفاعلية: يتميز خاصة بازدواجية مهام بعض الهياكل ، خاصة وأن الهياكل الجهوية راجعة بالنظر للمندوبيات الجهوية للتّنمية الفلاحيّة وغير مرتبطة مباشرة بالإدارة العامة، مما ينتج عنه بطئ في أخذ القرار؛
- نظام معلوماتي تنقصه الدّقة والنّجاعة؛
- تكوين مهني لا يرتكز على استراتيجية واضحة المعالم؛
- نتائج بحوث غير مبسطة بالشكل الكافي؛
- حالة الأسطول من حيث التقادم والتآكل؛
- استمرار الإمعان في ارتكاب المخالفات خاصّة مخالفات الصيد بالكيس والصيد بالجر بالأعماق القصيرة؛
- استمرار استنزاف الثروات البحرية القاعية بخليج قابس من خلال تسليط مجهود صيد يفوق طاقة تجدد المخزون؛
- غياب دراسات محيّنة حول المخزونات السمكيّة؛
- ضعف استغلال نتائج البحوث الاستكشافية للثروات البحرية والاستفادة من خرائط توزيع الأسماك وتقنيات الصيد الانتقائية؛
- الاستغلال المكثف والمفرط للثروة البحرية في بعض المناطق والضغط الكبير على الموارد مع استفحال الصيد العشوائي واستعمال وسائل مستنزفة للثروة السمكية؛
- تقادم البنية الأساسية والتجهيزات المينائية بما أثر سلبا على نوعية الخدمات المينائية؛
- اكتظاظ بعض الموانئ بحكم موقعها الجغرافي وعدم توفر تجهيزات العمل اللازمة بها بالقدر المطلوب، خاصّة أمام تطور نشاط تربية الأسماك مقابل بعض الموانئ الأخرى الغير النشيطة لأسباب فنية أو اجتماعية مما أدى إلى عدم التوازن بين انشطة الموانئ وقدرة البعض منها على الاستجابة لحاجيات القطاع؛
- غياب هيكل خاص مكلّف بمراقبة أنشطة الصيد البحري؛
- نقص في مراقبة جودة المنتوج؛
- وضع بيئي متردي في بعض المناطق.
- غياب التأطير والتنظيم الكافي على مستوى تحويل المنتوج وتسويقه؛
- عدم قدرة وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري على مجابهة كلفة أشغال صيانة الموانئ أدّى إلى تأجيل العديد من التدخلات المتأكدة على مستوى الموانئ ممّا انجرّ عنه تراكم و تفاقم الإشكاليات وبالتالي إلى مزيد ارتفاع كلفتها (تداعي الحواجز الواقية وتصدع وتداعي الأرصفة وانسداد مداخل وأحواض الموانئ وتقادم التجهيزات).
- تسجيل شبه استقرار لإنتاج صيد السمك الأزرق خلال السنوات الأخيرة في حدود 48 ألف طن/سنة ويعود ذلك إلى عديد العوامل منها ما يتعلق بوضع المخزون والتغييرات المناخية على مستوى كثافة الأسراب ونوعية الأصناف ومنها ما هو متعلق بظروف الاستغلال من تقادم التجهيزات وارتفاع أسعار المدخلات ومحدودية نفوذ المهنيين في منظومة الترويج.

على مستوى تربية الأحياء المائية :

- ضعف تمثيلية الهيكل الساهر حاليا على تنمية نشاط تربية الأحياء المائية بالرجوع إلى متطلبات القطاع؛
- عدم ملائمة الإطار التشريعي الجاري به العمل حاليا مع مستجدات القطاع؛
- عدم الإدلاء بالإحصائيات الصحيحة من قبل المهنيين وضعف آليات مراقبة عمليات الإنزال وترويج المنتوج؛
- غياب منظومة مستمرة لمتابعة الأوضاع البيئية للمشاريع من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط؛
- محدودية السوق الداخلية وضعف القدرة التنافسية لمنتوج تربية الأحياء المائية لدخول الأسواق الخارجية؛

➢ بالنسبة لتربية الأسماك البحرية:

- ظهور بوادر تقلص مردودية النشاط مما يمس بديمومة القطاع (شبه استقرار في الإنتاج، تقلص نوايا الاستثمار،..) ؛
- ارتفاع كلفة الإنتاج نظرا لارتباط مشاريع تربية الأسماك بتوريد المدخلات (فراخ وأعلاف) التي تمثل حوالي 90% من الكلفة الجملية للكغ الواحد .

➢ **بالنسبة لتربية القوقعيات:**

- توقف إنتاج القوقعيات ببحيرة بنزرت نتيجة تعرض المزارع لاعتداءات من طرف بحارة الصيد الساحلي بمنزل عبد الرحمان والتسبب في إتلاف معداتهم ومنتوجهم خاصة بلح البحر. وقدرت الخسائر الكمية للمنتوج بحوالي 1146 طن من بلح البحر و39350 "دزينة" من محار جاهز للتسويق و 530 ألف وحدة من دعاميص المحار بصدد التربية، وقدر الانعكاس المالي للخسائر بحوالي 5,632 مليون دينار (معدات ومنتوج).

➢ **بالنسبة للتربية بالسدود:**

- نقص أو عدم توفّر الإمكانيّات البشريّة والماديّة لدى والمندوبيات الجهوية للقيام بعمليات مراقبة الصيد والإنزال وترويج المنتوج؛
- نقص كبير في كمية فراخ سمك البوري (البوراس والبيتومة) المستزرعة مقارنة بالمواسم السابقة نتيجة لتلوّث مجاري الأودية بمياه الصرف الصحّي والصناعي وتفاقم ظاهرة الصيد بالطرّاحة والنقص المسجل لكميّات الأمطار الذي حال دون اتصال السباخ والأودية بمياه البحر هذا إلى جانب صعوبة الوصول إلى بعض أماكن الصيد؛
- غياب التصنيف الصحي ونقاط إنزال ومراقبة رسمية مهيأة بالسدود المستغلة.

❖ التّدابير والأنشطة لتدارك الإخلالات:

لمعالجة هذه الإشكاليات يجب التركيز على الجوانب التالية:

❖ **الصيد البحري:**

- إعادة النظر في الإطار التنظيمي والمؤسساتي الحالي لإدارة القطاع قصد تدعيمه وإعطائه استقلالية ونجاعة أكبر مع دعم لامركزية الإشراف على القطاع وإعطاء الهياكل الجهوية صلاحيات أوسع وربطها مباشرة بالإدارة المركزية المعنية بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية ؛ يذكر في هذا السياق أنه تم إعداد دراسة لإعادة هيكلة إدارة القطاع بالتعاون مع مكتب تونس لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وإعداد مشروع أمر في الخصوص ورفعه لرئاسة الحكومة بداية شهر جانفي 2020؛
- القيام بعمليات تقييم المخزون السمكي وخاصة منه العائم خلال مختلف فصول السنة وتحديد فترات صيد بعض الأصناف السمكية من قبل المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار؛
- مزيد التحكم في مجهود الصيد من خلال :

* التوقف عن تسوية الوضعية الإدارية لبعض مراكب الصيد الساحلي وتطبيق النصوص القانونية الجاري بها العمل بخصوص المراكب التي تواصل نشاطها دون ترخيص و كذلك بالنسبة لوحدات الصيد بالجرّ المتقادمة و الغير قادرة على الصيد بأعالي البحار من خلال تطبيق القانون بخصوص عدم امتثالها لقانون الصيد البحري و التشجيع على إعادة صنعها وفق المعايير والمواصفات الدنيا والتشجيع على إخراجها من الأسطول الناشط (منح تعويضية)
* الإسراع باستكمال تجهيز المراكب بالأجهزة الطرفية و تفعيل المنظومة في اقرب الآجال.

- تفعيل وتدعيم هياكل الحراسة والمراقبة على مستوى مختلف حلقات مرور الإنتاج و إعادة العمل بنظام المكافئات للأعوان المتدخلين في عملية المراقبة والتي تستخلص من قيمة الخطايا والمحجوزات على غرار ما هو معمول به سابقا في قانون الصيد البحري و حاليا في مجلة الديوانة لتحفيز الأعوان المخولين قانونا لرفع مخالفات و جرائم الصيد البحري؛
- مواصلة وضع الحواجز الاصطناعية بخليج قابس للحد من الصيد العشوائي والمساهمة في تحسين وضع التنوع البيولوجي؛
- مزيد التحكم في إسناد منحة الوقود المدعوم من خلال تكثيف عمليات المراقبة من قبل المصالح الجهوية للصيد البحري (السلطة المكلفة بإسناد المقتطعات) ووكلاء محطات بيع الوقود بالموانئ وإعادة النظر في شروط الانتفاع بهذه المنحة للحد من عمليات تحيل بعض المجهزين من أصحاب المراكب موضوع مخالفات صيد بحري، لمواصلة الانتفاع بمنحة الوقود عن طريق تغيير الربان المخالف عند ارتكاب المخالفات؛
- استكمال تركيز النظام المعلوماتي للتصرف من شأنه أن يساعد على اتخاذ القرار الملائم في الوقت المناسب؛ يذكر أنه تم الانتهاء من تركيز المنظومة ويجري توفير التجهيزات الإعلامية وربط الإدارات الجهوية بهاللشروع في استغلالها.

- رقمنة الأرشيف صلب النظام المعلوماتي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية؛
- اضطلاع القطاع الخاص بدور أكثر فاعلية وذلك في إطار شراكة مؤطّرة قانونيا بين هذا القطاع والقطاع العام تمكن من إسداء خدمات بأكثر نجاعة وفاعلية؛
- تدعيم المنظومة الميناائية وتأهيل المرافق والتجهيزات والمعدات المخصصة لإنزال المنتوج والمحافظة عليه؛
- المحافظة على المحيط البيئي البحري ضد كل المخاطر التي من شأنها تهديد الموارد البحرية؛
- وضع نظام تصرف في وحدات الإنتاج يستجيب لمتطلبات وقواعد الاستغلال الشفاف ويساعد على تقييم الانجازات والأداء؛
- تدعيم المساندة الفنية للصيادين من خلال سن شراكات بين القطاعات العمومية والخاصة والجمعياتية يمكن أن تترجم في ابتكارات تساعد على تحسين تقنيات الإنتاج وتسويق المنتوج؛
- عقلنة تسيير شبكات التوزيع بمختلف مكوناتها: توضيح أدوار كل المتدخلين، تنظيم النشاط على مستوى نقاط البيع وتنظيم مراكز التحويل...؛
- وضع نظام جودة من شأنه إضفاء قيمة أكبر للمنتوج سواء في السوق الداخلية أو عند التصدير؛
- تدعيم الكفاءات الفنية والرفع من مؤهلات الصيادين في مختلف الاختصاصات وإعادة هيكلة أنظمة التكوين؛
- تطوير أنشطة البحث حتى تغطي جميع جوانب النشاط؛
- وضع إستراتيجية اتصال تساعد على الرفع من قيمة القطاع من جميع جوانبه؛
- مزيد التأطير الاجتماعي للصيادين لتمكينهم من التغطية الاجتماعية وضمان موارد رزقهم؛
- مزيد تكثيف حملات التوعية للصيادين البحريين بالمقتضيات التنظيمية لحماية الثروة ومتابعة نشاطهم عن كثب بواسطة الأقمار الاصطناعية ليشمل كافّة وحدات الصيد التي يفوق طولها 15 متر.

❖ **تربية الأحياء المائية:**

- انجاز دراسة "مخطط مديري لتنمية تربية الأحياء المائية بالبحر وعلى اليابسة" بهدف تحديد وتخصيص مواقع خاصة بتربية الأحياء المائية ZAA، أخذا بعين الاعتبار الأصناف والتقنيات الممكن استعمالها؛ يذكر أنه تم طرح مناقصة في شأن الدراسة في مناسبتين خلال السنة الجارية ولم تكن النتائج مثمرة؛
- إعداد مخطط تهيئة وتصرف ببحيرة بنزرت يحدد فيه بصفة تشاركية المواقع الملائمة لتربية الأحياء المائية وطاقة استيعابها والأصناف والتقنيات الممكن استعملاها ودراسة الإمكانات القابلة للاستغلال للمصائد السمكية بالبحيرة. مع الإشارة إلى أن البحيرة شهدت تجاذبات حادة بين نشاطي الصيد الساحلي وتربية القوقعيات؛
- إعداد دليل لقواعد الممارسات الجيدة لجميع منظومات التربية
- السعي لوضع إطار مؤسساتي وتشريعي خاص بنشاط تربية الأحياء المائية كنشاط استراتيجي وذو أولوية وطنية
- إدماج نشاط تربية الأحياء المائية ضمن الأنشطة المشمولة بمنظومة صندوق جبر الأضرار من الجوائح
- استكمال دراسة تقييم المخزون السمكي بالسدود وتصنيفها حسب خصوصياتها؛ علما وأنه تم تقييم مخزونات 22 سدود من مجموع 33
- إرساء منظومة وطنية لمراقبة أمراض الأحياء المائية الخاضعة للتراتيب وفقا لمعايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE
- إرساء برنامج تصنيف صحي لمواقع التربية (قوقعيات، المسطحات المائية العذبة ...)
- الدفع إلى تحسين جودة منتوجات تربية الأحياء المائية وتثمينها والعمل على إرساء علامة جودة خاصة بمنتجات تربية الأحياء المائية التونسية مثل علامة الجودة العالمية ASC وإحكام مسالك التوزيع
- وضع التحفيز اللازم لتشجيع المستثمرين على التصدير (تخصيص منحة خاصة عند التصدير لفائدة المنتج ، تعميم منحة نقل منتجات التربية عند التصدير على جميع الوسائل وإلى جميع الأسواق التقليدية والغير تقليدية...)؛
- العمل مع مصالح وزارة البيئة و الشؤون المحلية لتفعيل الشبكة الرسمية الخاصة بالمتابعة والمراقبة البيئية؛
- تعزيز أعمال البحث في مجال تنويع الأصناف وتقنيات التربية وتحسين نوعية المدخلات المحلية (مقاومة الأمراض والتحسين الوراثي والنمو وتحسين نوعية وقدرة أداء الأعلاف ..)؛
- تعزيز قدرات الإطارات والفنيين (إدارات ومهنة) في مجالات تقنيات التفريخ، صناعة الأعلاف، مقاومة الأمراض، الأنظمة المعلوماتية السلامة ونشاط الغطس والمحافظة على البيئة...؛

توفير معدات السلامة اللازمة للشغل بمزارع تربية الأسماك البحرية وخاصة بالنسبة للحوادث المرتبطة بالغطس (Caisson).

III-برنامج الميـــــــاه

رئيس البرنامج:
(بداية من سنة 2015)
السّيد
رضا قبوج
المدير العام للهندسة
الريفية واستغلال المياه

أهداف البرنامج ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.3 : تعبئة الموارد المائية	♦ نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية باعتبار الآبار العشوائية ♦ نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية. ♦ طاقة الخزن في السدود الكبرى. ♦ طاقة تحويل المياه
الهدف 2.3:الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية	♦ نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء. ♦ نسبة المجامع المائية النشيطة ♦ تعصير الشبكات وإعادة تهيئة وإحياء المناطق السقوية.
الهدف 3.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	♦ نسبة التزود بالماء الصالح للشرب
الهدف 4.3: حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستديمة لها	♦ كميات المياه المشحونة للمائدة المائية عبر التغذية الإصطناعية. ♦ كمية المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي.

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية

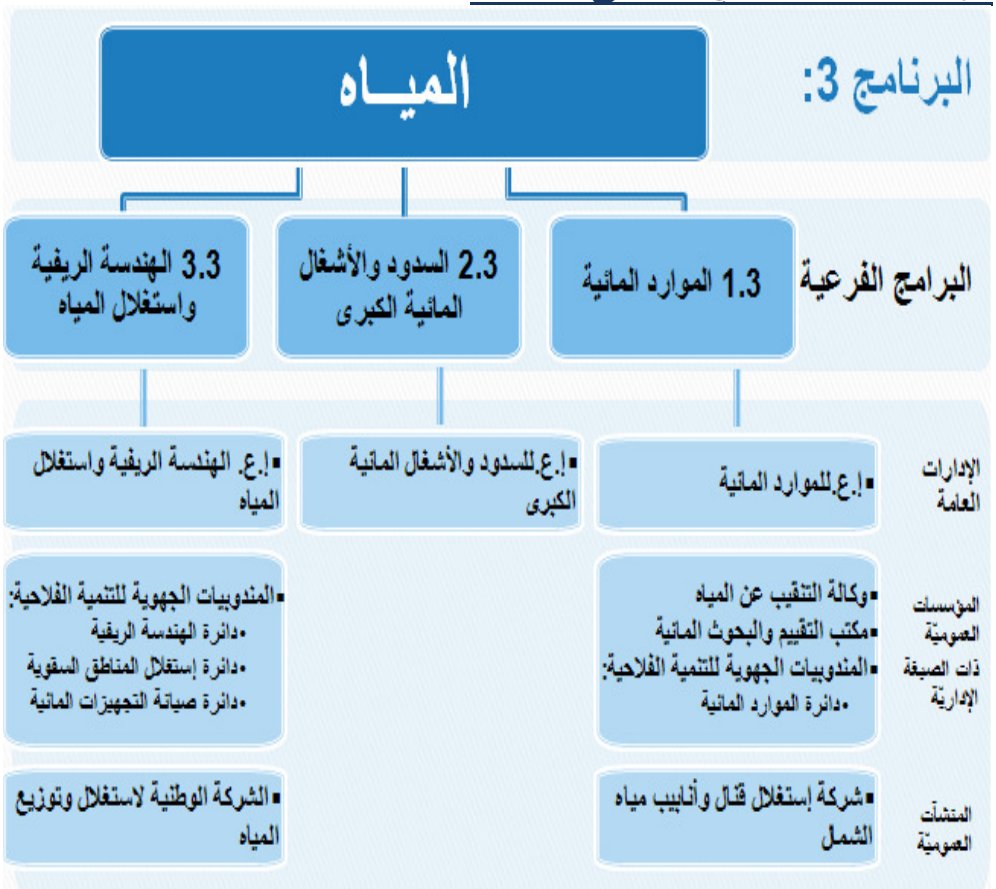

إنجازات الميزانية لسنة 2019 (ألف دينار)

365271

- نفقات التصرف:

51757

- نفقات التنمية:

313514

1. التقديم العام للبرنامج:

تتميز البلاد التونسية بمناخ جاف وشبه جاف مع عدم انتظام الأمطار في الزمان والمكان حيث تصل إلى 1500 مم في أقصى الشمال و 50 مم في الجنوب مع تواتر فترات الجفاف والفيضانات (تسجيل 23 حالة جفاف و 17 حالة فيضان خلال الفترة الممتدة من 1900-2015).

ويتراوح معدل محاصيل الهطول المطرية على مدة 45 سنة ما يقارب 36 مليار م3 مع تسجيل حد أقصى سنة 1969-1970 ب 90 مليار م3 وحد أدنى سنة 1993-1994 ب 11 مليار م3. وتمثل الموارد المائية القابلة للتعبئة 13% والفلاحة المطرية 17% والمراعي والغابات 15% والتبخر والسيلان 55% من المحاصيل المطرية.

وتحسنت الإيرادات بالسدود خلال الموسم 2019/2018 مقارنة بالموسمين المنقضيين اللذان اتسما بالجفاف حيث قدرت الإرادات الجملية إلى غاية 01 سبتمبر 2019 قرابة 2.57 مليار متر مكعب مقابل 1.08 خلال الموسم المنقضي.

وقد شهدت سنة 2019 :

- مواصلة إنجاز سدود ملاق العلوي والدويميس وخزان القلعة الكبرى ،
- مواصلة انجاز المشاريع المتعلّقة بأشغال إعادة تأهيل وتعصير المناطق السقوية الكبرى على مساحة تقارب 17 ألف هكتار على غرار تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة (منوبة المرحلة الثانية) على مساحة 2750 هكتار وتعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت وتجهيز منطقة شرفش بشبكة تجفيف وصرف المياه على مساحة 3200 هكتار وتهيئة المنطقة السقوية سراط بالكاف على مساحة 4500 هكتار وتهيئة من المنطقة السقوية بمرناق على مساحة 6500 هكتار،
- الانطلاق في مشروع تثمين المناطق السقوية بالوسط على مساحة تقارب 9000 هك مع الأخذ بعين الاعتبار الخدمات الفلاحية لسلسلة ما بعد الانتاج،
- الانطلاق في مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية والذي يهم ولايات الشمال : بنزرت وباجة وجندوبة وسليانة
- تنفيذ البرامج الوطنية والجهوية للتزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي الممولة بالأساس من طرف البنك الإفريقي للتمية والوكالة الفرنسية للتنمية وكذلك في المناطق الحضرية بتمويلات مختلفة (البنك العالمي، البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الألماني للأعمار)،
- دراسات الموائد المائية ووضع الآليات للحد من استغلالها المفرط فضلا عن إنجاز حفريات استكشافية في المناطق غير المعروفة للتزود بالماء الصالح للشرب والري وتعويض الآبار القديمة وتدعيمها لتحسين استغلال الأنظمة المائية الموجودة.

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج عدد 03 : المياه ينقسم إلى 3 برامج فرعية :

البرنامج الفرعي 1.3 : **الموارد المائية.**

البرنامج الفرعي 2.3 : **السدود والأشغال المائية الكبرى.**

البرنامج الفرعي 3.3 : **الهندسة الريفيّة واستغلال المياه.**

✓ أهداف البرنامج عدد 03 : المياه

تتمثل أهداف البرنامج فـــي:

الهدف 1.3 : تعبئة الموارد المائية

الهدف 2.3 : الإقتصاد في الماء و استدامة الأنظمة المائية.

الهدف 3.3 : تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

الهدف 4.3: حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستديمة لها

✓ أولويات البرنامج عدد 03 : المياه

تتمثل أولويات برنامج المياه طبقا لما جاء بمخطط عمل الوزارة 2016-2020 إلى ما يلي :

- الرفع من نسبة تعبئة الموارد السطحية (95% في غضون سنة 2020) ومواصلة تدعيم وتأمين الموارد المائية لمنظومة الوطن القبلي –الساحل-صفاقس،

- تطوير استعمال المياه غير التقليدية كتحلية مياه البحر و المياه المالحة لحاجيات الشربوإستعمال المياه المعالجة في مجال الري. وفي هذا الإطار سيتم استكمال محطات التحلية بجنوب البلاد وبرمجة المحطات الأخرى لتأمين الحاجيات من مياه الشرب.
- المحافظة على الموارد المائية من الاستغلال المفرط والتلوث بجميع أنواعه،
- بعث استراتيجية تعنى بتثمين استغلال المناطق السقوية الموجودة عبر مراجعة الإطار المؤسساتي والإهتمام بمراحل ما بعد الإنتاج والإعتماد على المنظومات الفلاحية.
- التصرف المستديم في الأنظمة المائية بالوسط الريفي من خلال مواصلة بلورت العناصر التي جاءت بها الإستراتيجية الموضوعة للغرض.
- التثمين الأقصى للموارد المائية المعبأةسواء كانت تقليدية أو غير تقليدية.

2. تقديم أداء البرنامج لسنة 2019:

1.2 تقديم لتنفيذ ميزانيّة البرنامج:

جدول عدد 13
تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
				المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**49 603**	**49 603**	**51 757**	**2 154**	**104%**
التأجير العمومي	48 375	48 375	49 268	893	102%
وسائل المصالح	1 190	1 190	1 795	605	151%
التدخل العمومي	38	38	693	655	1823%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**307 947**	**307 947**	**313 514**	**5 567**	**102%**
الاستثمارات المباشرة	**219 847**	**219 847**	**241 037**	**21 190**	**110%**
على الموارد العامة للميزانية	148 425	148 425	166 203	17 778	112%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	71 422	71 422	74 834	3 412	105%
التمويل العمومي	**88 100**	**88 100**	**72 477**	**-15 623**	**82%**
على الموارد العامة للميزانية	72 100	72 100	72 477	377	101%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	16 000	16 000		-16 000	0%
مجموع البرنامج 3	**357 550**	**357 550**	**365 271**	**7 721**	**102%**

رسم بياني عدد 13
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

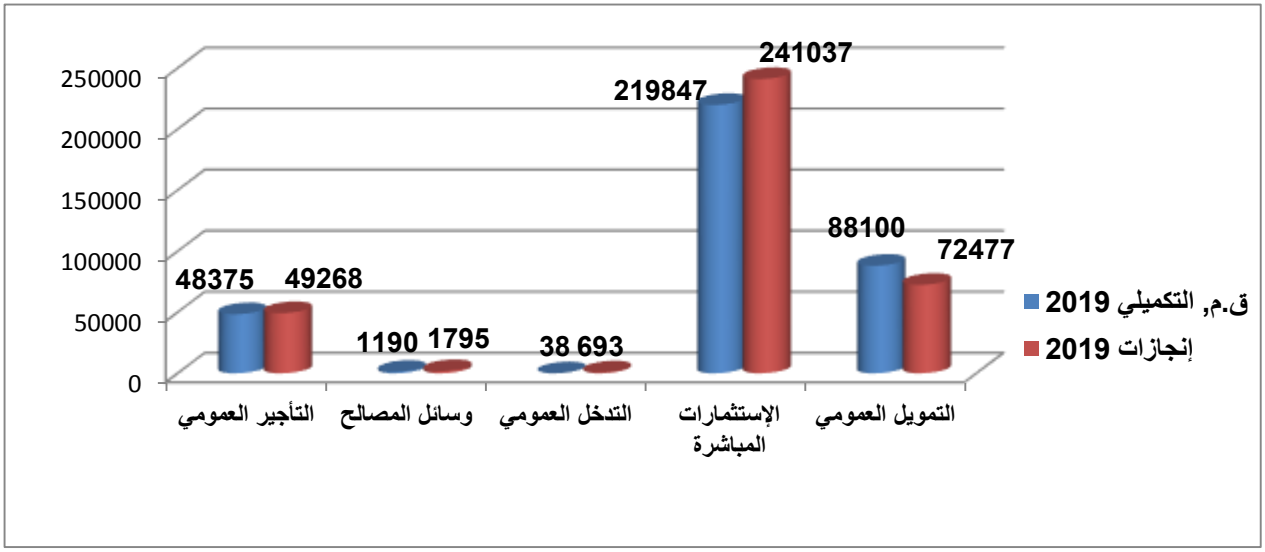

حقق برنامج المياه سنة 2019 نسبة إنجاز قدرت بـ: 102 % موزعة كالآتي :

- **بالنسبة لنفقات التصرف :** تم تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 104 %.
- **بالنسبة لنفقات التنمية :** تم تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 102 % وفي هذا الإطار تم تسجيل نسبة إنجاز على مستوى الإستثمارات المباشرة تساوي 110 % وعلى مستوى التمويل العمومي 82%.

تجدر الإشارة إلى أن الفارق بين الإعتمادات المرسمة والمنجزة على مستوى التدخل العمومي يعود إلى بصرف منحة تكميلية ظرفية لفائدة أعوان الدولة والمؤسسات العمومية ذات صبغة إدارية التابعين لهذا البرنامج على قسم التدخل العمومي بدلا عن التأجير العمومي تبعا لتوصيات وزارة المالية.

جدول عدد 14
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرامج الفرعية	تقديرات 2019 ق.م أصلي	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
				المبلغ (2-1)	النّسبة(%)
البرنامج الفرعي 3-1: الموارد المائية	10 887	10 887	12904	2017	%118,5
البرنامج الفرعي 3-2: السدود والأشغال المائية الكبرى	88 030	88 030	58531	-29499	% 66,5
البرنامج الفرعي 3-3: الهندسة الريفيّة واستغلال المياه	258 633	258 633	293836	35203	%113,6
مجموع البرنامج عدد 03 : المياه	**357 550**	**357 550**	**365271**	**7721**	**% 102,2**

رسم بياني عدد 14
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة
(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

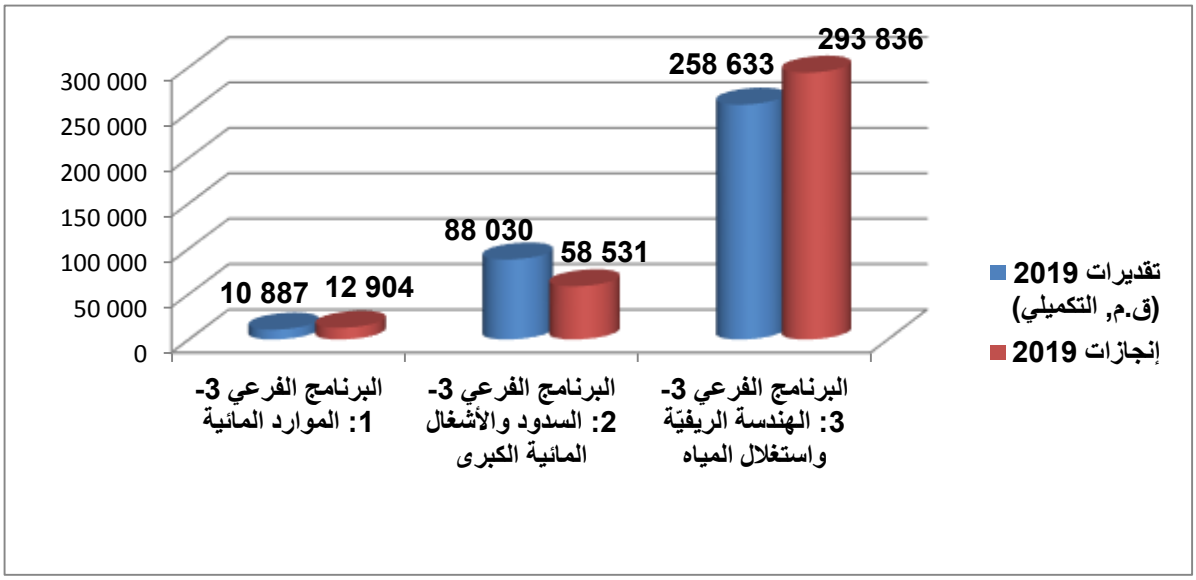

2.2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

1.2.2 أهم الإصلاحات والتّوجّهات الإستراتيجية:

- **التصرّف المندمج والمستديم في الموارد المائية :** ويهدف هذا التوجه إلى مواصلة تعبئة الموارد المائية التقليدية من خلال تشييد السدود وحمايتها من الترسبات وشحن الموائد المائية الجوفية وتأمين تزويد مختلف الجهات بالمياه وذلك ربط السدود بعضها ببعض ونقل فائض المياه من الشمال إلى المناطق الأخرى للتزود بالماء الصالح للشرب والري. كما يتمثل التصرف المندمج في ترشيد الطلب عن المياه و تعبئة الموارد المائية غير التقليدية (تحلية المياه المالحة وشبه المالحة واستعمال المياه المعالجة في الري) وضمان استدامة الموارد المائية والمحافظة عليها من الاستنزاف والتلوث.

- **التصرّف في الطلب:** يهدف هذا التوجه الى دعم برامج الاقتصاد في الماء على مستوى الضيعة وتثمينها وقيادة عمليات الري بإستعمال التكنولوجيات الحديثة ودعم برامج الصيانة الوقائية لتحسين مردودية الشبكات المائية وضمان استدامتها بتشريك المنتفعين بعد تدعيم قدراتهم في جميع المجالات ذات الصلة.

- **التصرّف في المخاطر عوضا عن التصرف في الأزمات:** وذلك من خلال إقامة نظام توقّعات مناخية والإعلان المبكر ونظام معلوماتي وطني للتصرف في الموارد المائية.
- **التركيز على تثمين المناطق السقوية العمومية** : وذلك بوضع إستراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية خاصة بمراحل الإنتاج وما بعد الإنتاج على غرار الإنتاج الفلاحي والإرشاد والتكوين والترويج والتحويل والتصدير، الخ...
- **بلورة الإستراتيجية الوطنية لاستدامة الأنظمة المائية بالوسط الريفي :** وذلك بالتركيز على المجامع المائية على المدى القريب والمتوسط بعد إعادة تنشيطها وإدخال مزيد من الحرفية على مستوى الإستغلال والصيانة مع تدعيم مراقبتها المالية وتشديد الأحكام الجزائية ضمن مجلة المياه الجديدة التي تم عرضها على أنظار الحكومة.

2.2.2أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

- **الهندسة الريفية**

➢ مشروع تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة المرحلة الثانية :

يندرج مشروع تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة في إطار برنامج الإستثمار في قطاع المياه PISEAUII، ويتمثل في إعادة تهيئة شبكات الري الانسيابية القديمة بأخرى عصرية تحت الضغط على مساحة 2750 هك بولاية منوبة بهدف تحسين مردودية النشاط الفلاحي، وإحكام استغلال الموارد الطبيعية من مياه وتربة، والإقتصاد في الماء والتصرف المباشر في التجهيزات المائية من طرف المجامع المائية. وتقدر تكلفة المشروع 39 مليون دينار منها قرابة 19 مليون دينار ممولة من طرف البنك الألماني للإعمار، أي ما يعادل 8 مليون أورو.

ويتم أنجاز المشروع على قسطين:

- القسط الأول: يهم منطقة البطان ، زويتينة الشمالية، زويتينة الجنوبية ومهرين الشمالية على مساحة 1125 هك.
- القسط الثاني: يهم منطقة الشويقي على مساحة 1625 هك.
- مدة الانجاز: 10 سنوات من سنة 2011 السنة 2020.

تقدم انجاز المشروع :

- **الإنجاز المالي:** تقدر نسبة السحب على القرض بـ37.8 %
- **الإنجاز المادي**:
- **القسط الأول :** التّهيئة المائيّة للمنطقة السّقويّة العموميّة بالبطّان، الزّويتينة الشماليّة، الزويتينة الجنوبيّة و المهرين الشّماليّة التّي تمسح 1125 هك

الصفقة الأولى المتعلقة باقتناء قنوات لإنجاز أشغال شبكات الري : بلغت نسبة التقدم 100 %

الصفقة الثانية المتعلقة بإنجاز أشغال شبكات الري: بلغت نسبة التقدم 98 %

الصفقة الثالثة المتعلقة بإنجاز أشغال الصرف والتجفيف وتهيئة المسالك الفلاحية ورفع القنوات القديمة بلغت نسبة التقدم 75 %

القسط الثاني : تهيئة منطقة الشويقي التي تمسح 1625 هك وهي في طور إعداد الدراسة التنفيذية وتحتوي على :

الصفقة الأولى : تم إبرام اتفاقية بالتفاوض المباشر مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك لكهربة مركب الضخ بالشويقي بمبلغ جملي 3412734,652 دينار. انطلقت الأشغال يوم 23 أوت 2017 بلغت نسبة التقدم 40 % .

الصفقة الثانية: اقتناء قنوات من الإسمنت المسلح لشبكة الري بلغت نسبة الانجاز 70 %

الصفقة الثالثة : تخص أشغال شبكات الري انطلقت الاشغال في 2019/02/04 وبلغت نسبة الانجاز 20%

الصفقة الرابعة: تخص المركب الكهربائي وهي بصدد إبرام الصفقة.

الصفق الخامسة: اقتناء وشحن قنوات من اللإسمنت المسلح والمعدات الخاصة. تم إبرام الصفقة بقيمة 6 م د وانطلقت الأشغال يوم 15 ديسمبر 2019.

الصفقة السادسة: الاصلاح الزراعي والتهيئة العقارية تم ابرام صفقة بقيمة 0,13 مليون د وبلغت نسبة تقدم اللأشغال60%

إعادة تهيئة قنال العروسة: انطلقت أشغال الهندسة المدنية للفرع الشمالي في 30 جانفي 2018 وتقدر نسبة التقدم بـ52 %

اقتناء وشحن قنوات الاسمنت المسلح والمعدات الخاصة في طور نشر طلب العروض

* تقدر نسبة السحب على القرض ب 62 %

* بلغت التعهدات إلى غاية 2019/12/31 ; 60 مليون دينار والدفوعات 33 مليون دينار

➢ مشروع التصرف المندمج للموارد المائية بمنطقة مرناق

- **مساحة المشروع :** 6800 هك.
- **تكلفة المشروع :** 65.8 م.د، منها 39.5م.د ممولة من طرف البنك الألماني للتنمية KFW، أي ما يعادل 12.7 مليون أورو.
- **مدة الانجاز:** 10 سنوات من سنة 2012 الى سنة 2021.
- **مكونات المشروع:**

❖ احداث وإعادة تهيئة محطات التصفية والضخ بالمناطق السقوية.
❖ اعادة تهيئة القنوات الرئيسية للمنطقة السقوية.
❖ اعادة تهيئة محطة الضخ لتغذية المائدة المائية بمرناق بالمياه التقليدية.
❖ انجاز محطة معالجة ثلاثية للمياه قصد تغذية المائدة(الديوان الوطني للتطهير).
❖ تعصير وإعادة تهيئة شبكات الري للمنطقة السقوية.
❖ انجاز شبكات الصرف الزراعي بالمنطقة.
❖ انجاز خزانات التعديل.

- **تقدم الانجاز:**

- **1- الإنجاز المادي:**

إعادة تهيئة المنطقة السقوية العمومية : تمت المصادقة على الدراسة الأولية APS خلال شهر سبتمبر 2016 وتم الانتهاء من الدراسة التفصيلية النهائية خلال شهر نوفمبر 2017.

تقدم الأشغال : تم القيام بالصفقات التالية :

- صفقة اقتناء ونقل القنوات الإسمنتية مع شركة El Kanawet بقيمة 7 مليون دينار وبلغت نسبة تقدم اللأشغال 45%
- صفقة تهيئة المنطقة السقوية بمرناق مع شركة BONNA بقيمة 19.5مليون دينار وبلغت نسبة تقدم اللأشغال15 %
- صفقة تهيئة محطات الضخ وبناء الخزانات طلب بصدد فرز العروض.
- أشغال المسالك الفلاحية وشبكات الصرف والتجفيف في مرحلة إعداد ملف طلب العروض

دراسة التغذية الاصطناعية للمائدة المائية : تم اعداد التقرير الأولي في صيغته النهائية وبصدد إعداد الدراسة التفصيلية والنموذج الرقمي الرياضي (Model Numérique). ولقد تم تخصيص كمية إضافية تقدر ب 5 مليون م3 سنويا من مياه الشمال لشحن المائدة المائية مع مواصلة بحث السبل الكفيلة لتثمين المياه المعالجة على مستوى محطة المعالجة بمليان2 والعطار في وقت لاحق.

- بالنسبة للدراسة البيئية : لقد تم إعداد الدراسة الأولية التي بينت العديد من الإشكاليات البيئية المتعلقة بتصريف المياه المستعملة والنفيات الصلبة التي تساهم سلبا في تدهور نوعية المياه الجوفية واقتراح مخطط تصرف بيئي واجتماعي لجل الإشكاليات تدريجيا.

2- التقدم المالي :

- تقدر نسبة السحب على القرض بـ 13%
- بلغت التعهدات إلى غاية 2019/12/31 33 ; مليون دينار والدفوعات 7.27مليون دينار
-

➢ مشروع تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت

- **مساحة االمشروع**: 3200 هك تعصير و 1700 هك تجفيف.
- **مكونات المشروع**:
  - ❖ إحداث وإعادة تهيئة محطات التصفية والضخ بالمنطقة السقوية.
  - ❖ إعادة تهيئة القنوات الرئيسية للمنطقة السقوية.
  - ❖ تعصير وإعادة تهيئة شبكات الري للمنطقة السقوية.
  - ❖ انجاز شبكات الصرف الزراعي بالمنطقة.
  - ❖ انجاز خزانات التعديل.
- **تكلفة المشروع**: 70 م.د، منها 42 م.د ممولة من طرف البنك الألماني للإعمار، أي ما يعادل 14 مليون أورو.
- مدة الانجاز: 10 سنوات من سنة 2012 الى سنة 2021.
- تقدم الانجاز:

الإنجاز المادي:

- أشغال الصرف والتجفيف: انطلقت في شهر سبتمبر 2015 بالنسبة لمنطقة شرفش (1100 هك) مع مقاولات سوترابوب بكلفة تناهز 6.3 مليون دينار وبلغت نسبة تقدم اللأشغال 100%.
- إقتناء القنوات : تم اختيار المقاولة بونا تونس بتكلفة 10.4 م.د و تم إعطاء الإذن لبداية اللأشغال في فيفري 2016. وبلغت نسبة تقدم اللأشغال 100%.
- بناء خزاني مياه و تجهيز محطة الضخ : تم ابرام صفقة مع مجمع مقاولة تونيبار و مقاولة بونا تونس بقيمة 13,141 مليون د وبلغت نسبة تقدم اللأشغال 99 %.
- اقتناء و تركيز القنوات البلاستيكية و وضع قنوات من الخرسانة المسلحة : بصدد تسجيل الصفقة بكلفة 26,1 م د مع بونا تونس وبلغت نسبة تقدم اللأشغال 65%.

- إعادة تهيئة قناة جلب المياه : تم ابرام صفقة بقيمة 2,884 مليون د مع مقاولات الناصر الشابي وبلغت نسبة تقدم اللأشغال 100 %
- أشغال المسالك الفلاحية و شبكات الصرف و التجفيف لمنطقة سيدي ثابت على مساحة 600 هك وقع الإعلان عن طلب العروض في مرحلة تقييم العروض

الإنجاز المالي:

- تقدر نسبة السحب على القرض ب69 %
- بلغت التعهدات إلى غاية 2019/12/31 قرابة 73.8مليون دينارو الدفوعات36مليون دينار

➢ مشروع تهيئة المنطقة السقوية سراط (الكاف)

- **مساحة المشروع :** 4500هك.
- **تكلفة المشروع:** 83.290 م.د. منها 30.790 م.د: ممول من طرف الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الكويتي وصندوق أبو ظبي للتنمية أي ما يعادل 3750 ألف دينار كويتي و 14750 ألف درهم اماراتي و52.50 م.د عن طريق الميزانية.
- **مدة الانجاز:** 11 سنة من سنة 2007 إلى موفى سنة 2018.
- **مكونات المشروع:**
  - محطة ضخ بقدرة دفق 2250 ل/ث.

- 2 خزانات سعة 20 ألف م3 الواحد.
- اقتناء ووضع 40 كلم من الخرسانة الاسمنتية.
- اقتناء ووضع 135 كلم من البوليتيلان.
- تهيئة 50 كلم من المسالك الفلاحية.

تقدم الانجاز المادي :

- تم إمضاء صفقة اقتناء قنوات الخرسانية الإسمنتية بتكلفة 25 م.د وانطلاق الأشغال على مدة 30 شهرا ابتداء من شهر جويلية 2015. وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 100%.
- تم إمضاء الصفقة المتعلقة بأشغال وضع القنوات الخرسانية وبناء المنشات المائية لكل من الاقساط عدد 1 بقيمة 7,2 م.د وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 97%. والقسط عدد 2 بقيمة 6,9 م.د وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 99%.
- تم اتمام الصفقة المتعلقة باقتناء قنوات بلاستيكية بتكلفة 6.5 م.د.
- تم امضاء الصفقة لوضع القنوات البلاستيكية بقيمة 4 م.د على مدة 18 شهرا ابتداء من شهر جويلية 2016 وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 100%بالنسبة للقسط الأول و الثاني.
- تم اتمام صفقات اقتناء عدادات مائية ،حنفيات وقطع خاصة و معدات حماية الشبكة .
- تم امضاء الصفقة لأشغال الهندسة المدنية للأحواض 100 % ومحطة الضخ بقيمة 5,7 م.د. وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 100%.
- تم امضاء الصفقة لاقتناء تجهيزات محطة الضخ بقيمة 6,8 م.د. الأشغال على مدة 14 شهرا، انطلاقا من شهر فيفري 2017. وتقد نسبة الإنجاز 100 %
- تم اعطاء الاذن لانطلاق الأشغال بالنبة لكهربة محطة الضخ في 11/09/ وتقدلر نسبة الإنجاز ب20%.

➢ مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية

مع دعم الجانب التنموي بالقطاع الفلاحي من خلال توفير فرص أكبر لتسويق وتحويل المنتوجات الفلاحية.

- **كلفة المشروع :** تناهز 430 مليون دينارا منها 350 مليون دينارا عن طريق قرض من البنك العالمي
- **مدة الإنجاز :** 6 سنوات ابتداء من سنة 2019
- **الولايات المعنية بالمشروع :** بنزرت وباجة وجندوبة وسليانة ونابل وصفاقس

أهداف المشروع :

- تطوير الجانب المؤسساتي للتصرف في الأنظمة المائية ،
- اعادة تهيئة المناطق السقوية على مساحة تناهز 23 ألف هكتار وتحسين الإستغلال على مستوى شبكات الصرف والتجفيف على مساحة 6300هك واحداث مسالك فلاحية على طول 166كلم ،
- دعم مراحل الإنتاج وما بعد الإنتاج.

تقدم الإنجاز:

- تمت المصادقة على القرض من قبل مجلس نواب الشعب بقانون عدد 7 لسنة 2019 مؤرخ في 22 جانفي 2019 يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 7 جوان 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بتونس.
- الاحاطة الفنية لإدارة المشروع لمراقبة جودة انجاز المشاريع بمافي ذلك مراجعة المعايير الفنية للمنشآت المائية وانشاء نظام معلوماتية لرسم خرائط الشبكة المائية: في طور التقييم الفني
- الاحاطة الفنية للجانب المؤسساتي : في طور التقييم الفني
- الاحاطة الفنيةلإعداد مخطط لتثمين المناطق السقوية والمساعدة على تنفيذها : في طور التقييم الفني
- تم الإنتقاء الأولي لإختيار مكاتب دراسات للقيام بمراقبة الأشغال بكل من ولاية جندوبة، باجة، سليانة وبنزرت وبصدد اعداد ملف طلب العروض.

➢ برنامج تثمين المناطق السقوية العمومية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد

تكلفة المشروع : تكلفة المشروع في حدود 60 مليون أورو (158دينار تونسي) دون اعتبار القيمة المضافة ، منها 28.197 مليون أورو قرض أول من البنك الإفريقي للتنمية و 10.429 مليون أورو قرض ثاني من صندوق إفريقية ننمو معا.

مدة الإنجاز : 5 سنوات انطلاقا من سنة 2018 .

مناطق التدخل : ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد على مساحة تقارب 9000

أهداف المشروع : إعادة تهيئة وتعصير 17 منطقة سقوية و35 كم من المسالك الفلاحية والتركيز بتثمين وتطوير مراحل ما بعد الانتاج وذلك بـ:

- تحسين الإنتاج والإنتاجية بالمناطق السقوية المعنية بنسبة 20 و 30%،
- تنمية قدرات المجامع المائية (23 مجمع مائي) المكلفة باستغلال وصيانة الأنظمة المائية،
- الإحاطة الفنية بقرابة 15شركة تعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) بالمناطق المعنية : إحداث و/أو تدعيم هذه الشركات ، تيسير الحصول على التمويلات اللازمة للقيام بالأنشطة المناطة بعدتها (التزويد بمستلزمات الإنتاج، الميكنة الفلاحية، الخزن والتبريد، التحويل، الخ....)

تقدم الإنجاز:

- وافق مجلس إدارة البنك الإفريقي للتنمية بتاريخ 2017/10/25 على تمويل المشروع،
- تم إمضاء اتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري و البنك الإفريقي للتنمية لإنجاز مشروع تثمين المناطق السقوية بتاريخ 2017/11/09.
- تمت المصادقة على القرض بتاريخ 23 أفريل 2018 ضمن قانون عدد 26 لسنة 2018

ويتمثل تقدم الإنجاز كما يلي :

على مستوى المركزي :

- تم اقتناء 4 سيارات رباعية الدفع وحواسيب وآلات نسخ وطباعة قصد دعم قدرات المندوبيات الجهوية المعنية بالمشروع والإدارة العامة.
- الإحاطة الفنية لشركات التعاونية للخدمات الفلاحية : بعد تقييم طلب ابداء الرغبة عدد 2019/38 تم اختيار قائمة مضيقة تضم 6 مكاتب دراسات وتم توجيه الخطوط المرجعية وسيتم فتح الملفات الفنية بتاريخ 05 مارس 2020
- تمت الموافقة على طلب المقترحات الفنية والمالية للدراسة المرجعية للمشروع بعد القيام بطلب الإنتقاء الأولي
- الإحاطة الفنية لانتداب مكتب دراسات لإنجاز وتنفيذ استراتيجية وخطة الاعلام والاتصال للمشروع : تم الإعلان عن ابداء الرغبة عدد 2019/52 وسيتم عرض تقرير تقييم عروض ابداء الرغبة على أنظار اللجنة العليا للصفقات

على المستوى الجهوي :

بخصوص إعادة تهيئة المناطق السقوية وتحسين الإنتاجية الفلاحية

ولاية القيروان :

- إعادة تهيئة المنطقة السقوية طرزة من معتمدية حفوز على مساحة 110هك بكلفة جملية 2100 أ.د: في طور الإنجاز بنسبة تناهز 60% لأشغال إعادة التهيئة.
- إعادة تهيئة وتوسعة المنطقة السقوية على سد سيدي سعد في المرحلة الأخيرة من الدراسة وإعداد ملف طلبات العروض.

ولاية القصرين :

تم طلب العروض لإعادة تهيئة المنطقة السقوية العذيرة على مساحة 43 هك وهي في طور اسناد صفقة الأشغال. تم كذلك تقييم العروض ومراسلة اللجنة العليا للصفقات لإعادة تهيئة المنطقة السقوية بكل من سبيبة الضفة اليمنى (840 هك) وهنشير حمام (59 هك) بتاريخ 15 جانفي 2020 وفي طور إعلان عن طلب عروض الأشغال لسبيبة الضفة اليسرى (732 هك) والحاسي (190 هك) وسيتم فتح العروض بتاريخ 04 فيفري 2020.

ولاية سيدي بوزيد :
تم انتداب مكتب دراسات لمراجعة الدراسات والمتابعة الميدانية وسيتم الإعلان عن طلب عروض لإعادة تهيئة المنطقتين السقويتين أولاد محمد (145 هك) واولاد عاشور (91 هك).

➢ مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي

أهداف المشروع:
- استدامة المنظومات المائية للشرب والري عبر تحسين تصرف المجامع المائية بإدخال مزيد من الحرفية على نشاطها بهدف استقلاليتها الذاتية وتحميلها المسؤولية الفنية والمالية.
- تشريك القطاع الخاص للمساهمة في أشغال التدخلات الفنية على المنظومات المائية وتعهد وصيانة التجهيزات والمنشآت المائية.
- تدعيم الإدارة العامة والمندوبيات في مجال التخطيط والمتابعة والمراقبة.

مكونات المشروع:
- تأهيل 163 منظومة مائية :107 منظومة ماء صالح للشرب(160 الف ساكن) و56 منظومة للري بالمناطق السقوية الصغرى والمتوسطة (3900 مستغلة فلاحية على مساحة 5700هك).
- تكوين وتأطير المجامع المائية في مجال التصرف في المنظومات المائية المعنية بالمشروع.
- تدعيم قدرات مصالح المندوبيات الجهوية المعنية في مجال الاحاطة الفنية والمتابعة والتقييم.
- تكوين القطاع الخاص وربط الصلة بينه وبين المجامع لإنجاز أشغال الصيانة.

مناطق التدخل: ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس والمهدية.

كلفـــــةالمشروع:
16.8 مليون أورو للاستثمار: 70 بالمائة من البنك الألماني للتنمية و30 بالمائة من الجمهورية التونسية منها 2,5 مليون أورو للإحاطة الفنية (هبة من البنك الألماني للتنمية ضمن التعاون الثنائي) أي ما يقابل 38 مليون دينار تونسي موزعة كالاتي حسب البرمجة الأولية :
- الإحاطة الفنية: هبة بمبلغ 2.5 مليون أورو،
- القرض: 10 مليون أورو،
- الميزانية: 4.3 مليون أورو.

مدة الإنجاز: 2018 - 2023.

تقدم الإنجاز:
- تم امضاء اتفاقية القرض والهبة بتاريخ 19 ديسمبر 2017 في إطار التعاون التونسي - الألماني والخاصة بمشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية الممول عن طريق البنك الألماني للتنمية KFW .
- تم إعطاء الإذن الإداري لانطلاق مهمة الإحاطة الفنية للمجامع المائية المعنية بالمشروع من طرف مجمع مكاتب الدراسات GFA-SHER-IDC بتاريخ 2018/04/03.
- إحداث دوائر تعنى بالنهوض بالمجامع المائية على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتاريخ 2018/9/7.
- اختيار المجموعة الأولى (16 منظومة مائية) من جملة 20 منظومة مبرمجة لسنة 2018 والثانية (17 منظومة مائية) من جملة 40 منظومة مبرمجة لسنة 2019 من المجامع المائية التي تلبي معايير التأهيل
- تنظيم 15 ورشة عمل على المستوى المركزي والجهوي (3 مركزية و12 جهوية) لتقديم المشروع وأهدافه، تدعيم قدرات الدوائر المحدثة للتصرف في المنظومات المائية وتكوين مكاتب الدراسات في مجال التشخيص الفني للأنظمة المائية ومخطط العمل السنوي لأنشطة فريق الإحاطة الفنية للمشروع.
- إعداد بعض الأدلة والوثائق التطبيقية لبلوغ اهداف المشروع من طرف فريق الإحاطة الفنية ،
- التشخيص الفني للمنظومات المائية للمجموعة الأولى عن طريق المؤسسات الصغرى والمتوسطة (8 مؤسسات تم اختيارها حسب الكفاءة وتكوينها في الغرض) والمصادقة على التقارير النهائية المعدة في الغرض ،
- بصدد الاعداد لتكوين ودعم ممثلي دائرة التصرف في المنظومات المائية من طرف فريق الإحاطة الفنية.
- من المنتظر التدخل على 13 منظومة مائية من المجموعة الأولى والثانية (منها4 منظومات مائية (أولاد دلالة بسيدي بوزيد، لفراش، عقلة أحمد والخضراء بالقصرين) في شهر جانفي 2020 وذلك حسب نتائج التشخيص الفني للمنظومات و9 منظومات بداية من شهر مارس 2020).
- إعداد كراسات الشروط الخاصة بأشغال تأهيل المنظومات المائية للـ 4 مجامع المؤهلة للانتفاع بالتمويل والبدء في اجراءات الاعلان عن طلب العروضمن طرف المندوبيات المعنية (ولايتي القصرين وسيدي بوزيد).

➢ التصرف في برنامج تعويض الآبار العميقة المعطبة

في نطاق برنامج تعويض الآبار العميقة لسنة 2019 تم تعويض 19 بئرا بعمق جملي يناهز5224 مترا والتدخل على 21 بئر أخرى بعمق جملي يناهز 7629مترا. وبلغت قيمة التعهد الجملية 6757582.450 دينار اما قيمة الدفوعات الجملية فقد بلغت 4470835.366 د. مع العلم وان قيمة الكشوفات المطلوبة للدفع لبرنامج تعويض والتدخل على الآبار العميقة عن طريق مقاولة خاصة ووكالة التنقيب عن المياه وصلت الى حدود 1655209.095 د. وقد تم التدخل وتعويض قرابة 50 ٪ من هذه الآبار عن طريق شركات خاصة بعد تحويل الاعتمادات اللازمة للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية وقرابة 50٪ في نطاق الاتفاقية المبرمة مع وكالة التنقيب عن المياه. وقد شمل برنامج تعويض الآبار جل الولايات وخاصة ولايات الجنوب والوسط.
انطلقت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ شهر نوفمبر 2017 في دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروع التعويض والتدخل على اللآبار العميقة جدا بواحات قبلي وتوزر وقفصة وقابس بتمويل من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية في إطار هبة.
وقد أفضت هذه الدراسة الى اقتراح مشروع متكامل يهدف الى التدخل واحياء 24 بئر عميقة وتجهيزها واعادة تهيئة 12 مبردا واعدة تهيئة شبكات الري (2289 هك) والنز (2491 هك) بكلفة جملية تناهز 52.6 مليون أورو وقد تمت المصادقة على نتائج الدراسة بتاريخ 21 جوان 2019 .
وتجدر الإشارة أن الوثيقة الأولية لعقد التمويل في طور المناقشة مع الطرف الممول للمشروع.

➢ برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية

يتمثل البرنامج في تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب وتدعيم برامج إعادة تهيئة المشاريع القديمة وتحسين ظروف التزود باعتماد الربط الفردي للمنازل كلما توفرت الظروف المناسبة لذلك. وتتمثل أهداف البرنامج في تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب وتحسين ظروف عيش المتساكنين بالمناطق الريفية المعنية بالمشروع وتنمية قدرات المجامع المائية للتصرف المحكم في المنشآت المائية. هذا وينقسم البرنامج الى مرحلتين :

1- المرحلة الأولى من 2012-2016

تبلغ كلفة هذه المرحلة من البرنامج 245 مليون دينار منها 205 م.د أي ما يعادل 94,82 مليون أورو ممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية والبقية على خزينة الدولة مع مدة إنجاز بـ 5 سنوات 2012 – 2016.

تقدم الإنجاز الى غاية سنة 2019:

يبلغ عدد المشاريع الجمليةالمحينةفي إطار البرنامج الوطني الممول من طرف البنك الافريقي للتنمية المرحلة الأولى، 258 مشروعا لفائدة حوالي 350 ألف منتفعا منها 116 مشروعا جديدا لفائدة 107 ألف ساكن و 142 مشروع إعادة تهيئة لفائدة 241 ألف ساكن
ويتلخص تقدم الإنجاز فيما يلي :

- ✓ 241 مشروعا دخل حيز الاستغلال لفائدة حوالي 303 ألف منتفع.
- ✓ 17 مشروعا بصدد الإنجاز لفائدة حوالي 47 ألف منتفع و تتراوح نسبة تقدم الانجاز بين 20% و 98%.
- ✓ يقدر المبلغ المتعهد به 254 مليون دينار أي بنسبة 99 %
- ✓ يقدر مبلغ السحوبات على القرض بـ 84 مليون أورو أي بنسبة 89% من قيمة القرض.

2- المرحلة الثانية 2016-2021 :

تبلغ كلفة هذه المرحلة 405 مليون دينار منها 286.8 م.د أي ما يعادل 124.7 مليون أورو ممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية منها 123.7 مليون أورو قرض و 1 مليون أرور هبة والبقية أي ما يعادل 118.2 مليون دينار على خزينة الدولة مع مدة إنجاز بـ 5 سنوات 2016 – 2021. هذا وتجدر الإشارة أن هذه المرحلة دخلت حيز التنفيذ خلال السداسي الثاني من سنة 2017.

تقدم الإنجاز الى غاية سنة 2019:

يبلغ عدد المشاريع الجمليةالمحينةفي إطار البرنامج الوطني الممول من طرف البنك الافريقي للتنمية المرحلة الثانية، 268 مشروعا لفائدة حوالي 372 ألف منتفعا منها 88 مشروعا جديدا لفائدة 76 ألف ساكن و 180 مشروع إعادة تهيئة لفائدة 296 ألف ساكن. بافضافة لإحداث 32 بئر عميقة للماء الصالح للشرب.
ويتمثل تقدم الإنجاز كما يلي :

- ✓ الانتهاء من انجاز 53 مشروع لفائدة 45026 ساكن
- ✓ الأشغال جارية بالنسبة 94 مشروع لفائدة 119762 ساكن ، أي حوالي 44% من جملة المشاريع المبرمجة لسنوات 2016 و2017 و2018 و2019.
- ✓ 60 مشروع في طور إجراءات طلبات العروض.
- ✓ تم انجاز 24 بئر عميقة و7 آبار أخرى في طور الانجاز من جملة 48 بئر مبرمجة لسنوات 2017 و2018 و2019.
- ✓ يقدر المبلغ المتعهد به 169 مليون دينار أي بنسبة41,7 %.
- ✓ يقدر مبلغ السحوبات على القرض بـ 32,4 مليون أورو أي بنسبة 26 %من قيمة القرض.

➢ برنامج تزويد المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي

في إطار التعاون الثنائي بين وزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التربية تم وضع برنامج وطني لتزويد عدد 880 مؤسسة تربوية بالمناطق الريفية بالماء الصالح للشرب. وقد تم إلى غاية ديسمبر2019 الانتهاء من تزويد 582 مدرسة أي بنسبة 66% من المبرمج وتتواصل أشغال التزويد بـ 248 مؤسسة (28%) كما انطلقت إجراءات طلبات العروض وإبرام الصفقات لـ 60 مدرسة (6%) . أما بالنسبة لبرنامج تجهيز المدارس الريفية بالصرف الصحي والذي يهم 840مدرسة (ابتدائية وإعدادية) فقد تم الانتهاء من الأشغال بـ 510 مؤسسة تربوية (61%) وتتواصل بـ 166 مؤسسة (20%) وانطلقت إجراءات طلبات العروض بـ 164 مدرسة (10 %).

➢ مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي بولاية بنزرت

الكلفة : 150 م.د (+ الأداءات).
التمويل : البنك الإسلامي للتنمية + خزينة الدولة.

أهداف المشروع :

- الترفيع في نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي من 89% إلى 97% وذلك بإنجاز محاور لجلب وتقريب المياه الصالحة للشرب للمناطق الريفية بولاية بنزرت لفائدة 175 ألف ساكن.

مكوّنات المشروع :

- اقتناء ووضع 420 كلم من القنوات.
- بناء 28 خزان و28 محطة ضخ.
- بناء محطة معالجة بطاقة إنتاج تبلغ 500 ل/ث.

تقدّم الإنجاز :

- سيتم عرض ملف التقييم الفني والمالي على أنظار اللجنة العليا لمراقبةوتدقيق الصفقات العمومية خلال الأسبوع الثاني من شهر فيفري 2020 بالنسبة لمشروع إنتقاء مكاتب إستشارية
- تم عرض ملف التقييم الفني والمالي على أنظار اللجنة العليا لمراقبةوتدقيق الصفقات العمومية منذ 11 نوفمبر 2019 بالنسبة لإنتقاء مزودين لقنوات من حديد المصبوب
- بالنسبةلأشغال الهندسة المدنيةفي طور التقييم العروض
- بالنسبة لمحطة معالجة المياه بماطر: في طور إعداد ملف طلب العروض

➢ مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي بولاية باجة

الكلفة : 129 م.د.
التمويل : البنك الألماني لإعادة الإعمار KFW.
أهداف المشروع :

- تقريب الماء الصالح للشرب للمناطق الريفية الغير مزودة والمزودة عن طريق موارد مائية غير مستدامة بولاية باجة.
- الترفيع في نسبة التزود من 90.4% إلى 96.9% لفائدة 91 ألف ساكن في موفى 2040.

مكوّنات المشروع :

- الشبكة الرئيسية: 140 كلم من القنوات و13 خزان و8 محطات ضخ و4 كاسر للضغط وبناء وتجهيز محطة معالجة 300 ل/ث.
- شبكات التوزيع لفائدة 20 قرية ريفية ذات أولوية : 208 كلم من القنوات و18 خزان و9 محطات ضخ و13 محطة تكثيف ضغط ومنشآت مائية.

تقدّم الإنجاز :

- التزود بالقنوات (141 كم) : تمت بنسبة 100%
- للهندسة المدنية:تم إسناد الصفقات لاربع مقاولات وأنطلقت الأشغال في شهر جويلية 2019 مع نسبة تقدم اشغال تقدر بـ 20%
- محطة المعالجة:تم نشر طلب العروض بتاريخ 2019/11/19 وهو بصدد التقييم.
- إعداد ملف طلب العروض لوضع القنوات:الشبكة الرئيسية: إنطلقت الأشغال في جانفي 2019 ونسبة تقدم الأشغال تقدر بـ 50% أما بالنسبة لطلب العروض المتعلق بوضع قنوات التوزيع الثانوية فقد تم فتح العروض بتاريخ 2019/11/13.

➢ مشروع تحسين نوعية مياه الشرب بالجنوب التونسي، القسط 2 (2017 – 2022)

الكلفة : 213 م.د.

التمويل : البنك الألماني لإعادة الإعمار KFW.

أهداف المشروع :

- تعزيز الموارد المائية بالجنوب التونسي.
- تحسين نوعية المياه بتخفيض ملوحة مياه الشرب إلى 1.5 غ/ل كحدّ أقصى لفائدة 585 ألف ساكن في ولايات قفصة وتوزر وقبلي وسيدي بوزيد ومدنين

تقدّم الإنجاز :

- القسط عدد 01:تم الإنتهاء من حفر 4 أبار و4 في طور الإنجاز
- القسط الثاني 02:في إنتظار التراخيص لإنجاز 5 ابار عميقة ، بن قردان في طور الإستكشاف

➢ مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس الكبرى (2017 – 2022)

الكلفة : 804 م. د

التمويل : الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

طاقة الإنتاج : 100 ألف م3/يوم قابلة للتوسعة إلى 200 ألف م3/يوم لفائدة 650 ألف ساكن.

تقدّم الإنجاز :

- تم إمضاء القرض.
- إعلان طلب العروض للانتقاء الأولي لإنجاز المحطة:في مرحلة تقييم العروض
- إعلان طلب العروض للانتقاء الأولي للمكتب الاستشاري للإحاطة الفنية : في طور تقييم العروض

• السدود والبحيرات والأشغال المائية الكبرى :

تم إلى غاية سنة 2019 :

- قناة التحويل سعيدة – بلي : بلغت نسبة تقدم صفقة اقتناء أنابيب من الخرسانة 54 كلم 1600 و1800 مم22 بالمائة كما تم الاعلان عن:

1- طلب عروض للإختيار المسبق لمكاتب الدراسات قصد متابعة ومراقبة نقل ووضع 62 كلم من قنوات تحويل المياه وتمت الموافقة من الممول واللجنة العليا للصفقات على القائمة المختصرة وتمت دعوة المشاركين إلى تقديم عروضهم المالية والفنية.

2- إعادة طلب عروض للاختيار المسبق للشركات قصد اقتناء الأنابيب الخرسانية.
3- طلب عروض لإنجاز أشغال نقل ووضع القنوات الخرسانية الممولة من قبل FADES في انتظار رأي اللجنة العليا للصفقات والممول.

- مواصلة انجاز الدراسات التنفيذية لسد تاسة وإمضاء اتفاقية القرض مع FADES لتمويل المشروع والمصادقة عليها في جانفي 2020.
- انطلاق انجاز الدراسات الأولية لسدود اوزافة وبولعابة وغزالة (المقيدس)
- مواصلة الدراسة التنفيذية للترفيع في طاقة خزن سد سليانة 4.
- إعادة الإعلان عن طلب عروض للمرة الرابعة لانجاز الكشوفات الجيولوجية الخاصة بأشغال الترفيع في طاقة خزن سد نبهانة والعروض حاليا بصدد التقييم.
- الإنتهاء من إنجاز الدراسة التفصيلية لسد خلاد وإمضاء اتفاقية القرض مع FADES لتمويل المشروع والمصادقة عليها في جانفي 2020.
- انجاز سد الرغاي بولاية جندوبة : تم تقديم التقرير الأولي للدراسات الأولية للمرحلة الأولى بتاريخ 2019/12/15
- الحماية من الفيضانات D2 : تمت الموافقة على مرحلة الانتقاء الأولي للمقاولات من قبل اللجنة العليا للصفقات ومن قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي الممول للمشروع وسيتم دعوة الشركات في المرحلة الثانية لتقديم عروضهم المالية والفنية بعد موافقة الممول على ملف طلب العروض.
- الحماية من الفيضانات U1 + M: تم تقديم المرحلة الأولى للدراسات الأولية بتاريخ 2019/08/05 وانطلقت المرحلة الثانية بتاريخ 2019/11/22
- الحماية من الفيضاناتU2 : تم انطلاق المرحلة الأولى للدراسات الأولية بتاريخ 2019/08/05
- تعلية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفيضانات: تم انطلاق المرحلة الأولى للدراسات الأولية بتاريخ 2019/09/05

➢ مشروع إنجاز خمسة سدود بولاية بنزرت (الحركة والطين والمالح و القمقوم والزياتين) ومنشئات تحويل مياهها:

الكلفة : 307,3 مليون دينار (م.د)
التمويل : 165 م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 142,3 م.د ميزانية الدولة.
مدة الإنجاز: 16 سنة (2004-2020).
أهداف المشروع :
يهدف المشروع إلى تنظيم مياه ستة أودية بأقصى شمال الجمهورية التونسية مما يمكن من تخزين 155 مليون م3 وتوفير 85 مليون م3 سنويا للاستعمال، وذلك بربط هذه السدود بمنظومة مياه الشمال لتلبية الحاجيات المتزايدة من مياه الشرب والري وكذلك حاجيات قطاعي الصناعة والسياحة في تونس العاصمة والوطن القبلي والساحل وصفاقس.
مناطق التدخل :
معتمديات سجنان وغزالة وماطر وبنزرت الجنوبية من ولاية بنزرت.
تقدم الإنجاز :
تم الانتهاء من أشغال بناء السدود ومنشآت تحويل مياهها إلا أنه لم يتم بعد استكمال تجارب محطات ضخ سد الحركة وأنبوب مياه سد القمقوم.

➢ مشروع إنجاز سد الدويميس :

الكلفة : 51 مليون دينار
التمويل : ميزانية الدولة بعد غلق القرض الممول للمشروع سنة 2015
مدة الإنجاز: 16 سنة (2004-2020).
أهداف المشروع :

توفير حجم منتظم من المياه يبلغ 12.6 مليون م3 سنويا يقع تحويلها إلى منظومة مياه الشمال عبر انبوب سجنان – جومين.

تقدم الإنجاز:
شهدت أشغال إنجاز سد الدويميس تعطلا نتيجة لتغيير مأخذ التربة مما استوجب طلب التمديد في الآجال

التعاقدية إلى غاية جويلية 2021، وتقدر نسبة تقدم الإنجاز 55 بالمائة إلى غاية 2019.

➢ **مشروع إنجاز سد ملاق العلوي:**

الكلفة : 276.8 مليون دينار
التمويل : 167.4 م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 109.4 م.د ميزانية الدولة.
مدة الإنجاز: 5 سنوات (2018-2022).
أهداف المشروع :

تعويض خزّان ملاق الحالي ، مراقبة وحماية سافلة السدّ من الفيضانات، تعبئة 87 مليون م^3 سنويا لإنشاء مناطق سقوية جديدة

تقدم الإنجاز:
تم إسناد صفقة بناء السد إلى مجمع مقاولات وتقدر نسبة التقدم 20 بالمائة إلى غاية سنة 2019.

➢ **مشروع إنجاز سد خزان القلعة الكبرى:**

طاقة الخزن :33 م م3
الكلفة : 110 مليون دينار
التمويل : 74 م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 36 م.د ميزانية الدولة.
مدة الإنجاز: 38 شهر.
أهداف المشروع : توفير مخزون مائي احتياطي يمكّن من تأمين الحاجيات من مياه الشرب .

تقدم الإنجاز:

انطلقت الأشغال في جويلية 2017 وبلغت نسبة تقدم الإنجاز 40 بالمائة إلى غاية سنة 2019 .

➢ **مشروع إنجاز سد خزان السعيدة:**

طاقة الخزن :45 م م3
الكلفة :138 مليون دينار
التمويل :116م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 22م.د ميزانية الدولة.
مدة الإنجاز:48 شهر.
أهداف المشروع : توفير مخزون مائي احتياطي بحوالي 45 مليون م3 يمكّن من تأمين الحاجيات من مياه الشرب .

تقدم الإنجاز:

- انطلقت الأشغال في فيفري 2019 وبلغت نسبة تقدم الإنجاز 10 بالمائة إلى غاية سنة 2019 .

➢ **مشروع ربط سدّي الهوارب وسيدي سعد**

الكلفة: 19 مليون دينار.
التمويل: 15,7 م.د قرض البنك الإسلامي للتّنمية و 3,3 م.د ميزانية الدولة
مدة الإنجاز: 3 سنوات (2016-2018).
أهداف المشروع:

- دعم الرّي وتأمين حاجيّات المناطق السّقويّة
- ترفيع في كمّيّة المياه المخصّصة لتغذية المائدة المائيّة بالقيروان
- تحسين نوعيّة المياه بسدّ سيدي سعد
- التّقليص في المياه المتسرّبة بحوض الهوارب
- التّقليص في مياه التبخّر

- تحويل ما يقارب 11.8 مليون م3 سنويا من سدّ الهوارب إلى سيدي سعد باعتماد الضخّ و 2,05 مليون م3 في الاتّجاه المعاكس بطريقة انسيابية.

مناطق التدخل : معتمدتي الشبيكة ونصرالله من ولاية القيروان.

تقدم الإنجاز : مواصلة نقل ووضع القنوات الخرسانية قطر 1000 مم واقتناء المعدات الهيدرو ـميكانيكية والكهربائية. وتم الإعلان عن طلب عروض لانجاز صفقة حماية الأنبوب والمصادقة على تقرير تقييم العروض من قبل اللجنة الوزارية للصفقات

➢ مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة:

الكلفة : 67.672 مليون دينار

التمويل : 48,047م.د قرض KFW و 19,625م.د ميزانية الدولة

مدة الإنجاز: 40 شهر

أهداف المشروع : ضمان تزويد المناطق السقوية، وضمان توفير مياه الشرب بالشمال،دعم منظومة التصرف في الفيضانات بحوض مجردة ، إحكام حماية مدينة بوسالم من خطر الفيضانات...

تقدم الإنجاز: تم انطلاق الأشغال بتاريخ 2019/03/12 وبلغت نسبة التقدم 40 بالمائة.

السدود الجبلية

تم إلى غاية سنة 2019 :

- إتمام دراسات الرفع الطبوغرافي والاستقصاء العقاري والقانوني لثمانية سدود جبلية موزعة على قسطين (قسط1:جرف لحمر والنقب وحلوف وحسي عمر بولاية مدنين وقسط2: بوضياف ولوزة بولاية قفصة وبسباس والدزو بولاية قبلي)
- التقبل الوقتي لدراسات الرفع الطبوغرافي والاستقصاء العقاري والقانوني لـ 6 سدود جبلية في انتظار إتمام النسخة النهائية منها.
- إتمام الدراسات الأولية الخاصة بـ14 سدا جبلياموزعة على ثلاثة أقساط ومتابعة إعداد الدراسات التفصيلية الخاصة بها.
- التقبل الوقتي للمرحلة الأولى من الدراسات التنفيذية الخاصة بالسدود الجبلية الأربعة المخشبية والمرة بولاية باجة والسمار بولاية بنزرت والرمل بولاية القيروان والشروع في إعداد المرحلة الثانية منها.
- الشروع في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بأربعة عشر سدا جبليا موزعة على ثلاثة أقساط.
- الشروع في إعداد الدراسات الأولية والتفصيلية الخاصة ب12 سدا جبليا موزعة على ثلاثة أقساط.
- مواصلة تسوية ملفات الانتزاع الخاصة بالسدود الجبلية ضمن الخطتين العشريتين وجبر الأضرار السطحية الناجمة عن إنطلاق الأشغال الخاصة بالسدود الجبلية الكحل والسقيفة بالكاف والحلوفةوالدمايم بسليانة وسيدي سلطان ببنزرت.
- صدور أوامر الانتزاع الخاصة بالسدود الجبلية الكحل والدمايموالحلوفة.
- معاينة الأضرار التي لحقت بالسدود الجبلية على إثر الفيضانات ببعض الولايات وإعداد دراسة وبرنامج عمل لصيانة وإعادة تهيئة السدود الجبلية بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والمصالح المركزية المختصة بالوزارة.

- إنطلاق الأشغال والإحاطة الفنية في مراقبة الأشغال الخاصة بالسدود الجبلية الستة الكحل والسقيفة بولاية الكاف والحلوفةوالدمايم بولاية سليانة وسيدي سلطان بولاية بنزرت وحنيطة بولاية سيدي بوزيد. علما وأن أشغال السد الجبلي الحلوفة قد شارفت على الأنتهاء في حين لا تزال الأشغال الخاصة بالسدين الجبليين الكحل بالكاف وحنيطة بسيدي بوزيد متوقفة بسبب معارضة بعض المتضررين من الانتزاع.

• الموارد المائية:

تم خلال سنة 2019 :

➢ **تعبئة الموارد المائية والمحافظة على نسبة استغلال في حدود السحب الآمن وذلك من خلال مواصلة إنجاز برامج الحفريات المائية:**

إنجازات الآبار المائية خلال سنة 2019:

تمّ خلال سنة 2019 إنجاز حوالي 1231 بئرا عميقة بلغ عمقها 164481مترا ومكّنت من إعطاء دفق جملي أقصى قدره 6764 لترا في الثانية، بينما حوالي 382 بئرا أخرى هي الآن في طور الإنجاز.

و تشمل الآبار المنجزة حوالي 167 بئرا عمومية و حوالي 1064 بئرا خاصة، كما بلغت نسبة إنجاز الآبار العميقة لبرنامج سنة 2019 حوالي 92.9%.

جدول : تقدّم إنجاز الحفريات المائية لبرنامج سنة 2019

	برنامج سنة 2019								الإنجازات خلال سنة 2019			
	متبقى من 2013 و 2014و2012	متبقى من 2015	متبقى من 2016	متبقى من 2017	متبقى من 2018	البرنامج الأصلي لسنة 2019	المجموع	عدد الآبار	العمق الجملي (متر)	الدفق الجملي (ل/ث)	الآبار قيد الإنجاز
1) آبار القطاع العمومي											
الآبار الإستكشافية	2	9	12	13	11	3	50	15	3062	98,5	11
آبار الإستغلال العمومي	30	5	12	72	191	126	436	142	29317	2856,5	88
آبار المراقبة				3	16	18	39	10	1212		3
الجملة 1	**32**	**14**	**24**	**88**	**218**	**147**	**525**	**167**	**33591**	**2955**	**101**
2) آبارالقطاع الخاص											
آبار الإستغلال الخاص						800	800	1064	130890	3809	281
الجملة 2							**800**	**1064**	**130890**	**3809**	**281**
المجموع :	**32**	**14**	**24**	**88**	**218**	**947**	**1325**	**1231**	**164481**	**6764**	**382**

دراسة التسجيلات الكهربائية للآبار العميقة خلال سنة 2019

خلال سنة 2019 تم التثبت و الموافقة على التسجيلات الكهربائية لمقترح برامج إكساء (Diagraphies) تهم 159 بئرا عمومية كما ورد على الإدارة مقترح برامج إكساء تهم 31 بئرا خاصة مع مراسلة دوائر الموارد المائية ومقاولات الحفر لاستكمال الملفات الفنية وتسوية وضعية الآبار العمومية.

مطالب رخص البحث والتنقيب عن المياه الجوفية:

تم خلال سنة 2019 دراسة 2051 مطلب مع إبداء الرأي الفني في مدى استغلال الموائد المائية،

متابعة أنشطة التغذية الإصطناعية:

- تحديد مواقع جديدة للتغذية الاصطناعية :
- دراسة تخزين فائض مياه التغذية الاصطناعية
- دراسة المخطط المديري لإستعمال المياه المعالجة
- مراجعة المواصفة 106.03 وإعداد مواصفة خاصة بالتغذية الاصطناعية بالمياه المستعملة المعالجة
- دراسة الموارد المائية لمائدة قرمبالية (projet SWIM-H2020)
- تاثيرات التغيرات المناخية على ارتفاع منسوب مياه البحر وتأثيره على الموائد المائية الساحلية في منطقة غار الملح،قلعة الاندلس وجربة (وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنقيب عن المياه الجوفية
- المساعدة الفنية المتعلقة بإعادة استخدام المياه المستعملة المعالجة بالبلاد التونسية في المنطقة السقوية بزاوية سوسة والمنطقة السقوية الدخيلة من ولاية المهدية المهدي
- مشروع بحيرة : من المنبع الى البحر (مشروع GEMWET)
- نشر و توزيع حولية التغذية الاصطناعية لسنة 2017.
- نشر و توزيع حولية الموارد المائية غير التقليدية لسنة 2017.
- إعداد حولية التغذية الإصطناعية لسنة 2018.
- إعداد حولية الموارد المائية غير التقليدية لسنة 2018.

متابعة منظومة محطات القيس عن بعد

يقع يوميّا متابعة المحطّات الهيدرولوجيّة المجهّزة بمعدّات اتّصال رقميّة (GSM) و GPRS لجلب المعطيات الهيدرومتريّة عن بعد .

تتمثّل المتابعة اليوميّة لهذه المحطات في :

- الاتّصال بالمحطات التي لم تستجب للاتّصال الأوتوماتيكي،
- مراجعة البطاريات ،
- التثبت من الموقع الإلكتروني FTP أين ترسل المحطات المجهزة ب GPRS معطياتها.

كما يتمّ يوميّا جلب المعطيات المطرية والهيدرولوجيّة بالمحطّات الموجودة على الأودية والسّدود و إعداد نشريّات هيدرولوجيّة يتمّ توزيعها في الإبّان على المعنيين بالأمر. وقد وقع إنجاز 365 نشريّة مطريّة ومثلها هيدرومتريّة في الغرض خلال سنة 2019.

العمل على تطوير شبكات القيس و استغلال التكنولوجيات الجديدة

في إطار تطوير وتحديث شبكات القيس الهيدرولوجيّة والمطريّة قمنا بملائمة هذه الشبكات لتقنيات الإرسال الحديثة وذلك من خلال الإنتقال من تقنية GSM Data إلى تقنيةGPRS على مستوى أغلبية الأودية و المحطات المطرية.

متابعة الملاحظين لشبكات القيس

تمّ التّدقيق في قائمات الملاحظين لشبكات القيس الهيدرومتريّة و المنتفعين بمنحة شهرية و ثلاثية وسنوية بالتنسيق مع مكتب التقييم و البحوث المائيّة و مختلف دوائر الموارد المائية.

متابعة صيانة المحطّات الهيدرلوجية (فريق الصيانة)

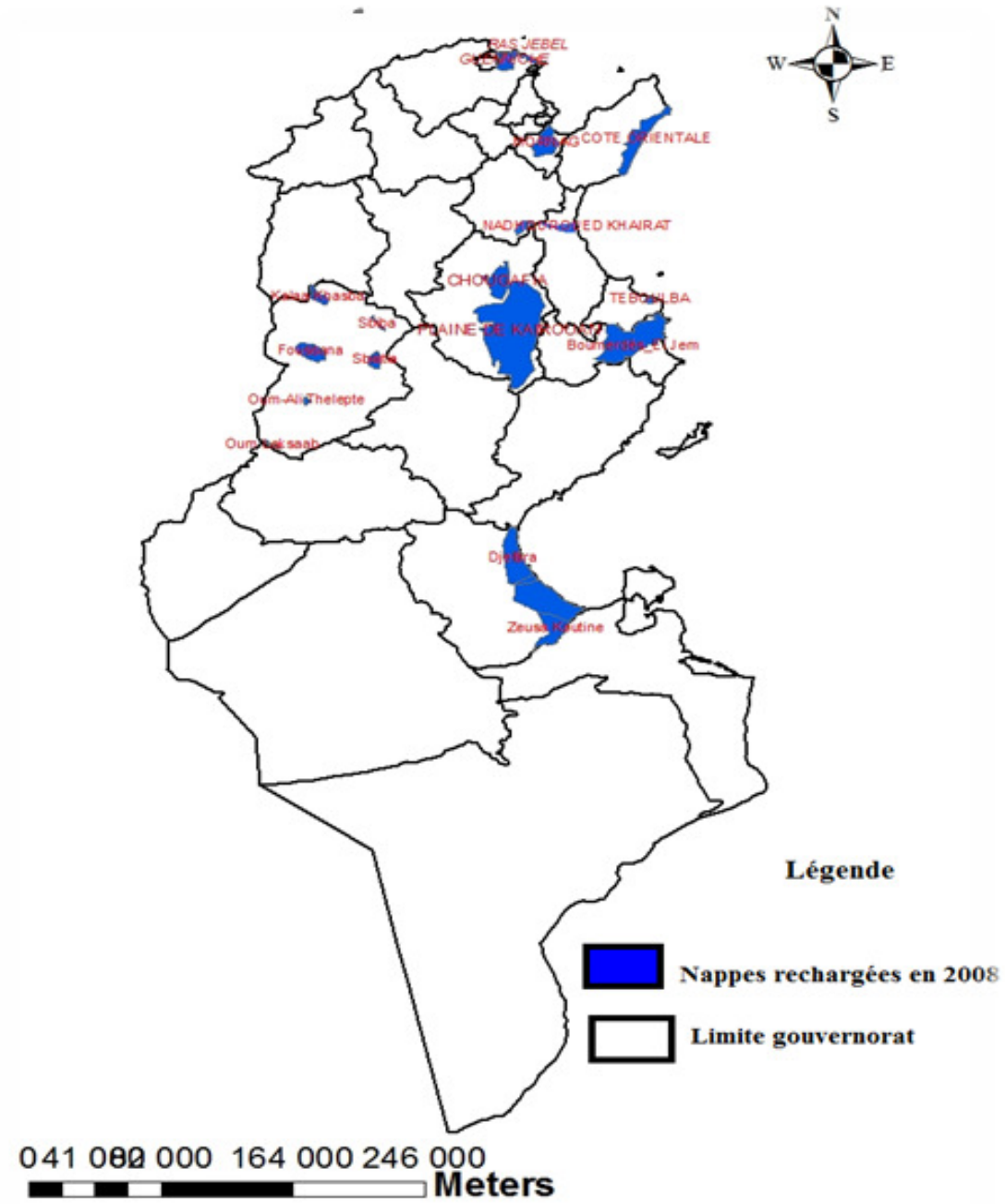

➢ مواصلة مراقبة نوعيّة المياه بالموائد المائية

إصدار و نشر حولية

- نوعية المياه لسنة 2018
- الوضعية الحالية: 903 نقطة مراقبة.

RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE
DES EAUX SOUTERRAINES
GOUVERNORATS DU CENTRE OUEST

RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE
DES EAUX SOUTERRAINES
GOUVERNORATS DU NORD OUEST

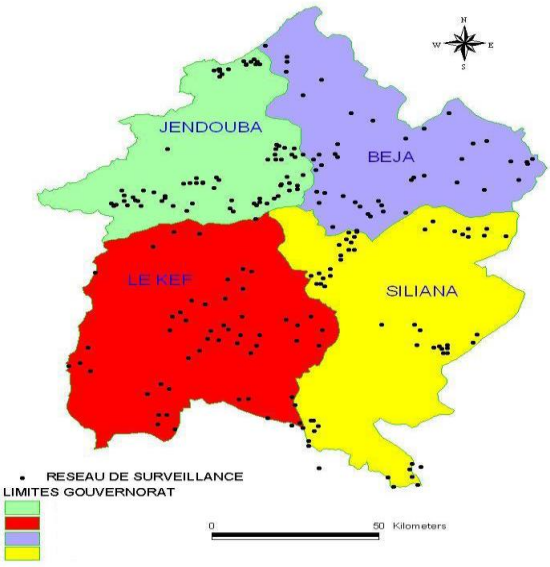

RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE DES EAUX SOUTERRAINES
GOUVERNORATS DU NORD EST

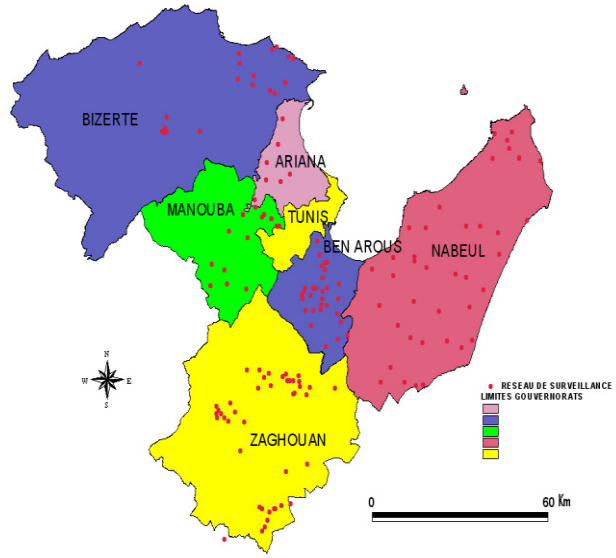

RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE
DES EAUX SOUTERRAINES
GOUVERNORATS DU CENTRE EST

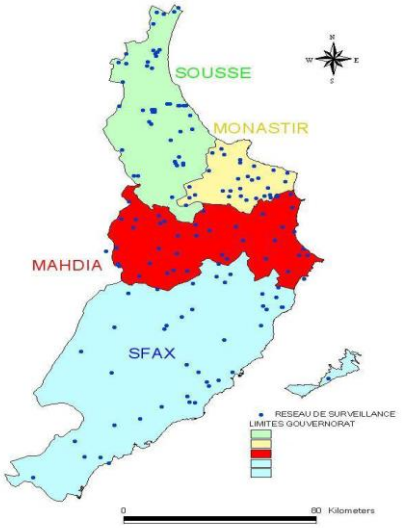

3.2.2 تقديم الأهداف و تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

الهدف 1.3: تعبئة الموارد المائية:

❖ **تقديم الهدف:** تعبئة الموارد المائية: تلبية حاجيات كل القطاعات من المياه وضمان الاستغلال مستديم لها:

جدول عدد15

الهدف 1.3: تعبئة الموارد المائية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
المؤشر 1.1.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون **اعتبار الآبار العشوائية**	مليون م3	2250	2223.4	-	2228	في إنتظار صدور الحولية	-
	%	102	101	%101	103		
المؤشر 2.1.2.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية	مليون م3	2310	2310	100%	2323	2310	99%
المؤشر 3.1.2.3: طاقة خزن المياه في السدود الكبرى	مليون م3	2285(*)	2285	% 100	2330	2364	99%
المؤشر 4.1.2.3: طاقة تحويل المياه	مليون م3	800	800	100%	800	800	100%

رسم بياني عدد 15

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 1.3: تعبئة الموارد المائية

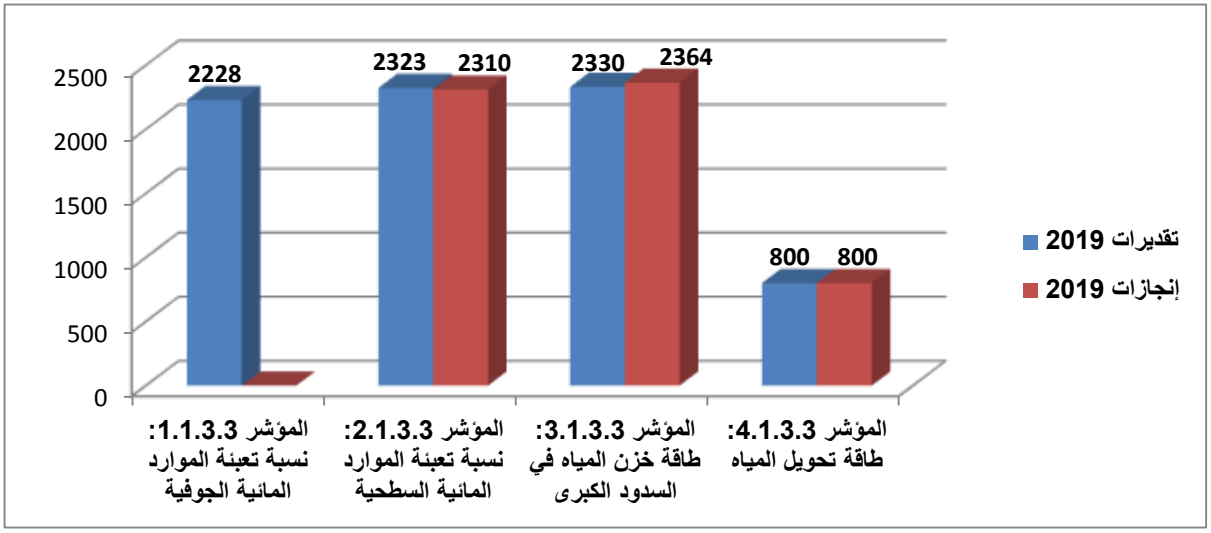

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- **المؤشر 1.1.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية:**

تقدر كمية التساقطات الجملية على البلاد التونسية بحوالي 36 مليار متر مكعب في السنة.

تضم البلاد التونسيّة 560 مائدة مائيّة منها 215 مائدة سطحيّة و 345 مائدة عميقة. و تقدّر الموارد المائية الموائد السطحيّة بـ767 مليون م3 و هي موارد متجدّدة و مستغلّة في حدود 903 مليون م3 أي بنسبة استغلال تصل إلى 118 % أمّا الموائد العميقة، فمواردها تقدّر بـ 1429.3مليون م3 منها 610 غير متجددة وهي مستغلّة في حدود 1805.6 مليون متر مكعب أي بنسبة 126 %بإعتبار الآبار العشوائية و 101 % دون إحتساب الآبار العشوائية

وإذا اعتمدنا التعداد السكاني (2014) فان تونس تعد حوالي11 مليونسمة فإنحصةالفردالواحدمنالمياهستكونفيحدود 430 م3 فيالسنةأيتحتعتبةالفقرالمائيالمقدرة بـ 1000 م3 للمواطنفيالسنة.

و تعتبر مياه الجنوب من المياه المشتركة الجوفية العميقة بين تونس و الجزائر و ليبيا و هي موارد غير متجدّدة تمتد على مساحة حوالي 1 مليون كلم2 و تتراوح الموارد الجمليّة للجانب التونسي و القابلة للإستغلال بين 600 و 800 مليون م3 و تعتبر منطقة الجريد و خاصّة ولاية قبلي متنفّس مياه «SASS» و هي متاخمة لشطّ الجريد. وقد تم تسجيل انخفاض في مستوى الضغط الارتوازي وارتفاع درجة الملوحة و بالتالي إمكانية إنسياب مياه شط الجريد نحو المياه الجوفية العميقة مما ينجر عنه تملّح هذه المياه نتيجة الإستغلال المفرط لهذه الموارد

ويتعين مستقبلا المراقبة والمتابعة اللصيقة لهذه الموائد باستعمال التقنيات الحديثة خاصة بالنسبة للمناطق السقوية المركزة على الآبار الخاصة وحمايتها من الاستنزاف بإحداث مناطق تحجير وصيانة وضمان استدامة استغلالها بتشريك المنتفعين في شكل مجامع مائية. كما يمكن التقليص من الضغط على هذه الموائد بتنويع مشاريع التنمية بهذه الجهات أو إيجاد آليات أخرى على غرار عقود الموائد

- **المؤشر 2.1.2.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية الجملية**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 99 بالمائة ويعود ذلك إلى تعطل في استكمال إنجاز سد الدويميس نتيجة لتغيير في مأخذ التربة مما استوجب طلب التمديد في الآجال التعاقدية إلى غاية جويلية 2021. تقدر نسبة التعبئة الحالية بـ 92 بالمائة من الموارد المائية القابلة للاستغلال تمت تعبئتها عن طريق 37 سدا.

- **المؤشر 3.1.2.3: طاقة الخزن في السدود الكبرى**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 99 بالمائة ويعود ذلك إلى تعطل في استكمال إنجاز سد الدويميس (طاقة 45 م م3) نتيجة لتغيير في مأخذ التربة مما استوجب طلب التمديد في الآجال التعاقدية إلى غاية جويلية 2021 ومراجعة كمية الترسبات بسدي سيدي سالم وسيدي البراق حيث ان طاقة الخزن أصبحت 580 مليون م^3 بسد سيدي سالم و 286 مليون م^3 بسد سيدي البراق. و بذلك ارتفعت طاقة الخزن المتوقعة في السدود الكبرى لسنة 2019 من 2330 مليون م3 إلى 2409 مليون م، أي بزيادة 79 م م3.

وتقدر نسبة الترسبات بالسدود قرابة 24 بالمائة من الطاقة الأولية، ويتعين في هذا المجال تكثيف اشغال المحافظة على المياه والتربة والتشجير الغابي بأحواض السدود الكبرى مع المراقبة المستمرة والدورية لمراقبة مستوى الترسبات (bathymétrie).

- **المؤشر 4.1.2.3:طاقة تحويل المياه**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 100 بالمائةبعد استكمال خط التحويل الثالث سجنان-بجاوة

الهدف 2.3: الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية:

❖ **تقديم الهدف:** الاقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية:تأطير المستغلين وتشجيعهم على الاستغلال المحكم للموارد المائية.

جدول عدد 16

الهدف 2.3: الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	2018			2019		
		تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات(%)	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات(%)
المؤشر 1.2.3.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للرّي بمعدّات الاقتصاد في الماء.	%	92	94	% 102.2	94	94	100
المؤشر 2.2.3.3: نسبه المجامع المائية النشيطة	%	50	40	% 80	55	44	80
المؤشر 3.2.3.3: تعصير الشبكات وإعادة تهيئة وإحياء المناطق السّقوية	ألف هك	8	8.1	% 101	8	8.1	% 101

رسم بياني عدد 16

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداءلسنة 2019
الخاصة بالهدف 2.3 الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية

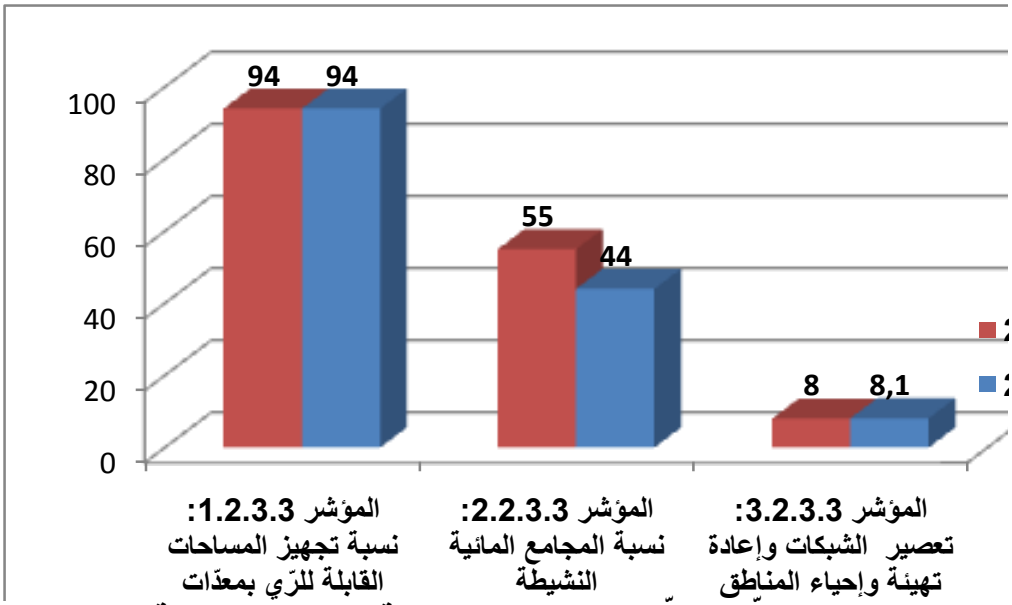

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- **المؤشر 1.2.3.3:نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد فى الماء**

- عرفت المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في الماء اسقرارا مقارنة بسنة 2018 إلى 411 ألف هكتار سنة 2019، أي بنسبة 94 بالمائة من جملة المساحات المروية نظرا لتواصل البرنامج منذ سنة 1995. وتتوزع معدات الاقتصاد في الماء كما يلي : 49 بالمائة ري موضعي و 28 بالمائة بالرش و 23 بالمائة ري سطحي محسن.

- والملاحظ أن نسبة التجهيز بالري الموضعي (49%) مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى للري السطحي المحسن والري بالرش (28%) وهذا راجع للحملات التحسيسية لفائدة الفلاحين لتشجيعهم على اقتناء معدات الري الموضعي، بالإضافة إلى الدورات التكوينية التي قامت بها الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه خلال السنوات الأخيرة.
- كما تم خلال سنة 2019 في إطار مشروع الفلاحة التنافسية، الممول من قبل الوكالة الايطالية للتنمية والتعاون (AICS)، بتدعيم وتطوير أداء مجامع التنمية الفلاحية والفنيين بالمندوبيات الجهوية من خلال تنظيم وتنشيط برنامج أيام إعلامية لفائدة إطارات المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ومجامع التنمية الفلاحية والفلاحين حول الاقتصاد في مياه الري وتقنية الري الموضعي والإجراءات المتبعة لدراسة ملفات الحصول على منح الاقتصاد في مياه الري. وقد شمل هذا البرنامج 08 مندوبيات جهوية للتمية الفلاحية (نابل وبنزرت وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة وقبلي) لعدد 30 مجمع مائي وامتد هذا على مدة شهر جويلية 2019 بمراكز التكوين المهني الفلاحي بكل ولاية.

مع الإشارة أن الدراسة المنجزة في سنة 2015، على عينة من الزراعات بعدد من المستغلات الفلاحية بـ 7 ولايات بينت ما يلي:

- زيادة في معدل الربح الإضافي بـ 1500د/هك بالنسبة للخضروات أي بزيادة 40% مع تسجيل قيم هامة لزراعة الفلفل البدري بـ6500 د/هك و 2800 د/هك للطماطم الفصلية
- زيادة في معدل الربح الإضافي للأشجار المثمرة بـ 3000 د/هك بزيادة 140% باستعمال الري الموضعي
- تغطية الإستثمار المنجز من طرف المزارعين في معدل سنتين بالنسبة للخضروات والأشجار المثمرة باستعمال الري الموضعي وكذلك الأعلاف و3 سنوات للحبوب

.

- **<u>المؤشر 2.2.3.3:نسبة المجامع المائية النشيطة</u>**
-

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 2016 و هو يعوض المؤشرات التي تم التخلي عنها :

- مؤشرقيسالأداء 2.2.3.3: نسبة تغطية تكاليف الماء بأنظمة الماء الصّالح للشرب
- مؤشرقيسالأداء 3.2.2.3: نسبة تغطية تكاليف الماء بأنظمة الرّي
- مؤشرقيسالأداء 5.2.3.3: تطوّرنجاعة شبكات الرّي بالمستغلات

وقد تطورت نسبة المجامع النشيطة من 40% سنة 2018 إلى 44% سنة 2019 مقابل 55% مبرمجة. ويرجع هذا التطور إلى المجهودات التي قامت بها جميع الأطراف المتدخلة لحث المجامع على القيام بالدور المناط بعهدتها في إطار مخططات العمل التي تتابعها الإدارة لتأمين تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب خلال فصل الصيف ودعم قدرات المجامع المائية في إطار مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي.

- **<u>المؤشر3.2.3.3 :تعصير الشبكات وإعادة تهيئة وإحياء المناطق السّقوية</u>**

تمت إعادة تهيئة فرابة 8150 هكتار من المناطق السقوية العمومية، أي ما يناهز 90.5 باامائة من التقديرات بتقديرات سنة 2018. ويرجع هذا التطور إلى دخول عدة مشاريع تهيئة للمناطق السقوية العمومية حيز الاستغلال منها :

- مشروع مضاعفة قناة شيبة بولاية نابل : 300 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقويةزعفرانة 3 بالقيروان 120 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقويةعين البيضاء 3 بالقيروان 94 هك
- مشروع إعادة تهيئة القسط الأول من منطقة السقوية نبر بالكاف : 182 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقويةالزرات 2 بقابس : 170 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقويةالكعبي بولاية قبلي . 97 هك
- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقويةحزوة 1و2 بولاية توزر . 110 هك

- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقويةالصابرية الشرقية بولاية قبلي . 80 هك
- مشروع إعادة محطة الضخ الريابنة من منظومة بوهرتمة الجزء الثالث بولاية جندوبة : 7000 هك

الهدف 3.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الرّيفي :

❖ **تقديم الهدف**: يتم التعاون بين الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه والإدارة العامة للهندسة الرّيفية المتدخلة في الوسط الريفي لبلوغ 98 % من نسبة التّزوّد بالماء الصّالح للشرب إجمالا.

جدول عدد 17

الهدف 3.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الرّيفي

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2018 (%)	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2019 (%)
المؤشر 1.3.3.3: نسبة التّزوّد بالماء الصّالح للشرب:	%	95,5	94,1	98,5	96,1	(*)	

(*)مـلاحظــة: بالنسبة للمؤشر 1.3.3.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب: بصدد إعداد نسبة الإنجاز الفعلية من قبل المندوبيات الجهوية للتمية الفلاحية بإعتبار أن نسبة التزود يتم إنجازها فى موفى كل سنة وذلك بإعتبار عدد المشاريع الجديدة التى دخلت حيز الإستغلال.

رسم بياني عدد17
مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 3.3 تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الرّيفي

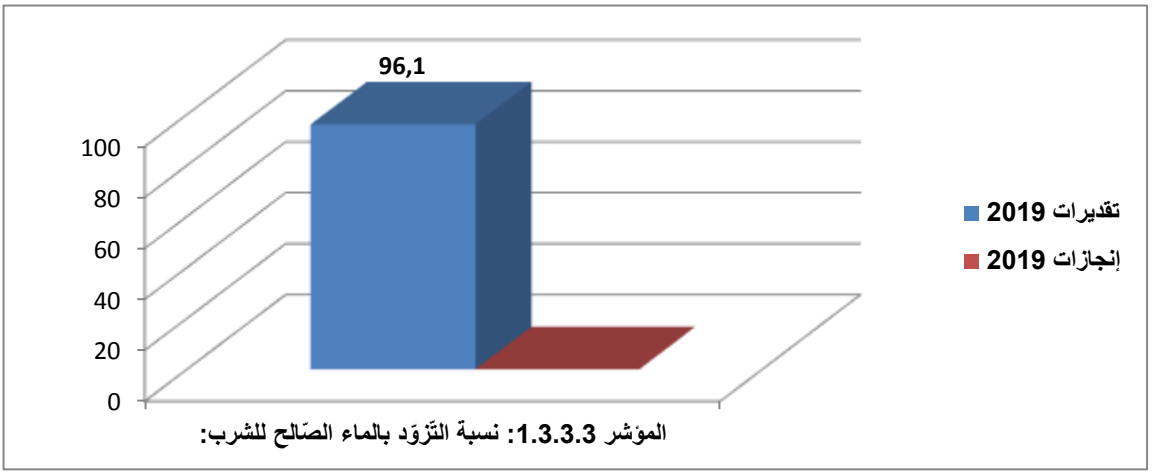

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

- **المؤشر 1.3.3.3:نسبة التزود بالماء الصالح للشرب**

بالنسبة لسنة 2018 بلغت نسبة تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي 94.1%، وتعد النسبة مقبولة مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك بالأساس لإنجاز جملة من المشاريع الجديدة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية في مرحلتيه الأولى والثانية.

الهدف 4.3: حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستديمة لها :

❖ **تقديم الهدف** : تنمية الموارد المائية بصفة غير تقليدية مع المحافظة على الموارد الطبيعية.

جدول عدد 18

الهدف 4.3: حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستديمة لها

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2018 (%)	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2019 (%)
المؤشر 1.4.3.3: كميات المياه المشحونة للمائدة المائية عبر التغذية الاصطناعية	مليون م3	60	32.93	54.88	60	42,53	% 71
المؤشر 2.4.3.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي	مليون م3	16	14	%87,5	18	13	% 72

رسم بياني عدد 18

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019الخاصة بالهدف 4.3 حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستديمة لها

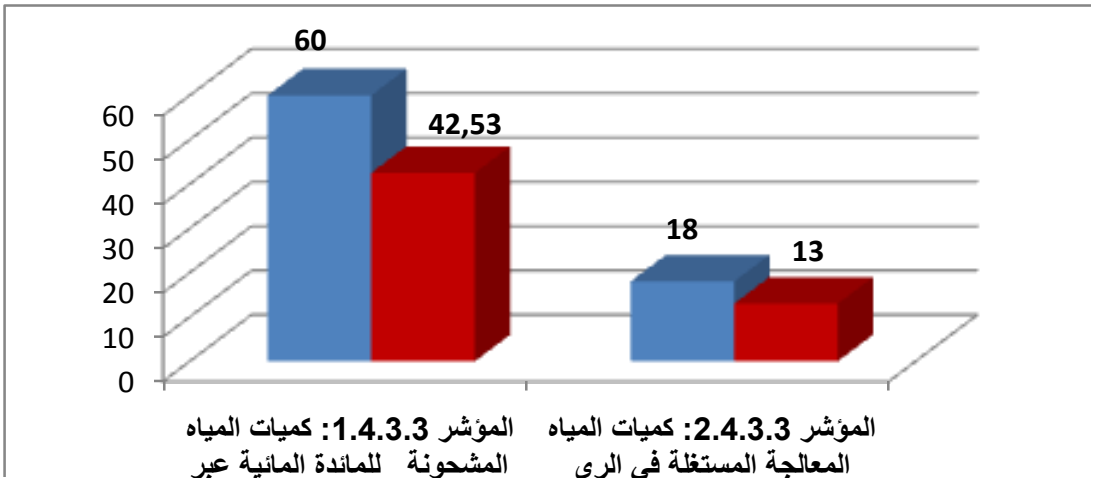

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- **المؤشر 1.4.1.3:كميات المياه المشحونة للمائدة المائية عبر التغذية الإصطناعية**

تتوزع كميات المياه المشحونة للموائد الجوفية بين سنوات 1992 - 2018 حسب مصادر مياه الشحن كالتالي:

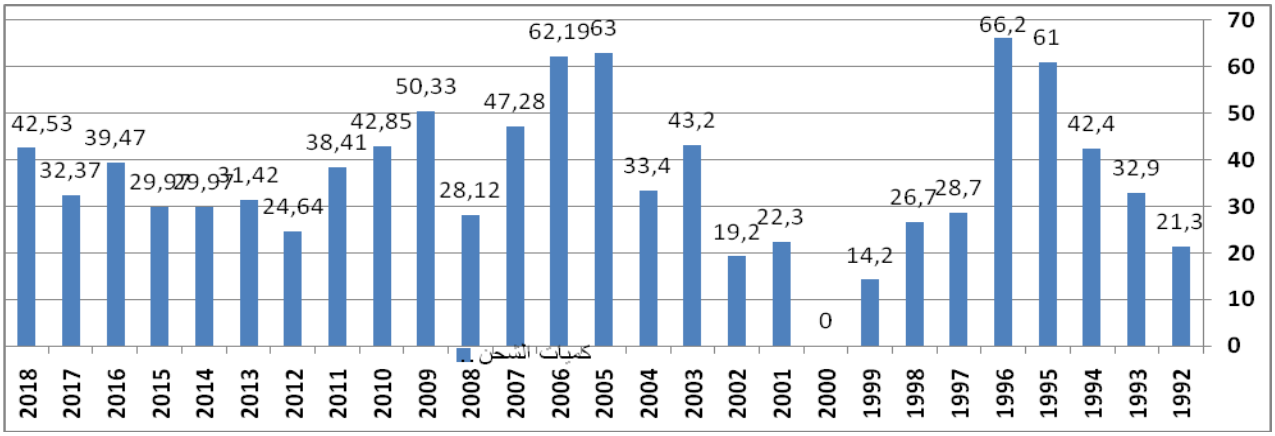

عرفت السنوات الأخيرة تطورا في كميات المياه التقليدية وغيرالتقليدية المرصودة لتغذية الطبقات الجوفية وخاصة الموائد الاكثر استغلالا، حيث تم رصد 42.53 مليون م3 سنة 2019، أي بفارق حوالي 10 مليون م3 مقارنة بسنة 2018 وتبقى هذه الكميات قابلة للتطور في حالة توفر الموارد المائية.

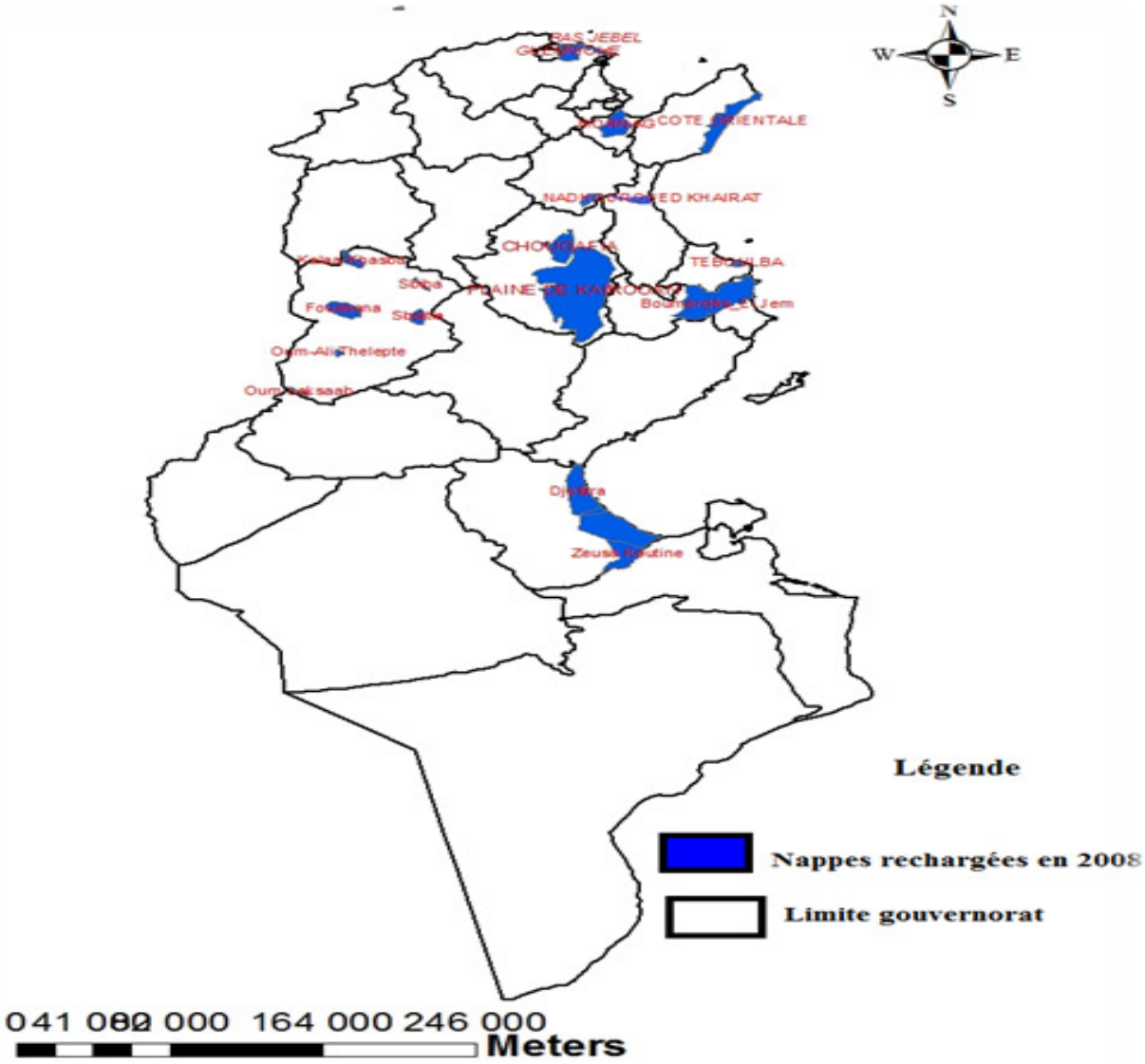

- **<u>المؤشر 2.4.3.3</u>: كمية المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي**

نلاحظ أن نسبة الانجاز الفعلي أقل من التقديرات وذلك يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:

- لقد شهدت منطقة وادي سوحيل إعادة تهيئة سنة 2019 على مستوى قنوات نقل المياه للخزان جراء فيضانات سبتمبر 2018 والتي انجرّعنها نقص في استعمال المياه المعالجة كما تمّ توقيف الري بمنطقة المغزل من لاية مدنين في جربة لأغير .
- يستمرّ توقيف الري بمنطقة سبيطلة الخاصة بسبب سرقة التجهيزات كما تمّ توقيف الري بمنطقة ولجة الخضر بسبب غمر محطة الضخ بمياه الفيضانات وهي في انتظار فتح الاعتمادات التعهد لاعادة تهيئتها.
- تعطل في انجاز برنامج التدخلات العاجلة لسنة 2019 نظرا للتأخير الحاصل في فتح الاعتمادات اللازمة.

4.2.2 التحديات والصعوبات والتدابير اللازمة لتحقيق أداء البرنامج :

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات	تقدم الإنجاز
✓ **الموارد المائية السطحية**		
- التفاوت بين الجهات في الموارد المائية السطحية المتاحة: أغلب الموارد المائية السطحية متواجدة بالشمال وأقصى الشمال بينما تشهد بقية الجهات اختلالا في التوازن	تدعيم محاور تحويل المياه: - مضاعفة قنال مجردة – الوطن القبلي بقناة بين خزان السعيدة وبلي،	-بالنسبة لسد القلعة الكبرى انطلقت الأشغال في جويلية 2017 ونسبة تقدم الإنجاز 40 بالمائة. -بالنسبة لخزان السعيدة نسبة تقدم الإنجاز 10 بالمائة. . -بالنسبة لتحويل المياه من سد السعيدة إلى خزان بلي تم الانطلاق في صفقة اقتناء القنوات متقدمة ب22 بالمائة .
- نقص الموارد تبعا لبناء ثلاثة سدود جديدة مبرمجة على أودية غنام وملاق بالقطر الجزائري	- دراسة تحويل فوائض المياه السطحية من الشمال إلى الجهات الداخلية.	-في طور الدراسة وهي في مرحلتها الثانية (30%) المتعلقة بتحديد الخيارات.
	- إحداث سدود جديدة : ملاق العلوي وتاسة.	-بالنسبة لسد ملاق العلوي فهو في طور الإنجاز بنسبة تقدم تفدر ب20 بالمائة. -بالنسبة لسد تاسة : في طور إنجاز الدراسات وقد تمت المصادقة على اتفاقية القرض.
	- دراسات سدود جديدة: الرغاي، ، أوزافة، بولعابة وغزالة.	- بالنسبة لسدالرغاي: في طور إنجاز الدراسات. - انطلاق الدراسات الأولية لسد اوزافة وغزالة (المقيدس) وبولعابة.
- ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود	- إضافة للسدود المذكورة أعلاه وقع برمجة الترفيع في طاقة خزن سدّ بوهرتمة وسيدي سعد وسليانة 4	- رفع طاقة خزن سد بوهرتمة تقدم الإنجاز 40 بالمائة. -الترفيع في طاقة خزن سد نبهانة بصدد تقييم العروض لانجاز الكشوفات الجيولوجية الخاصة بأشغال. - الدراسة التنفيذية بصدد الانجاز للترفيع في طاقة خزن سد سليانة 4
- الحماية من الفيضانات بحوض مجردة (جندوبة، بوسالم، مجاز الباب، طبربة، الجديدة، طبياس،...)	- ينطلق إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة في قسطه الأول بين سد العروسيةوالبحر.إلى جانب ذلك وجب إعطاء الأولوية لحماية مدينة بوسالم من الفيضانات للجزء U2 من الملقى إلى حوض سد سيدي سالم. - بناء عشرة سدود تلية.	-الحماية من الفيضانات D2 : الانتقاء الأولي لانجاز الأشغال. -الحماية من الفيضانات U1 + M : انطلاق انجاز الدراسات.
✓ **الموارد المائية الجوفية** -تفشّي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار خاصة بولايات الوسط بالنسبة للموائد المائية قليلة العمق وبولايات الجنوب بالنسبة للموائد الجوفية غير المتجددة،	-العمل على تفعيل منشور وزير الداخلية الصادر في الغرض - تكوين فرق ميدانية جهوية لمراقبة نشاط حفر الآبار المائية	-تم تكوين فرق ميدانية جهوية للتصدي لحفر الآبار المائية وهي بصدد العمل المتواصل،

	- تفعيل قانون مجلّة المياه.	- بصدد إعداد مشروع لتمويل لآبار التعويضية ذات عمق يفوق 800م.
- تقادم آبار الاستغلال العميقة خاصة في الجنوب التونسي وضرورة تعويضها أو إعادة إحيائها،	- وضع برنامج ضمن المخطط للكشف الباطني للآبار العميقة و إعادة إحيائها عند الضرورة.	-في طور إنجاز دراسة استراتيجية تتعلق بشحن الموائد المائية . تم استكمال المرحلة الأولى المتعلقة بجرد مواقع الشحن المتواجدة وفي طور انجاز المرحلة الثانية المتعلقة بتحديد مواقع جديدة لدعم شحن الموائد المائية و تم الشروع في الصفقة المتعلقة بدراسة إمكانية التخزين الجوفي لفائض المياه
- ضعف الموارد المائية المشحونة مقارنة بالطاقة المتوفرة والتي من شأنها أن تساهم في تثمين المياه المعالجة وخزن فائض مياه الفيضانات والحد من التغيرات المناخية،	-إعداد الدراسات لتحديد مناطق الصيانة و التحجير - تقييم السحوبات من المياه الباطنية بإعتماد الصور الفضائية - تثمين فائض المياه و ذلك بدعم طاقة الشحن بالموائد المائية بالتنسيق مع كل المتدخلين و تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بإستراتيجية التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية	
- عدم متابعة ومراقبة كهربة الآبار السطحية،	-المتابعة والمراقبة والتقييم لاستغلال الآبار المكهربة ومدى وجود تأثيرات على استغلال الموائد المائية.	- تم تحديد قوة كهربة للآبار العميقة بخاصيات نقطة الماء وطريقة الري المستعملة لتجنب الاستغلال المفرط للموائد المائية.
	- ضرورة ببذل مجهودات لاستخلاص معاليم المياه الناتجة عن استغلال الملك العمومي للمياه.	-الإنجاز بصفة متواصلة
- استخلاص معاليم استهلاك مياه الملك العمومي	- تفعيل قانون مجلة المياه	
✓ **استغلال الموارد المائية** الماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلالوتوزيع المياه -تواجه الشركة حاليا إشكاليات عدة في قطاع الماء الصالح للشرب وتتلخص أساسا في: - النقص في نسبة التزويد بالمناطق الريفية بالشمال الغربي وبعض ولايات الوسط الغربي،	-الرفع من نسبة التزويد بالمناطق الريفية خاصة بالولايات التي نسبها دون المعدل الوطني،	-تم استكمال محاور الجلب بولاية جندوبة ومعتمدية سجنان من ولاية بنزرت وجنوب ولاية القيروان وبصدد إنجاز محاور الجلب بولايتي باجة وبقية ولاية بنزرت
- بلوغ مرحلة الإشباع بالعديد من المنظومات المائية،	- إنجاز برامج الاستثمار المقترحة والعاجلة في أحسن الآجال لتفادي انقطاع الماء و ضمان استدامة التزود.	-بصدد إنجاز المشاريع الكبرى على غرار محاور جلب المياه من سد السعيدة إلى سد القلعة وكذلك محطات التحلية الكبرى على غرار محطة وادي حمدون بسوسة في طور الإنجاز ومحطة صفاقس ومحطة التحلية بالزارات في طور الاستعداد لإنطلاق الإنجاز,
- ارتفاع ملوحة المياه في بعض المناطق،	- تحسين نوعية المياه (من ناحية الملوحة)،	-تم وضع برنامج وطني لتحسين نوعية المياه التي تفوق ملوحتها 1.5 غ/ل وهو الآن بصدد الإنجاز.

	- الإقتصاد في الماء عبر المحافظة على المردوديات الجيدة والرفع في المردوديات المتدنية.	-بصدد الإنجاز من طرف الشركة في إطار البرنامج الوطني للإقتصاد في الماء .
- هشاشة التوازنات المالية للشركة	- مراجعة تسعيرة الماء الصالح للشرب بصفة سنوية ومنتظمة،	لقد تم إقتراح مراجعة التسعيرة بالزيادة لكن لم يتم إقرارها.
الماء الصالح للشرب عن طريق مصالح الهندسة الريفية - صعوبة تزويد المناطق الريفية المشتتة وصعبة التدخل.	- الإعتماد على حلول فردية مثل الصهاريج المجرورة والمواجل بالنسبة للمساكن المشتتة والبعيدة وذات الكلفة الفردية المرتفعة جدا.	-يتم التشجيع على إحداث المواجل لحصاد مياه الأمطار في إطار قانون الإستثمار الجديد أو في إطار مشاريع خصوصية -تم إقتناء شاحنات مجهزة بصهاريج ذات سعة 10 م3 لتزويد المناطق المشتتة والبعيدة عن الشبكات المائية.
- الربط العشوائي الخاص على شبكات التزود بالماء الصالح للشرب الموجودة بالريف.	- انجاز المشاريع الجديدة باعتماد التوصيلة الفردية مع تمويل إنجاز الربط على الشبكة الرئيسية وبناء بيوت العدادات في نطاق المشاريع المنجزة. - تحسيس المواطنين على مخاطر الربط الفردي العشوائي. - ردع المخالفين بتفعيل تطبيق نصوص مجلة المياه.	- في طور التطبيق -تقوم الولايات بحملات لإزالة الربط العشوائي،
- ارتفاع تعريفة المياه في الوسط الريفي بالنسبة للأنظمة الراجعة بالنظر للمجامع المائية مقارنة بالشركة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.	- تكريس مبدأ العدالة بين تعريفة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتعريفة المجامع المائية. وسيتم إنجاز دراسة في الغرض لإيجاد الحلول الممكنة قصد تحقيق الهدف المنشود.	
✓ **المناطق السقوية :** - الضعف في آداء المناطق السقوية العمومية حيث لا يتعدى معدل نسبة الاستغلال 86% ومعدل نسبة التكثيف الزراعي 90% خاصة بولايات الشمال، - تقادم شبكات توزيع المياه مما يتسبب في تواتر الأعطاب على مستوى أنظمة التزويد بمياه الري واضطراب في الدورة المائية،	- تركيز البرامج المستقبلية على تثمين المناطق السقوية العمومية الموجودة حاليا وذلك بوضع استراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية. - مواصلة إعادة التهيئة وتعصير المناطق السقوية الموجودة بعد التأكد من المردودية الإقتصادية وقدرة المنتفعين على التصرف في النظام المائي وتغطية مصاريف الإستغلال والصيانة وتجديد التجهيزات مع مشاركة جميع الأطراف المعنية بتثمين المناطق السقوية (الإنتاج الفلاحي والإرشاد والهياكل المهنية، الخ..)،	تنجز جميع المشاريع الجديدة بإعتماد المنهجية الجديدة التي ترتكز على تثمين المناطق السقوية من خلال دعم مراحل ما بعد الإنتاج على غرار مشروع الممول من البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط ومشروع البنك العالمي بولايات الشمال.

- تفاقم ظاهرة الربط العشوائي على القنوات الرئيسة وشبكات التوزيع مما يعيق من تزويد المناطق السقوية الأصلية بصفة عادية، - تفاقم المديونية المتصلة بمياه الري مما يؤثر سلبا على قدرات المندوبياتللالتزام بتعهداتها تجاه الغير والقيام بأشغال صيانة شبكات الري والتجهيزات المائية. - نقص في التمكن من قيادة عملية الري على مستوى الضيعة.	- تفعيل القوانين الموجودة وردع المخالفين وذلك بتطبيق أحكام مجلة المياه ، الخ.. - دراسة المديونية بصفة مدققة و تحميلها على على أصحابها بالتنسيق مع وزارة المالية . -تطبيق القانون القاضي بقطع الماء على غير المخلصين. - ضرورة التركيز مستقبلا على قيادة عمليات الري على مستوى الحقل وذلك بتكوين المكونين والفلاحين في هذا المجال.	-تم إنجاز دراسة إستراتيجية حول تعريفة مياه الري وبصدد تطبيق مخرجاتها. -تم القيام بتجارب نموذجية بولاية نابل وسيتم تدعيمها تدريجيا على بقية المناطق,

IV- برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

رئيس البرنامج:
(بداية من سنة 2019)
السيد
محمد بوفروة
المدير العام للغابات

أهداف البرنامج ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء
1.4 الرفع في نسبة الغطاء الغابي	♦ نسبة الغطاء الغابي
2.4 تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية	♦ نسبة الغابات المهيأة ♦ نسبة استغلال المنتوج الغابى ♦ نسبة المراعي المهيأة
3.4 المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية	♦ المساحة المحترقة لكل حريق ♦ عدد المناطق المحمية المهيأة من جملة المحميات والحدائق الوطنية المحدثة وعددها 44. ♦ طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا.
4.4 الحد من المساحات المهددة بالإنجراف	♦ نسبة المساحات المهيأة ضد الإنجراف ♦ نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها
5.4 الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء	♦ نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة
6.4 إحكام التصرف في موارد التربة	♦ نسبة مساحة الأراضي التي تمت معاينتها ودراستها ♦ نسبة المناطق السقوية التي تمت دراستها ومراقبتها ♦ نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية

إنجازات الميزانية لسنة 2019

إعتمادات الدفع
(ألف دينار)
303198

- نفقات التصرف:
181339

- نفقات التنمية:
121859

الهياكل المتدخلة فى البرامج الفرعية

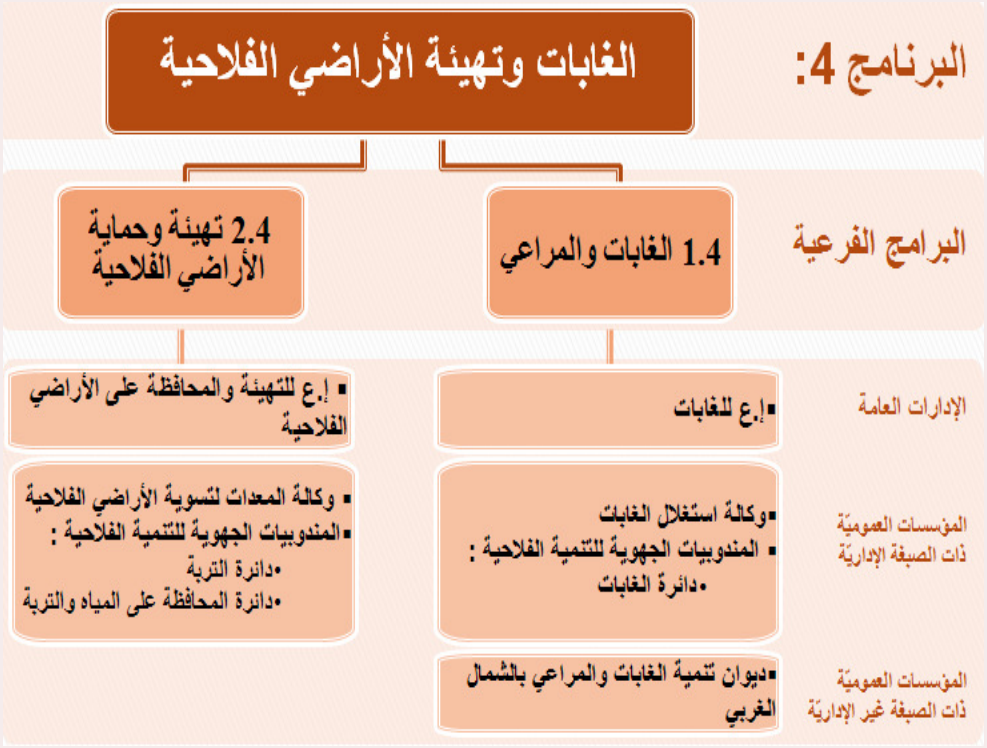

1. التقديم العام للبرنامج:

يمثل القطاع الغابي والأراضي الفلاحية ثروة وطنية حيث تضطلع بأدوار اقتصادية وبيئية هامة. وبحكم الموقع الجغرافي، تتعرض الأراضي إلى تغيرات مناخية متوسطية جافة وشبه جافة تشهدها البلاد باستمرار تؤثر في التربة والغابات والأراضي الفلاحية سواء بالانجراف أو بالتصحر أو بتدنّي الخصوبة. وتحتل الغابات مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية الوطنيةحيث يمثل الغطاء الغابي حوالي 5.7 مليون هكتار موزعة على الغابات الطبيعية وسباسب الحلفاء والمراعي.

وللمحافظة على الموارد الطّبيعية تمّ وضع خطّة للغرض للحد من هذه العوامل المناخية على وجه الخصوص.

وتتمثل أهم المحاور الإستراتجية لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية في ما يلي:

- التّرفيع في نسبة الغطاء للغابي،
- المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية والرفع من نسبة المناطق المحمية من المساحة الجملية للغابات،
- الحد من انجراف التربة والمحافظة على خصوبتها،
- الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الأحياء.

كما أعدت الإدارة العامة للغابات خطة عشرية جديدة للتنمية والتصرف المستديم للغابات والمراعى 2015-2024 اعتمادا على تقييم الإستراتيجية العشرية 2001-2011 وما تحقق من مكتسبات والتوازى بين نسق الإنجاز والإمكانيات المسخرة وكذلك التوجهات والإنتظارات الجديدة لقطاع الغابات والمراعى بتونس.كما أعدت مخطط عملى يحدد إطار توظيف الإمكانيات وبرمجة لمختلف الأنشطة لبلوغ الأهداف التالية:

- ملائمة الإطار المؤسساتي والقانوني للقطاع وتدعيم قدراته
- المساهمة المثلى للغابات والمراعي في التنمية الاقتصادية والإجتماعية
- حماية المنظومات الغابية والمحافظة على إنتاجيتها وتنوعا البيولوجى والمحافظة على الثروات الطبيعية.
- الابقاء على المهام والخدمات البيئية للثروات الغابية والرعوية وتنميتها
- تثبيت الغطاء الغابي والرعوي والترفيع في نسبته.

تميز نشاط الادارة العامة للغابات خلال سنة 2019 بتحقيق أهم الإنجازات والمكاسب التالية :

- بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم (2018 - 2019) 4581 هك بنسبة نجاح 60 % مبرمجة ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة بين 2854 هك تشجير غابى 1727 هك غراسات رعوية.
- كما تم غراسة حوالى 2152 هك من الهندى الاملس

- يتم خلال سنة 2019 إعداد مخططات تهيئة لحوالى 58 ألف هكتار من الغابات لمراجعة المخططات منتهية الصلاحية والتي تقدر بـ352 ألف هك من جملة المساحة الغابية المهيأة 500 ألف هكتار.
- مشروع التصرف المندمج للمشاهد الفلاحية والغابية والرعوية

في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية والتصرف المستدام في قطاع الغابات والمراعي 2015-2024 انطلق مشروع التصرف المندمج للمشاهد الفلاحية والغابية والرعوية الذى يهدف بالأساس الى تنمية قطاع الغابات والمراعي بالمناطق الأقل نموا بولايات الشمال الغربي والوسط الغربي ومعتمدية سجنان من ولاية بنزرت، والى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بها ، باعتماد مقاربة تشاركية مندمجة تسمح بتطوير الوظائف و الخدمات البيئية للنظم الايكولوجية الغابية والرعوية وتحافظ عليها وتثمن الموارد الغابية والرعوية من خلال تنمية سلاسل القيمة، بما يعود بالنفع على متساكني هذه المناطق بتحسين ظروف عيشهم وتوفير موارد الرزق ومواطن الشغل لفائدتهم. وسيتم تمويل المشروع من طرف البنك الدولي قد حددت مدة انجازه بسبع (07) سنوات.

ويتكون المشروع في صيغته النهاية من ثلاث عناصر أساسية وهي:

- وضع الأسس للتصرف المستدام (بتكلفة 14 مليون دولار)
- تشجيع الاستثمارات الجهوية المستدامة (بتكلفة 80 مليون دينار)

- التصرف وتقييم المشروع (بتكلفة 6 مليون دولار)

وسيستفيد من المشروع 250.000 عائلة ريفية أي حوالي 1,5 مليون نسمة ومن المتوقع أن يستفيد منه كذلك بصفة مباشرة، المنتجون والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومنظمات المنتجين والعمال في القطاعات الفلاحية في المناطق المستهدفة.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج عدد 04 : يتوزع على 2 برامج فرعية :

البرنامج الفرعي 1.4 : الغابات والمراعي.

البرنامج الفرعي 2.4 : التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

✓ أهداف البرنامج عدد 04 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية.

تتمثل أهداف البرنامج فـــي:

- الرفع في نسبة الغطاء الغابي
- تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية و الرعوية
- المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية
- الحد من المساحات المهددة بالإنجراف
- الحد من ضياع مياه السيلان و تعبئتها لفائدة عمليات الإحياء
- إحكام التصرف في موارد التربة.

✓ أولويات البرنامج عدد 04 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية.

يمكن حوصلة أولويات البرنامج كما يلي:

مواصلة العمل في إطار ميثاق من أجل تونس خضراء الذي قامت بإطلاقه الإدارة العامة للغابات تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري يوم 5 نوفمبر 2014 بمناسبة العيد الوطني للشجرة. وهي مبادرة تهدف إلى تشريك جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع التونسي من مواطنين ومؤسسات عمومية وخاصة وهياكل مهنية ومنظمات وطنية ومنظمات المجتمع المدني في المحافظة على النظم الإيكولوجية للغابات والمراعي وتنميتها وتثمينها من خلال إنجاز مشاريع تشمل المحاور التالية:

- ✓ التشجير وتنمية المراعي ومكافحة التصحر والتصرف المستدام في الغابات وتهيئة الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية ودعم الترفيه والسياحة البيئية.
- ✓ الإستغلال المحكم للمنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية وتثمينها قصد إدماج سكان الغابات في التنمية وخلق فرص عمل من شأنها تحسين مستوى عيشهم وتثمين المخزون المعرفي والثقافي المحلي.

ولقد تم منذ إطلاق المبادرة إبرام عدد من اتفاقيات الشراكة لإنجاز مشاريع في هذا الإطار. ويجري تنفيذ هذه المشاريع التي نذكر منها:

- ✓ مشروع تهيئة نقطة مياه صالحة للشراب بالمنطقة الغابية جبل المسيد التابعة لمعتمدية نفزة من ولاية باجة ، ولقد تم الانتهاء من إنجاز هذا المشروع ويجري استغلال نقطة المياه من قبل متساكني هذه المنطقة الغابية.
- ✓ مشروع غراسة 000 500 شجرة داخل عدد من المدارس الابتدائية بالبلاد التونسية بالشراكة مع وزارة التربية.
- ✓ غراسة مليون شجرة داخل وحول عدد من المنشآت والمساحات الرياضية والشبابية بالبلاد التونسية ابالشراكة مع اللجنة الوطنية الأولمبية التونسية .
- ✓ مشروع تونس الخضراء لغراسة مليون شجرة بالبلاد التونسية بالشراكة مع جمعية التنمية "المدنية"،وقد تم إلى حد الآن الانتهاء من تشجير 187 هكتار بولايتي سوسة وزغوان.
- ✓ مأسسة المساواة في النوع الاجتماعي: عملا بما جاء بالمحور الأول من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الغابات والمراعي 2015-2024 والذي ينص على تكريس مبدأ تكافى الفرص بين النساء والرجال والشباب

- ✓ البحث عن تمويلات مساندة على شكل هبات أو قروض ميسرة.

- ✓ مخطط الإستثمار الغابي التونسي: يمثل برنامج الإستثمار الغابي الدولي نافذة تمويل يوفرها صندوق الإستثمار المناخي لدعم تنمية الغابات وأهداف آلية التخفيض من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (+REDD)، حيث يمنح هبات وقروض بفوائد منخفضة من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف. وتوجه هذه الهبات والقروض لمعالجة أسباب إزالة الغابات وتدهورها على حد سواء داخل وخارج قطاع الغابات، وذلك لتحقيق هدف ثلاثي يتمثل في الحد من الفقر والتخفيف من آثار التغيرات المناخية وتحفيز القدرة على التأقلم والصمود.

- ✓ اعداد مخطط عمل للتصرف المستدام في المراعي.

2. تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 :

1.2 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج :

جدول عدد 20
تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
				المبلغ (1)– (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**179102**	**179102**	**181 339**	**2 237**	101%
التأجير العمومي	177850	177850	178 010	160	100%
وسائل المصالح	858	858	499	-359	58%
التدخل العمومي	394	394	2 831	2 437	718%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**119882**	**119882**	**121 859**	**1 977**	102%
الاستثمارات المباشرة	**118457**	**118457**	**119 367**	**910**	**101%**
على الموارد العامة للميزانية	110957	110957	119 367	8 410	108%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	7500	7500		-7 500	0%
التمويل العمومي	**1425**	**1425**	**2 493**	**1 068**	**175%**
على الموارد العامة للميزانية	1425	1425	1 000	-425	70%
على موارد القروض الخارجية الموظفة			1 493	1 493	
صناديق الخزينة					
مجموع البرنامج 4	**298984**	**298984**	**303 198**	**4 214**	101%

حقق البرنامج 4 نسبة إنجاز تساوي 101 % موزعة كالآتي : 101 % نفقات التصرف و 102 % نفقات التنمية.

تجدر الإشارة إلى أن الفارق بين الإعتمادات المرسمة والمنجزة على مستوى التدخل العمومي يعود إلى بصرف منحة تكميلية ظرفية لفائدة أعوان الدولة والمؤسسات العمومية ذات صبغة إدارية التابعين لهذا البرنامج على قسم التدخل العمومي بدلا عن التأجير العمومي تبعا لتوصيات وزارة المالية.

رسم بياني عدد 20
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

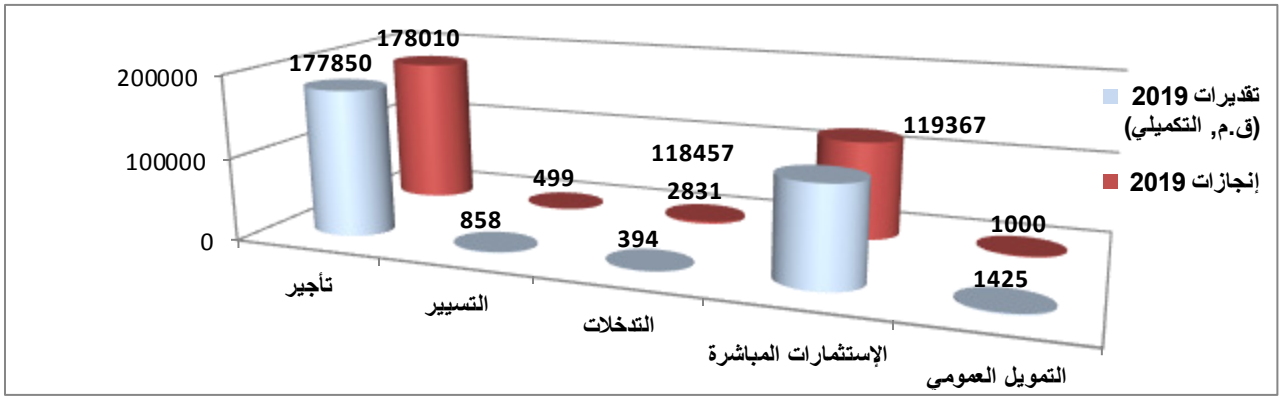

جدول عدد 21
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرامج الفرعية	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
				المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 4-1: الغابات والمراعي	194 874	194 874	205021	10147	105,2%
البرنامج الفرعي 4-2: تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية	104 110	104 110	98177	-5933	94,3%
مجموع البرنامج 4:	**298 984**	**298 984**	**303198**	**4214**	101,4%

رسم بياني عدد 21
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

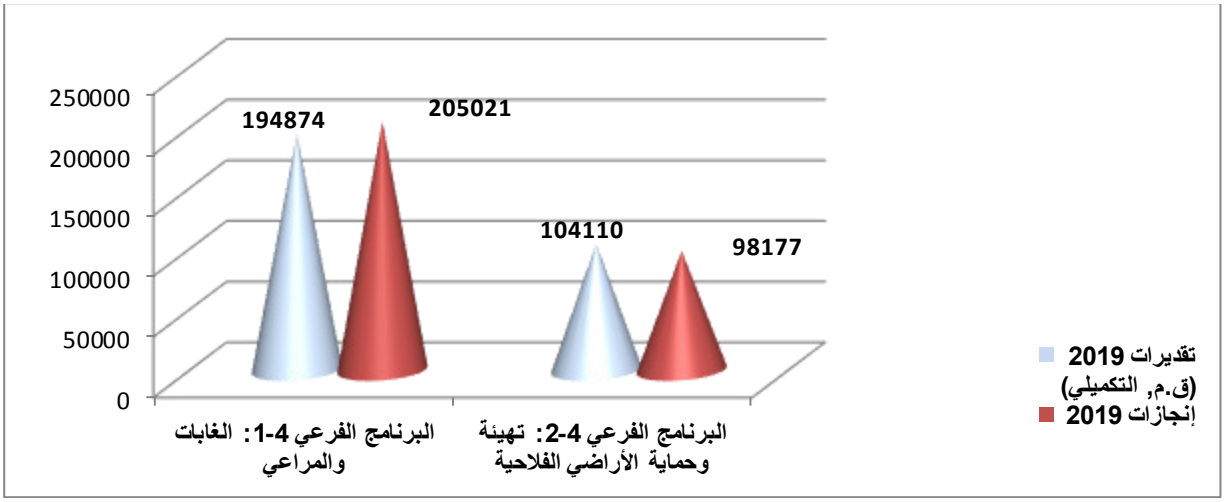

2.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها :

1.2.2 أهم الإصلاحات والتّوجّهات الإستراتيجية:

يضطلع قطاع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بأدوار ووظائف متعددة ومتكاملة تشمل الحماية والإنتاج والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والترفيه وتحسين نوعية الحياة. وتندرج هذه الوظائف في إطار تحقيق التنمية المستديمة والشاملة على أساس منهجية تهيئة مندمجة ومتوازنة ووفقا لخصائص نظم ايكولوجية وأولويات تنمية تأخذ بعين الاعتبار الأدوار المتعددة للقطاع والتغيرات المناخية.

ويمكن حوصلة ذلك في الوظائف الرئيسية التالية:

- المحافظة على المياه والتربة: وهو دور أساسي للقطاع حيث يساهم في حماية المياه والتربة والسدود من الترسبات والأراضي الفلاحية من الانجراف خاصة وأن المناطق الحراجية والجبلية تمثل خزان مياه البلاد التونسية حيث تتواجد الأودية الرئيسية ومصبات المياه، إضافة إلى حماية البنية الأساسية من طرقات وسكك حديد وتجمعات سكنية من الفيضانات ومن زحف الرمال بالوسط وجنوب البلاد. كما تمثل أشغال المحافظة على المياه و التربة ركيزة من ركائز التنمية المحلية حيث تساهم في التشغيل وخلق موارد الشغل وفي دفع التنمية عن طريق تحسين وضعية المستغلات الفلاحية وتوفير موارد طبيعية إضافية من مياه معبئة و تربة مهيئة.
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الجبلية: تنوع المنظومات الغابية والرعوية من الشمال إلى الجنوب مع كثافة سكانية تفوق 23% من سكان المناطق الريفية والفئات الاجتماعية الأشد فقرا في البلاد. وتوفر الغابات التونسية أعدادا كبيرة من فرص العمل وتساعد متساكني المناطق الجبلية على الحصول على أكثر من ثلث عائداتها من الأنشطة والمنتجات الحراجية.
- توفير المنتجات الغابيّة لتموين مختلف منظومات الإنتاج والصناعات التحويلية للمساهمة في الرفع من دخل سكان ومستغلي الغابات ومن أهم هذه المنتجات الخشب والفلين والحلفاء والوحدات العلفية والنباتات الطبية والعطرية وبذور الزقوقو والبندق. وتهدف الأنشطة الحراجية إلى العمل على توفير منتوجات تستجيب لمتطلبات السوق والحاجيات الحقيقية للمهنة وفقا للأهداف المرسومة بمخططات التهيئة الغابية.
- حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي: وهي وظيفة متمّمة للوظيفة الأولى والمتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على المياه والتربة ومقاومة التصحّر حيث تتم حماية هذه الثروة البيئية وتعزيزها بما تحتويه من مدّخرات وأصول هامة من التنوع البيولوجي والتراث الطبيعي والنباتي الحيواني نظرا لتوفّر البلاد على قدر هام من التنوع الجغرافي والمناخي.

أما في ما يهم التدخلات في الأراضي الفلاحية فتتمحور أهم التوجهات و الإصلاحات حول:

- التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة (التصور - الدراسة - التنفيذ).
- التنظيم المهني والإجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنموية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والإستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت.
- تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية.
- تكثيف عمليات إستغلال المياه المجمّعة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للإستغلال الفلاحي.
- مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة.
- إعتماد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والإبتعاد عن التدخلات المتشتتة.

أما فيما يتعلق بتدخلات ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي فإن الأولوية تتجه نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بالمناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي، مع ضمان المحافظة والتصرف المستدام للموارد الطبيعية وذلك عبر:

- تدعيم القدرات المؤسّساتيّة للهياكل القاعديّة والشّركاء والدّيوان.
- تنويع وتحسين مردوديّة الأنشطة الفلاحيّة المنتجة والأنشطة المدرّة للدّخل خارج المستغلّة
- التّرفيع من نسبة الغطاء النّباتي والغابي وضمان التّصرّف المستدام في الموارد الطّبيعيّة
- تحسين البنية الأساسية.

2.2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

تواصلت سنة 2019 المجهودات المبذولة سنة 2018حيث تركزت الجهود على تنسيق التدخلات لإحداث مواطن شغل وتذليل الصعوبات لمحاولة تأطير وتثمين التدخلات بالتنسيق مع الجهات المعنية وتوفير الاعتمادات الضرورية للغرض في أحسن الظروف. وقد كانت الإنجازات إيجابية بالنسبة لبعض المؤشرات وفي حدود المطلوب لمؤشرات أخرى وسلبية للبعض اللآخر.

كما تم التدخل قصد إحكام البرمجة لتدخلات سنة 2019 أخذا بعين الاعتبار ما تم إنجازه سنة 2018 حيث وقع التركيز على محاولة ضمان مردودية الأشغال التي تنجز، مع الحرص على المحافظة على نسيج المقاولات المتواجدة لإنجاز ما أوكل إليها من أشغال.

كما تم إعداد البرنامج الفرعي للغابات والمراعي وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف ومتابعة تنفيذه بالتنسيق مع باقي عناصر برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية والمساهمة في مراجعة وتحيين مؤشرات البرنامج الفرعي باعتماد مؤشرات جهوية.

❖ أهم إنجازات البرنامج الفرعي للغابات والمراعي:

أ. التشجير الغابي والرعوي

التشجير الغابي والغراسات الرعوية

- بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم (2018- 2019) 4581 هك بنسبة نجاح60 % مبرمجة ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة بين 2854 هك تشجير غابى 1727 هك غراسات رعوية.
- كما تم غراسة حوالى 2152 هك من الهندى الاملس.

جدول رقم2 : تقييم إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم 2018-2019

المتدخلين	االتشجيرالغابيى		الغراسات الرعوية		غراسة الهندي الأملس	
	الإنجازات هك	نسبة النجاح (%)	الإنجازات هك	نسبة النجاح (%)	الإنجازات هك	نسبة النجاح (%)
الإدارة العامة للغابات	2694	59	780	52	57	80
الإدارة العامة للتهيئة و المحافظة على الاراضي الفلاحية	160	63	935	70	482	90
ديوان تربية الماشية و توفير المرعى	0	-	12	60	1613	100
ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي	0	-	0	-	0	-
المجموع	**2854**	**61**	**1727**	**62**	**2152**	**96**
المجموع العام للإنجازات (هك)	**6733**					

نلاحظ نسبة نجاح دون المأمول نظرا لصعوبة الظروف المناخية ببعض المناطق ونقص في وسائل النقل وشغور بالمراكز الغابية إلى جانب تفاقم الإعتداءات المعنوية والجسدية على أعوان الغابات مما يؤدي إلى صعوبة متابعة الحضائر وتحقيق المردودية المطلوبة.

ب. مقاومة زحف الرمال

يتمثل دور المصالح الغابية في مقاومة هذه الآفة هو حماية الواحات، والتجمعات السكنية والمنشآت والبنية الأساسية والطرقات من زحف الرمال والحد من ظاهرة التصحر وذلك بالتدخل في مرحلة أولى بالطريقة الميكانيكية سواء بتركيز الحواجز الرملية أو بتعليتها، والتي تهدف إما إلى إيقاف الرمال المتحركة عندما تهدد المنشئات السكنية الطرقات أو منع تكوين الكثبان الرملية ومنع حركتها وفى مرحلة ثانية التثبيت بالغراسات سواء كانت رعوية أو غابية باستعمال أصناف النبتات الملائمة لإرساء غطاء نباتى ، حيث تبدأ هذه المرحلة حوالى سنة بعد تركيز الحاجز وذلك لدعم المحاربة الميكانكية وضمان الحماية الدائمة فهو من جهة لمقاومة الرياح وتحركات الرمال ومن جهة أخرى لتوفير بعض حاجيات السكان من المواد الخشبية وأعلاف الماشية. وفي هذا الإطار تواصلت خلال سنة 2019 المجهودات لتنفيذ ومتابعة أنشطة مقاومة زحف الرمال ضمن البرنامج الوطني حيث بلغت الانجازات حوالي 150 كلم من الطوابي الإصطناعية معلاة بالجريد الجاف وتعلية 300 كلم من الطوابي وتثبيت حوالي 200 هك بالغراسات .

ت. دراسات التهيئة المندمجة والتشاركية للغابات

بلغت المساحة الجملية للغابات المهيأة حوالي 500 ألف هكتار إلا أن أغلب أمثلة التهيئة غير سارية المفعول وبلغت هذه المساحة خلال سنة 2019 حوالي 352ألف هكتار أي حوالي 70 بالمائة من المساحة الجملية للغابات المهيأة (الطبيعية والاصطناعية).

تمثلت أهم انجازات الإدارة العامة للغابات لسنة 2019 فيما يخص دراسات التهيئة المندمجة للغابات في مواصلة متابعة تقدم إنجاز الدراسات في إطار الصفقات العمومية وتقدر الغابات التي هي بصدد الدراسة والتحيين حوالي 58 ألف هكتارا. مع العلم أنه نظرا لعدم المصادقة على صفقة من قبل الهيئة العليا للصفقات على طلب العروض عدد 2018/15 حول في إطار مشروع التصرف المندمج في المشاهد الممول بالتعاون مع البنك العالمي لم يتحقق انجاز المساحة المبرمجة، كما تم حذف الميزانية المخصصة لدراسات التهيئة المندمجة للغابات والتي كانت تقدر بـ 100 ألف دينارا سنويا.

ث. <u>حماية الغابات من الحرائق</u>

سجّلت الإدارة العامّة للغابات خلال 2019، نشوب 277 حريقا تسبّب في إتلاف ما يقارب عن 2900 هك من الغابات والغابات الشعراء أي بمعدّل 10,47 هك للحريق الواحد.

وقد انعقدت بتاريخ 04 ماي 2019 جلسة عمل مشتركة بين الإدارة العامّة الغابات والديوان الوطني للحماية المدنيّة بمقرّ ديوان تنمية الغابات والمراعي بمدينة باجة تحت إشراف السّيديْن المديريْن العاميْن وبمشاركة رؤساء الدوائر الغابية والمديرين الجهويين للحماية المدنية وممثلين عن وزارة الدفاع الوطني ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (إدارة المعدّات) حيث تمّ تقديم عرض حول الحرائق المسجّلة بالغابات خلال السنوات الفارطة والأشغال الوقائية للبنية الأساسيّة التي تمّ انجازها خلال سنة 2019 (فتح وصيانة الطرائد الناريّة والمسالك الغابيّة، نقاط المياه، أبراج المراقبة) وجرد للمعدات الثقيلة ووسائل الإطفاء وأماكن تواجدها.

كما تمّت مناقشة الخطّة الوطنيّة لحماية الغابات والمزارع من الحرائق وذلك للوقوف على أهم الإخلالات والنقائص التي تمّ تسجيلها سنة 2018 واقتراح بعض التّدابير والإجراءات والسبل الكفيلة لتلافيها.

ومن أهمّ الحرائق التي تمّ تسجيلها خلال صائفة 2019 نذكر خاصّة:

- ✓ حريق جبل الشعانبي الذي اندلع بالمنطقة العسكرية المغلقة يوم 2019/7/03 على السّاعة 13:45 وتم إخماده يوم 2019/7/08 على السّاعة 18:00 وأتى على مساحة 1165 هك من الصنوبر الحلبي والغابة الشعراء.
- ✓ حريق بغابة وادي الكبير بمعتمدية بني خيار، ولاية نابل، الذي اندلع يوم 2019/7/16 على السّاعة 12:00 وتم إخماده يوم 2019/7/17 على السّاعة 04:00 وأتى على مساحة 200 هك من الصنوبر الثمري وكالتوس واكاسيا وغابة شعراء.
- ✓ حريق جبل قرواو وادي الخيل بمعتمدية تبرسق، ولاية باجة، اندلع يوم 2019/7/27 على السّاعة 09:00 وتم إخماده يوم 2019/7/28 على السّاعة 15:00 وأتى على مساحة 140 هك من الصنوبر الحلبي والغابة الشعراء.
- ✓ حريق وادي الزيتون بجبل الصباح بمعتمدية عمدون، ولاية باجة، اندلع يوم 2019/7/21 على السّاعة 13:00 وتم إخماده يوم 2019/7/21 على السّاعة 23:40 وأتى على مساحة 35 هك من الصنوبر الحلبي والغابة الشعراء.
- ✓ ومن خلال تقييم الخطّة الوطنيّة لحماية الغابات من الحرائق التي تمّ اعتمادها خلال صائفة 2019، يعتبر العمل الميداني المشترك بين جميع الأطراف المتدخّلة لمجابهة الحرائق الغابية ناجعا وقيّما خاصة من ناحية الإنذار المبكر وسرعة الإعلام الفوري والتنسيق والتدخّل لإخماد هذه الحرائق حيث ساهم في تقليص المساحات المحترقة التي لم تتجاوز الـهكتار الواحد (01 هك) أي بنسبة 49 % من العدد الجملي للحرائق التي تمّ إخمادها (137 حريقا من مجموع 277 حريقا تمّ إطفاءه).
- ✓ وباحتساب معدّل التوقيت بين ساعة الإعلام بنشوب الحريق وتدخّل الفرق الموسميّة المتقدّمة التي تمّ تركيزها بالمناطق ذات الخطورة من طرف الإدارة العامّة للغابات، فإنّ هذا المعدّل لم يتجاوز 15 دقيقة ممّا يبيّن نجاعة سرعة التدخّل.

ومن بين الصعوبات التي تمّ تسجيلها خلال الصائفة المنقضية نذكر خاصّة :

- التدخل الفوري في المناطق العسكرية لأسباب أمنية.
- تزود شاحنات الإطفاء بالماء أحيانا حيث هنالك نقص حاصل في نقاط التزوّد بالماء.
- الوصول إلى بعض مواقع الحرائق بوسائل الإطفاء نظرا لطبيعة التضاريس.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ التدخّل لإطفاء الحرائق بالليل يقتصر على وحدات مصالح الغابات دون سواهم بينما تكون عمليات الإطفاء أثناء الفترة الليلية أكثر نجاعة بسبب نقص نسبة الأكسيجين التي تساهّم في الحد من قوة النيران.

وللحدّ من العوائق المسجلة، تحرص الإدارة العامّة للغابات على دراسة جميع الإشكاليات وإيجاد الحلول الكفيلة لتحسين الخطّة المعتمدة وذلك من خلال:

- برمجة اقتناء وتركيز خزّانات ماء لينة بالمناطق الغابيّة المهدّدة بالحرائق،
- العمل على مزيد تهيئة المسالك الغابيّة لتسهيل التنقل لوحدات الإطفاء ودعم مكوّنات البنية الأساسيّة وصيانتها دوريّا ضمن البرنامج الوطني والمشاريع الأخرى وذلك حسب الاعتمادات المتاحة،
- اقتراح العمل على مزيد تحسيس مصالح إدارة المعدّات بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة لتعزيز المنظومة بالآليات الثقيلة.

كما تمّ اقتراح تنظيم دورات تكوينية تحت إشراف الديوان الوطني للحماية المدنيّة لفائدة أعوان الغابات في مجال الإسعافات الأولية والتدخّل لمجابهة حرائق الغابات وذلك بالمدرسة المختصّة التي سيتمّ إحداثها بالكاف وذلك بوضع برنامج مشترك في الغرض.

السنة	عدد الحرائق	المساحة المحترقة (هك)	معدل الحريق الواحد (هك)
2019	277	2900	10,47

ج. سلامة الثروة الغابية وحمايتها من الأمراض والآفات

في إطار العمل على منظومة المراقبة في مجال سلامة الثروة الغابية وحمايتها من الأمراض والآفات، تسعى مصلحة حماية الغابات وصيانة المعدات والتجهيزات الغابية إلى برمجة زيارات ميدانية لمعاينة وتشخيص الأمراض التي تلحق بالغابات ومعالجتها وذلك بالتنسيق مع الدّوائر الجهوية للغابات ومصالح المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الرّيفيّة والمياه والغابات.

خلال سنة 2019، تمّت برمجة زيارات ميدانية بكل من ولاية زغوان والمنستير وصفاقس وإعداد تقارير فنية وعلمية في الغرض:

- ✓ ولاية المنستير: تشخيص أشجار ميتة من الصنوبر الحلبي والكلاتوس بغابة المليشات من معتمدية زرمدين.
- ✓ ولاية زغوان: ظاهرة تيبس أشجار الصنوبر الحلبي بغابات جبل زغوان والغابات المحيطة بها.
- ✓ ولاية صفاقس: التصدي لضاهرة دودة الصنوبر الحلبي بمحمية القنة ن معتمدية عقارب.

كما تقترح مصلحة حماية الغابات وصيانة المعدات والتجهيزات الغابية:

- ➢ إحداث وحدة بالإدارة العامة للغابات لمراقبة ومتابعة الحشرات والطفيليات التي تلحق الأمراض بالغابات مع العمل على تكوين الأعوان في هذا المجال بالتنسيق مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الرّيفيّة والمياه
- ➢ "Mise en place d'un système de veille pour la prévention des forêts contre les maladies"
- ➢ متابعة الأمراض والآفات بالغابات وذلك بإعداد جرد وجذاذات مراقبة لكل المساحات الغابية والشبه الغابية المهدّدة والتعريف بأنواع الحشرات المتسبّبة في تفشي هذه الأمراض.

ح. الشبكة اللاسلكية للإدارة العامة للغابات

ركزت الإدارة العامة للغابات شبكة راديوية تهدف إلى حماية الثروات الغابية والحيوانية والإنذار المبكر عند اندلاع الحرائق والتواصل بين الأعوان وتأمين الشريط الحدودي. وفي إطار تجديد هذه الشبكة اللاسلكية وتطويرها والمرور بصفة مرحلية من النظام التناظري إلى النظام الرقمي وبعد إجراء عملية جرد مدقّق للأجهزة اللاسلكية بجميع أنواعها (الأجهزة الثابتة والمتنقلة والمحمولة ومولدات طاقة شمسية ومحطّات الرّبط) تمّ التنسيق مع مصالح وزارة الدفاع الوطني بتاريخ 20 جوان 2019 لإعداد مشروع دراسة لتحديث هذه الشبكة اللاسلكية.

خ. تحديد ملك الدولة الغابي

في إطار ضمان سير المهام المناطة بعهدة مصلحة التحديد المنضوية تحت إشراف الإدارة الفرعية لحماية الغابات التابعة لإدارة المحافظة على الغابات حسب التسلسل الإداري للإدارة العامة للغابات طبقا للأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 23 فيفري 2001 والمتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة تتولى المصلحة انجاز ودراسة ومتابعة الملفات المتعلقة بـ :

- ➢ تحديد وتسجيل ملك الدولة الغابي.
- ➢ الوضعيات العقارية ذات الصلة بملك الدولة الغابي والأراضي الخاضعة لنظام الغابات.
- ➢ إستغلال المواد المقطعية والمنجمية بملك الدولة الغابي.

وتكون هذه المتابعة من خلال :

- ✓ تأمين الإجابة على المراسلات الواردة ذات الصلة بالمهام الموكولة للمصلحة.

- متابعة أشغال تحديد وتسجيل ملك الدولة الغابي ومتابعة القضايا الإستحقاقية المتعلقة به بالتنسيق مع الإدارات والهياكل ذات الصلة بالموضوع.
- القيام بإعادة وضع علامات حدود رسوم عقارية تابعة لملك الدولة الغابي وفض النزاعات العقارية القائمة بين الإدارة والأطراف الأخرى.
- رفع المخالفات المتعلقة بانتهاك حدود ملك الدولة الغابي.
- تأطير أعوان الغابات على المستوى الجهوي في مجال استعمال البرمجيات الحديثة لمتابعة استغلال المقاطع وتحديد ملك الدولة الغابي.
- تأطير طلبة في إطار إعداد مذكرة حتم الدروس.
- تحديد المساحات موضوع مطالب استغلال مواد مقطعية.
- متابعة ومراقبة التصرف في استغلال المواد المقطعية داخل ملك الدولة الغابي.
- تحديد المساحات الغابية المحروقة وإعداد أمثلة بيانية لها.
- المساهمة دراسة الملفات الواردة بخصوص طلب استغلال الأشجار والمنتوجات الغابية بالأراضي الخاضعة لنظام الغابات وملفات التكسير بأراضي الخواص وذلك قبل غرضها على أنظار السيد الوزير للترخيص في شأنها أو رفضها.

- ✓ إنجاز دراسات ميدانية للبت في مطالب الإقامات الوقتية داخل ملك الدولة الغابي.
- ✓ تمثيل الإدارة العامة للغابات صلب اللجنة الفنية الإستشارية الخاصة للمقاطع بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمشاركة في جلسات العمل والورشات ذات الصلة بالموضوع.
- ✓ تمثيل الإدارة العامة للغابات صلب اللجنة الفنية الإستشارية الخاصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلفة بمتابعة دراسة وإعداد المخطط المديري للمقاطع بكافة الولايات والمشاركة في جلسات العمل والورشات والمغاينات الميدانية ذات الصلة بالموضوع.
- ✓ تمثيل الإدارة العامة للغابات صلب اللجنة الفنية الإستشارية التي تتولى دراسة الملفات المتعلقة بالحصول على التراخيص لتهيئة البناءات أو إحداث بناءات أو منشآت غير ثابتة بالمستغلات الفلاحية وعلى الأراضي الخاصة الخاضعة لنظام الغابات بهدف بعث مشاريع إقامات ريفية أو فضاءات سياحية مرتبطة بالنشاط الفلاحي وتابعة له وضبط المواصفات الفية لتلك البناءات
- ✓ المشاركة في إعداد مشروع خارطة حماية الأراضي الفلاحية بولايتي نابل وبن عروس.

العوائق والاشكاليات

- الحدائق الوطنية والصيد البري

- قلة الإمكانيات ووسائل النقل الموضوعة على ذمة فرق الصيد البري.
- غياب محافظين بالنسبة لبعض الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية.

- حماية الغابات

- ✓ نقص ملحوظ في الموارد البشريّة (فنّيي وحرّاس الغابات) على إثر إحالة العديد على التقاعد والشيخوخة وعدم سدّ الشغورات الحاصلة.
- ✓ نقص في الإطار الفنّي ووجود العديد من الشغورات في المراكز الغابية.
- ✓ نقص في اليد العاملة المختصّة (سواق وزن ثقيل، مخابرين وأعوان إطفاء).
- ✓ نقص حاصل في آليات التدخّل خاصّة في المعدّات الثقيلة (الآلات الكاسحة والماسحة وحاملة المعدّات).
- ✓ نقص في عدد وسائل النقل.
- ✓ نقص في عدد نقاط الماء.

- تحديد ملك الدولة

1. تعدد المهام الموكولة لمصلحة التحديد.
2. محدودية الإمكانيات البشرية والمادية (نقص في عدد الأعوان التابعين لمصلحة التحديد)؛
3. حولي 50% من ملك الدولة الغابي غير مسجل
4. تشعب الوضعية العقارية لملك الدولة الغابي
5. عدم وضوح الحالة الاستحقاقية لفقدان رسوم التملك لدى مدعي الملكية.

6. تعدد الورثة وعدم امكانية حصر المالكين.
7. عدم الرضاء بالقيمة المقترحة من طرف الدولة لبيعها ومن جملة هذه الاراضي المشجرة ما هو داخل المناطق البلدية وإقليم تونس والمناطق الحضرية وهذا النوع يتسم بالرغبة الشديدة من المالكين للتصفية بأثمان مرتفعة.
8. الجرد الغابي الأول والثاني لم يأخذا بعين الإعتبار الوضع العقاري.
9. غياب بنك ونظام معلوماتي محيين حول الوضعية العقارية للغابات التونسية.
10. العديد من المواطنين تتمسك باسترجاع أراضيهم ورفع الإخضاع لنظام الغابات رغم ضمان حق ملكية طبقا لأحكام الفصل الخامس من مجلة الغابات.
11. بروز وتكرر المخالفات عمدا من طرف مالكي هذه الأراضي أو المشترون خاصة على الشياع من تكسير الأراضي الغابية، قطع عشوائي للأشجار الغابية، بناءات فوضوية، إضرام النار في عدة أماكن من الغابة قصد تغيير صبغتها واستغلالها لأغراض أخرى كالبناءات وزراعة الزياتين وغيرها.
12. تشعب الإشكاليات وتعدد الأطراف المتدخلة في ملفات المقاطع.
13. تكرر الاعتداء والمضايقات خلال الزيارات الميدانية لأعوان الغابات من طرف بعض المواطنين

.مقترحات الحلول

- الحدائق الوطنية والصيد البري

- تدعيم مجهودات الإدارة الفرعية للصيد البري والحدائق الوطنية بالإمكانيات البشرية اللازمة في الغرض؛
- تجهيز الفرقة الوطنية والفرق الجهوية للصيد بالوسائل الكافية للعمل.
- تكوين فرق مشتركة بين الغابات والحرس والجيش الوطني لمراقبة الصيد المحضور وحماية الغابات.
- تفعيل اتفاقية تعاون في مجال الصيد البرّي مع الوكالة الفرنسية للصيد البرّي من خلال توفير الاعتمادات اللازمة.
- تكثيف الدورات التدريبية لأعوان الغابات وخاصة في ميدان إنجاز المحاضر والاتفاقيات الدولية والتقنيات المعلوماتية الحديثة.

- حماية الغابات

- تأهيل وتكوين سواق صنف "ج " و "هـ (سواق شاحنات الإطفاء والكاسحات وحاملة المعدات الثقيلة) وذلك بتخصيص اعتمادات وإبرام اتفاقيات لتغطية معاليم تعليم السياقة والإقامة بمركز تكوين أو بالمدارس الخاصة لتعليم السياقة بكل ولاية.
- العمل على دعم عمليات صيانة المعدات وإصلاحها.
- توفير المحروقات خلال فترة الصيف وتوفير مخزون احتياطي لدى الدوائر الغابية خاصة خلال نهاية الأسبوع والأعياد وشهر رمضان.
- توفير الإعاشة خاصة خلال شهر رمضان.
- تحسيس المصالح الأمنية لمتابعة ملفات الحرائق المفتعلة.
- تحسيس المصالح الأمنية حول الاحتياطات بالمناطق الحدودية وتأمين المتدخلين.
- العناية بالسكان القاطنين بالغابات وتحسيسهم بأخطار الحريق خاصة وأن بعض الحرائق المسجلة سنويا تكون بسبب استعمال النار لاستغلالها في أغراض شخصية لصنع الفحم أو تربية النحل.
- دعوة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لبرمجة ما يتعين من اعتمادات لتوفير قطع الغيار المتعلقة لصيانة التجهيزات الراديوية وخاصة منها مولدات الطاقة الشمسية والأسلاك الضرورية والبطاريات لرفع الأعطاب الطارئة على الشبكة.
- إقرار تكوين لجنة مشتركة بين مصالح الإدارة العامة للغابات والديوان الوطني للحماية المدنيّة لتقييم شامل بعد كل موسم صيفي يرتكز على النجاحات المسجلة وكذلك أسباب الإخفاقات لمزيد إحكام التنسيق بين الهياكل المتدخلة سواء كان ذلك عند اقتناء فئات جديدة من التجهيزات حسب المقاييس المعتمدة أو تبادل الخبرات في مجال التقنيات المعلوماتية الحديثة.

- تحديد ملك الدولة

1. تدعيم مجهودات مصلحة التحديد بالإمكانيات البشرية اللازمة في الغرض؛
2. تركيز خلية جهوية تعنى بدراسة وبمتابعة الوضعية العقاري لملك الدولة الغابي بكل الدوائر الغابية.
3. تأطير أعوان مصالح الغابات بالجهات في مجال نظم المعلومات الجغرافية واستعمال الأدوات والبرمجيات الحديثة؛
4. إجراء مسح إجباري لتسجيل العقارات الغابية موضوع مطالب التسجيل.
5. إنجاز أشغال التحجير التكميلي لمطالب التسجيل الغابي،
6. إعادة وضع علامات التحديد لكل الرسوم العقارية،
7. وضع نظام معلوماتي حول ملكية الأراضي الغابية.
8. تمكين الإدارة العامة للغابات من الحصول على نسخ أصلية للأمثلة الهندسية المتعلقة بكافة الرسوم العقارية مع نسخ رقمية منها،
9. تمكين الإدارة العامة للغابات من الأمثلة الهندسية للأشغال الخاصة والمختلفة «TPD» للقطع المزمع إحالتها من ملك الدولة الخاص إلى ملك الدولة الغابي.
10. تكوين فريق مختص في قيس الأراضي ورسم الخرائط بالإدارة العامة للغابات.

11. مراجعة شاملة لكل النصوص القانونية المنظمة لإستغلال المقطعي.

د. متابعة استغلال المنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية

في إطارمتابعة استغلال المنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية عن طريق البتات والبيع بالمراكنة والبيوعات الصغرى خلال سنة 2019 تم تسجيل النتائج التالية:

- ❖ بلغت الكمية الجملية لإنتاج الخشب سنة 2019 حوالى 380772 م3 من أصل توقعات كانت قدرت بحوالى 555717 م3.

ويبين الجدول التالي إنتاج الخشب لسنة 2019.

نوع المنتوج	التوقعات حسب برامج الاستغلال ($م^3$)	الكميات المنتجة ($م^3$)	نسبة الإنجاز (%)	الكمية المعروضة للبيع عن طريق البتات ($م^3$)	الكميات المباعة بالمزاد العلني ($م^3$)	الكميات المباعة بالمراكنة ($م^3$)	الكميات المباعة (فوترة-مبيعات صغرى) (م3)	جملة الكميات المباعة ($م^3$)
خشب مقطوع	148367	59494,616	40,1	41670,309	41649,259	-	23297,14	64946,399
أشجار قائمة	407350	321277	78,8	5185	5185	6060	-	11245
أحراج								
المجموع	**555717**	**380771,616**	**68,5**	**46855,309**	**46834,259**	**6060**	**23297,14**	**76191,399**

ملاحظة :

- بالنسبة للأشجار القائمة والأحراج الغابية تم انتاج 321277 م3 وتم التفويت منها في كمية تقدر بـ 5185 م3 عن طريق البتات العمومية خلال سنة 2019 في حين تأجلت البقية أي 316092 م3 إلى بتة 28 جانفي 2020
- بالنسبة لكمية الحطب المباعة بالمراكنة كأشجار قائمة (6060 م3) فهي متأتية من حصص مسحوبة من بتة الحطب بتاريخ 2018/08/02 .

- ❖ كما أفرزت عمليات جني الخفاف لموسم 2019 إنتاج حوالي 52857 قنطار مثلت نسبة 74 % من التقديرات النهائية التى كانت حوالى 71509 قنطار
- ❖ إنجاز دراسة حول تشخيص حول المنظومات الغابية غير الخشبية بولاية سليانة في إطار مشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحلية والذي يهدف لتحسين مستوى عيش المتساكنين وخلق مواطن الشغل من خلال تطوير وتثمين هذه المنظومات .

❖ أهم إنجازات البرنامج الفرعي لتهيئة الأراضي الفلاحية:

تتمثل الإنجازات إلى غاية 31 ديسمبر 2019 في إنجاز متبقيات المشاريع المتواصلة وإنجاز مكونات برامج 2019 و التي أنجزت أغلبها على حساب البرنامج الوطني للمحافظة على المياه والتربة إذ لاتزال المشاريع الأخرى في طور إعداد الدراسات.

➢ **تهيئة مصبات الأودية :**

شهدت سنة2019 تهيئة30258 هك تشمل:

- ❖ 24421 هك بواسطة المنشآت.
- ❖ 5320 هك تهيئة فلاحية ورعوية .
- ❖ 517 هك بواسطة التقنيات التقليدية.

الإنجازات في هذا المجال تتلخص في الجدول التالي.

الأشغال المنجزة لتهيئة مصبات الأودية

نوعية الأشغال	مبرمج (هك)	منجز(هك)	نسبة الإنجاز
1- المنشآت			
مصاطب يدوية	6840	7204	105
مصاطب ميكانيكية	13463	9747	72
إصلاح مجاري	5732	5474	95
أحواض فردية	1567	685	44
أشرطة حجرية	1537	1311	85

مجموع فرعي 1	**29139**	**24421**	**84**
2- تهيئة فلاحية ورعوية			
تثبيت أشغال	2036	1499	74
غراسات رعوية	1578	728	46
غراسات مثمرة	5086	2500	49
أستزراع مراعي	130	91	70
تشجير الأخاديد	669	451	67
تشجير غابي	13	51	38
مجموع فرعي 2	**9634**	**5320**	**55**
3 - تقنيات تقليدية			
إحداث جسور	222	258	116
إحداث طوابي	320	259	81
إحداث مسقات	0	0	0
مجموع فرعي 3	**542**	**517**	**95**
4 - التقنيات اللينة	0	0	0
المجموع(1+2+3+4)	**39315**	**30258**	**77**

نلاحظ أن معدل الإنجاز يعتبر مرضي: 77 % ولكنه مرتفع جدا في مجال الأشغال اليدوية وذلك نتيجة التوجه المتواصل إلى التركيز على الحضائر بإعتبار أن الأغلبية منهم يشتغلون بصفة متواصلة ولم يعد هناك مجال للتخلي عنهم في ضل الوضع السياسي والإجتماعي الراهن ، لكن الجودة تبقى منعدمة في بعض الجهات كذلك كلفة إنجاز الأشغال بالحضائر أصبحت مرتفعة مقارنة بالأشغال المنجزة عن طريق المقاولات .

➢ **أشغال الصيانة والتعهد :**

ترمي هذه الأشغال إلى الحفاظ على أشغال المحافظة على المياه والتربة المنجزة والتمديد أكثر ما يمكن في مدة صلوحيتها.

نسبة الإنجازات في هذا المجال بلغت 82 % إذ تمت صيانة31.592 ألف هك مقابل 38.759ألف هك مبرمجة هذه السنة نضرا لإعتماد الطريقة المباشرة في الإنجاز .

الإنجازات مبينة في الجدول التالي حسب نوعية الأشغال.

إنجازات أشغال الصيانة والتعهد

نوعية الأشغال	مبرمج (هك)	منجز(هك)	نسبة الإنجاز%
صيانة المنشآت	24588	22255	91
صيانة الجسور	7916	4356	55
صيانة الغراسات	6255	4981	80
المجموع	38759	31592	82

➢ **التحكم في مياه السيل :**

منشآت إصلاح مجاري الأودية

وقع إعتماد هذه المنشآت لتلافي حدوث الترسبات بمجاري الأودية وتراكمها بالبحيرات والسدود.

تتمثل هذه المنشآت في :

- أنجز 152 وحدة من ضمن 98 منشأة حجرية للأخاديد: 155%.
- أنجز 14 وحدة من ضمن 35جدران ساندة: 40%.
- أنجز 9 وحدات من ضمن 15 منشأة لتعديل الإنعرجات : 60% .
- أنجز 37 وحدة من ضمن 140 منشأة لتعديل المجاري: 26%.

منشآت التحكم في مياه السيل: شملت الإنجازات ما يلي:

- 4 منشآت فرش مياه من ضمن 18 منشأة:22%.
- 75 منشأة تغذية مائدة وحماية من ضمن 239 منشاة:31%.
- 4 بحيرات جبلية إنتهت أشغال إنجازها.
- 4 بحيرات جبلية في طور الإنجاز الفعلي.
- 4 بحيرات في طور إعدادصفقة الإنجاز.
- 19 في طور الدراسة الأولية.

إنـجاز و استغلال البحيرات الجبليّة

في نطاق مختلف البرامج والإستراتيجيات الوطنية للمحافظة على المياه والتربة التي أقرت منذ الإستقلال، مثل عنصر البحيرات الجبلية مكونا أساسيا في حماية التجمعات السكنية والبنية الأساسية والأراضي الفلاحية والمنشآت المائية كما ساهمت في الحد من ظاهرة الإنجراف والحد من الترسبات بالسدود المائية الكبرى وتغذية المائدة المائية. حيث بلغ معدل التعبئة للبحيرة الواحدة مع بداية الخطة الوطنية الأولى الـ 50 ألف متر مكعب. و كان الهدف من إنجاز البحيرات الجبلية هو الحماية و تغذية المائدة والإستغلال الفلاحي. في حين أصبح الهدف الأساسي لهذه البحيرات في السنوات الأخيرة مرتكزا على الإستغلال الفلاحي لتحسين دخل الفلاحين واستقرارهم وتثبيتهم بمناطقهم مع ارتفاع معدل طاقة الخزن للبحيرة الواحدة ليصبح في حدود 100 ألف متر مكعب.

1. تقدم إنجاز البحيرات الجبلية

في نطاق مختلف الخطط الوطنية للمحافظة على المياه والتربة، تمّ إلى حدّ شهر ديسمبر 2019 إنجاز 917 بحيرة جبليّة تقدر طاقة خزنها الأولية بـ:95.1 مليون م3 وبتكلفة جملية تناهز 162.170 مليون دينارا.

جدول عدد1:توزيع البحيرات الجبلية المنجزة كليا حسب الخطط و الجهات

الولايـــات	قبل سنة 1990	الخطة الأولى	الخطة الثانية	فترة2012/2019	المجموع
أريانة	2	7	3	0	12
منوبة	0	18	11	0	29
بن عروس	4	23	0	0	27
نابل	4	40	12	1	57
زغوان	16	65	28	6	115
بنزرت	10	56	12	2	80
باجة	1	42	15	0	58
جندوبة	0	30	9	1	40
الكاف	0	48	23	9	80
سليانة	30	77	30	13	150
سوسة	1	25	1	0	27
المنستير	0	7	1	0	8
المهدية	0	8	2	0	10
القيروان	14	39	17	3	73
القصرين	1	65	15	9	90
سيدي بوزيد	0	25	10	4	39
صفاقس	0	5	13	2	20
قفصة	0	0	2	0	2
المجموع	83	580	204	50	917

كما تتواجد بحيرات أخرى في مراحل مختلفة من الإنجاز حيث يبلغ عددها الجملي 27 بحيرة موزعة كما يلي :.

جدول عدد2:توزيع البحيرات الجبلية حسب مراحل الإنجاز

المرحلة	عدد البحيرات
الإنجاز الفعلي	4
إعداد صفقة الإنجاز	4
الدراسة التنفيذية	0
الدراسة الأولية	19
المجموع العام	**27**

2. كلفة طاقة الخزن بالبحيرات الجبلية

يعتبر معدل كلفة طاقة الخزن بالبحيرات الجبلية مؤشر هام يمكن من معرفة مدى وجود مواقع بحيرات ذات مردود طوبوغرافي عالي يخول إنجاز منشآت ذات حواجز ترابية من حجم صغير للتحكم في كميات هامة من مياه السيلان تجعل الكلفة الإقتصادية مشجعة. ويحوصل الجدول عدد 3، معدل كلفة المتر المكعب المعبأ حسب الولايات و ترتيبها حسب إمكانية تواجد مواقع ذات مردودية فنية عالية.

جدول عدد 3 :ترتيب الولايات حسب معدل كلفة تعبئة المتر مكعب بالبحيرات الجبلية

الولاية	طاقة (ألف م 3)	كلفة (ألف د)	كلفة م 3 معبأ بالدينار	المرتبة
صفاقس	2926	3243	1,108	1
سيدي بوزيد	6345	8260	1,302	2
سوسة	2561	3489	1,362	3
القيروان	8130	11489	1,413	4
قفصة	250	357	1,428	5
باجة	7898	11535	1,460	6
زغوان	11613	17471,47	1,504	7
بن عروس	1983	3107	1,567	8
القصرين	12412	19957	1,600	9
بنزرت	8075	13008	1,611	10
المهدية	973	1783	1,832	11
نابل	6034	11255	1,865	21
المنستير	413	823	1,993	31
سليانة	12173	24330	991,9	41
أريانة	690	1566	2,270	15
الكاف	7309	17381	782,3	16
منوبة	1813	4404	2,429	17
جندوبة	3468	8711	2,512	18
المعدل الوطني			1,752	

و تتراوح كلفة طاقة الخزن المحدثة بين 1,1 إلى 2,5 دينار للمتر المكعب وتمثل ولايات الوسط الولايات الأقل كلفة.

3. أهداف البحيرات الجبلية

إلى جانب دورها الفعّال في حماية المنشآت وتغذية الموائد المائية تمكّن البحيرات الجبلية من تعبئة كميات هامّة من مياه السيلان، ممّا يخوّل لها المساهمة في التنمية الفلاحية المحليّة و ذلك بإحداث مناطق إحياء حولها تعتمد أساسا على الري التكميلي لغراسات الأشجار و يلخص الرسم عدد 1 توزيع البحيرات الجبلية المنجزة كليا حسب الأهداف وحسب المعطيات المحينة في الغرض.

رسم عدد 1: توزيع البحيرات الجبلية المنجزة كليا حسب الأهداف (ديسمبر 2019)

4. المخزون المائي بالبحيرات الجبلية

تمّ إلى نهاية شهر ديسمبر 2019 إنجاز 917 بحيرة جبليّة ناهزت طاقة خزنها الأولية 95.1 مليون م3.

وعلى إثر تحيين كميات الترسبات الحاصلة بالبحيرات الجبلية التي قمنا بها بالتنسيق مع مصالحنا الجهوية لدوائر المحافظة على المياه والتربة خلال شهري جويلية وأوت من سنة 2018، تقلصت طاقة الخزن إلى حدود 51.3 مليون م3. و قد مكنت هذه البحيرات من الحصول على مخزون مائي بلغ إلى موفى شهر ديسمبر 2019 ما يقارب21.1 مليون م3و هو ما يمثل نسبة 41 في المائة من طاقة الخزن المحينة أي بعد طرح الترسبات.

5. استغلال البحيرات الجبلية

1.5 الوضعية الحالية للإستغلال:

توزع البحيرات الجبليّة حسب الأهداف والوضعية الحالية للإستغلال. أمّا أهم الإستنتاجات فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- يبلغ العدد الجملي للبحيرات المنجزة 917 وحدة مكنت من تعبئة ما يزيد عن21.1 مليون م3.
- يبلغ عدد البحيرات المجهّزة بمضخات وصهاريج ري 327وحدة مقابل 551 بحيرة قابلة للتّجهيز و هو ما يمثّل 60 %.
- تشهد عمليّة الإستغلال تأطيرا للفلاحين من خلال تحسيسهم للإستغلال و التصرفّ الجماعي في التجهيزات.
- بلغ عدد المنتفعين 4163 منتفعا أي بمعدّل 8 منتفعين للبحيرة الواحدة.
- تبلغ المساحات المروية 8823 هك موزّعة كما يلي:

- أشجار مثمرة: 8319 هك أي ما يعادل 95%من المساحة، و تبرز هذه الأرقام التوجّه السّائد في الإستغلال و المتّجه أساسا نحو الريّ التكميلي للأشجار المثمرة خاصة وأن الموارد المعبأة بالبحيرات تتصف بالندرة و عدم اليقين (ressource rare et aléatoire).
- خضروات: 257 هك أي ما يعادل 3 % من المساحة
- أعلاف و حبوب: 199 هك أي ما يعادل 2 % من المساحة.

إلى جانب الإستغلال الفلاحي تساهم البحيرات في توفير مياه الشرب للحيوانات خاصّة منها الأغنام. هذا وقد تمّ تمكين بعض الفلاّحين المتواجدين حول البحيرات من صهاريج تستعمل لنقل المياه لإستعمالات مختلفة حسب حاجة الفلاحين المتاخمين لمواقع بعض البحيرات إضافة إلى وجود بعض البحيرات صّغيرة الحجم بمقاسم الفنيين وشركات الأحياء و التي يتم إستغلالها دون اللّجوء إلى تجهيز.

2.5 أهم إشكاليات الإستغلال:

رغم ما شهدته عمليّة الإستغلال من تقدّم خلال الفترة الأخيرة إلا أنّ مواصلة تحسيس الفلاّحين وحثّ بقيّة الأطراف التي يمكن أن تساهم في عمليّة الأحياء تعتبر من الأولويات بالنسبة لبرامج السّنوات المقبلة للعمل على تلبية مطالب المنتفعين بتشريك كل الأطراف الرئيسية في عمليات التجهيز والإحياء. و إتضح أنه من خلال الزيارات الميدانية و المتابعة الدورية و عديد الإستقصاءات

المباشرة لدى الفلاحين أن أهم العوائق التي تحول دون نقلة نوعية في اتجاه التثمين الأمثل للمياه المعبأة بالبحيرات الجبلية تتلخص في النقاط التالية و المرتبة تفاضليا لدى الفلاحين المعنيين :

- ضرورة الإعتناء بالمسالك الفلاحية المؤدية إلى البحيرات
- إيجاد صيغة تمكّن من إعانة بعض الفلاحين الذين يشتكون من غلاء المحروقات والأسمدة ولا يمكنهم الإنتفاع بامتيازات الدّولة وذلك نظرا للأوضاع العقارية التي تحول دون تمكينهم من شهادات ملكية خصوصا منهم ذوي الإمكانيات المادية المحدودة.
- النظر في إمكانية استعمال الطاقة المتجددة لضخ المياه من البحيرات الجبلية
- ضرورة تدخل المصالح الفنية لبعض الدوائر الجهوية بالمندوبيات الفلاحية قصد الإحاطة وإرشاد الفلاحين في ميادين الإنتاج الفلاحي، صيانة المنشآت ومعدات الري، الإقتصاد في مياه الري وتأطير جمعيات الإستغلال البحيرات المحدثة سواء في مجال التصرّف المادي و المالي و الإداري.
- إدراج صيانة قنوات التفريغ و تثمين مياه البحيرات الجبلية في البرامج السنوية العادية للدوائر الفنية الجهوية المشار إليها في النقطة السابقة و حماية مصبات البحيرات لتقليص الترسبات.
- نقص في عدد المضخات المركزة حول البحيرات الجبلية وهو راجع بالأساس إلى تقلص الإعتمادات الخاصة بإقتناء معدات الري وكذلك راجع إلى إتلاف العديد من المضخات من جراء الفيضانات أو قدمها.

6. صيانة وتعهد البحيرات

ولئن لعبت منشآت المحافظة على المياه والتربة من بحيرات جبلية ومنشآت حماية دورا هاما في الحد من مخاطر الفيضانات وتحديدا في تعديل منسوب المياه في الأودية، إلا أنه على إثر تهاطل كميات هامة وقياسية من الأمطار ببعض الولايات خلال السداسي الثاني من سنة 2018 حيث تم تسجيل كميات فاقت المعدل الشهري للأمطار بجل ولايات الشمال والشمال الغربي حيث مكنت من إيرادات مائية هامة بالبحيرات الجبلية تجاوزت طاقة خزنها مما أدى إلى إشتغال بعض مفرغات الفيضانات بإرتفاع في منسوب المياه رغم فتح صمامات التفريغ في إبانها وتدفق المياه عبر مفرغ الفيضانات بالرغم من الإحتياطات المتخذة كوجود الحارس وتقليص المخزون إلى الثلثين قبل موسم الأمطار .

وأما عن أهم الأضرار المسجلة نذكر :

- أضرار على مستوى مفيضات بعض البحيرات الجبلية
- أضرار على مستوى الحاجز الترابي لبعض البحيرات الجبلية.
- جرف وإتلاف لبعض المضخات المستغلة من بعض الفلاحين في الري.
- غمر بعض المساحات المزروعة خضروات وزياتين بالمناطق المجاورة لمجاري الأودية.

و في إطار برنامج الصيانة الدورية للبحيرات الجبلية ولضمان حسن استغلالهما و الاستعداد للتوقي من مخاطر الفيضانات عملت المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية من خلال دائرة المحافظة على المياه والتربة بالتنسيق مع الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية على:

- التفقد المستمر لقنوات وصمامات التفريغ للبحيرات الجبلية،
- ازالة الطمي المتراكم بقنوات التفريغ واستبدال الصمّامات حسب ما تستدعيه الحالة بالتنسيق مع دائرة صيانة المنشآت المائيّة،
- تحسيس الأعوان المكلفين بحراسة المنشآت المائية للمزيد من اليقظة ومنع الأشخاص من السباحة وفتح صمامات التفريغ في الأوقات الضرورية،
- تشخيص لأهم الإشكاليات التي تتطلب التدخل العاجل على مختلف أجزاء البحيرات لتفادي أي طارئ قد يحصل خلال موسم الخريف والتدخل الفوري قصد إصلاح الأضرار.

برنامج غراسة الزياتين حول البحيرات الجبلية بولايات الشمال

يندرج برنامج غراسة الزياتين حول البحيرات الجبلية بولايات الشمال في إطارين أحدهما عام و الآخر خاص.

الإطار العام :

قامت وزارة الفلاحة و الموارد المائية والصيد البحري سنة 2015 ببعث المشروع الخصوصي بإحداث غراسات جديدة للزيتون بولايات الشمال و ذلك بعد الوقوف على أهمية صادرات زيت الزيتون بعنوان الموسم 2015/2014 في تحسن الميزان التجاري الغذائي في فترة كان فيها الإقتصاد الوطني في حاجة ملحة إلى مورد للعملة الصعبة. و من هنا كان و لا بد من التفكير في كيفية التقليص من عدم استقرار حجم الإنتاج من خلال اللجوء إلى غراسات زياتين جديدة بولايات الشمال التي تتميز بمستوى هطولات مطرية كافية لتلبية حاجيات غراسة الزياتين من الماء .و في هذا الإطار، يهدف المشروع الخصوصي لإحداث غراسات جديدة للزيتون بولايات الشمال إلى :

- تنمية مساهمة غابة الزياتين بالشمال في الإنتاج الوطني من الزيتون باعتبار تواجدها تحت ظروف مناخية ملائمة لشجرة الزيتون
- استصلاح الأراضي الفلاحية وحمايتها من الإنجراف
- تثمين الموارد المائية التي تمت تعبئتها بالسدود والبحيرات الجبلية بمختلف ولايات الشمال
- معاضدة مجهودات الهياكل الجهوية لضمان نجاح المشاريع والبرامج الجهوية الخاصة بغراسات الزياتين
- مساعدة صغار الفلاحين لإنجاز الغراسات الجديدة للزياتين لعدم قدرتهم على تمويلها على مواردهم أو عن طريق الإقتراض.

ويتمثل هذا المشروع في إحداث غراسات زيتون جديدة على مساحة 50 ألف هكتار أي ما يعادل غراسة 5 مليون أصل زيتون ضمن البرامج الجهوية المؤطرة خلال الفترة 2019/2015 تتوزع مساحات التدخل حسب المشاريع كما يلي :

المشاريع	المساحة المبرمجة(هك)	عدد الزياتين(ألف شتلة)
البرنامج الجهوي للتنمية	15000	1500
التنمية الفلاحية المندمجة	15000	1500
المحافظة على المياه و التربة	6000	600
ديوان تنمية الغابات و المراعي بالشمال الغربي	12000	1200
مصدات رياح بالمناطق السقوية	2000	200
المجموع	**50000**	**5000**

الإطار الخاص :

في نطاق البرنامج المشار إليه أعلاه، أعدت الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية برنامج لغراسة الزيتون حول البحيرات الجبلية الذي يعتمد بالأساس على الري التكميلي .

أما الأهداف الخصوصية لهذا البرنامج :

- حث وتشجيع الفلاحين على غراسة أشجار الزيتون حول البحيرات الجبلية .
- تطوير الإنتاج الفلاحي عبر تحسين وترشيد التصرف واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة من ماء وتربة
- تنمية واستدامة دخل المنتفعين وتطوير ظروف عيشهم.
- تجهيز البحيرات بمعدات الري مع ضرورة الإعتناء بالمسالك المؤدية للبحيرات

و تتوزع مناطق تدخل المشروع على 08 ولايات وهي: بنزرت، باجة، زغوان، سليانة، بن عروس، جندوبة، نابل، الكاف.

برنامج غراسة الزياتين حول البحيرات الجبلية بولايات الشمال			
مدة الإنجاز : 5 سنوات (2015-2019)			
الكلفة الجملية : 4800000 دينار			
المساحة الجملية الحالية القابلة للتجهيز : 3564 هك			
المنفذ : الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية بالتعاون مع المندوبيات المعنية			
الكلفة على الميزانية	4300800 دينار	معدل كلفة الهكتار على الميزانية	1207 دينار/هك
الكلفة الراجعة للمنتفعين	499200 دينار	معدل كلفة الهكتار التي يتحملها المنتفعين	140 دينار/هك

هذا و تعمل المصالح المختصة بالإدارة العامة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية بالتنسيق مع مصالحها الجهوية إلى الزيادة في المساحات المروية باختيار البحيرات الجبلية ذات طاقات تعبئة و مخزون مائي عالي و ذلك لرفع مردودية مختلف تجهيزات الري من خلال الضغط على معدل كلفة الهكتار التي تتحملها ميزانية الدولة « la maximisation de la surface induit la minimisation du coût/ha ».

مكونات المشروع:

و يلخص الجدول التالي اهم مكونات المشروع:

العناصر	الوحدة	الأهمية	السعر الفردي (د)	الكلفة الجملية(د)
صهاريج (500 ل)	وحدة	237	800	189600
مضخات (GMP)	وحدة	97	30000	2910000
مآخذ مياه	وحدة	66	2000	132000
مشاتل زيتون	عود	356400	3	1069200
مساهمة المنتفعين	تحضير الأرض و حفر الغراسة			499200
المجموع				**4.800.000**

التقدم المادي لبرنامج غراسة الزياتين حول البحيرات الجبلية خلال الفترة 2019/2015

يلخص الجدول التالي أهمية المساحات المنجزة و أهمية المساحات التي تم إحداثها حيث تمت غراسة 467027 شتلة زيتون على مساحة تقارب 4586.73هك .

	موسم 2016/2015		موسم 2017/2016		موسم 2018/2017		2019/2018		2020/2019		مجموع	
الولاية	المساحة المبرمجة (هك)	المساحة المنجزة (هك)	المساحة المبرمجة (هك)	المساحة المنجزة (هك(	المساحة المبرمجة (هك)	المساحة المنجزة (هك(	المساحة المبرمجة (هك	المساحة المنجزة (هك(	المساحة المبرمجة (هك	المساحة المنجزة (هك(	المساحة المبرمجة (هك)	المساحة المنجزة (هك)
الكاف	56,5	52	32	32	16	16	120	56,5	100	46	324,5	202,5
باجة	50	49,56	60	16,8	100	68,2	90	109,53	75	280	375	524,09
بن عروس	40	60	160	155	60	194	50	125	45	154	355	688
بنزرت	50	81	70	80	110	110,3	380	483	80	0	690	754,3
جندوبة	50	50	100	100	110	110	90	74,9	80	280	430	614,9
زغوان	55	51,3	86	84	110	78,6	90	66,35	80	79,69	421	359,94
سليانة	120	120	150	150	180	166	170	200	140	357	760	993
نابل	40	42	90	74	70	144	70	150	40	40	310	450
المجموع	**461,5**	**505,86**	**748**	**691,8**	**756**	**887,1**	**1060**	**1265,28**	**640**	**1236,69**	**3665,5**	**4586,73**

➢ **تقدم إنـجاز الدراسات :**

➢ ***مواصلة انجاز الدراسات التخطيطية بولايتي قابس و توزر :***

- الدراسة التخطيطية لأشغال المحافظة على المياه والتربة بولاية قابس

تم عقد ورشة عمل بقابس بتاريخ 2019/01/22 لتقديم ومناقشة تقرير المرحلة الاولى من الدراسة (التشخيص) ، الذي تم قبولة وإعطاء الإذن لمكتب الدراسات (CNEA) للشروع في المرحلة الثانية من الدراسة .

- الدراسة التخطيطية لأشغال المحافظة على المياه والتربة بولاية توزر

وصلت الداسة إلى مرحلة تحديد مناطق التدخل ذات الأولوية بخصوص مشاريع التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية ولم يقع المصادقة على التقرير في صيغته الأولية ووجهت مراسلة الى مكتب (GCDS) لإصلاحه حسب ملاحظات الادارة.

➢ ***إبرام اتفاقية بحث علمي مع المعهد الوطني في الهندسة الريفية والمياه والغابات***

في إطار إستراتيجية التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية في أفق 2050 ومرافقة البحث العلمي في تنفيذها كخيار لمواكبت التطور العلمي والإستفادة من نتائج البحث العلمي في المجال، أبرمت بتاريخ 5 مارس 2019 اتفاقية بحث تطبيقي بين الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات في مجال تمتد ثلاث سنوات 2019-2021. ومن أهدافها:

- العمل على تركيز مرصد وطني للتصرف في الموارد الطبيعية
- تمكين الإدارة العامة من وسائل ومقاربات للمتابعة والتقييم لتأثيرات مشاريع التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية .
- تقوية القدرات في مجال التصرف في الموارد الطبيعية لضمان تنمية مستدامة في الوسط الريفي.
- تثمين نتائج البحث العلمي في مجال المحافظة على المياه والتربة.

خلال السداسي الثاني لسنة 2019 وقع الإنطلاق الفعلي في تنفيذ مكونات الإتفاقية بعقد العديد من جلسات العمل لضبط البرنامج السنوي وعناصره والتفكير في :

- ضبط آليات المتابعة والتقييم بين مختلف الاطراف المتدخلة لتحديد المؤشرات التي ستكون بمثابة أساس لتكوين المرصد الوطني للتصرف في الموارد الطبيعية ؛
- جرد لأهم المراجع الفنية والعلمية في مجال التقييم والمتابعة
- تحديد المناطق المثلى من حيث التمثيلية ووضع إطار لنظام الرصد والتقييم ؛
- تثبيت أنظمة البحث والتطوير والمراقبة المحلية المتعلقة بمراقبة تأثيرات برامج للتصرف في الموارد الطبيعية؛
- تحديد المؤشرات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية ؛

➢ ***متابعة مختلف الدراسات الفنية والتنفيذية لمختلف منشآت المحافظة على المياه والتربة (بحيرات جبلية، منشآت فرش مياه السيلان، منشآت تغذية الموائد المائية، منشآت تعديل مجاري الأودية) والإحاطة الفنية للدوائر الجهوية للمحافظة على المياه والتربة.***

➢ ***إبرام إتفاقية مع وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية***

في إطار تسريع إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وفق النجاعة المطلوبة وبالإضافة إلى القيام بالأشغال المستعجلة والطارئة وعلى غرار الإتفاقيات السابقة، تم إبرام اتفاقية عامة بتاريخ 29 اكتوبر 2019 ولمدة 3 سنوات (2019-2021)بين الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية ووكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية(RMTA) وذلك لانجاز قسط من أشغال المحافظة على المياه والتربة (أشغال ميكانيكية) ببعض ولايات الجمهورية (17 ولاية).

تشمل الاتفاقية المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بولايات نابل والقيروان وأريانة وزغوان ومنوبة وقفصة وقبلي وسليانة وسيدي بوزيد والمنستير وسوسة وباجة وبنزرت والكاف والقصرين وبن عروس وقابس وتتوزع كالآتي :سنة 2019 (10ولايات) - سنة 2020 (16 ولاية) و سنة 2021(16 ولاية). وصنفت الأشغال، موضوع الاتفاقية العامة، كالآتي:

1- مصاطب ميكانيكية
2-حرث عميق
3- تهيئة و ترميم أراضي فلاحية
4-أشغال تهيئة أراضي زياتين
5- جهر وتعديل مجاري الأودية
6- أشغال فرش مياه
7- أشغال إستصلاح أخاديد
8- فتح و صيانة مسالك فلاحية
9-أشغال"مستعجلة " وتخص صيانة وتدخل فوري عند الحالات القصوى/ ظروف طبيعية طارئة (فيضانات، حرائق،....)
حددت القيمة الجملية للاتفاقية بمبلغ: تسعة ملايين وتسعمائة وأربعة عشر ألفا ومئاتين وسبعة وسبعون دينارا و510 مليما (9.914.277,510 د) موزعة على 3 سنوات كالآتي:

- 2019: مليونين وثلاثمائة وثمانون ألفا وسبعمائة واثنان وثمانون دينارا و510 مليما (2.380.782,510 د).
- 2020 : ثلاثة ملايين وثمانمائة وواحد وستون ألفا وسبعمائة وتسعة وثلاثون دينارا و800 مليما (3.861.739,800 د)
- 2021 : ثلاثة ملايين وستمائة وواحد وسبعون ألفا وسبعمائة وخمسة وخمسون دينارا و200 مليما (3.671.755,200 د)

تمول على ميزانية الدولة البرامج السنوية المخصصة لكل مندوبية.

➢ موارد التربة وتهيئة الفضاء الريفي

تم خلال سنة 2019 تحليل 14004 عينة (مؤسسات عمومية و طلبة) توزعت كالاتي (10440 عينة تربة و 3214 عينة ماء و350 عينة نبات) كما تم القيام بدراسات بالإشتراك مع مؤسسات التعليم العالي في عدة ميادين:

- تأثير طرق استغلال الاراضي على الخصائص الفزيوكميائية و التنوع البيولوجي
- تأثير السماد العضوي على تطور نسبة الصوديوم بالتربة
- تلوث المياه (سدود و ابار و اودية و بحيرات جبلية) بالنيترات و الفسفاط بجهة سليانة
- خارطة قابلية إنجراف التربة في حوض سد الرميل بولاية سليانة

توصيف تربة منطقة سمنجة : جرد التقنيات واختبار رسم الخرائط ، كلية الآداب والفنون والإنسانيات في منوبة (الجيوماتكس) ، للحصول على شهادة ختم الدروس في الجيوماتكس .

في إطار تنفيذ أنشطة المشروع النموذجي لدراسة الأراضي الجبسية المروية بالمياه المالحة و تأثيرها على المخزون الغذائي للتربة الممول من طرف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة (أكساد) تم تحديد مناطق المشروع و اختيار 3 حقول تجريبية بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولايتي مدنين و تطاوين حيث وقع انتقاء اثنان منهم في منطقة الفرجانية بولاية مدنين والأخرى بمنطقة لعشوش بولاية تطاوين. وفي هذا الاطار نظمت أيام حقلية تشاركية مع الفلاحين و ممثلين عن دوائر التربة و الانتاج الفلاحي لتقييم الوضع الحالي للحقول التجريبية و وضع خطة عمل و برنامج التدخل. وقد وقع على اثر ذلك وضع الأمثلة التجريبية على القطع الغير المستغلة معتمدين أساسا على التسميد العضوي لتحسين البنية الترابية وقيمة المادة العضوية بها، باستعمال موجه للأسمدة المعدنية ومعتمد على التحاليل المخبرية وادماج زراعة البقوليات خاصة الفول والترويج لإدراجه ضمن منظومة الاستغلال.

بعد التشخيص الأولي وجمع البيانات المتكاملة حول المواقع المتعلقة بالتطبيقات والأنشطة المعتمدة من قبل الفلاحين (الري ، التسميد، أنواع المحاصيل) والتشخيص المقطعي وأخذ عينات التربة والمياه لتحديد خصائصها و تحليلها تم إعداد تقرير تشخيصي للوضع الراهن. على اثره وقع تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتنفيذ خطة التدخل لاستصلاح التربة و تحسين خصائصها للتصرف المستدام في مخزونها بتهيئة الحقول التجريبية وتجهيزها بقنوات الري والبذور المراقبة والأسمدة العضوية لتركيز المثال التجريبي المتفق عليه.

تم متابعة الحقول التجريبية ومخطاط التخصيب العضوي المتفق عليه في مرحلتين عند النثر و عند الازهار كما تم القيام بالتحاليل اللازمة لمتابعة خصيات التربة الجبسية المروية بالمياه المالحة و اعداد تقرير في الغرض

➢ تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية

في إطار تطبيق القانون عدد 87 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 والمتعلق بحماية الأراضي الفلاحية ،يتواصل إنجاز مشاريع تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية للولايات المتبقية . وسعيا لتفادي التأخر الذي تشهده هذه المشاريع تم احداث لجنة قيادة

بالإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية لمتابعة هذه المشاريع. وقد قامت اللجنة بالعديد من الاجتماعات في إطار التشاور المستمر والتنسيق المحكم سعيا للتسريع في إتمام المشاريع والمصادقة عليها في أقرب الآجال.

ويبين الجدول التالي مراحل تقدم مشاريع التحيين:

متابعة إنجاز مشاريع تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية

الولاية	طلب العروض	تاريخ إمضاء العقد	مكتب الدراسات	المبلغ (أ.د)	الوضعية الحالية
قبلي	2008/18	2009/04/02	Géomatix	38	تمت المصادقة بالأمر 874 بتاريخ 2019/10/07
القيروان	2010/71	2010/01/13	Géomatix	65	المرحلةالثالثة: المصادقة على المشروع والمرور الى مرحلة الاصدار
قفصة	-	2008/02/18	TID	68	المرحلةالثالثة
تونس	2014/17	2015/05/12	Géomatix	28	المرحلةالثالثة: المصادقة على المشروع والمرور الى مرحلة الاصدار
مدنين	2010/ 07	2011/01/11	Géomatix	76	المرحلة الثالثة: اعادةمرحلةالتعليقوالاشهار
نابل	2009/19	2010/02	CNEA	60	المرحلةالثالثة: مرحلة التعليق والاشهار
قابس	2011/02	2012 /05/ 22	CNEA	-	المرحلةالثالثة:المصادقة على المشروع والمرور الى مرحلة الاصدار
سليانة	2010/13	2011/06/13	Géomatix	54	المرحلة الثالثة
جندوبة	2010/09	2011/03/14	Promet	40	المرحلة الثانية
باجة	2012/05	2014/05/17	CNEA	38	المرحلةالثالثة
بن عروس	2017/08	2017/11/06	HAR	38	المرحلةالثانية
صفاقس	2019/03	-	Geomatix	158	المرحلة الأولى

كما تم مراجعة كراس شروط مشاريع تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية بما في ذلك لوحة المفاتيح وإعطاء الاذن لمراجعة خرائط حماية الأراضي الفلاحية لولاية منوبة.

1- دراسة ملفات تغيير الصبغة

خلال سنة 2019، تم عقد جلسات للجنة الوطنية الاستشارية المكلفة بالنظر في مطالب استعمال الأراضي الفلاحية لأغراض غير فلاحية التي تشارك فيها إدارة تهيئة الفضاء الريفي كعضو قار :

- الجلسة عدد 89 بتاريخ 10ماي2019 وتضمنت دراسة 02 ملفات
- الجلسة عدد 90 بتاريخ 24 ماي 2019 وتضمنت دراسة 02 ملفات
- الجلسة عدد 91 بتاريخ 18ديسمبر2019 وتضمنت دراسة 03 ملفات

2- دراسة ملفات المقاطع

خلال سنة 2019، تم عقد أربعة جلسات للجنة الوطنية الاستشارية للمقاطع تضمنت دراسة 212 ملفا تتوزع كالآتي:

- الجلسة عدد 176 بتاريخ 28 فيفري 2019 وتضمنت دراسة 46 ملفا
- الجلسة عدد 177بتاريخ 29 و30 ماي 2019 وتضمنت دراسة 59 ملفا
- الجلسة عدد178 بتاريخ 25و 26سبتمبر2019وتضمنت دراسة 52 ملفا
- الجلسة عدد 179 بتاريخ 26 نوفمبر 2019وتضمنت دراسة 55 ملفا

مع العلم أن إدارة تهيئة الفضاء الريفي تمثل وزارة الفلاحة والموارد المائيةوالصيد البحري في هذه اللجنة.

3- الاشراف على عمل المخابر الجهوية للتربة :

في إطار تطوير عمل المخابر الجهوية للتربة تمت برمجة تجهيز واقتناء معدات مخبرية في إطار برنامج التمويل الإطاري للتصرف في أحواض المصبات (FCGBV) الذي يندرج في إطار الإتفاقية المبرمة بين الحكومة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار استراتيجيات التنمية الفلاحية المعتمدة في المخططات التنموية، وقد تمإعداد برنامج لتطوير وتحديث المخابر الجهوية للتربة بولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وبنزرت وجندوبة في إطار تدخلات المشاريع التنموية المختلفة

4- اللجان:

❖ اللجنة الوطنية لتحديد المساحات القابلة للاستغلال كمقاطع التابعة لملك الدولة الخاص

خلال سنة 2019، تم عقد 03 جلسات للجنة الوطنية لتحديد المساحات القابلة للاستغلال كمقاطع التابعة لملك الدولة الخاص تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والتي تشارك فيها إدارة تهيئة الفضاء الريفي كعضو قار، تضمنت دراسة 42 ملفا تتوزع كالآتي :

- الجلسة عدد07 بتاريخ 26 فيفري 2019 وتضمنت دراسة 24 ملفات
- الجلسة عدد08 بتاريخ03 جويلية 2019 وتضمنت دراسة 13 ملفا
- الجلسة عدد 09 بتاريخ28 أوت 2019 وتضمنت دراسة 05 ملفات

❖ اللجنة القيادة لمتابعة إنجاز مشروع "دراسة المخططات المديرية الجهوية للمقاطع" الموزعة على 24 ولاية والتي قام بإعدادها الديوان الوطني للمناجم وهذه اللجنة تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

❖ اللجنة الفنية المكلفة بدراسة الملفات المتعلقة بالحصول على التراخيص لتهيئة بناءات أو إحداث بناءات أو منشآت غير ثابتة بالمستغلات الفلاحية وعلى الأراضي الخاصة الخاضعة لنظام الغابات بهدف بعث مشاريع إقامات ريفية أو فضاءات سياحية مرتبطة بالنشاط الفلاحي وتابعة له

عدد وتاريخ الجلسة	الملفات المعروضة
الجلسة عدد 03 بتاريخ 05 أفريل 2019	- تهيئة إقامة ريفية بسيدي ثابت من ولاية القيروان - بعث إقامة ريفية بجلمة من ولاية سيدي بوزيد
الجلسة عدد 04 بتاريخ 21 جوان 2019	- تسوية وضعية إقامة ريفية بمرناق من ولاية بن عروس - بعث إقامة ريفية بتستور من ولاية باجة
الجلسة عدد 05 بتاريخ 23 أوت 2019	- بعث إقامة ريفية بمجاز الباب من ولاية باجة - بعث إقامة ريفية بجلمة من ولاية سيدي بوزيد
جلسة عمل بتاريخ 05 سبتمبر 2019	-طلب إقامة ريفية بجهة بنزرت
الجلسة عدد 06 بتاريخ 18 أكتوبر 2019	- بعث إقامة ريفية بأوتيك من ولاية بنزرت - تسوية وضعية إقامة ريفية بالقلعة الكبرى من ولاية سوسة
معاينة ميدانية بتاريخ 13 نوفمبر 2019	-طلب إقامة ريفية بجهة بنزرت
الجلسة عدد 07 بتاريخ 29 نوفمبر 2019	- تسوية وضعية إقامة ريفية بصنهاجة من ولاية منوبة - بعث إقامة ريفية بعقارب من ولاية صفاقس

❖ **اللجنة العقارية التابعة للوكالة العقارية للسكنى تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية**

تاريخ الجلسة	الملفات المعروضة
22 جانفي 2019	الملف عدد 1: عرض اقتناء أجزاء على الشياع من الرسم العقاري عدد 46347 بن عروس الملف عدد 2: مقترح الترفيع في سعر الاقتناء بمنطقة التدخل العقاري بنابل الملف عدد 3: تحديد سعر الاقتناء بدائرة التدخل العقاري بولاية سليانة الملف عدد 4: مقترح اقتناء عقار "الريحان 3" بولاية سليانة الملف عدد5: مقترح اقتناء عقار بمنطقة فريانة من ولاية القصرين
15 ماي 2019	الملف عدد 1: عرض اقتناء الرسمين العقاريين عدد 80280 بن عروس وعدد 80265 بن عروس المحاذيين لتقسيم الحنايا بالمحمدية الملف عدد 2: عرض اقتناء عقارات كائنة بولاية جندوبة

اللجنة الوطنية الاستشارية للتهيئة العقارية

تاريخ الجلسة	الملفات المعروضة
09 أوت 2019	- إحداث منطقة سقوية عمومية بولاية توزر - إحداث دائرة تدخل عقاري فلاحي بولاية الكاف - إحداث دائرة تدخل عقاري فلاحي بولاية سليانة - إحداث مناطق سقوية عمومية بولاية بنزرت - مراجعة حدود منطقة سقوية عمومية بولاية باجة - مراجعة حدود منطقة سقوية عمومية بولاية منوبة

❖ **مشاريع دراسات مختلفة**

- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزيرة جربة بالإدارة العامة للتهيئة الترابية تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.
- دراسة "سياسة المدينة بتونس : المحاور الإستراتيجية" « Nouvelle Politique de la ville enTunisie : les axes stratégiques » بإدارة التعمير تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بالوطن القبلي بالإدارة العامة للتهيئة الترابية تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.
- دراسة "الأمثلة الخضراء الحضرية للمدن التونسية" تحت إشراف وزارة الشؤون المحلية والبيئة.

3.2.2 تقديم الأهداف و تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

الهدف 4.1.1 : الرفع من نسبة الغطاءالغابي

تقديم الهدف : الرّفع من نسبة الغطاء الغابي بالمناطق الجبلية والأحواض المائية للمحافظة على التّربة وإقامة مصدّات الرّياح بالمناطق السّقوية لتحسين الإنتاج الفلاحي.

جدول عدد 22

الهدف 1.1.4: الرفع من نسبة الغطاء الغابي

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
مؤشر 1.1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجملية للبلاد 16 مليون هك	%	8,41	8.39	% 99.76	(*) 8,43	8.42	% 99,88

(*) يتم تعديل البرمجة سنة 2019 والسنوات التالية اعتمادا على الانجازات الفعلية المبينة بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2018 ونسق تطور المؤشر بطاقات مؤشرات قيس الأداء والمقدر بـ 0.03 %

رسم بياني عدد 22
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف .1.1.4: الرفع من نسبة الغطاء الغابي

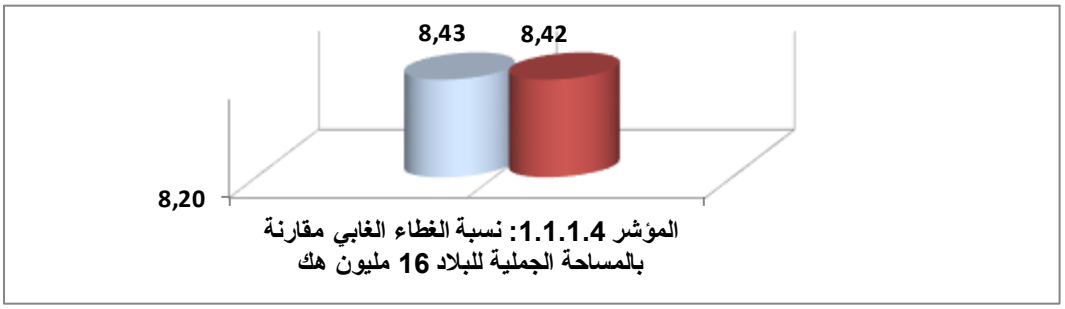

المؤشر 1.1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجملية للبلاد 16 مليون هك

- **المؤشر 1.1.1.4: نسبة الغطاء الغابي:**

تهدف عمليات التشجير الغابي والرعوي إلى الترفيع في المساحة الغابية لضمان تنمية غابية مستديمة وكذلك إلى الترفيع في نسبة الغطاء الغابي لإقرار التوازن البيئي عبر الترفيع في نسق التشجير. و تشمل هذه المساحة إضافة إلى الفضاء الغابي الطبيعي المناطق التالية المناطق الجبلية و الأحواض المائية للمحافظة على التربة وحماية المنشآت المائية وضفاف الأودية والمناطق السقوية بإقامة مصدات الرياح لتحسين الإنتاجية الفلاحية.

يتمثل النسق السنوي من التشجير الغابي والرعوي في إنجاز قرابة سبعة آلاف هكتار وذلك بتظافر جهود مختلف المتدخلين في البرنامج (الإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي) وكذلك ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى.

بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم (2018-2019) 4581 هك من مبرمجة ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة بين 2854 هك تشجير غابى 1727 هك غراسات رعوية. كما تمت غراسة حوالى 2152 هك من الهندى الاملس.

وتسعى الإدارة العامة للغابات إلى إعداد برامج تشجير بالمناطق الغابية التى تعرضت للانتهاكات والإتلاف وإنجاز مشاريع تنمية غابية ورعوية ومقاومة التصحر لبلوغ الأهداف المنشودة.

ولقد شهدت كمية الاشغال المبرمجة انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات وذلك لعدة أسباب من أهمها :

- ارتفاع كلفة الإنجاز المترتبة عن ارتفاع الأجر اليومي .
- الارتفاع في عدد عملة الحظائر الظرفية وتفشي ظاهرة التسيب بعد الثورة نتج عنه ضعف في إنتاجية هذة الحظائر خاصة و كذلك النقص الحاصل في التأطير جراء النقص في عدد الفنيين و في وسائل العمل .
- العوامل المناخية الغير الملائمة للقيام بعمليات التشجير في عدة جهات.
- معارضة السكان لعمليات التشجير.

الهدف 4.1.2: تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية:

تقديم الهدف : يرتكز هذا الهدف أساسا على:

- التحيين الدوري لقاعدة البيانات المتعلقة بالموارد الغابية والرعوية ووضع نظام معلوماتي رقمي وخرائطي بالتعاون مع المركز الوطني للاستشعار عن بعد.
- إعداد وتنفيذ أمثلة تهيئة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الفنية و الاجتماعية
- تطوير غابات الفلين في بيئتها الطبيعية
- حسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها
- تشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي من خلال تنفيذ مشاريع تتلاءم وطبيعة الغابة وتحافظ على صبغتها واستدامتها وذلك في إطار لزمات
- الإحداث والإحاطة بمجامع التنمية التي تنشط في مجال الغابات والمراعي،
- تثبيت الكثبان الرملية لحماية المنشآت والبنية الأساسية.

جدول عدد 23

الهدف 2.1.4 : تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 1.2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتمثلة في نسبة الغابات المهيأة وفي حالة استغلال)	%	35.7	(*) 25.6	71.7	31	(**) 30.6	% 98.71
المؤشر 2.2.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانات) (***)	%	85	72	84.71	100	100	% 117.65
المؤشر 3.2.1.4: نسبة المراعي المهيئة (على قاعدة مساحة جملية بـ 4,5 مليون هك)	%	20.5	18.5	%90.25	19.5	18.5	% 94.87

(*) في ما يخص انجازات سنة 2018 فقد تمت مراجعتها لعدم المصادقة على الصفقة المتعلقة بدراسات التهيئة المندمجة للغابات في إطار مشروع التصرف المندمج للمشاهد لذلك كانت الانجازات النهائية جزئية وشملت 43 ألف هكتار من 90 ألف هكتارا.

(**) تمثلت أهم انجازات دراسات التهيئة المندمجة للغابات لسنة 2019 وتعلقت بالخصوص في مواصلة متابعة تقدم إنجاز الدراسات في إطار الصفقات العمومية وتقدر الغابات التي هي بصدد التحيين بحوالي 58 ألف هكتارا.وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحيين تقديرات سنة 2019 من 57 % إلى 31 %.

هذا بالإضافة إلى عدة صعوبات تواجهها هذه الدراسات، منها قلة مكاتب الدراسات المختصة، غياب أهل الاختصاص في مجال تهيئة الغابات، صعوبات ميدانية متعلقة بالأمن والتنقل ونقص أعوان الغابات على الميدان. إلخ....

(***) تم إنتاج 380772 م3 من الخشب خلال سنة 2019 غير أنه لم يتم عرض سوى 76212 م3 للبيع في حين تأجل بيع باقي الإنتاج إلى بتة الحطب بتاريخ 28 جانفي 2020 بنسبة بيع تقدر بـ 68 % أي ما يعادل 206000 م3 وبذلك تكون جملة الكميات المباعة في حدود 282212 م3.

رسم بياني عدد 23

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف2.1.4: تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية

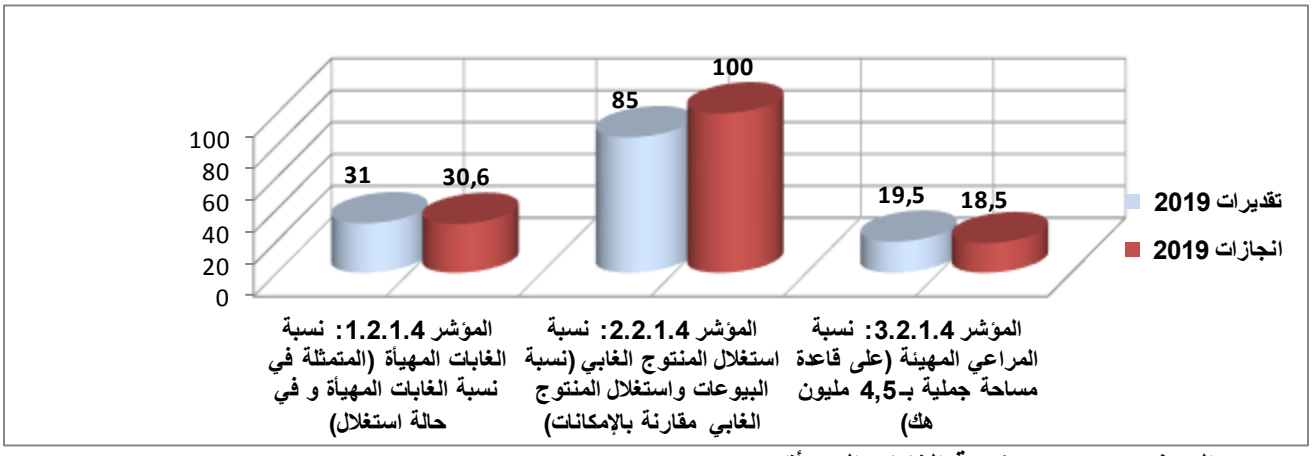

- **المؤشر 1.2.1.4: نسبة الغابات المهيأة:**

تمثلت أهم انجازات الإدارة العامة للغابات لسنة 2019 فيمايخص دراسات التهيئة المندمجة للغابات في مواصلة متابعة تقدم إنجاز الدراسات المصادقة عليها في إطار الصفقات الموالية :

1 الصفقة المبرمة مع المركز الوطني للدراسات الفلاحية والمتعلقة بإعداد مخططات تهيئة على مساحة 14657 هكتارا من الغابات بولاية سليانة (لأنساق كسرى 1، جبل ملحة وجبل مرقاب وجبل منصور وجبل لشيهب وسيدي عياد) قسط 1 و 2 والذي تم خلال شهر نوفمبر المصادقة على المرحلة الأولى من الدراسة تم خلال شهر سبتمبر 2019 المصادقة على المرحلة الثانية من الدراسة والمتعلقة بمخطط التهيئة المقترح.

2 الصفقة المبرمة مع مكتب الدراسات عالمية الخادمات لتطوير القدرات بتونس على مساحة 13515 هكتارا بولاية جندوبة وباجة (عين دراهم 3 و 6 و8 وخرقالية، والدماين) قسط 1 و2 وقد تمت المصادقة على المرحلة الأولى خلال سنة 2017 للقسط 1 و2 . خلال سنة 2019 قامت الإدارة بالمتابعة والمصادقة على المرحلة الثانية من القسط الثاني للدراسة والمتعلق بمقترح تهيئة الغابات بالأنساق الغابية بكل من عين دراهم 3 و6 و8 كما عملت على المتابعة الميدانية ومراجعة بعض العناصر المتعلقة بالقسط الأول من نفس طلب العروض والخاص بأنساق خرقالية والدماين وهي بصدد المصادقة على المرحلة الثانية المتعلقة بهذه الأنساق الأخيرة.

3 الصفقة المبرمة مع المركز الوطني للدراسات الفلاحية والمتعلقة بإعداد مخططات تهيئة غابية مندمجة على مساحة 6802 هكتارا من الغابات بولاية بنزرت (أنساق شوشة 1 وشوشة 2 وشوشة طمرة)، الدراسات في طور الانجاز .

4 الصفقة المبرمة مع مكتب الدراسات عالمية الخادمات لتطوير القدرات بتونس على مساحة 7140 هكتارا من الغابات بولاية سليانة (أنساق كاف النمايرية، بوكحيل وروس اللويزات)، الدراسات في طور الانجاز.

5 تقوم الإدارة الفرعية بالتنسيق مع هياكل دوائر الغابات بكل من بنزرت وسليانة وتعمل على المتابعة الميدانية ضمانا لحسن إعداد هذه الدراسات.

6 تسعى الإدارة الفرعية في البحث على تمويل لتحقيق الأهداف المنتظرة للخطة الوطنية لقطاع الغابات والمراعي والمتعلقة بمراجعة أمثلة التهيئة وتحيينها.

7 واعتبارا أنه تم إلغاء الإعتمادات المخصصة للغرض من الميزانية المركزية المعتمدة على البرنامج الوطني منذ سنة 2018، فيبقى حاليا تحقيق أهداف المخطط الخماسي 2016-2020 والخطة الوطنية لقطاع الغابات والمراعي 2015-2024 رهينة الميزانية المخصصة للغرض في مشروع التصرف المندمج في المشاهد.

8 في الغرض قامت الإدارة في إطار مشروع التصرف المندمج في المشاهد الممول بالتعاون مع البنك العالمي بالمساهمة في متابعة ملف طلب عروض لإعداد دراسات التهيئة والتصرف المندمج والتشاركي للغابات والذي شمل 2 ولايات وهي باجة وجندوبة على مساحة 47301 هكتارا موزعة على 3 أقساط، وبعد حوالي سنتين من المداولات أعلنته اللجنة العليا للصفقات غير مجدي. وتعمل الإدارة حاليا على مراجعة شكل إجراء هذه الدراسات للإسراع بتحقيق الأهداف. في الغرض عرض مقترح إبرام اتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لمراجعة ودراسة أمثلة تهيئة على مساحة 175000 هكتار من الغابات.

9 قامت الإدارة الفرعية بالتنسيق مع وكالة استغلال الغابات والجهات المعنية بإعداد ووضع برامج البتات وبدعم الجهات في أشغال التطريق وفي الزيارات الميدانية لتحديد القطع المبرمجة والمساحات المعنية خاصة في ما يخص الأنساق المنتهية صلاحية أمثلة تهيئتها.

10 كما تهتم بالتنسيق والمصادقة على أمثلة التهيئة للغابات الخاصة مثل غابة هنشير فرحات وغابة الواد الكبير (الغرداية نابل).

11 وتقوم بمتابعة دراسات التهيئة الغابية مع الجهات في ما يخص الصفقات الجهوية على غرار نابل وبن عروس.

جدول متابعة دراسات التهيئة الغابية

الولاية	سنة استلام الدراسة	المساحة بالهك	المالك	الملاحظة
سليانة	2019	14657	الدولة	مركزي (رئيس الدائرة)
باجة	2020	7600	الدولة	مركزي-بصدد المصادقة
جندوبة	2019	5915	الدولة	مركزي
بنزرت	2019	300	خاص	هنشير فرحات
نابل	2019	672	خواص (مجلس محلي)	مجلس التصرف ببني خيار
بن عروس	2019	4170	الدولة	جهوي
نابل	2020	10615	الدولة	جهوي (بصدد الدراسة)
بنزرت	2020	6802	الدولة	مركزي (بصدد الدراسة)
سليانة	2020	7140	الدولة	مركزي (بصدد الدراسة)
المجموع		57871		

- **المؤشر2.2.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي:**

تتمثل أهم المنتوجات الغابية في الخشب والفلين والحلفاء والوحدات العلفية والنباتات الطبية والعطرية وبذور الزقوقو والبندق.

وتبلغ القدرة الإنتاجية السنوية لأهم المنتوجات الغابية بـ:

- ما يقارب 500 ألف م3 من الخشب.
- 8 ألف طن من الفلين.
- 40 ألف طن من الحلفاء.

بالإضافة إلى المواد الغابية غير الخشبية كالنباتات العطرية مثل الاكليل والريحان أغصان الذرو المعد للتزويق وحبوب الزقوقو والزيتون ومواد المقاطع وتربية النحل وكل المواد الأخرى غير الحطب والخفاف المتأتية من الغابات الدولية (94 ألف هكتار سنويا من براعم الإكليل و23 ألف هكتار سنويا من براعم الريحان..).

وتستغل هذه المنتوجات الغابية من طرف 50 مؤسسة على ملك الخواص بعد التقويت فيها لفائدتهم بالمزاد العلني أو بالمراكنة عن طريق وكالة استغلال الغابات وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية. وتمكن المنتوجات الغابية على اختلاف أنواعها من تلبية حاجيات البلاد من خشب الفلاحة والمناجم وحطب العجين وحطب الوقود إلا أننا نسجل عجزا من خشب النشر يتم توريده لسد حاجيات البلاد.

وتتولى دوائر الغابات بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ووكالة استغلال الغابات تنفيذ البرامج السنوية لاستغلال الغابات أخذا بعين الاعتبار الجوانب الفنية المحددة بأمثلة التهيئة والإجراءات المنصوص عليها في مجلة الغابات والتوجهات التنموية في قطاع الغابات والمراعي (تطوير غابات الفلين في بيئتها الطبيعية، حسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها، التصرف الرشيد في المنظومات الغابية..) غير أن استغلال المنتوج الغابي بقى دون طاقة الإنتاج المتاحة للتثمين المجدي للمنتوج.

حجم استغلال الغابات وتكسير الغابات في الأراضي الخاصة الخاضعة لنظام الغابات والأراضي التابعة لملك الدولة الخاص: عدد 819 مطلب متمثلة في استغلال أشجار غابية مكنت من توفير حوالي عدد 28 ألف شجرة غابية لتوفير حوالي 9.6 ألف متر مكعب من الخشب

- **المؤشر 3.2.1.4: نسبة المراعي المهيأة(*):**

تم خلال موسم 2018-2019 تشجير حوالى2152 هك من الغراسات الرعوية وغراسة 2152 هك من الهندي الأملس من أصل 2859 هك مبرمجة ضمن برامج ومشاريع كل المتدخلين .

جدول رقم 4:ملخص إنجازات تنمية المراعي لسنة 2019

المتدخل	غراسة الهندي الأملس	نسبة النجاح (%)
الإدارة العامة للغابات	57	80
الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية	482	90
ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	1613	100
المجموع (هك)	**2152**	**96**

وفي إطار تهيئة المراعي واصلت الإدارة العامة تنفيذ اتفاقية الشراكة مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة "إيكاردا" والمتمثلة في إنجاز عملية نموذجية لتحسين المراعي بوادي الصبايحية بولاية زغوان على مساحة 80 هك . وتهدف هذه الإتفاقية إلى بناء القدرة على إستمرارية وزيادة مرونة إنتاج أنظمة المراعي الغابية من خلال التحسين البيئي والحد من تأثيرات

التغيرات المناخية . ودخلت حيز الإستغلال في سنة 2019 ، و تم توزيع حوالي 1.5 طن من السلة على متساكني الجهة وذلك لدعم تحسين المراعي الخاصة لتقليص الضغط على المراعي الغابية. وفي نفس الإطار تم تركيز تجربة لتحسين المرعى بنبتة السلة على مساحة حوالي 50 هك بمنطقة سوق الخميس من ولاية جندوبة وتوزيع كمية هامة لحوالي إثنان طن على متساكني الجهة.

وضمن مشروع التنمية الفلاحية والرعوية (PRODFIL) بولاية مدنين تم إنجاز :

- إراحة لحوالي 12000 هك من المراعي الإشتراكية وتوفير كميات هامة من الأعلاف في شكل تعويضات لمربي الماشية
- تركيز 15 مظلة إصطناعية
- عقد العديد من الجلسات العمل مع المصالح الفنية المعنية ومجالس التصرف ومجامع التنمية الفلاحية لتهيئة حوالي 16000 هك من مراعي الواعرة حيث توجت هذه الجلسات بإعداد مخطط والشروع في تنفيذه لسنة 2020 .
- وفي إطار تنفيذ مشروع التنمية الزراعية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بالجنوب الشرقي بولايتي تطاوين وقبلي (المرحلة الثانية) حيث تم إنجاز ضمن عنصر تحسين إنتاجية المراعي بدعم إراحة لحوالي 34200 هك من المراعي الجماعية منها 7320 هك مراعي خاضعة لنظام الغابات بالأفاليج والفريدة والمهيري منذ 2016 و أدرجت جلها في برنامج الإستغلال الدوري والمنتظم منذ 2018 ، مع تركيز 20 من المظلات الإصطناعية وإحداث عدد 07 من خزانات مياه بالمراعي بولاية تطاوين . اما بولاية قبلي تمت إراحة حوالي 50000 هك من المراعي الإشتراكية وتركيز لعدد 11 من المظلات البيولوجية والإصطناعية وتهيئة لعدد ثمان من الخزانات وتنفيذ تجربة للإستزراع على مساحة 1000 هك بالمراعي الإشتراكية.

الهدف 4.1.3 : المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية:

تقديم الهدف :يعالج هذا الهدف كيفية حماية الغابات من الآفات والحرائق وتنظيم ومراقبة الصّيد البرّي وحماية الأحياء البرّية, كما يعمل هذا الهدف على الرّفع في نسبة مساحة المناطق المحمية والّتي تمثّل في الوقت الحاضر 17 %من المساحة الجملية للغابات.

جدول عدد 24

الهدف 3.1.4: المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 1.3.1.4: المساحة المحترقة لكل حريق (يقيس سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة)	هك	1.5	6.31	%420	1	10.47	% 10,47
المؤشر 2.3.1.4: عدد المناطق المحمية المهيأة من جملة المحميات والحدائق الوطنية المحدثة وعددها 44	عدد	23	18	% 78.3	23	34	% 147.82
المؤشر 3.3.1.4: طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا	كلم	1300	913	% 70.2	1300	450	35%

(*) نسبة سلبية نظرا لأن الهدف هو تقليص معدل المساحة المحترقة.

رسم بياني عدد 24

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 3.1.4 : المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية

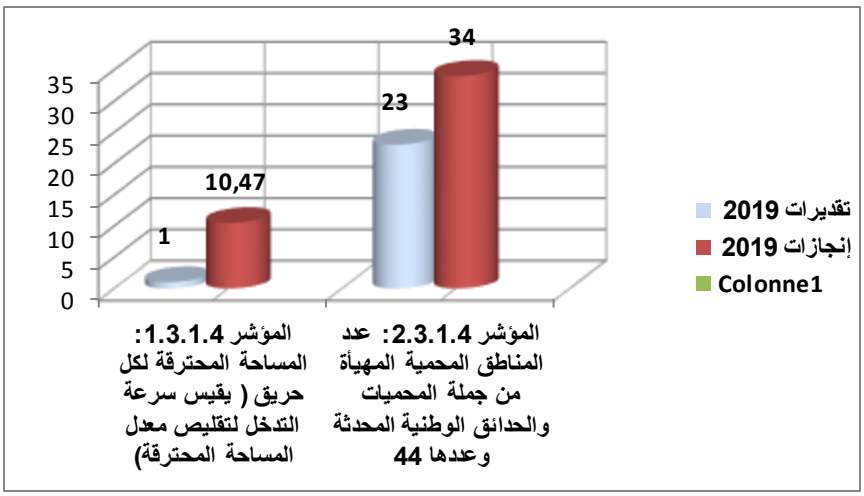

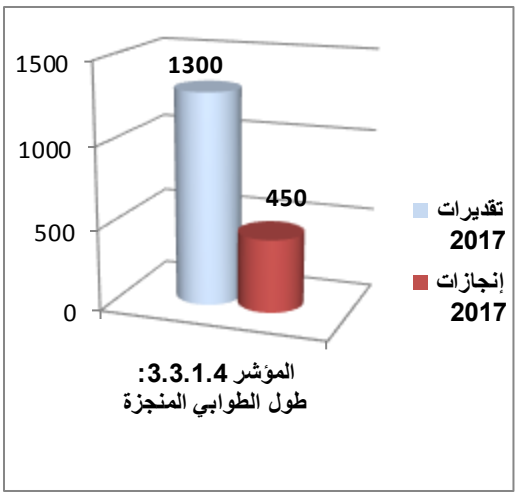

مقاومة زحف الرمال

إن الهدف الرئيسي من هذا العنصر هو حماية الواحات، والتجمعات السكنية والمنشآت والبنية الأساسية والطرقات من زحف الرمال والحد من ظاهرة التصحر وذلك بالتدخل في مرحلة أولى بالطريقة الميكانيكية سواء بتركيز الحواجز الرملية أو بتعليتها، وفى مرحلة ثانية التثبيت بالغراسات سواء كانت رعوية أوغابية. حيث تواصلت خلال سنة 2019 المجهودات لتنفيذ ومتابعة أنشطة مقاومة زحف الرمال ضمن البرنامج الوطني حيث بلغت الانجازات حوالي 150 كلم بالمقارنة بالسنة الفارطة حوالي 250 كم من الطوابي الإصطناعية معلاة بالجريد الجاف وتعلية الطوابي حوالي 300 كم بكلفة جملية تناهز إثنان مليون دينار، وبالإضافة تم تهيئة الجسور والطوابي القديمة على مساحة 250 هك بولاية تطاوين (مشروع التنمية الزراعية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية)

وتجدر الإشارة إلى أن نسق تقلص في إقامة الطوابى الإصطناعية يرجع بالأساس الى إرتفاع التكلفة التى مرت من 2500 د الى حوالى 5000 د للكلم الواحد وعدم الترفيع فى الإعتمادات المرصودة لهذه الظاهرة من جهة ومن جهة أخرى غياب مشاريع تنموية توفر إعتمادات تعاضد مجهودات الدولة في هذا المجال كما طرحت خلال السنوات الفارطة بعض الإشكاليات المتعلقة ببعض المصدات الرملية المنجزة منذ السبعينات حيث كانت موضوع إحتجاجات المتساكنين ببعض المناطق خاصة بسوق الأحد والنوايل للمطالبة بإزالة الحواجز بتعلة أنها أصبحت مصدر رمال متحركة تغمر البنية التحتية والمنشاءات بالمنطقة وفي هذا الصدد تم إعداد دراسة حول وضعية زحف الرمال ومخطط عملي بولايتي قبلي وتوزر لمقاومة هذه الظاهرة والآن بصدد البحث عن تمويل لتنفيذ عناصر الدراسة ..

تنمية منابت الحلفاء

تغطي منابت الحلفاء جبال وهضاب الوسط الغربي التونسي الذى يشمل ولايات القصرين وسيدي بوزيد وقفصة والقيروان،على مساحة 450 ألف هكتار. حيث تشكل هذه المنابت قطاع اقتصادي واجتماعي وبيئي هام على عدة مستويات:

- تزويد معمل عجين الحلفاء بالمادة الأولية والذي بدوره يشغل 900 عاملا.
- توفر دخل إضافي لعديد من العائلات خلال موسم الجني (حوالي 4000عائلة).
- توفر نسبة هامة من حاجيات قطيع الماشية بالجهة من الوحدات العلفية

وبنـــاءا على كل ما ورد سابقا تكوّن منابت الحلفاء وسط طبيعيا خاصا وحساسا ... وتمثل الحاجز النباتي الأخير أمام زحف الرمال: وجب حمايته وتنميته لما له من أهمية كبيرة على المجال البيئي.

ونظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع حيث يقتصر حاليا برنامج تنمية منابت الحلفاء على تدخل موضعي من خلال الإعتمادات المرصودة ضمن البرنامج الوطني للغابات ، و يتمثل في إعادة تجديد الحلفاء بتحجير مساحات بواسطة الغراسات الرعوية و التشجير الغابي ، حيث تبلغ ميزانية تنمية منابت الحلفاء حوالي 0.7 مليون دينار منها 0.2 م د مخصصة للتنمية و الباقي لتأجير الأعوان و مصاريف التسيير.

ونتيجة لعدم توفر الإعتمادات المالية من طرف الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين مع العلم أن موسم جني الحلفاء يتم فتحه وغلقه بقرار من السيد وزير الفلاحة على مدة خمسة اشهر وحيث قدرت طاقة الإنتاج بحوالي 5000 طن من مادة الحلفاء في سنة 2019.

فبالرغم من الجهود الوطنية والجهوية المبذولة للمحافظة على منابت الحلفاء تتعرض هذه الأخيرة إلى العديد من الضغوطات التي أثرت سلبا على مساحاتها وكثافتها ومنها:

- العوامل الطبيعية والظروف المناخية الصعبة
- توسع الأراضي الزراعية على حساب هذه المنابت مستغلين في ذلك الوضع العقاري لمنابت الحلفاء والتي في أغلبها أراضي إشتراكية رغم التشريعات وما تقوم به المندوبية من مجهود للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة
- و الرعي الجائر والإستغلال الصناعي المفرط لنبتة الحلفاء
- عدم الإلتزام بقرار السيد وزير الفلاحة

كل هذه العوامل ساهمت في تقلص المساحات ، ففي سنة 2019 تم تسجيل تكسير وحراثة حولي 575 هك والتحوز بوسط منابت الحلفاء الخاضعة لنظام الغابات على مساحة 577 هك بولاية القصرين.

▪ المؤشر 1.3.1.4: المساحة المحترقة لكل حريق:

تعتبر الحرائق من أخطر العوامل التي تهدّد الثروة الغابيّة نظرا لما تخلّفه من أضرار بليغة بالبيئة وبالممتلكات. وتتميز الغابات التونسية كغيرها من الغابات المتوسّطيّة بقابليتها للحرائق خاصّة خلال السنوات الجافة وفي فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة بالإضافة إلى صعوبة التّحكّم في الحرائق وسرعة انتشارها في بعض الأحيان وذلك راجع لصعوبة الوصول إلى مناطق الحريق.

وبلغ المؤشر 1.3.1.4 لسنة 2019 : 10.47 هو مرتفع مقارنة بالهدف المنشود وهو 1.5 هك لكل حريق غير أن المساحات المحترقة بقيت مرتفعة 2900 هك سنة 2019 مقارنة بمعدل المساحة المحترقة في السنة.

▪ المؤشر 2.3.1.4: عدد المناطق المحمية المهيأة (محميات وحدائق وطنية):

بعد أن بلغنا الهدف المنشود لإحداث شبكة من الحدائق الوطنية و المحميات الطبيعية والمناطق الرطبة وتغطية كل المنظومات الطبيعية حيث بلغ عدد المناطق المحمية المحدثة 17 حديقة وطنية و27 محمية طبيعية، توجب إعداد أمثلة تهيئة وتصرف تشاركي ومندمج تعدهم المصالح الغابية طبقا لأوامر بعث هذه المحميات. غير أن معظم المناطق المحمية غير مهيئة حاليا مما أوجب إعداد الدراسات اللازمة لذلك. وطبقا لبرنامج التصرف حسب الأهداف، تمت برمجة الدراسات لبلوغ هدف تهيئة 44 منطقة محمية في غضون سنة 2024. أي بمعدل 3 إلى 5 دراسات سنويا. ويتم إعداد الدراسات على مستوى الوطني نظرا لأهمية مشاركة الإدارات والوزارات الأخرى في لجان المتابعة و تقييم الدراسات مع تفعيل إنجازها و تقديم الإقتراحات في الغرض.

تضم البلاد التونسية 17 حديقة وطنية و27 محمية طبيعية و41 منطقة رطبة ذات أهمية عالمية. وعلاوة عن عمليات التصرف والتسيير، تم خلال سنة 2019 التنسيق مع كافة المتدخلين بالحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمناطق الرطبة لوضع برامج التهيئة وتثمين هذه المناطق وتكوين محافظي المناطق المحمية.

و في هذا الصدد تمت المصادقة على دراسة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لتعزيز القدرات الفنية بشمال افريقيا لمحافظي المناطق المحمية في مجال المراقبة و تثمين الموارد الطبيعية و جعل المناطق المحمية محرك للتنمية و في هذا الاطار تم وضع خطة عمل لمدة خمسة سنوات لتكوين محافظي المناطق المحمية .

تم خلال سنة 2019 :

- العمل على إرساء أنموذج للتصرف التشاركي بالمناطق المحمية قصد تشريك القطاع الخاص في التصرف بهذه المناطق وتنمية موارد الرزق للمتساكنين المحليين ودعم فرص التشغيل.
- انطلاق مشروع جديد MEDUSA مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة "تطوير وترويج سياحة المغامرات المستدامة في المواقع الطبيعية في البحر الابيض المتوسط"
- انطلاق مشروع جديدWILD Tunisia مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة " وضع علامة جودة Labellisation للمنتجات والخدمات المحلية
- انطلاق مشروع جديد مع الوكالة الفضائية الاروبية لجرد المناطق الرطبة عبر الاقمار الاصناعية
- انطلاق مشروع جديد مع صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة BlueSeeds - استكشاف طرق مبتكرة لتعزيز القدرات المالية والتنظيمية للمناطق المحمية في تونس
- انطلاق مشروع جديد مع صندوق المحافظة على الصحراء لاعادة توطين غزال الريم بالجنوب التونسي
- انطلاق مشروع جديد مع صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة تحسين المعرفة على النباتات في المناطق الرطبة بجربة وحالة الحفاظ على الأنواع التراثية بها إشراك المجتمع المدني لحماية سبخة سجومي ، تونس
- انطلاق مشروع جديد مع صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة و لإشراك المجتمع المدني المحلي لحماية سبخة سجومي،
- انطلاق مشروع جديد مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لتحيين القائمة الحمراء المتعلقة بالنباتات و الحيوانات البرية المهددة بالانقراض بتونس.

- بصدد اعداد مشروع بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لدراسة القائمة الخضراء للتصرف في المناطق المحمية بالحديقة الوطنية بالفائجة و الحديقة الوطنية بجبل السرج .
- بصدد اعداد مشروع مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة – مكتب شمال أفريقيا. تقييم منافع المناطق المحمية بتونس
- سيتم تقديم نتائج هذا المشروع خلال منتدى اقليمي للمناطق المحمية خلال شهر افريل المقبل
- بصدد اعداد مشروع مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة – مكتب شمال أفريقيا و المعهد الوطني للفلاحة . حماية النباتات الوراثية بالمناطق المحمية و في هذا الصدد قمنا بإعداد بروتوكول لحماية النباتات المهددة بالانقراض.
-
- بصدد اعداد مشروع مع مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة والوكالة الفرنسية للتنمية – تعزيز التصرف بالنظم الايكولوجية بالحديقة الوطنية بزمبرة وزمبرته . و ارساء أنموذج للتصرف التشاركي بالمنطقة المحمية و جبل الهوارية قصد تشريك الجمعية المحلية وتنمية موارد الرزق للمتساكنين المحليين ودعم فرص التشغيل.
- بصدد اعداد مشروع بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لدراسة القائمة الحمراء للمنظومات الايكولوجية بتونس.
- بصدد اعداد مشروع بالتعاون مع مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة لتسجيل الحديقة الوطنية بجبل السرج ببرنامج " الإنسان والمحيط الحيوي" (MAB) .
- بصدد اعداد مشروع بالتعاون مع الديوان الوطني للمناجم و منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لاحداث حدائق جيولوجية
- تنفيذ مشروع المهن الخضراء حول المناطق المحمية بالشمال الغربي بتونس.
- تنفيذ عناصر المشروع المتعلق بالمتابعة العلمية لغزال الاطلس بجبل السرج.

كما تم انجاز أشغال التهيئة بالمناطق المحمية و دعم برنامج تطوير السياحة الإيكولوجية، و خلال سنة 2019 تم تكثيف التدخلات بالحدائق الوطنية و المحميات الطبيعية من خلال الإنجازات التالية :

- المصادقة على دراسة تحيين مثال التهيئة والتصرف التشاركي والمندمج للمناطق المحمية بدار فاطمة. و جبل زغدود بالقيروان
- المصادقة على دراسة مثال التهيئة والتصرف التشاركي كنطقة MAB ببرنامج " الإنسان والمحيط الحيوي" (MAB) .
- بالحديقة الوطنية ببوهدمة وبزمبرة و بالسرج
- إعداد الخطوط المرجعية لدراسة مثال التهيئة والتصرف التشاركي و المندمج بالحديقة الوطنية باشكل .
- إعداد طلب العروض الخاص بتهيئة المتحف الايكولوجي بالمحمية الطبيعية بحوض وادي قابس الجزء 2 والمحمية الطبيعية بعرباطة بقفصة .
- إعداد جذاذات فنية لانجاز مشاريع للتصرف المستدام والتشاركي بالمناطق المحمية.

- تنفيذ عناصر التهيئة بالمناطق المحمية في إطار المشروع التونسي الياباني بولايتي باجة و جندوبة: الحديقة الوطنية بكاب نقرو - جبل شيطانة و المحمية الطبيعية وادي الزان.
- تنفيذ عناصر التهيئة بالمناطق المحمية ببوهدمة **و جبيل و دغومس** في إطار **مشروع تنمية السياحة الإيكولوجية** بالتعاون مع مصالح وزارة الشؤون المحلية و البيئة، حيث تم تمويل 197مشروع صغير في شكل هبات تتراوح قيمتها بين 3 إلى 12 ألف دينار تخص عدة أنشطة ذات علاقة بالتنوع البيولوجي والسياحة الإيكولوجية على غرار الصناعات التقليدية وأنشطة خدماتية وخدمات سياحية وبيع الملابس التقليدية وتربية النحل وتسمين العجول والضأن والفلاحة السقوية. وقد مكنت هذه المشاريع من توفير أكثر من 550 موطن شغل قار بمعدل 3 مواطن شغل لكل مشروع.

كما تم تمويل أنشطة جمعياتية وعددها 29 موزعة على الجهات المعنية بالمشروع وترمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي بالمناطق الصحراية

- تحسين البنية التحتية للمناطق المحمية **ببوهدمة ودغومس وجبيل** في إطار **مشروع تنمية السياحة الإيكولوجية** بالتعاون مع مصالح وزارة البيئة و التنمية المستدامة متمثلة في:

– تحسين البنية الداخلية للحدائق الوطنية لحسن استقبال الزوار (إعادة تهيئة المسالك الداخلية واستكمال إنجاز بحيرة جبلية وتهيئة أبراج مراقبة ومناطق استراحة...)،

– تهيئة المتاحف الإيكولوجية من حيث إعادة ترميم المكان وتجديد الوسائل والمعطيات حول الحدائق الوطنية

– مراكز الإقامة وتجهيزهم بالطاقة الشمسية ومعدات للإقامة.

– حفر بئر داخل الحديقة الوطنية بدغومس وتجهيزها بمعدات ضخ وتهيئة شبكة ري للمياه.

– بصدد استكمال حفر بئر وتجهيزها بالحديقة الوطنية ببوهدمة،

– إنجاز أشغال تحسين تهيئة المسلك الرابط بين قرية دغومس وقرية بوهلال والحديقة الوطنية بدغومس على طول 21.6 كلم،

– تم إنجاز أشغال إضافية لمزيد تحسين البنية التحية للحدائق الوطنية الثلاثة قصد مزيد تحسين ظروف استقبال الزوار،

– إنشاء البراج مراقبة لمكافحة الصيد غير المشروع وبالتالي الحفاظ على الحياة البرية داخل المناطق المحمية

– احداث بحيرات جبلية و نقاط مياه للحيوانات البرية وذلك قصد تزويد الحياة البرية بالمياه خلال فترة موسم الجفاف من أجل تحسين الظروف المعيشية داخل المناطق المحمية .

نقطة التسميد مجهزة بأوعية ول فرز انتقائية للزائري **Point de compostage équipé avec des conteneurs de tri sélectif et des corbeilles pour les visiteurs**

- تنفيذ عناصر المشروع المتعلق باعادة البنية التحتية للمحمية الطبيعية بجزر الكنايس الممول من طرف سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بتونس.
- إعداد خطة عمل للإجراءات الأولية بالمحمية الطبيعية بجزر الكنايس.
- إعداد التقرير الوطني المتعلقة بالاتفاقية الدولية للمحافظة على الحيوانات المهاجرة.
- وفي إطار اتفاقية شراكة مع المجلس الأعلى للبحوث العلمية باسبانيا حول دراسة الظاهر التونسي لإعادة توطين الغزال الجبلي و الأرو المغاربي بولايات زغوان و سليانة و الكاف تم جلب وإعادة توطين 43 رأسا من الغزال الجبلي سنة 2017 من الميريا باسبانيا الى الحديقة الوطنية بالسرج وإعداد برنامج عمل لسنتي 2018 و 2019، 2020و في هذا الصدد قمنا بالعمليات التالية:
- التعداد، حيث وصل العدد الحالي لغزال الأطلس بجبل السرج ل100 رأس.

- المتابعة العلمية لغزال الأطلس بجبل السرج والتحضير لعملية إطلاقه في الطبيعة.
- تم اطلاق 34راس لغزال الأطلس بجبل السرج في الطبيعة
- إعداد المرحلة الثانية للمشروع و تم اعداد اتفاقية شراكة في الغرض مع الجانب الاسباني لاقتناء قلادات رقمية للمتابعة العلمية وسيتم لاحقا عدد من الغزال إلى مناطق أخرى لتعميرها وتكوين سلالة وقطيع ثان بالبلاد التونسية.
- إعداد المرحلة الثالثة للمشروع لإعادة توطين غزال المهر بالجنوب التونسي.
- إعداد اتفاقيات تعاون بين تونس والمغرب وتونس والسينغال، متعلقة بالمحافظة على الحياة البرية.
- القيام بملتقى دولي علمي بتونس متعلق بخبراء الحياة البرية بالساحل والصحراء.
- في إطار اتفاقية شراكة مع جمعية ماروال ويلد لايف الأنقليزية تم إعداد برنامج عمل لسنة 2019 يتمثل في:
- القيام بعملية متابعة للحيوانات البرية بالجنوب التونسي بواسطة طائرة بدون طيارعلى مرحلتين .
- إعداد دراسة لتركيز مركز لتربية غزال الريم بالمحمية الطبيعية بالقنة.
- إعداد دراسة جينية خاصة بالمها وابو حراب.
- تطوير نموذج جيني وإعداد منصة مراقبة.
- مشروع تركيز كاميرا مراقبة بالحدائق الوطنية بدغومس وجبيل وبوهدمة للمتابعة العلمية للحياة البرية
- حماية الحيوانات البرّية المهددة بالانقراض واقتناء الأعلاف وإعادة توطين الحيوانات المنقرضة بالمناطق المحمية
- إعداد شارات خاصة بالمناطق المحمية.
- إحداث منصة إعلامية وشبكة الخبراء الخاصة بالنباتات البرية
- إحداث منصة إعلامية بشمال إفريقيا لحماية الأيل الاطاسي
- موقع الكتروني للمناطق المحمية لدى المرصد الوطني للفلاحة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري http://www.onagri.nat.tn/forets

- **المؤشر 3.3.1.4: طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا:**

تواصلت خلال سنة 2019 المجهودات لتنفيذ ومتابعة أنشطة مقاومة زحف الرمال ضمن البرنامج الوطني حيث بلغت الانجازات تقلصا بحوالي 150 كلم بالمقارنة بالسنة الفارطة حوالي 250 كم من الطوابي الإصطناعية معلاة بالجريد الجاف موزعة بين ولايات بالوسط والجنوب (قفصة، قابس، قبلي، توزر، مدنين وتطاوين) وتعلية 300 كلم من الطوابي.

وتجدر الإشارة إلى أن نسق تقلص في إقامة الطوابى الإصطناعية يرجع بالأساس الى إرتفاع التكلفة التى مرت من 2500 د الى حوالى 5000 د للكلم الواحد وعدم الترفيع فى الإعتمادات المرصودة لهذه الظاهرة من جهة ومن جهة أخرى غياب مشاريع توفر إعتمادات تعاضد مجهودات الدولة في هذا المجال كما طرحت خلال السنوات الفارطة بعض الإشكاليات المتعلقة ببعض المصدات الرملية المنجزة منذ السبعينات حيث كانت موضوع احتجاجات المتساكنين ببعض المناطق للمطالبة بإزالة الحواجز بتعلّة أنها أصبحت مصدر رمال متحركة تغمر البنية التحتية والمشاءات بالمنطقة.

الهدف 4.2.4: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف:

الهدف 4.2.4: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف:

تقديم الهدف : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف وما يصاحبه من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.

جدول عدد 25

الهدف 4.2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 1.4.2.4: نسبة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف (من جملة الأراضي المهددة بالإنجراف والمقدرة بـ3,5 مليون هك سنة 2010).	%	9,37	9,44	100%	9,91	10,04	100%
المؤشر2.4.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف(2001-2011)والمقدرة ب641ألف هك)	%	42,51	41,41	99%	47,60	46,47	98%

رسم بياني عدد 25

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة

الهدف 4.2.4: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف

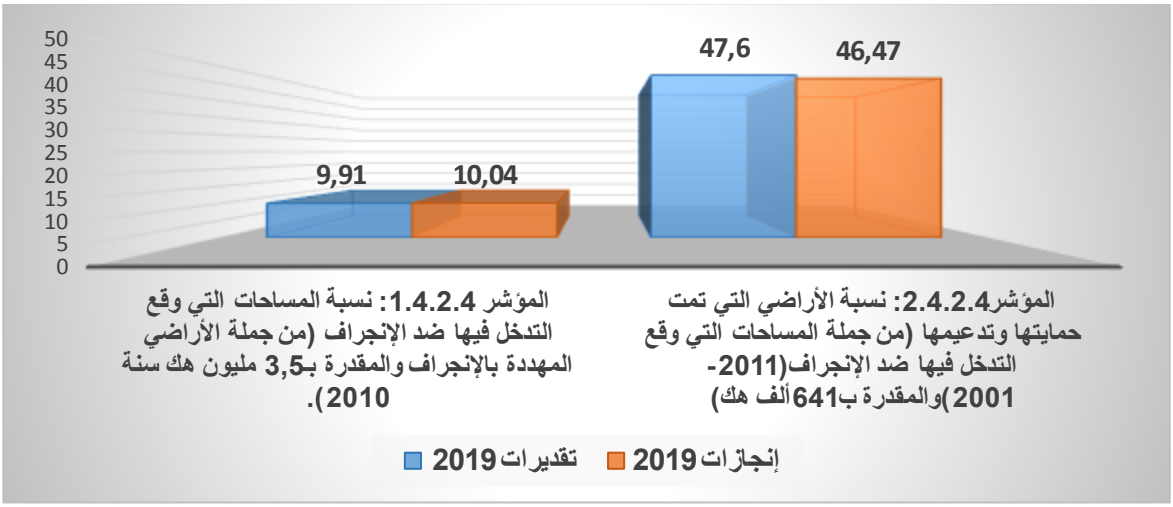

المؤشر1.4.2.4: نسبة المساحات المهيأة ضد الإنجراف:

بصفة إجمالية سجلت المؤشرات الخاصة بحماية الأراضي الفلاحية تطورا مقارنة مع ما كان مبرمجا وذلك لأن معظم الأشغال تنجز عن طريق الحضائر .

المؤشر2.4.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها:

رغم مايشهده المؤشر من تطور مرضي إلا أن نسبة تثبيت المنشآت بالغراسات الرعوية تبقى ضعيفة ويرجع ذلك في بعض الجهات إلى نقص في نقاط التزود بمياه الري كما إرتفعت نسبة إنجاز غراسة الزيتون وذلك لوجود مشروع خاص لغراسة الزياتين حول البحيرات الجبلية.

الهدف 4.2.5 : الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء:

تقديم الهدف : نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية 2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب.

جدول عدد 26

الهدف 5.2.4 : الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 1.5.2.4: نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية 2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب(*)	%	11,62	10,43	% 89,8	11,42	11,56	% 100

رسم بياني عدد 26

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة

بالهدف 5.2.4: الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء

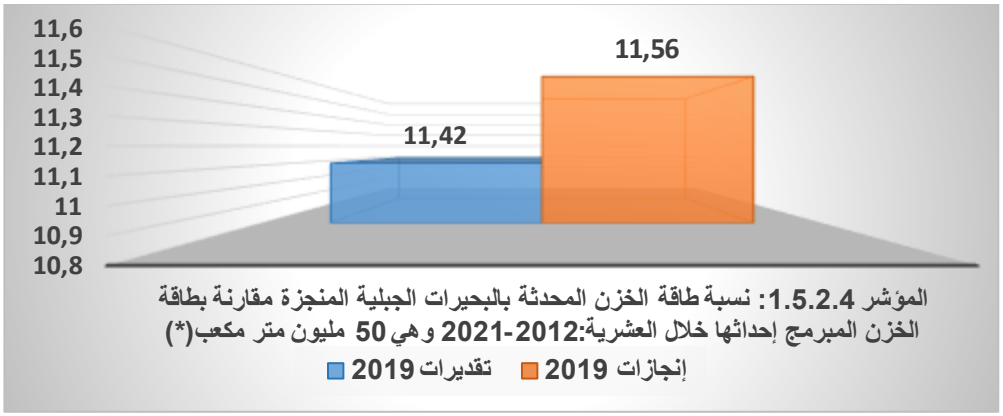

المؤشر 1.5.2.4:نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية 2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب:

وقع البدء في عشرية جديدة 2012-2021 بهدف طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية بـ 50 مليون متر مكعب مقارنة بأهداف الخطة العشرية للمحافظة على المياه والتربة يبقى الهدف بعيدا رغم نهاية هذه الخطة ففي سنة 2011 بلغت قيمة المؤشر 50,79 وذلك لتقلص المواقع التوبوغرافية ذات الجدوى العالية مع نقص حاد في الإمكانيات المادية والمالية والبشرية كذلك مع إنطلاق العشرية 2012-2021 نلاحظ تدني كبير لقيمة المؤشرلنفس الأسباب.

البحيرات المبرمجة ضمن البرنامج الوطني تم التخلي عنها لعدم توفر الإعتمادات.

البحيرات المنجزة سنة 2019 جلها بولاية الكاف ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة الممول من طرف البنك الإسلامي للتنمية.

الهدف 4.2.6 : إحكام التصرف في موارد التربة:

تقديم الهدف :المحافظة على موارد التربة وذلك بحسن الدراسة وتحديد خاصيات التربة لتوجيهها نحو الاستعمالات الملائمة لهذه الخاصيات وإرساء نظام للإنذار المبكر لحالة التربة بالمناطق السقوية.

جدول عدد 27

الهدف 6.2.4 : إحكام التصرف في موارد التربة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 1.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي التي تمتّ معاينتها ودراستها	%	56,43	22.49	39,85	77,24	54,01	70
المؤشر 2.6.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقيمها	%	25.55	4.84	18.93	27,68	14,59	53
المؤشر 3.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية	%	86,24	51,20	59,37	87,76	64,85	74

رسم بياني عدد 27

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 6.2.4: إحكام التصرف في موارد التربة

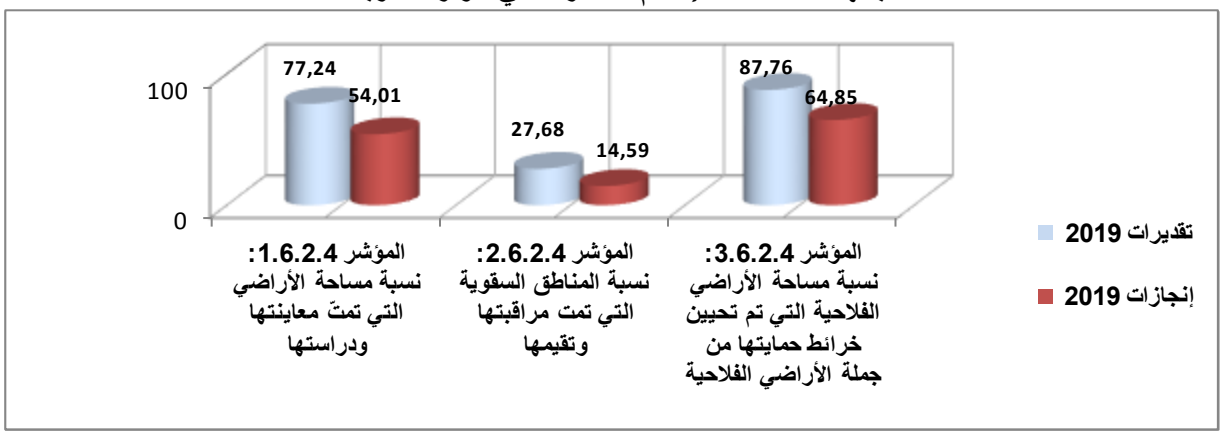

- **المؤشر 1.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي التي تمتّ معاينتها ودراستها:**

يرتبط هذا المؤشر بإختبارات التربة المنجزة بطلب من الفلاح (المعاينات و التحاليل)، دراسات التربة الخاصة بإحداث وتحيين مناطق سقوية، دراسات التربة الخاصة بإتمام خرائط موارد التربة أو دراسات أخرى (الإنجراف، الخصوبة..)، تصنيف الأراضي (الإصلاح الزراعي، الإنتزاع،..) والمعينات الخاصة بصبغة الأراضي (المقاطع، مراجعة مثال التهيئة، رخص البناء..). تم تسجيل ارتفاع مقارنة بما هو مبرمج خلال السنة الأولى من المخطط الخماسي 2016-2020 وهذا راجع بالأساس الى رجوع النسق العادي لمعاينة الأراضي وعدد الملفات التي تمت دراستها وعدد العينات التي تم تحليلها.

المؤشر 2.6.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقيمها:

تم تسجيل بالنسبة لسنة 2019 انخفاض لنسبة متابعة الأراضي السقوية ويعود ذلك أساساً إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدوائر التربة لمتابعة المناطق السقوية المبرمجة، اضافةً إلى تلف شبكات المراقبة في العديد من المناطق السقوية.

- **المؤشر 3.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية**

يحدد مؤشر قيس الأداء مدى التقدم في تنفيذ الهدف الإستراتيجي المتمثل في تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية وتوجيه استعمالات الأراضي حسب قانون حماية الأراضي الفلاحية. كما يحدد مؤشر قيس الأداء مدى إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني والبناء العشوائي.وقد سجل هذا المؤشر تدني مستوى

الإنجاز ويعود ذلك إلى تعطل الإجراآت الإدارية المتخذة باعتبار أن تحيين الخرائط يتطلب التنسيق بين الأطراف المتدخلة خاصة وزارة التجهيز على المستويين المركزي والجهوي والولاية، مع العلم أن الخرائط الخاصة بولايات سوسة والقيروان وقبلي تم إستكمال إجراآت إصدار أوامرها.

4.2.2 التحديات والصعوبات والتدابير اللازمة لتحقيق أداء البرنامج :

❖ أهم الإشكاليات والنّقائص :

تتمثل أهم الإشكاليات التى حالت دون بلوغ الأهداف فيما يلى:

- الإشكال الهيكلى للقطاع خاصة على المستوى الجهوي والمتمثل فى عدم التوازى بين المهام الموكولة والصلوحيات وإمكانيات التنفيذ.
- تشّعب المسائل العقارية وغياب علامات تحديد ملك الدولة الغابي وما نتج عنه من عمليات التحوّز التي عرفتها الغابات التونسية في الفترة الأخيرة والتي تستوجب العمل على الإسراع بإعادة تحديد ملك الدولة الغابي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوص العقارات المتحوّز بها من طرف الخواص.
- عدم معالجة العديد من وضعيات الأراضي المشجّرة بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال والتى أصبحت خاضعة لنظام الغابات حيث أن تشكيات أصحاب الأراضي فى تزايد والعديد من إنجازات الحماية من زحف الرمال مهددة.
- عدم ملائمة قانون الصفقات العمومية مع الإمكانيات المادية والبشرية لمجامع التنمية حيث لا يمكن لها المنافسة للحصول على عقود أشغال.
- المقاييس المعتمدة من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتحديد معلوم اللزمات بملك الدولة للغابات لا تتلاءم مع الأهداف المرتقبة من إسناد اللزمات
- قرابة ثلثي أمثلة التهيئة قد انقضت مدة صلوحيتها
- استغلال المنتوجات الغابية بقي دون طاقة الإنتاج وذلك راجع لنقص في الموارد البشرية والمادية لاستغلال الغابات وضعف التأطير الفنّي
- صعوبة التعاطى مع المنتفعين لعدم اقتناعهم بجدوى تحسين المراعي بالأراضي الاشتراكية.
- تقلص مساحات المراعي نتيجة استغلالها بالحراثة وزراعة الحبوب أوغراسة الأشجار المثمرة خاصة في السنوات الممطرة.
- صعوبات مرتبطة بالمناخ وبتدهور نوعية الأرض وقلة الموارد المائية والمسالك الفلاحية التي تعتبر عنصرا هاما لإنجاح عمليات تحسين المراعي.
- ضعف الإعتمادات المخصصة لتحسين واستغلال المراعي.
- الغياب شبه كلي لمجالس التصرف الجهوية لتسهيل التدخل خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات وكذلك دور مجامع التنمية الفلاحية واللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الاشتراكية والخاضعة للإنزال.
- غياب التشجيع فيما يتعلق ببعث مشاريع صغرى فلاحية مندمجة أو غير فلاحية مثل السياحة البيئية عن طريق المبادرات الخاصة وذلك لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي وخاصة منابت الحلفاء.
- عدم وجود مختصين في ميدان تحسين وتهيئة المراعي بالدوائر الغابات
- عدم صدور النصوص الترتيبية الخاصة باللزمة الغابية وعدم ملائمة بعض النصوص العامة المعتمدة،
- عدم ملائمة بعض فصول مجلة الغابات والقوانين المعمول بها لإسناد اللزمات لمشاركة سكان الغابات في التصرّف المستدام في الثروات الغابية والرعوية ولتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص وتنمية الإستثمار الغابي.
-
- بالإضافة إلى أن التشكيّات الصادرة عن أصحاب الأراضي المشجّرة والخاضعة لنظام الغابات بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال أصبحت تشكّل عائقا أمام قيام الإدارة بمهامها وتهدّد بقاء هذه المناطق على حالتها الطبيعية ممّا يستوجب إيجاد حلول جذرية لهذه الغابات وذلك إمّا بانتزاعها لفائدة الدولة من أجل المصلحة العامة أو إرجاع الأرض إلى أصحابها لاستغلالها طبقا لأحكام مجلة الغابات الجاري بها العمل وفي هذا الإطار تم الشروع في عقد جلسات عمل مع جميع الأطراف المعنية للبت في هذه الوضعية.
- تفاقم مشكلة أراضي الخواص المشجرة من طرف الدولة بعد الثورة حيث كثر طلب إستعادة هذه الأراضي من طرف مالكيها وبالخصوص بعد تضاعف قيمتها العقارية نظرا لتواجدها في أغلب الأحيان محاذية للبحر أو للمناطق العمرانية.

- إن الأهداف المرسومة على مستوى التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية لاتزال بعيدة المنال خاصة على مستوى الأشغال الميكانيكية وهذا راجع إلى عدة أسباب:

- التطور الكبير على مستوى الأجر اليومي لعملة الحضائر.
- إرتفاع الكلفة الفردية للأشغال.
- تركيز عدد كبير من الحضائر في الجهات قصد حل مشكلة العائلات المعوزة دون إعتبار العنصر التنموي وهو ما نأمل أن نتفاداه في الإستراتيجية القادمة بالاعتماد على الدراسات التخطيطية وحصر الأشغال على المناطق ذات الأولوية.

- مفهوم خارطة حماية الأراضي الفلاحية و مشمولاتها و الاطار القنوني غير واضح لدى بعض أعضاء لجنة القيادة :

  - طلب تغير حدود أمثلة التهيئة العمرانية الصادرة بأوامر و قرارات :كافة الولايات

- حدود المناطق السقوية العمومية : أغلب الولايات

  - عدم توفر أمثلة حدود المناطق السقوية العمومية الصادرة بأوامر في نسختها النهائية لدى المصالح المختصة الجهوية
  - عدم تطابق حدود المناطق السقوية العمومية المتوفر لدى المصالح المختصة الجهوية والمركزية

- حدود أمثلة التهيئة العمرانية الصادرة بأوامر و قرارات : أغلب الولايات

  - غياب أو عدم تفاعل ممثل وزارة التجهيز في اجتماعات لجنة القيادة
  - عدم توفر النسخة الرسمية لأمثلة التهيئة العمرانية لدى المصالح المختصة الجهوية
  - عدم تطابق حدود أمثلة التهيئة العمرانية المتوفر لدى المصالح المختصة الجهوية و المركزية .
  - بعد إمام الدراسة وعند المرور للإصدار، تقوم وزارة التجهيز بتثبت في الخارطة ولا توافق على اصدرها نظراً لـ :
    - ✓ عدم تطابق المناطق العمرانية بالخارطة مع النسخة الرسمية لأمثلة التهيئة العمرانية
    - ✓ عدم تجسيد بعض أمثلة التهيئة العمرانية الصادرة بأوامر و قرارات
    - ✓ عدم تجسيد معتمديات اقرت حديثاً(ولاية قبلي)
    - ✓ عدم تجسيد أو خطأ في رسم بعض الطرقات

- حدود الولاية : أغلب الولايات

  - عدم وجود مثال لحدود الولايات من مصدر رسمي

- تم إقرار في حالة اختلاف، أخذ حدود الولاية المجاورة التي وقع إصدار خارطة حماية الأراضي الفلاحية كمصدر رسمي أو الولاية التي تكون في مرحلة متقدمة في مشروع مقارنة بالولاية المعنية

❖ التّدابير والأنشطة لتدارك الإخلالات:

أعدت كل من الإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية استراتيجيات عشرية جديدة.

وتتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع في أن تكون الموارد الغابية والرعوية بتونس أكثر امتدادا ومحافظة وأن يكون التصرف فيها أكثر فاعلية ونجاعة على المدى البعيد باعتماد الحوكمة الرشيدة في الخدمات والمنتوجات حييث يتم ذلك من خلال الأهداف التالية:

- تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمتساكني الغابات والاقتصاد الوطني؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي ومقاومة تدهور الأراضي وتقليص تأثيرات التغيرات المناخية؛
- الرفع من نسبة الغطاء الغابي.

وتقدّر الكلفة الجملية لتنفيذ هذه إستراتيجية تنمية الغابات والمراعي بـ 900 مليون دينار موزعة على أربعة محاور أساسية:

أ) ملائمة الإطار المؤسساتي والقانوني للقطاع وتدعيم القدرات.وثانيها،

أأ) تطوير مساهمة القطاع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية،

أأأ) تطوير الوظائف والخدمات البيئية للموارد الغابية والرعوية،

أأأأ) تدعيم وتحسين المخزون الغابي والرعوي.

أفرزت دراسة الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية عن جملة من التحديات والتوجهات المستقبلية التي من شأنها تحقيق الأهداف الكبرى للقطاع والتي تتمثل في:

- إرساء مناطق ريفية مزدهرة، ترتكز تنميتها على دعم الفلاحة المنتجة والقائمة على التصرف المستديم في الموارد الطبيعية إزاء تغير المناخ وذلك من خلال انجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة الملائمة والموجهة نحو تحسين الإنتاج الفلاحي والتشريك الفعلي للفلاحين.
- المساهمة في التنمية المستديمة انطلاقا من التنمية الذاتية على مستوى المستغلة الفلاحية
- ملائمة نمط استغلال الضيعة الفلاحية للتغيرات المناخية بتحسيس الفلاح وتنويع الإنتاج وملائمة استعمالات الأراضي حسب هاته الظاهرة وإعتماد تخطيط المشاريع مع أخذها بعين الإعتبار .
- التشجيع على الفلاحة المطرية بالمناطق الهشة من خلال تعبئة المياه الخضراء .
- تدعيم الحوكمة المحلية الرشيدة في التصرف في الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المحلية المستديمة

أما عن التوجهات الإستراتيجية فلقد ارتكزت على المبادئ الأساسية التالية:

- إعداد إستراتيجية طويلة المدى للمحافظة والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية .
- مواصلة تعبئة الموارد المتاحة وصيانة المنشآت المنجزة.
- مزيد التحكم في مياه السيلان لحماية المدن من الفيضانات .
- إرساء نظام متطور لمتابعة وتقييم نوعية التربة (خصوبة , تملح وتغدق..) وتوجيه استعمالات الأراضي حسب خصائصها الحقيقية .
- تهيئة شاملة و مندمجة لأحواض الأودية مع تثمين المنشآت
- إرساء حوكمة محلية رشيدة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية
- وضع صندوق خاص لتمويل المبادرات الخاصة بإحكام التصرف في الموارد الطبيعية
- النهوض بالفلاحة المطرية و استصلاح الأراضي .
- تم صياغة مشروع أمر للنظام الأساسي الخاص بمهندسي وتقنيي الغابات بعد القيام باستشارة موسعة شملت مهندسي وفنيي الإدارة المركزية والدوائر الجهوية وقد تم إحالة مشروع الأمر على الكتابة العامة لوزراة الفلاحة والإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية للدراسة وإبداء الرأي

أما فيما يخص المؤشرات فهي تشهد تطورا خاصة بعد مناقشتها خلال عدة جلسات مع خبراء أو من خلال النتائج المسجلة حيث أنه:

- تتم مراجعة مختلف المؤشرات الخاصة بالبرنامج مع مختلف المتدخلين حتى يتسنى ضبط مختلف التفريعات الخاصة بها وآليات جمع وتحيين المعطيات الخاصة بها.
- مواصلة التعاون الثنائي مع عدة دول شقيقة وصديقة في مجال النهوض بالقطاع الغابي و الرعوي والتي من بينها المشروع الإيطالي والذي سيمكن من تغطية جزئية للحاجيات من المعدات لحماية الغابات غير أن البنية الأساسية من حيث الصيانة وإحداث المسالك في حاجة إلى مزيد التمويل.
- الشروع في إعداد مشاريع لتمويلها عن طريق مختلف آليات التمويل بالاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية.
- إن الأهداف المرسومة لاتزال بعيدة المنال خاصة على مستوى الأشغال الميكانيكية إظافة للتطور الكبير على مستوى الأجر اليومي لعملة الحضائر ويتوجب إيجاد الحلول الكفيلة للتركيز على العنصر التنموي والتخلي على الجانب الإجتماعي (حل مشكلة العائلات المعوزة) والإعتماد على الدراسات التخطيطية وحصر الأشغال على المناطق ذات الأولوية.

إن الإصلاحات والتوجهات الخاصة بالبرنامج وفق التصرف في الميزانية حسب الأهداف تتطلب أخذ التدابير العامة التالية:

- سد الشغور الحاصل بالعديد من الهياكل التابعة للبرنامج نظرا لتقلص عدد الإطارات المباشرة بسبب الإحالات على التقاعد وانخفاض عدد الانتدابات خاصة بالمراكز الحدودية المساهمة في المنظومة الأمنية.

- إعادة النظر في هيكلة الإدارة للقضاء على القطيعة الفنية والرقابية الحاصلة الآن بين المصالح الجهوية والإدارة المركزية والتي كرّسها قانون تفويض بعض صلاحيات أعضاء الحكومة إلى الولاة والذي أصبحت بموجبه الدوائر الجهوية راجعة بالنظر إلى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية خاصة بالنسبة لقطاع الغابات
- حل المسائل العقارية المتشعبة خاصة فيما يتعلق بتحديد ملك الدولة الغابي وتفعيل الاتفاقية المبرمة بين الإدارة وديوان قيس الأراضي
- إيجاد حلول جذرية للأراضي المشجّرة والخاضعة لنظام الغابات بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال وذلك إمّا بانتزاعها لفائدة الدولة من أجل المصلحة العامة أو إرجاع الأرض إلى أصحابها لاستغلالها طبقا لأحكام مجلة الغابات الجاري بها العمل
- الأخذ بعين الإعتبار متطلبات التدخل لمقاومة حرائق الغابات (اقتناء معدات والصيانة وتوفير المتطلبات اللوجستية) لمجابهة الحرائق وتوزيع المهام بين مصالح الديوان الوطني للحماية المدنية و مصالح الغابات ووزارة الدفاع ووزارة التجهيز والإسكان لحسن سير عمليات التدخل والحصول على المردودية المرجوة

أما في ما يهم التدخلات في الأراضي الفلاحية فتتمحور أهم التوجهات و الإصلاحات حول:

- التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة (التصور - الدراسة - التنفيذ).
- التنظيم المهني والإجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنموية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والإستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت .
- تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية.
- تكثيف عمليات إستغلال المياه المجمّعة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للإستغلال الفلاحي.
- مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة.
- إعتماد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والإبتعاد عن التدخلات المتشتتة.

ولبلوغ الأهداف المنشودة لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بات من الضروري :

- تنزيل الاجراءات الخاصة بالتصرف في الميزانية حسي الأداف وتركيز نظام معلوماتي لمتابعة الانجاز وتيسير إعداد كافة التقارير الخاصة بالبرنامج والمتابعة عبر المنظومة التي سيقع تركيزها في الغرض(اعتماد أهداف ومؤشرات قيس الأداء على مرتكزات فنية ورؤية موضوعية حتى نتمكن من تحقيقها وفق مقاييس يسهل احتسابها، اعتماد قاعدة احتساب واضحة للمؤشر،تحديد آليات المتابعة ودوريتها وغيرها ....) .
- التنسيق مع الهياكل المتدخلة في البرنامج لبلورة مؤشرات متكاملة وعقد اجتماعات دورية لإطلاع مدى تقدم الإنجاز وضبط الحلول التعديلية.
- توفير الإعتمادات اللازمة ضمن ميزانية البرنامج الوطني للغابات
- مراجعة بعض فصول مجلة الغابات لدعم مشاركة سكان الغابات لإنجاز أشغال تحسين وتهيئة واستغلال المراعي وإعداد أمثلة التهيئة وتنفيذ الأشغال الميدانية لتسيير الغابات والمراعي وكافة الإجراءات النوعية المتعلقة بتأطير متساكني الغابات وتطوير منظومات الإنتاج ودعم المبادرات الخاصّة بصفة دائمة وهياكلهم التنظيمية في التصرّف المستدام في الثروات الغابية والرعوية
- إصدار النصوص الترتيبية الخاصّة بإسناد اللزمات بملك الدولة الغابي ومراجعة مجلة الإستثمارات لتنمية الإستثمار في القطاع الغابي والرعوي وتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، ومراجعة كراس الشروط المتعلق بضبط شروط مشاركة المقاولات الخاصّة في تنفيذ الأشغال الغابية
- تحديد الصيغ القانونية لرفع الإخضاع لبعض أراضى الخواص التي وضعت في السابق تحت نظام الغابات بهدف مقاومة زحف الرمال
- تدعيم الإدارة بالموارد البشرية من فنيين ومختصين والتجهيزات والمعدات التيمن شأنها توفير التأطير الملائم والمتابعة المستمرة لكافة الأنشطة وبكافة مناطق الجمهورية لضمان مزيد النجاعة والمردودية وتكثيف الدورات التدريبية لأعوان الغابات خاصة فيما يتعلق باستغلال المراعي وإعداد أمثلة التهيئة الغابية وكيفية صياغة المحاضر والاتفاقيات الدولية واستعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة

- القيام بدراسات لتقييم سلاسل القيمة للمنتوجات الغابية وتطوير منظومات الإنتاج وإعداد المشاريع ودراسات الجدوى لفائدة المصالح الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي مع تشريك مكاتب الدراسات الخاصّة
- التشجيع على المبادرات وتشريك المنتفعين في تصور وتنفيذ المشاريع والتصرف عند الاستغلال بالاعتماد على الأطر القانونية الملائمة الخاصة لبعث مشاريع صغرى مندمجة لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي
- تكثيف عمليات التحسيس لإقناع مجالس التصرف والمنتفعين بجدوى اشغال تهيئة وتحسين المراعي التي تقوم بها الإدارة خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات.
- مراجعة مهام وتركيبة مجالس التصرّف وتفعيل دور مجامع التنمية الفلاحية وحث اللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الاشتراكية والخاضعة للإنزال لمواصلة المهام التي من اجلها بعثت
- تصنيف الأراضي الغابية المهيئة لحماية الأراضي الفلاحية والمنشآت ضد زحف الرمال والإنجراف، ومن أجل المحافظة على الثروة الغابية والنظم الإيكولوجية التي تكونت خلال عقود من التشجير والرعاية قصد عرضها على مجلس وزاري لأخذ القرارات اللازمة وهي:
  - أراضي لا يمكن للدولة التفريط فيها لأهميتها الكبيرة وسيتم إقتراح شراءها من طرف الدولة بالتراضي مع مالكيها أو إنتزاعها للمصلحة العامة،
  - أراضي يمكن إرجاعها لأصحابها بإنهاء العقود أو إخراجها من أوامر تثبيت الكثبان أو التخلي عنها لأصحابها لكن بشرط عدم تغيير صبغتها الغابية وإبقائها خاضعة لنظام الغابات مع السماح بإستغلال منتوجاتها بعد تزويدها بمثال تهيئة أو برنامج إستغلال.
  - أراضي يمكن إرجاعها لأصحابها مع إمكانية تهيئتها بما يناسب صبغتها ونوع تربتها ومدى هشاشتها وذلك نسبيا في إستعمالات أخرى فلاحية أو سياحية بيئية لا تضر بالبيئة والمحيط وتمكن من تنمية الجهة وإستفادة أصحابها منها.
- دعم البحث العلمي في مجال تحسين المراعي ومنابت الحلفاء وكيفية استغلالها وإبرام إتفاقيات للبحث العلمي الميداني في مجال تهيئة المنتوجات الغابية غير الخشبية وقواعد التصرّف المستدام في هذه الموارد ومقتضيات الشراكة والتنمية المحلية،
- إيجاد سبل كفيلة لتسهيل التواصل بين الإدارة والمتساكنين وإيجاد آلية للتشاور والتنسيق مع أرباب المهنة ومستغلي المنتوجات الغابية في كافة مراحل البرمجة والإستغلال والبيوعات والتثمين،
- اصدار القانون الأساسي لمعيني الغابات لإبراز حقوقهم وواجباتهم على غرار عدد ساعات العمل والراحة التعويضية والزي الخصوصي والتأمين عند التدخل لمقاومة الحرائق.
- تحسين البنية الأساسية داخل الغابات وتكثيف صيانتها وتجهيز الفرقة الوطنية والفرق الجهوية للصيد بالوسائل الكافية للعمل وتكوين فرق مشتركة بين الغابات والحرس والجيش الوطني لمراقبة الصيد المحضور وحماية الغابات.
- التركيز على تشريك المنتفعين في تصور وتنفيذ المشاريع والتصرف عند الاستغلال ضمن أطر قانونية مثل مجامع التنمية الفلاحية.
- التشجيع على المبادرات الخاصة وبعث مشاريع صغرى فلاحية مندمجة أو غير فلاحية مثل السياحة البيئية لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي وخاصة منابت الحلفاء.
- تدعيم دوائر الغابات بمختصين في ميدان تحسين وتهيئة المراعي.
- ضرورة وضع نماذج تهيئة واستغلال للمراعي وذلك حسب المناطق التي تستجيب للمقتضيات الفنية من ناحية واحتياجات ومشاغل المربين من ناحية أخرى والتركيز على الأصناف الرعوية المحلية.
- تكثيف الدورات التدريبية لأعوان الغابات.
- تدعيم المجهودات لتحديد ملك الدولة الغابى والعمل على حل المشاكل العقارية العالقة.
- وضع برامج عمل لدفع وتشجيع الخواص على التشجير الغابى وإنجاز مشاريع تنمية غابية ورعوية.

V-برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

رئيس البرنامج:

(من أفريل 2017)

السيد محمود إلياس حمزة

رئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي

إنجازات الميزانية لسنة 2019 :
(ألف دينار)

165258

نفقات التصرف:

157037

نفقات التنمية:

8221

1.1- تقديم البرنامج:

أهداف البرنامج ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء
1.5 : دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين	♦ تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي
	♦ جودة التأطير
2.5: منظومة بحث وإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة	♦ نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكّمة خلال السنة الماضية
	♦ نسبة المدرسين الباحثين المشاركين في برامج بحثية ممولة على النطاق الدولي
3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي	♦ شبكة بسعة تدفق عالية
	♦ فهرس موحّد
4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري	♦ تأهيل مؤسسات التكوين
	♦ المستوى الكيفي للتأطير والتكوين
	♦ طاقة الإستعاب
5.5: تنمية مؤهلات المنتجين	♦ نسبة تبني تقنيات الإنتاج

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية :

1. التقديـــــم العـــام للبرنـامج:

تنقسم مهام وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري على ستة برامج حسب القطاعات والهياكل ولقد تم إفراد مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمؤسسات تحت الإشراف ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والمؤسسات والمراكز التابعة لها ضمن البرنامج الخامس تحت عنوان "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" ولقد عملت المصالح المختصة للمؤسسة بالتنسيق مع مصالح وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي إلى توزيع برنامجها إلى خمسة برامج فرعية استنادا إلى طبيعة نشاط الهياكل المكونة لها وطبيعة التبويب المحاسبي تمثلت في البرامج الفرعية التالية:

. **البرنامج الفرعي 1.5 : التعليم العالي الفلاحي،**

. البرنامج الفرعي 2.5 : البحث الفلاحي،

. البرنامج الفرعي 3.5 : معالجة المعلومات العلمية،

. البرنامج الفرعي 4.5 : التكوين الفلاحي،

. البرنامج الفرعي 5.5 : الإرشاد الفلاحي،

ومن خلال مجالات اختصاص الهياكل المتدخلة في برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي والرهانات المستقبلية للقطاع تنبثق المحاور الإستراتيجية للبرنامج التالية :

- أهمية ميادين التّعليم العالي والبحث والتّكوين والإرشاد الفلاحي من خلال التّكامل في محتوياتها وبرامجها ضمن منظومة متطوّرة تعمل بالأساس على تدعيم وسائل الإنتاج المستديمة لتعزيز القدرة الإنتاجية بتنويع وتطوير الإنتاج الفلاحي.
- ضرورة تنمية قطاع البحث الفلاحي بإتجاه التّقريب بين المستويين النّظري والتطبيقي لتيسير انتفاع الفلاّح بنتائج البحث.
- دعم البرامج الإرشادية الميدانية التي تنجزها المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وذلك بالرفع من القدرات المعرفية للمرشدين من خلال تنظيم ورشات عمل حول البرمجة والمتابعة والتقييم وتنظيم الأيام الإعلامية والتكوينية على المستوى الوطني. كما تقوم بدعم بإعداد برامج إرشاد جماهيري تقدمها عبر مختلف قنوات الاتصال والإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة (ومضات تلفزية، أشرطة وثائقية، نشريات ومطويات ومعلقات، برامج وحصص إذاعية...)كما تعمل على دعم وتاطير الإرشاد المهني والخاص من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفنين التابعين للهياكل المهنية القاعدية والمستشارين الفلاحيين في مجالي البيداغوجي والفني وكذلك تعمل على تطوير المناهج والطرق الإرشادية.
- دعم انفتاح البحث على اشكاليات الإرشاد وتأطير الفلاحين خاصة في القطاعات الإستراتيجية مثل الحبوب ،التمور ،الزياتين و القوارص و ذلك في اطار سلسلة تداخل محكمة مع كل الأطراف المهنية المعنية.

- إعداد البرامج ومتابعة الأنشطة المتصلة بالتكوين الأساسي والمستمر.
- تنفيذ ومتابعة برامج تأهيل مؤسسات التكوين بهدف ملائمة التكوين مع حاجيات المهنة وتلبية متطلبات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة من جهة ودعم المعارف العامّة والمكتسبة وتنميتها وملاءمتها مع المستجدات العلمية والتقنية والتكنولوجية وظروف العمل من جهة أخرى.
- إكساب المتكونين كفاءات ومهارات إضافية تمكنهم من الترقية المهنية أو ممارسة نشاط مهني جديد.

وفي إطار مزيد ملائمة التكوين والتعليم العالي الفلاحي مع متطلبات سوق الشغل والنهوض بالبحث الفلاحي التنموي والجهوى وتثمين نتائجه وتفعيل دور الإرشاد الفلاحى في تنمية مؤهلات المنتجين وقدرتهم على التجديد إحتوى البرنامج الخامس "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" على خمسة برامج فرعية و5 أهداف عملياتية.

✓ أهداف البرنامج عدد 05 : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.

الهدف 5.1.1 : دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين.

الهدف 5.2.2 : منظومة بحث وإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مظافة.

الهدف 3.3.5 : دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي.

الهدف 4.4.5 : تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.

الهدف 5.5.5 : تنمية مؤهلات المنتجين.

2. تقديم أداء البـــرنـــامج لسنـــة 2019 :

2.2 - تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 28
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
				المبلغ (1)- (2)	المبلغ (1)- (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**158 684**	**158 684**	**157 037**	**-1 647**	**99,0%**
التأجير العمومي	146 961	146 961	143 829	-3 132	97,9%
وسائل المصالح	10 883	10 883	10 883	0	100,0%
التدخل العمومي	840	840	2 325	1 485	276,8%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**9 277**	**9 277**	**8 221**	**-1 056**	**88,6%**
الاستثمارات المباشرة	**7 877**	**7 877**	**6 821**	**-1 056**	**86,6%**
على الموارد العامة للميزانية	7 877	7 877	6 821	-1 056	86,6%
على موارد القروض الخارجية الموظفة				0	
التمويل العمومي	**1 400**	**1 400**	**1 400**	**0**	**100,0%**
على الموارد العامة للميزانية	1 400	1 400	1 400	0	100,0%
على موارد القروض الخارجية الموظفة				0	
صناديق الخزينة					
مجموع البرنامج5	**167 961**	**167 961**	**165 258**	**-2 703**	**98,4%**

حقق برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي سنة 2019 نسبة إنجاز قدرت بـ: 98,4 % موزعة كالآتي :

بالنسبة لنفقات التصرف : تم تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 99 %. تجدر الإشارة إلى أن الفارق بين الإعتمادات المرسمة والمنجزة على مستوى التدخل العمومي يعود إلى بصرف منحة تكميلية ظرفية لفائدة أعوان الدولة والمؤسسات العمومية ذات صبغة إدارية التابعين لهذا البرنامج على قسم التدخل العمومي بدلا عن التأجير العمومي تبعا لتوصيات وزارة المالية.

- **بالنسبة لنفقات التنمية :** تم تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 88,6 % وفي هذا الإطار تم تسجيل نسبة إنجاز على مستوى الإستثمارات المباشرة تساوي 86,6 % وعلى مستوى التمويل العمومي 100 %.

رسم بياني عدد 28
مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

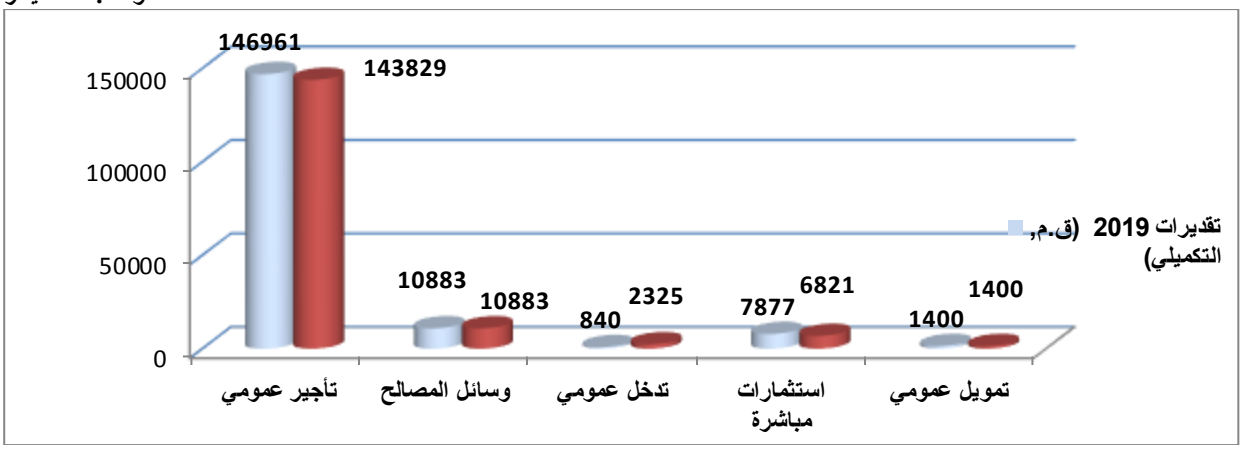

جدول عدد 29
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرامج الفرعية	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
				المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
البرنامج الفرعي 5-1:التعليم العالي الفلاحي	47 629	47 629	46014	-1615	% 96,6
البرنامج الفرعي 5-2: البحث الفلاحي	53 138	53 138	53713	575	%101,1
البرنامج الفرعي 5-3: معالجة المعلومات العلمية	425	425	840	415	%197,5
البرنامج الفرعي 5-4: التكوين الفلاحي	30 110	30 110	29818	-293	% 99,0
البرنامج الفرعي 5-5: الإرشاد الفلاحي	36 659	36 659	34874	-1785	% 95,1
مجموع البرنامج 5	**167 961**	**167 961**	**165258**	**-2703**	**% 98,4**

رسم بياني عدد 29
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

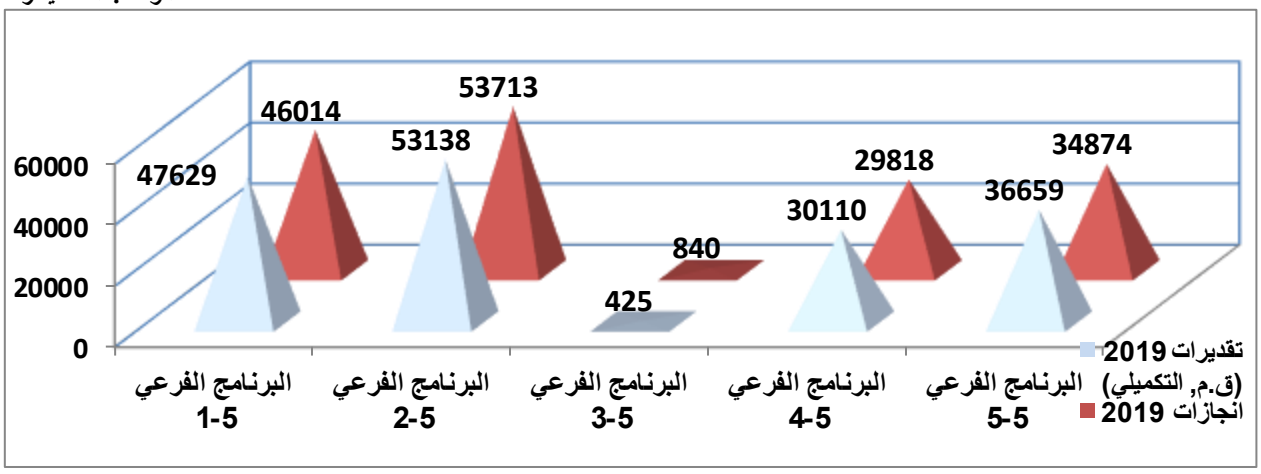

شهدت سنة **2019** تنفيذ جميع البرامج المخطط لها بنسبة تقدر بـ: 98,4 % و نلاحظ هذا من خلال نسب الإنجاز التي حققتها البرامج الفرعية كما يلي :
التعليم العالي الفلاحي بنسبة 96,6 % ،البحث الفلاحي بنسبـــة 101,1 % ،معالجة المعلومات العلمية بنسبة 197,5 % التكوين الفلاحي بنسبـــــة 99 % الإرشاد الفلاحي بنسبـــة 95,1 %.

2.2 - تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

1.2.2 أهم الإصلاحات والتّوجّهات الإستراتيجية:

- مواصلة برنامج تحسين واصلاح منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال بعث لجان تعنى بالحوكمة والتعليم العالي والبحث العلمي.
- إرساء منهجية الجودة في التعليم العالي وخاصة التقييم البيداغوجي
- تأهيل المؤسّسات من ناحية البنية التحتية والوسائل اللوجستيّة
- الرفع من قدرة المؤسسة والمعاهد على وضع إستراتيجيات للتعليم العالي الفلاحي بالتّنسيق مع وزارة التعليم العالي
- العمل على تغيير صبغة مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من مؤسسات ذات صبغة إدارية (EPA) إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة تكنولوجية وعلمية (EPST) تتمتع بالمرونة في التصرف الإداري والمالي.

2.2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

أ- التعليم العالي الفلاحي

بلغ عدد الطلبة المسجلين خلال السنة الجامعية 2018-2019 بمختلف مراحل التكوين بمدارس ومعاهد التعليم العالي الفلاحي 3593 طالبا و قد تخرج 920 طالب يتوزعون كالأتي:

- 217 متحصل على إجازة تطبيقية
- 410 مهندس وطني
- 199 متحصل على ماجستير
- 52 طبيب بيطري
- 42 متحصلا على دكتوراه

تتمثل أهم إنجازات وأنشطة إدارة الشؤون البيداغوجية لسنة 2019 لتحقيق تشغيلية أفضل لخريجي التعليم العالي الفلاحي في ما يلي:

مشروع التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي:

في إطار تطوير آليات الجودة في مدارس و معاهد التعليم العالي الفلاحي، قامت إدارة الشؤون البيداغوجية بالتعاون مع الوكالة الجامعية للفركنفونية بالمتابعة والإشراف على انجاز مشروع التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي. و في هذا الإطار:

- أكملت سبع مؤسسات تعليم عالي فلاحي عملية التقييم الذاتي على اثر زيارة الخبراء و إجراء التقييم الخارجي للمؤسسات.
- أنهت ثلاث مؤسسات صياغة تقرير التقييم الذاتي الخاص بكل مؤسسة في انتظار زيارة الخبراء وإجراء التقييم الخارجي.
- بالنسبة للمعهد العالي للدراسات التحضيرية في البيولوجيا والجيولوجيا بسكرة فهو بصدد انتظار فتح العروض من طرف الوكالة الجامعية للفركنفونية للمشاركة في مشروع التقييم الذاتي للمؤسسات.

علما أن مشروع التقييم الذاتي للمؤسسات يعتبر مرحلة هامة بالنسبة لمدارس و معاهد التعليم العالي الفلاحي للحصول على الاعتماد.

مشروع إعداد مراجع المهن والكفاءات لمهنة مهندس فلاحي

يسعى المشروع لتحقيق الهدف الاستراتيجي لتحسين جودة التكوين و ملاءمته مع متطلبات سوق الشغل و القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأهداف التنمية الذي يندرج في إستراتيجية منظومة البحث و التعليم العالي الفلاحي وقد شمل هذا المشروع الاختصاصات الثلاثة التالية: الإنتاج الحيواني، حماية النباتات و الهندسة الريفية، مياه و غابات كمرحلة أولى.

- ولتعميم اعداد مراجع المهن و الكفاءات في كافة الاختصاصات تم تنظيم ورشات عمل أيام 15، 19، 22 أفريل 2019 للتعريف و تقديم أهداف مشروع مراجع المهن و الكفاءات للأساتذة الباحثين في الاختصاصات الأربعة المتبقية و هي الإنتاج النباتي، علوم الاقتصاد الريفي، علوم الصناعات الغذائية، علوم الصيد البحري و تربية الأحياء المائية، تلاها عقد سلسلة من الاجتماعات و ورشات العمل مع فرق العمل في الاختصاصات الاربعة لتشخيص الوضع الحالي للتكوين الهندسي في الاختصاصات الأربعة المذكورة و اقتراح حلول للتطوير و الاصلاح.
- تنظيم ورشات عمل جهوية مع المهنة أيام 25 أفريل، 12 جوان، 27 جوان 2019 للاستماع إلى المهنيين و تحديد متطلبات سوق الشغل من مهارات و كفاءات حالية و في المستقبل والتي تخول لخريجي معاهد و مدارس التكوين الهندسي الفلاحي الاندماجفي الحياة المهنية و تحسين التشغيلية.
- تنظيم أيام تكوينية و ورشات عمل للأساتذة الباحثين في هندسة بيداغوجيا التكوين، طرق و معايير التكوين، بيداغوجيا الكفاءات لتطوير مهارات الاساتذة في اعداد مراجع المهن و الكفاءات.

على اثر مختلف هذه الأنشطة تم إعداد ست (06)مراجع المهن و الكفاءات لفائدة مهنة مهندس فلاحي في ثلاث اختصاصات: الإنتاج الحيواني، حماية النباتات و الهندسة الريفية، مياه و غابات:

- مرجع المهن و الكفاءات الافقية للمهندس الفلاحي
- مرجع المهن و الكفاءات لمهندس فلاحي في الانتاج الحيواني
- مرجع المهن و الكفاءات لمهندس فلاحي في حماية النباتات
- مرجع المهن و الكفاءات لمهندس فلاحي في الموارد المائية و التهيئة
- مرجع المهن و الكفاءات لمهندس فلاحي في الري
- مرجع المهن و الكفاءات لمهندس فلاحي في المياه، النظافة و التطهير

كما تم إعداد مراجع التكوين و التقييم التالية:

- مرجع التكوين و التقييم الأفقي للمهندس الفلاحي
- مرجع التكوين و التقييم لمهندس فلاحي في الانتاج الحيواني
- مرجع التكوين و التقييم لمهندس فلاحي في حماية النباتات
- مرجع التكوين و التقييم لمهندس فلاحي في الموارد المائية و التهيئة
- مرجع التكوين و التقييم لمهندس فلاحي في الري
- مرجع التكوين و التقييم لمهندس فلاحي في المياه، النظافة و التطهير

دعم كفاءات المدرسين الباحثين في البيداغوجيا و الجودة

- قامت إدارة الشؤون البيداغوجية بتنظيم دورات تكوينية في مجالات البيداغوجيا ، شارك فيها 75 مدرس باحث:
- 15مدرس باحث في Pédagogie active

- 60 مدرس باحث في Pédagogie par compétence, Ingénierie pédagogique de la formation, Modes et critères d'évaluation

ب- <u>البحث الفلاحي:</u>

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة التي تمّ القيام بها سنة 2019 لتحقيق أهداف البرنامج الفرعي في ما يلي :

- الإعلان عن طلب عروض لإنجاز مشاريع بحثية كبرى ذات تأثير على القطاع الفلاحي (Projets de recherche à impact) وذلك في إطار أولويات البحث الفلاحي في أفق 2030.
- إحالة التقارير النهائية لمشاريع البحث متعددة الاختصاصات والمؤسسات (15 مشروع) المنتهية للتقييم النهائي من طرف الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث.
- التقييم النهائي لعمليات البحث المتعلقة بالإبتكار والتجديد.
- مواصلة دراسة درجة نضج نتائج البحث وذلك فيما يتعلق بعمليات البحث المتعلقة بالإبتكار والتجديد.
- مواصلة إنجاز الدراسة الخاصة بتشخيص الوضعية الحالية لمحطات التجارب التابعة لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي والتي يبلغ عددها 52 محطة.

ت- <u>معالجة المعلومات العلمية:</u>

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة التي تمّ القيام بها سنة 2019 لتحقيق أهداف البرنامج الفرعي في ما يلي :

- تم إنجاز مشروع تأهيل مركز البيانات Data center بمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي طبقا للمواصفات العالمية ISO27001 و 941 TIAبنسبة 90 % إلى موفى سنة 2019 .
- مواصلة تأهيل مزوّد خدمات الأنترنات مع السهر على القيام بعملية التدقيق والسلامة المعلوماتية والصيانة ،
- مواصلة إستغلال الموزعات السحابية CLOUD،
- مواصلة إيواء الموزعات (أنظمة المعلومات) ومواقع الواب والمنظومات لفائدة قطاع الفلاحة،
- مواصلة تعميم مكتبة الموارد العلمية الفلاحية BIRSA، على جميع مؤسسات البحث و التعليم العالي الفلاحي مع حصر مواقع الدوريات الإلكترونية لقطاع الفلاحة و ضمها إلى الإشتراكات والبدء بالعمل الفعلي بخدمة الإعارة الإلكترونية عن بعد ،
- مواصلة استغلال منظومة المساعدة عن بعد Help Desk www.assistance.agrinet.tn وتعميمها على المؤسسات تحت الإشراف قصد الرفع من مستوى خدمات المساعدة و المرافقة،
- إنجاز دراسة إستراتيجية في المجال الرقمي لشبكة البحث والتعليم العالي الفلاحي "Agrinet" :
- مواصلة إستغلال المنظومة الجديدة للتكوين عن بعد "Moodle،
- مواصلة توحيد الربط (أنترنات ، منظومات المركز الوطني للإعلامية، موزعات الهاتف ،Visioconférence)،
- تحسين الخدمات وتطويرها،
- تأهيل الشبكة لمزود خدمات الأنترنات،

- التكوين والتأطير : تقديم الدعم والمساندة التقنية لفائدة المسؤولين عن تكنولوجيات المعلومات والإتصال بالمؤسسات تحت الإشراف .

ث- <u>الإرشاد الفلاحي</u>

في إطار مزيد دعم جهاز الإرشاد الفلاحي و الرفع من قدراته ، تم خلال سنة 2019 تنظيم الأنشطة الإرشادية التالية:

<u>على مستوى المندوبيات :</u>

- ✓ **الأنشطة الجماعية**: إنجاز حوالي 2.065 نشاط جماعي على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية أي بزيادة تناهز 30.7%مقارنة بإنجازات سنة 2017 منها 37% للأيام الإعلامية و18% للحصص التطبيقية و45 %للزيارات المنظمة.

- ✓ **الأنشطة الفردية**: إنجاز104.828نشاط إرشادي فردي لفائدة المنتجين أي بتراجع يصل إلى 21% مقارنة بإنجازات السنة الفارطة.

- **<u>على مستوى وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي :</u>**

تم تنظيم 34 يوما إعلاميا حول قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والميكنة الفلاحية وذلك في إطار المهام المتعلقة بتأطير فنيي جهاز الإرشاد الميداني ومكوّني مراكز التكوين المهني الفلاحي وكل المتدخلين في القطاع الفلاحي من فنيي الضيعات العسكرية والمستشارين الفلاحين الخواص وباعثي المشاريع الشبان قصد مواكبة مستجدات البحث العلمي الفلاحي. وتنقسم الأيام الإعلامية انطلقت منذ شهر مارس وتواصلت إلى غاية شهر ديسمبر 2019 كما يلي:

- ✓ **تنظيم 19 يوما إعلاميا لفائدة رؤساء الخلايا الترابية للإرشاد الفلاحي والمرشدين الفلاحيين على النحو التالي:**
  - 03 أيام إعلامية إقليمية حول جودة الأعلاف في التغذية الحيوانية وتنمية الإنتاج ،
  - 02 أيام إعلامية حول العناية الصحية بزراعة البقوليات،
  - 03 أيام إعلامية حول أهم المستجدات في تربية الأغنام والماعز ،
  - 01 يوم إعلامي تحسيسي حول العناية الصحية بالأبقار وجودة اللحوم الحمراء ،
  - 03 أيام إعلامية تكوينية حول جودة زيت الزيتون،
  - 03 أيام إعلامية حول التعريف بأهمية الجودة والعلامات المثبتة في القطاع الفلاحي
  - 01 يوم إعلامي حول تربية الإبل : تثمين المنتوجات + تغذية + العناية الصحية
  - 01 يوم إعلامي حول أهمية التأقلم مع التغيرات المناخية والتعريف بالتنوع البيولوجي
  - 01 ورشة عمل حول الإرشاد في قطاع الزراعات الكبرى"المدرسة الحقلية التشاركية"
- ✓ **تنظيم 15 يوما إعلاميا ميدانيا لفائدة المرشدين والفلاحين الرواد في تعديل الآلات الفلاحية، وذلك في إطار برنامج مشترك مع المعهد الوطني للزراعات الكبرى والإدارة العامة للإنتاج الفلاحي والشركة التعاونية المركزية للقمح والشركة التعاونية المركزية للبذور والشركة التعاونية المركزية للزراعات الكبرى. وتنقسم هذه الأيام الإعلامية بين:**
  - 03 ايام اعلامية ميدانية حول تعديل آلة الحصاد،
  - 12 يوم إعلامي ميداني حول تعديل آلات نثر الأسمدة ورش المبيدات،
  - وفي نفس الإطار تم تكوين 100 فني وسائق آلة حصاد حول كيفية تعديل آلة الحصاد لتفادي ضياع الحبوب وذلك بالتنسيق مع الشركة التعاونية المركزية للقمح والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية و الزراعة.

- تنظيم 02 دورات تكوينية في مجال منهجيات الإرشاد لفائدة المرشدين الجدد (25) ورؤساء خلايا الإرشاد ألفلاحي ومنسقي عمليات الإرشاد (25) ، تحتوي هذه الدورات على 8 محاور أهمها التنمية المستدامة ومناهج وطرق الإرشاد وتقنيات التواصل والتنشيط لإعداد برنامج الإرشاد.
- وقد وقع سنة 2018 برمجة وبث 29 حصة إذاعية موزعة حسب القطاعات ، كما هو مبين بالجدول التالي :
- توزيع الحصص الإذاعية حسب القطاعات:

ـ القطاعات	ـ العدد
ـ الزراعات الكبرى	5 -
ـ الصيد البحري	2 -
ـ زراعة الخضروات	3 -
ـ الأشجار المثمرة	4 -
ـ تربية الماشية	4 -
ـ فلاحة بيولوجية	3 -
ـ الغابات	2 -
ـ الاقتصاد في الماء	3 -
ـ مواضيع مختلفة	3 -

- برمجة وبث 103 ومضة تلفزية على إمتداد سنة 2019 تناولت مختلف القطاعات وتمحورت حول المواضيع التالية:

ـ المواضيع	ـ عدد الومضات
ـ زراعات كبرى	28 -
ـ أشجار مثمرة	15 -
ـ خضروات	2 -
ـ تربيةالماشية	13 -
ـ الصيد البحري	11 -
ـ غابات	2 -
ـ الاقتصاد في الماء	12 -
ـ صحة حيوانية	8 -
ـ مواضيع مختلفة	12 -

كما تم خلال سنة 2019 إنتاج 3أشرطةوثائقيةتمحورت حول المواضيع التالية:

- الأمن الحيوي بمشاريع تربية الدواجن
- تربية الأحياء المائية بتونس
- التحاليل المخبرية المتعلقة بالأغذية الحيوانية
- ضبط وتنفيذ برنامج الحملة الوطنية لترشيد إستهلاك الماء بوسائل النقل العمومية وتمثلت أهم إنجازات البرنامج فيما يلي:
- وضع لافتات إشهارية بالحافلات وعربات القطار
- وضع لافتات إشهارية بمحطات الحافلات والمترو الخفيف و السكك الحديدية .

- كما تم في إطار الحملة
- بث ومضات تلفزيةحول الاقتصاد في الماء بأربعة عشر شاشةإشهارية تابعة لشركة الإشهار بتونس الكبرى.
- وضع 46 لافتة إشهارية من الحجم الكبير والمتوسط والصغير التابعة لشركة الإشهار بتونس الكبرى و القيروان وسيدي بوزيد.
- إنتاج وبث ومضاتتلفزيةعبر القنوات الوطنية
- بث بلاغين إذاعيين بالإذاعات العمومية والخاصة
- تعليق حوالي 100 لافتة أمام مقرات جميع مراكز التكوين المهني الفلاحي التابعة لوكالة الإرشاد والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

هذا و واصلت الوكالة ضمن برامجها المتعلقة بالإرشاد الجماهيري إنتاج وتوزيع الدعائم الإرشادية المكتوبة حيث تم خلال سنة 2019 طباعة 22 وثيقة مختلفة بين مطويات ونشريات وجذاذات ومعلقات ووثائق إدارية. وقد تم صياغة محتواها بالتعاون مع مختلف المؤسسات والهياكل الفنية الإدارية التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبعض مشاريع التعاون الدولي.

ج- التكوين الفلاحي:

- ***التكوين الأساسي في الفلاحة والصيد البحري:***

- تم تفعيل علاقة المراكز التكوينيّة بالإدارات الجهويّة للتربية والتكوين والمعاهد الثانوية والمدارس الإعداديّة .
- القيام بحملة تحسيسية لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية .
- ضبط روزنامة زيارات للمعاهد الثانويّة والمدارس الإعداديّة توزع خلالها مطويّات مع بثّ شريط يعرف بالمركز ومختلف فضاءاته البيداغوجية.
- المساهمة في تدعيم نوادي البيئة المركزّة بالمعاهد الثانوية والمدارس الإعداديّة بداية من السنة التكوينية المقبلة وتمكين التلاميذ من زيارات استطلاعية للمراكز التكوينية (وتأمين تنقلهم بحافلات المراكز).
- مراسلة المعاهد الثانوية والمدارس الإعدادية عن طريق الإدارة الجهوية للتربية والتكوين قصد الحصول على قائمات للتلاميذ الذين انقطعوا عن التعليم وذلك بغية الاتصال بهم مباشرة وتحسيسهم بمزايا التكوين المهني الفلاحي وتشجيعهم على الترشح للتكوين.
- تنظيم أيام الأبواب المفتوحة :استقبال الأولياء والتلاميذ الراغبين في التكوين ومدّهم بالإرشادات الكافية حول التكوين المهني وتمكينهم من دخول جلّ الفضاءات الموجودة بالمركز،القيام بحملة تحسيسية ،الاستفادة من المعارض والمهرجانات الجهويّة للتعريف بالمراكز.
- التكوين المستمر في الفلاحة.

- ***التكوين المستمر في الصيد البحري:***

خلال سنة 2019 تواصل بمراكز التكوين المهني للصيد البحري نشاط التكوين المستمر في مختلف اختصاصات الصيد البحري مثل الملاحة البحرية، الميكانيك البحري، تقنيات ومعدات الصيد .

إعداد وتحيين برامج التكوين المستمر الفلاحي:

تم إعداد وتحيين جملة من برامج التكوين المستمر في اختصاصات جديدة تم طلبها من بعض مراكز التكوين المهني بمشاركة أخصائيي المادة وهي:

الاختصاص	عدد الوحدات	عدد الساعات الجملي
الزراعات الكبرى	11	336
سياقة واستعمال الآلة الحاصدة الدارسة	08	150
تسلق النخيل	05	208
استغلال الأشجار الغابية : الخشب	06	373

- ***إعداد برامج تكوين مختلفة :***

في إطار تطوير كفاءة المكونين التابعين لجهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري والإطارات التابعة لوزارة الفلاحة و الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية والإطارات الأجنبية تم خلال سنة 2013 إعداد البرامج التالية :

موضوع برنامج التكوين	الجمهور المستهدف	عدد الوحدات	عدد الأيام
تربية الدواجن	مكوني مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري	05	17
تربية الأبقار		07	22
الملاحة البحرية		05	25
إنتاج الوسائل السمعية البصرية	إطارات من وزارة الفلاحة والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	2	08
تسيير الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية	أعضاء مجلس إدارة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية	07	10
تسيير الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية	مكونو مراكز التكوين المهني الفلاحي	06	17
برنامج تكوين تحضيري	الإطارات المنتدبة حديثا بوزارة الفلاحة	08	26
التصرف في مؤسسات الإنتاج الفلاحي	إطارات أجنبية من عدة بلدان إفريقية ناطقة باللغة الفرنسية	06	18

- ***تكوين المكونين والمرشدين والإطارات:***

استهدفت برامج تكوين المكونين لسنة 2019 إطارات مهنية عاملة في مجال التكوين والإرشاد والتنمية الفلاحية طبقا لبرامج تستجيب لحاجيات المجموعات المستهدفة.

الفئات المستهدفة	عدد المشاركين	عدد أيام التكوين
رؤساء خلايا الإرشاد الفلاحي	21	483
الفنيون والمرشدون	56	476
مكونو مراكز التكوين المهني الفلاحي والصيد البحري	118	977
المنسقون التقنيون بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي والصيد البحري	72	216
التقنيون في اختصاص الصيد البحري المكلفون بمهام الإرشاد	08	317
إطارات منتدبة صلب الهياكل المهنية الفلاحية	34	318
أعوان ديوان تربية الماشية	12	36
إطارات وأعوان وزارة الفلاحة	04	24
إطارات المعهد الوطني للزراعات الكبرى ببوسالم	01	23
أعوان المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف	02	16
أعوان الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	02	16
تكوين مكوني المكونين	05	86
تكوين حسب الطلب	18	324
الجملة	353	3312
الباعثون الشبان	42	170
الجملة	**395**	**3482**

مقارنة مع سنة 2018 شهدت سنة 2019 انخفاضا طفيفا في عدد أيام التكوين التي أعدها وأنجزها وأمنها المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت وذلك نظرا للقيام بعدة دورات تكوينية في المجالات التقنية الفلاحية

والصيد البحري في إطار تأهيل الإطارات العاملة في مجال التكوين خلال السنة الفارطة. مع تسجيل انخفاض في عدد الدورات التكوينية لفائدة الباعثين الشبان لاختيار اللامركزية.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد أيام التكوين	3582	3482	7236	5106	3582	3482

أما محتوى البرامج التكوينية التي أعدها أو ساهم في إعدادها المعهد لمختلف الفئات المستهدفة فقد اشتملت على عدة محاور مرتبطة بالوضعية المهنية لكل فئة.

- ***تركيز نظام الجودة بالمؤسسات التكوينية:***

بعد إشهاد كل من المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخضروات البدرية بشط مريم والمعهد القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في تربية البقر بتيبار أواخر سنة 2011 في مرحلة أولى ثم في مرحلة ثانية وثالثة متابعة تفعيل منظومة إدارة الجودة بالمؤسستين المعنيتين في أواخر سنتي 2012 و2013، أفضت أشغال المرحلتين المذكورتين إلى نتائج إيجابية حيث تم تأكيد التصرف في المؤسستين طبقا لمواصفات الجودة إيزو 9001 نسخة 2008.

وسعيا إلى تمكين مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري المنتفعة ببرنامج التأهيل من التمن الحصول على مواصفات جودة وطنية تمت سنة 2017 عملية تشخيص أولية لسبع مؤسسات تكوينية وهي دقاشوبروطة وبوشريك وجوقار في الفلاحة وقليبية وطبرقة في الصيد البحري والمعهد الوطني للبيداغوجيا بسيدي ثابت وذلك لتحديد المؤسسات الأكثر استعداد لتركيز منوال الجودة طبقا للمواصفات العالمية لجودة التكوين إيزو 9001 صيغة 2008.

- ***كما تم إنجاز الأنشطة التالية:***

- تكليف مكتب مختص للقيام بدورة تكوينية لمدة 6 أيام في مجال المواصفات العالمية للجودةإيزو«ISO 9001V2008» لفائدة إطارات هذه المؤسسات التكوينية ومجموعة من إطارات الوكالة وقد تم الاختيار على شركة الاستشارة والتكوين (S.T.C.Formation).
- تكليف مكتب مختص للقيام بدورة تكوينية أخرى لمدة 5 أيام في مجال التدقيق للحصول على شهادة مدقق (auditeur tierce partie) لفائدة إطاراتبمؤسستي التكوين المهني الفلاحي بتيبار وشط مريم حتى يتمكنوا من تكوين ومرافقة المؤسسات التكوينية المؤهلة والمذكورة سابقا قصد تركيز منوال الجودة وقد تم الاختيار على شركة التقنية العالمية للمراقبة بالمغرب العربي (T.U.V.M).

- ***متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة ضمن ميزانية التنمية:***

البرامج والمشاريع المتواصلة:

- تحديث ودعم وتهيئة وصيانة البنية الأساسية لمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري : لقد تمّ فتح وإحالة إعتمادات تعهد قدرها 10380,259 ألف دينار أي بنسبة71% من التكلفة الجملية.
- إحداث مؤسسات التكوين المهني الفلاحي : لقد تمّ فتح وإحالة إعتمادات تعهد قدرها 4506,420 ألف دينار أي بنسبة102,19% من التكلفة الجملية.
- مشاريع وبرامج تعزيز ودعم وتهيئة وصيانة البنية الأساسية لمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.

- ***ميزانية التصرف (العنوان الأول) :***

- لقد تمّ ترسيم إعتمادات تصرف وتسيير قدرها 000 386 دينارا لفائدة وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي منها 000 370 دينارا منحة الدولة و 000 16 دينارا موارد ذاتية.

- وتمّ ترسيم إعتمادات تصرف قدرها 000 8225 دينارا لفائدة مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري منها 000 4371دينارا منحة الدولة و 000 3584 دينارا موارد ذاتية.

3.2.2 تقديم الأهداف و تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

الهدف1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين

- **تقديم الهدف :**

يساهم الهدف في دعم الجودة بمدارس ومعاهد التّعليم العالي الفلاحي عبر تحسين نسبة تأطير الطلبة من قبل مدرّسين جامعيّين قارّين و الحفاظ على نسبة مئوية من المدرّسين الجامعيّين من الصنف "أ" لتأمين جودة تأطير طلبة الماجستير والدكتوراه من جهة والمدرسين الباحثين من الصنف "ب" من جهة اخرى.

جدول عدد 30

الهدف1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018201 (1) /(2)
المؤشر 1.1.1.5 : تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي (عدد المدرّسين الجامعيين /عدد الطلبة المرسّمين)	مدرس لكل عدد من الطلبة	10/1	8.9/1	%113	10/1	9.2/1	%108
المؤشر 2.1.1.5 : جودة التأطير (عدد المدرّسين من الصنف "أ" / عدد المدرّسين من الصنفين "أ+ب")	%	%35	%34	%97	%34	%34	%100

رسم بياني عدد 30

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين

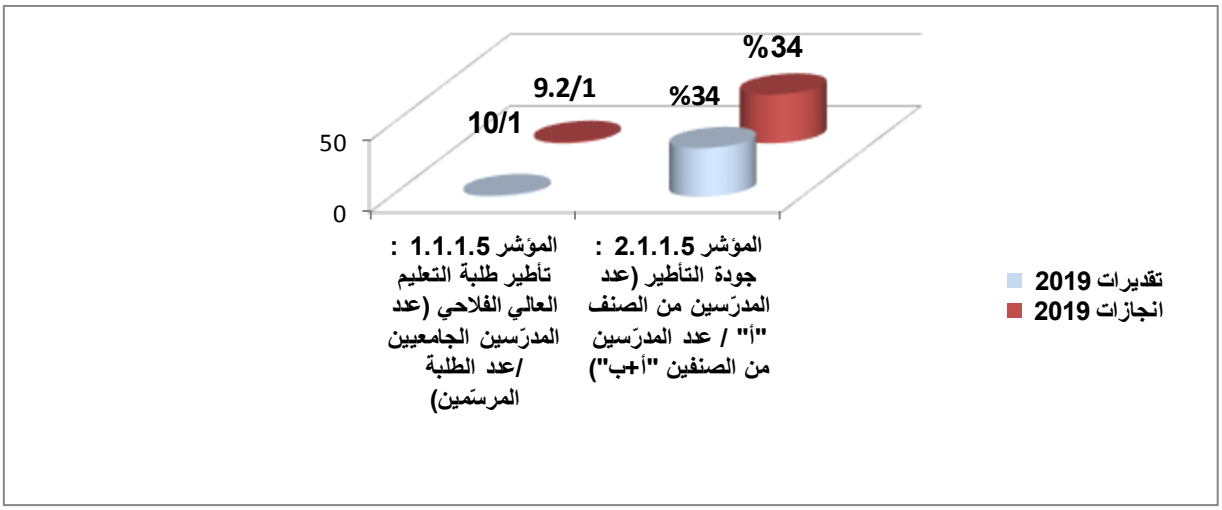

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء للهدف 1.1.5 :

- **المؤشر1.1.1.5 : تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي (عدد المدرسين الجامعيين القارين / عدد الطلبة)**

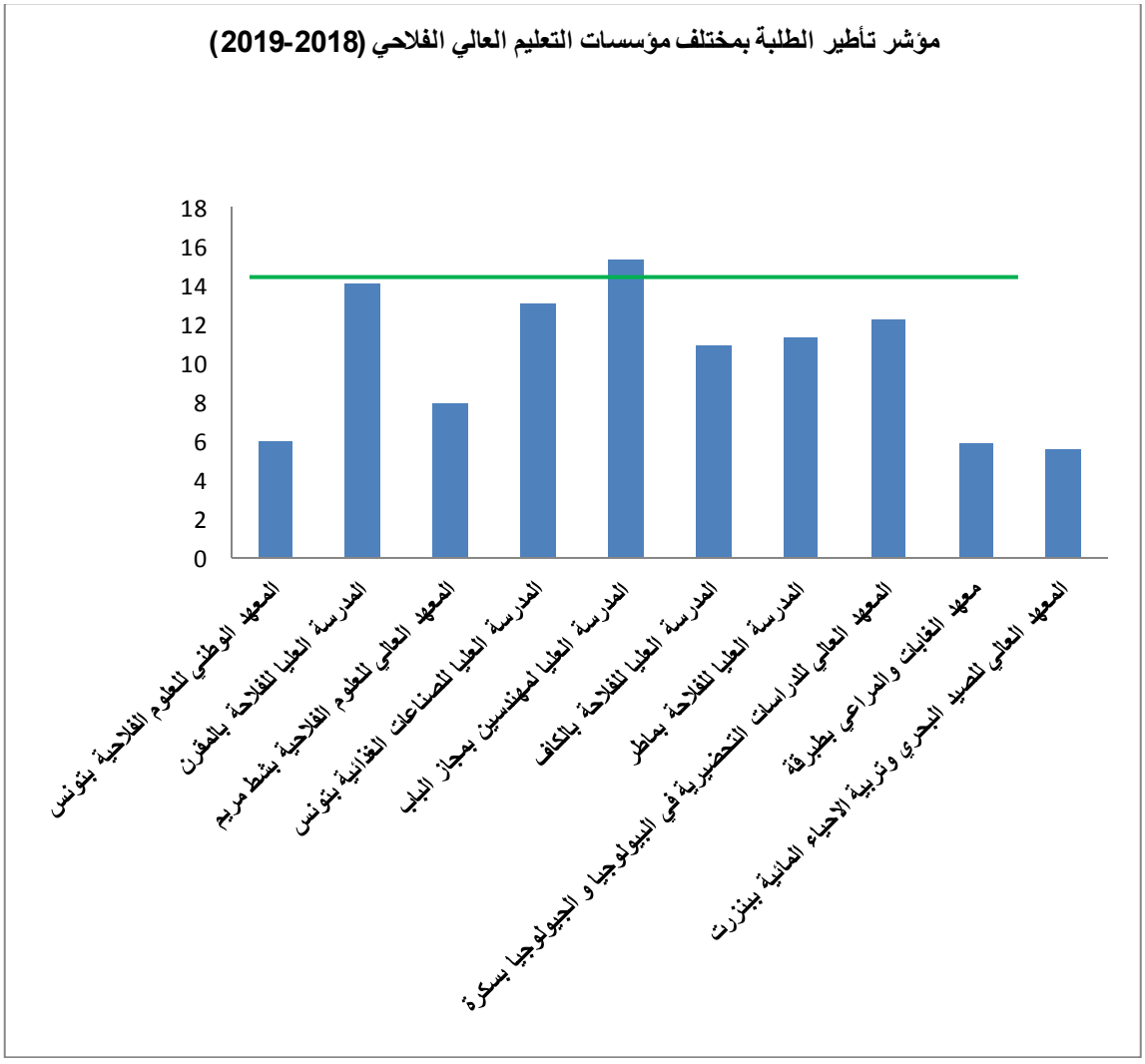

تجاوز مؤشرتأطير الطلبة الهدف المحدد بـ 10/1 إذ بلغ 9.2/1خلال السنة الجامعية 2018- 2019 (09 طالب للمدرس الجامعي القار الواحد).و رغم عدم وقوع انتدابات و احالة عدد من الاساتذة على التقاعد.فهذا التحسن في المؤشر راجع لانخفاض عدد الطلبة بنسبة 4% لهذه السنة.

- **المؤشر2.1.1.5 : جودة التأطير (عدد المدرسين القارين صنف أ / العدد الجملي للمدرسين الجامعيين القارين):**

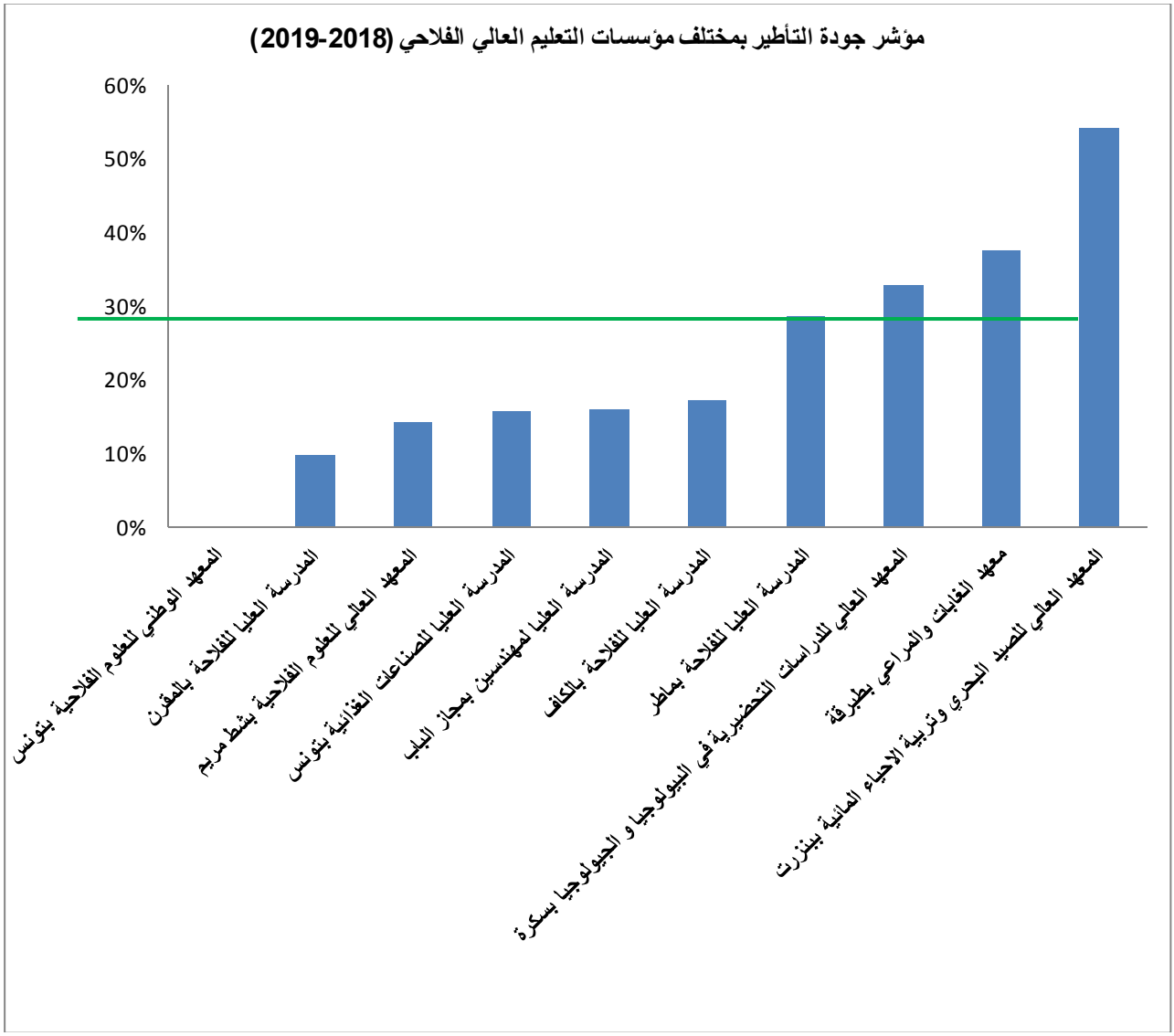

حافظ المؤشر على ارتفاعه خلال السنة الجامعية 2018 - 2019 بنسبة 34%رغم تفاوت هذا المؤشر بين المؤسسات. وبلوغ الهدف المرجو (40%) يتطلب الترفيع في عدد خطط ترقية المدرسين الباحثين من الصنف "ب" الى الصنف "أ" في المناظرات القادمة و فتح أبواب الانتداب.

الهدف 2.2.5: إرساء منظومة بحث وإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة:

- **تقديم الهدف :**

يساهم هذا الهدف من متابعة الأنشطة البحثية للمدرسين الباحثين بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي على النطاق الإقليمي أو الدولي ومدى مساهمة هذه الأنشطة في دعم تمويل البحث في الجمهورية التونسية. كما يساهم هذا الهدف في متابعة الأنشطة البحثية للمدرسين الباحثين بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال عدد الإصدارات العلمية التي يقومون بها في إطار المساهمة لجعل منظومة البحث والإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة تستجيب لرهانات المرحلة والتي تتمحور حول تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الموارد الطبيعية وتحسين جودة منتجات الفلاحة والصيد البحري.

جدول عدد 31

الهدف2.2.5: منظومة بحث وابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم ضافة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر1.2.2.5: نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكّمة خلال السنة الماضية	%	50	50	100	55	53	% 96,4
المؤشر2.2.2.5: نسبة المدرسين الباحثين المشاركين في برامج بحثية ممولة على النطاق الدولي	%	10	10	100	13	12	% 92,3

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء للهدف 2.2.5 : إرساء منظومة بحث وإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة :

- **المؤشر1.2.2.5 : نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكّمة خلال السنة الماضية :**

سجل هذا المؤشر ارتفاعا طفيفا مقارنة بتقديرات سنة 2019. ويعود هذا التحسن إلى اعتماد عدد المنشورات العلمية في المجلات المحكمة (articles à facteur d'impact) كمعيار إقصائي لترقية المدرسين الباحثين بمؤسسات البحث الفلاحي انطلاقا من سنة 2019.

- **المؤشر2.2.2.5 : نسبة المدرسين الباحثين المشاركين في برامج بحثية ممولة على النطاق الدولي :**

تطور شهدت نسبة المدرسين الباحثين بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي المشاركين في برامج بحثية ممولة على النطاق الدولي ارتفاعا مقارنة بتقديرات سنة 2019. ويعود هذا التحسن إلى الارتفاع الملحوظ المسجل خلال سنة 2019 في نسبة قبول مشاريع البحث المقترحة من طرف المدرسين الباحثين الفلاحيين المنتمين لمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي في إطار مبادرة الشراكة من أجل البحوث والابتكار في منطقة حوض البحر المتوسط "PRIMA " المندرجة ضمن البرنامج الأوروبي "أفق 2020"، مقارنة ببقية الدول المشاركة في طلبات العروض لإنجاز مشاريع بحث.

الهدف 3.3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي :

- **تقديم الهدف :**

يساهم هذا الهدف في تطوير البنية التحتية والنظم المعلوماتية للبحث والتعليم العالي الفلاحي بهدف تحقيق جودة عالية للخدمات و وضع محتوى علمي وبيداغوجي على الخط وإرساء بنية إتصاليّة متطورة.

جدول عدد 32

الهدف3.3.5:دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 1.3.3.5 : شبكة بسعة تدّفق عالية	م.ب/ث	800	750	93,75%	900	850	94,44%
المؤشر 2.3.3.5 : فهرس موّحد لاستغلال المراجع العلمية والبيداغوجية لمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي	مرجع	80000	78307	97,88%	90000	80000	88,88%

رسم بياني عدد 32

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف3.3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي

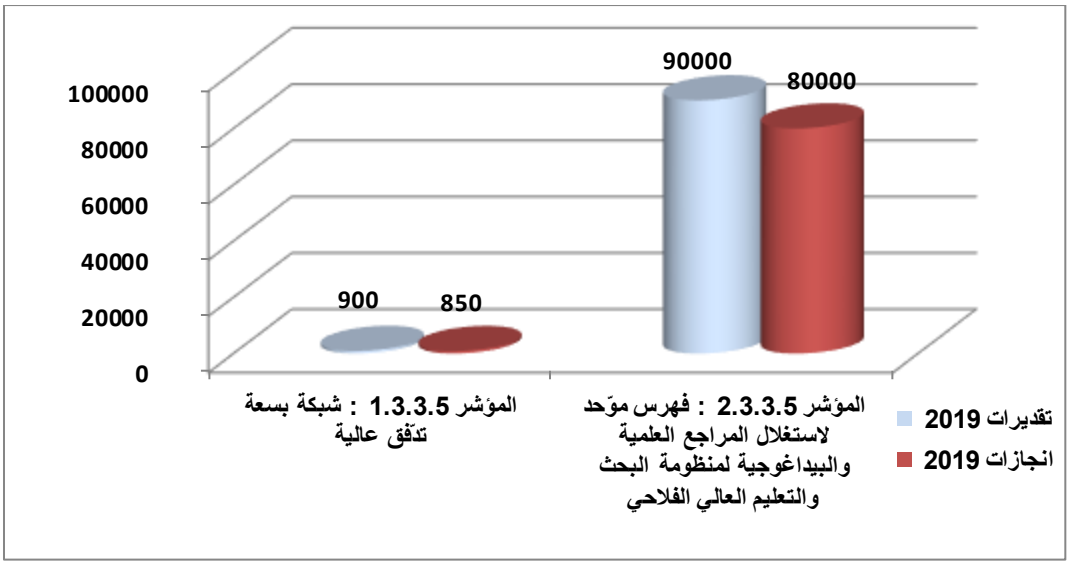

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء للهدف 3.3.5:

- **المؤشر 1.3.3.5: شبكة بسعة تدّفق عالية (1100 م.ب.ث في غضون سنة 2021):**

بلغت سعة تدفق الأنترناتالجملية لشبكة أقرينات 850م.ب./ ث في موفى سنة 2019 ، أي بنسبة إنجاز 93,75%قريبة من الهدف المحدد. حيث تم الترفيع في سعة تدفق خطوط تراسل المعطيات لعديد مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والربط عبر خطوط ألياف بصرية بسعة تدفق تتراوح بين4 و20م.ب.ث (بلغ63 مؤسسة ومندوبية)هذا التفاوت يعود الى بقاء ربط عديد المؤسسات بسعة تدفق 4 م.ب/ث.

في الأثناء وقع تأهيل شبكة أقرينات وإنجاز مشروع تأهيل مركز البيانات Data center بمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي طبقا للمواصفات العالمية ISO27001 و TIA 941 مما سيمكن من تحسين جودة خدمات الأنترنات المسداة بصفة عامة.

- **المؤشر2.3.3.5: فهرس موّحد لاستغلال المراجع العلمية والبيداغوجية لمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي (بلوغ 90 ألف مرجع في غضون سنة 2019) :**

بلغ عدد المراجع العلمية المفهرسة بقاعدة منظومة مكتبة موارد البحث العلمي الفلاحي 'BIRSA'

في سنة 2019 حوالي 80000مرجع ،بعيد عن الهدف المحدد (90000 مرجع). يعود بالأساس هذا التراجع إلى تقلص عدد المكتبيين ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال وذلك لإحالتهم على التقاعد وعدم تعويضهم مما يستدعي انتداب الموارد البشرية اللازمة حسب حاجيات مكتبات مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.وللوصول إلى الأهداف و المؤشرات المذكورة بالجدول أعلاه من المقترح ملائمة الميزانية مع متطلبات تحقيق الأهداف و ذلك بـ :

- برمجة انتداب مكتبيين لكل المؤسسات المعنية.
- تخصيص دورات تكوينية في ميدان الفهرسة والرقمنة
- انتداب تقنيين في الاعلامية لدعم المؤسسات في التصرف في المحتوى والشبكات.

الهدف 4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

- **تقديم الهدف**

يساهم هذا الهدف في تقييم ومتابعة آليات النهوض بالقطاع الفلاحي ومايتطلبه من اليد العاملة المختصة ومن الترفيع في المهارات والمؤهلات للناشطين فيه، وذلك عبر ملائمة التكوين مع الحاجيات الحقيقية للمستغلات عن طريق إرساء علاقة شراكة بين الإدارة والمهنة ودعم برامج التكوين الأساسي والمستمر لفائدة الفلاحين والبحارة وأبنائهم مع تعميم التكوين مع المؤسسة (التكوين بالتداول وعلى عين المكان) وتطوير وظيفة هندسة التكوين وتكوين المكونين بما يساعد على تأهيل جهاز التكوين وتلبية حاجيات القطاع وتطوير طاقة استيعاب الجهاز بتأهيل مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بما يمكن من تكوين يد عاملة وتقنيين وفنيين قادرين على مسايرة التطورات التقنية.

جدول عدد 33

الهدف4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018 المحينة	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 %	تقديرات 2019	تقديرات 2019 المحينة	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019 المحينة %
المؤشر 1.4.4.5: تأهيل مؤسسات التكوين	%	50	70	% 140	70	50	67	134,0%
المؤشر 2.4.4.5 : المستوى الكيفي للتأطير (عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين)	%	70	76	% 109	45	38	40	105,3%
المؤشر 3.4.4.5 : طاقة الإستيعاب (عدد المتربصين/طاقة الاستيعاب الجملية)	%	40	35	% 88	35	30	33	110,0%

ملاحظة: لقد تم تحيين تقديرات سنة 2019 للمؤشرات 1.4.4.5 : تأهيل مؤسسات التكوين و2.4.4.5 المستوى الكيفي للتأطير (عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين) و3.4.4.5 : طاقة الإستيعاب وهو ما وقع التنصيص عليه بالجدول أعلاه.

رسم بياني عدد 33

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري لسنة 2019

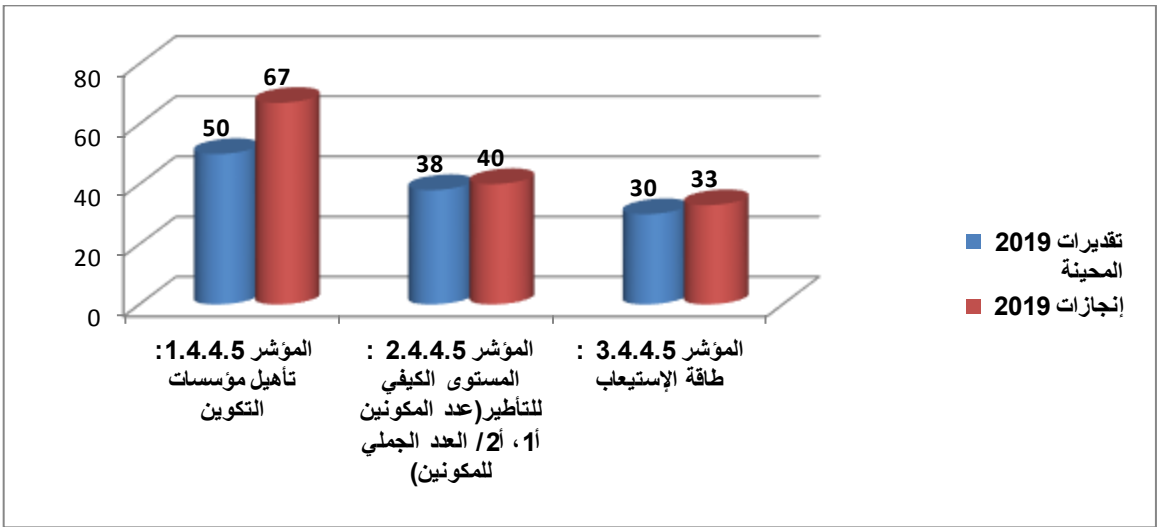

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء الهدف 4.4.5:تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري :

- **المؤشر1.4.4.5 تأهيل مؤسسات التكوين**

خلال سنة 2019 تم تأهيل 67 % من مؤسسات التكوين مقابل ما تم برمجته 50 % وبالتالي سجل هذا المؤشر نسبة إنجازات مقارنة بالتقديرات134,0% وهو يشهد تحسنا مقارنة بنسبة إنجاز 84%سنة 2019 لكن يبقى نسق الإنجاز دون المطلوب وذلك لأسباب التالية :

- بطئ من بعض المجالس الجهوية لصرف الإعتمادات المفتوحة لفائدة المؤسسات الراجعة لها بالنظر.
- بطئ من بعض المقاولين في إنجاز المشاريع في مدة المحددة.
- مزيد تكوين المديرين الجدد في ميزانية التصرف والتنمية.
- تقادم الفضاءات والتجهيزات والمعدات البيداغوجية في بعض المراكز .

الحلول:

- تحديث بعض المراكز التكوين بإسراع في إنجاز تأهيل فضاءات وتجهيزات البيداغوجية وذلك للحد من عزوف الشباب على التكوين وتحسين ظروف ملائمة للإقامة والإعاشة للمتكونين والرفع من جودة التكوين.
- تكثيف عمليات المتابعة والتأطير لبعض المديرين المنتدبين حديثا لإنجاز مراحل مشاريع التأهيل.

- **المؤشر2.4.4.5 المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين**

شهد هذا المؤشر تحسنا نسبياحيث تطورت نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات من 93 % سنة 2017 إلى 105,3 % سنة 2018 رغم إحالة بعض المكونين على التقاعد و يعود ذلك إلى :

- إلحاق بعض الإطارات من مؤسسات أخرى.
- تحسن نسبة التدرج والترقية المهنية للمكونين.

الحلول:

- مواصلة تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية (مكونين وأعوان تأطير والتسيير) حسب الحاجة.
- وضع آليات جديدة لترقية المكونين بالاعتماد على برامج تكوين المستمر.
- دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين.
- مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.

- **المؤشر3.4.4.5:طاقة الإستيعاب : عدد المتربصين /طاقة الإستيعاب الجملية :**

تم إنجاز 40 % من طاقة الإستيعاب سنة 2019 مقابل 30 % كتقديرات وهو ما نتج عنه نسبة إنجاز تساوي 110,0%.

توجد الإشكاليات التالية:

- التأخير في إنجاز فضاءات الإقامة والتكوينبالمراكز الجديدة والتي بصدد التأهيل.
- عزوف الشباب عن التكوين المهني الفلاحي.
- ضعف الجانب الفني لبعض إطارات التكوين وخاصة المنتدبين الجدد.
- تقادم الفضاءات وافتقار بعض المؤسّسات إلى المعدات والتجهيزات البيداغوجية الضرورية للتكوين.
- ضعف نسبة إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل (40 %).
- صعوبة في تشريك المهنة في تحديد حاجيات التكوين وتركيز نمط التكوين مع المؤسسة.
- بطئ في استكمال نظام الجودة ببقية المراكز المؤهلة.
- افتقار الجهاز إلى سلك متفقدين ومساعدين بيداغوجيين.
- بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.
- صعوبة التصرف في الضيعات الفلاحية الملحقة بمؤسّسات التكوين المهني الفلاحي مرتبطة أساسا بتقلص عدد رؤساء الضيعات الفلاحية وقلة خبرة المتواجدين منهم.

الحلول:

- استكمال فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي هي بصدد التأهيل مع الإسراع في الإنجاز.
- مراجعة التوزيع الجغرافي لمراكز التكوين المهني الفلاحي وإعادة النظر في اختصاصاتها حسب خصوصيات الجهات إقليميا.
- إحداث آليات جديدة لاستقطاب المتكونين
- تمكين المتكونين من منحة خصوصية خلال فترة التكوين.
- ربط منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي في عملية التوجيه وإحداث المعابر بين مختلف المسالك التربوية والتكوينية.
- إحداث خلية لرصد المهن الجديدة قصد استباق حاجيات التكوين بالتنسيق مع المهنة ووزارة التكوين المهني والتشغيل.
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تشغل خريجي التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- إجبارية متابعة تكوين مسبق في الاختصاص قبل ممارسة نشاط في الفلاحة والصيد البحري.
- استكمال مدونة المهن والكفاءات في الفلاحة والصيد البحري.
- تركيز مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بصفة تدريجية بالمراكز المؤهلة.
- العمل بعقود برامج تحدد بالشراكة مع المهنة تضبط أهداف وأنشطة التكوين في الفلاحة والصيد البحري.
- تحفيز المؤسسة الاقتصادية لاعتماد نمط التكوين بالتداول والتدريب المهني: منها التغطية الاجتماعية، والمنح التحفيزية...
- العمل على استكمال نظام الجودة للدفعة الثانية للمراكز المؤهلة.
- انتداب إطارات خاصة بالمساعدة والتفقد البيداغوجي.
- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.

الهدف 5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين :

- **تقديم الهدف :**

- يساعد هذا الهدف في تنمية مؤهلات المنتجين والرفع من أداء وفاعلية منظومة الإرشاد الفلاحي عبر :
- تأمين وتأطير وإرشاد المستغلات الفلاحية ووحدات الصيد البحري في إطار جهاز وطني يضم هياكل ومؤسسات إدارية ومهنية وخاصة مع ضمان التنسيق بينها.
- التدرج من إرشاد عام إلى إرشاد هادف بالتركيز على المستغلات ووحدات الصيد البحري القابلة للتطور وإعطاء الأولوية للقطاعات الإستراتيجية.
- توسيع مجالات التدخل لتشمل عناصر التصرف والجودة والاسترسال والكلفة والمحافظة على الموارد الطبيعية .
- الاعتماد على طرق ومناهج إرشادية متنوعة وناجعة مثل المدارس الحقلية والتنشيط الريفي والقطع المثالية للمزارع.
- تفعيل دور الهياكل المهنية والخواص في منظومة الإرشاد ودعم وتنظيم المنتجين.
- إرساء نظام معلوماتي علمي وتقني واقتصادي (محلي).

جدول عدد 34

الهدف 5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2019
المؤشر 1.5.5.5 : نسبة تبني تقنيات الإنتاج : (عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج/ عدد الفلاحين المؤطرين)	%	% 68	% 49.8	% 73.2	% 52	.....	.....

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء الهدف الهدف 5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين :

- **المؤشر 1.5.5.5:نسبة تبني تقنيات الإنتاج**

تقدر نسبة الإنجازات للمؤشر تبني تقنيات الإنتاج بـ : 49.8% لسنة 2018 أما بالنسبة للإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 فهي تساوي 73.2 % وتعتبر هذه النسبة جيدة بالرغم من الصعوبات والإشكاليات المتواجدة على مستوى الميدان مثل :

- ✓ ضعف إمكانيات المادية خاصة لصغار الفلاحين
- ✓ عدم إستقرار العملة الفلاحيين
- ✓ نقص في التأطيراللصيق للفلاحين الذي يتطلب عدة إمكانيات مادية و بشرية ، علما وان سنة 2019 قدرت نسبة الإحاطة الميدانية للفلاحين ب حوالي 25 % ونسبة مشاركة الفلاحين في الأنشطة الإرشادية بحوالي 61.2 %.

ملاحظة : لمزيد تحسين القيمة المنشودة لهذه المؤشرات يقترح :

- تركيز مجموعات مستهدفة متجانسة لها نفس الإهتمامات و الحاجيات عوضا على التأطير الفردي
- حث الفلاحين على تنظيمهم صلب هياكل مهنية.
- إعداد برامج إرشادية هادفة.
- اختيار مواضيع ذات أولوية بالنسبة للفلاحين مثل التسويق و المحافظة على البيئة مع تحيين و تبسيط المعلومة.
- ترغيب الفلاحين في المشاركة في الأنشطة الإرشادية باستعمال طرق إرشادية متطورة مثل المدارس الحقلية ...

4.2.2 التحديات والصعوبات والتدابير اللازمة لتحقيق أداء البرنامج :

❖ أهم الإشكاليات والنّقائص:

أ- التعليم العالي والبحث الفلاحي

- **صعوبات عامة:**

- قدم البنية التحتية وضعف الإعتمادات المخصصة لصيانة البناءات لمؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي.
- نقص الموارد البشرية في بعض الاختصاصات.
- المرونة في التصرف المالي بحكم الصبغة الإدارية لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.
- النقص في الوسائل اللوجستية كالتجهيزات العلمية ووسائل النقل.

- تكريس تمشي الجودة بالنسبة للتصرف الإداري والمالي والبحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي.

• صعوبات خاصة بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي

- النصوص الترتيبية المتعلقة بالتنظيم الهيكلي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي لتتلاءم مع مهام وأنشطة المؤسسات.
- النصوص الترتيبية المتعلقة بالتعليم العالي الفلاحي في حاجة إلى مراجعة و ملاءمتها مع النصوص الترتيبية الصادرة عن التعليم العالي.
- وجود فراغ تشريعي وترتيبي في بعض مجالات التعليم العالي الفلاحي مما نتج عنه اللجوء إلى تطبيق النصوص القانونية الصادرة عن وزير التعليم العالي والتي صدرت دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البحث والتعليم العالي الفلاحي.
- ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين في منظومة البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي (تضخم هيكلي في المنظومة).
- ضعف الموارد المالية المخصصة للبحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي (أقل من 1 % من ميزانية الوزارة).

• صعوبات خاصة بمؤسسات البحث العلمي الفلاحي

- عدم تنقيح القوانين الأساسية للمدرسين الباحثين الفلاحيين لمعادلته بقانون المدرّسين الباحثين التابعين لمؤسسات التعليم العالي.
- نسبة المدرسين الباحثين مقارنة بالإطار التقني العامل في ميدان البحث لا تستجيب للمعايير الدولية.
- تعدّد المتدخّلين في تثمين نتائج البحث وقلّة التّنسيق بينهم وتشتت المجهود والموارد الماليّة والبشريّة.
- الدور المحتشم للمهنة في تثمين نتائج البحث علما وأنها شريك في كل الهياكل واللجان المحدثة للغرض.

هذا وقد تم كذلك تسجيل عديد النقائص شملت المجالات التالية:

❖ على المستوى العلمي :

- عدم توفر تنسيق و تكامل كافي على مستوى برامج البحث بين مختلف مؤسسات البحثية ينجر عنه تداخل في برامج البحوث وضبابية في الرؤى المستقبلية. مما يحتم إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي قصدتحقيق تكامل بين برامج البحث و تثمين أفضل للموارد البشرية و المادية.
- بقيت العديد من نتائج البحث بدون استغلال نظرا لغياب هياكل مختصة.

❖ على المستوى الإداري و المالي :

- صعوبة في اقتناء معدات البحث وطول آجال الإجراءات الخاصة بالشراءات ضمن نظام الشراءات المجمعة.
- بطئ صرف الإعتمادات : من الصعب تطبيق النصوص القانونية وخاصة المتعلقة بالشراءات المجمعة على مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي التي في صورتها الحالية أصبحت لها انعكاسات سلبية على سير عمليات البحث.
- الموارد المالية المتاحة لا تفي بتغطية متطلبات انجاز الأنشطة البحثية المبرمجة.
- الاعتمادات المرصودة للمعاهد (العنوان الأول) أقل بكثير من المتطلبات.
- انعدام الجاهزية الكافية لمؤسسات البحث لتغيير الصبغة من حيث توفر الإطار الإداري والمالي ومن حيث البنية التحتية البحثية ومن حيث القدرة على استقطاب موارد مالية ذاتية.

❖ على مستوى وسائل النقل و وسائل العمل :

- نقص حاد في وسائل النقل أدى إلى صعوبة في إنجاز أنشطة البحث.
- أسطول نقل قديم يفوق معدل السن 10 سنوات.
- نقص المعدات البحثية المخبرية و ضعف الميزانية المخصصة للمعدات والمستلزمات الفلاحية.

- نقص هام في وسائل النقل الإداريّة.

ب- الإرشاد الفلاحي :

- تعدد المتدخلين من دواوين ومراكز فنية ومعاهد بحث وإدارات فنية مما أدى إلى صعوبة التنسيق والمتابعة والتقييم للنتائج
- نقص في الإمكانيات البشرية (تقلص عدد المرشدين بمراكز الإشعاعحاليا مرشد لكل 1050 فلاح مع عدم تفرغهم الكلي لأنشطة ألإرشاد
- نقص في وسائل العمل الضرورية.
- تدني ملحوظ في أسطول وسائل التنقل على جميع المستويات لتمكين المرشدين الراجعين للمندوبيات من القيام بالأيام الحقلية والتأطير المكثف.
- تقلص نسبة التأطير الفني للفلاحين بتقلص عدد المرشدين حاليا والشغورات بمراكز الإشعاع.
- محدودية مساهمة الهياكل المهنية القاعدية والخواص في الأنشطة الإرشادية.(نظرا لعدة عوامل من أهمها: نقص في التأطير والموارد المالية والنصوص التشريعية المحدثة لها وكذلك لعوامل متصلة بالمنتجين منها التقدم في السن وتدني المستوى المعرفي)
- نقص في التجهيزات الإعلامية والربط بالشبكات المعلوماتية لفائدة المرشدين.
- نقص ملحوظ في عدد الفنيين المختصين في إعداد وتحيين الدعائم الإرشادية السمعية البصرية والمكتوبة.
- المراجع التقنية الاقتصادية المحلية غير متوفرة في جل الاختصاصات.
- عدم ملائمة الطرق الحالية للإرشاد للتغيرات الحاصلة في قطاعي الفلاحة والصيد البحري وأمام التحديات الجديدة والمتطلبات المتطورة للمهنة،

ت- التكوين المهني الفلاحي :

- عزوف الشبان على التكوين الأساسي في الفلاحة والصيد البحري وتراجع الإقبال على التكوين في بعض مؤسسات التكوين وخاصة في المجال الفلاحي. (50 بالمائة من طاقة التكوين الأساسي)
- تقلص في الموارد البشرية (مكونين، أعوان التأطير والتسيير ...) جراء الإحالة على التقاعد وضعف الانتدابات الجديدة.
- بطئ في التدرج والترقية المهنية للمكونين.
- ضعف الجانب الفني لبعض إطارات التكوين وخاصة المنتدبين الجدد.
- افتقار الجهاز إلى سلك متفقدين ومساعدين بيداغوجيين
- تقادم الفضاءات والتجهيزات والمعدات البيداغوجية في بعض المراكز. (30 بالمائة من المؤسسات انتفعت ببرنامج التأهيل).
- صعوبة في تشريك المهنة في تحديد الحاجيات من التكوين وفي تركيز نمط التكوين مع المؤسسة.
- ضعف نسبة إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل (40).
- بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض الجمعيات والمؤسسات التكوينية.
- بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.
- بطئ في استكمال نظام الجودة ببقية المراكز المؤهلة.

❖ التّدابير والأنشطة لتدارك الإخلالات:

أ- التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي :

- مراجعة النصوص الترتيبية المتعلقة بـ:

* صبغة مؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي،
* التنظيم الهيكلي لمؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي،
* الأنظمة الأساسية للعاملين بمؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي،

- إعادة تهيئة البنية التحتية لمؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي طبقا للمواصفات المعتمدة،
- تدعيم المؤسسات بالموارد البشرية طبقا لحاجياتها الحقيقية،
- إدخال تقنيات التصرف الحديث،
- إدخال تقنيات التكنولوجيات الحديثة،

- **على مستوى التعليم العالي :**

- الدخول في برنامج شامل لإرساء الجودة في التعليم العالي (مراجع الكفاءات، التدقيق البيداغوجي، الأساليب البيداغوجية،...).
- الربط بين طاقة الإستيعاب والتأطير وعدد الموجهين للتعليم العالي الفلاحي.
- اعادة النظر في الشهادات الممنوحة قصد احكام التنسيق والتكامل بين المعاهد والمدارس التابعة للمنظومة.
- التفكير في صيغ لجمع مؤسسات التعليم العالي الفلاحي في هياكل مشتركة قصد تحسين التكامل على كل المستويات (التعليم العالي ، الإدارة، الموارد العلمية،...).
- العمل على ارساء استراتيجية واضحة لانتداب المدرسين الباحثين لبلوغ الأهداف المرجوة و التقليص من التفاوت بين المعاهد و المدارس.
- الحث على مزيد اقحام المهنيين في التدريس ودعم التّكوين التّطبيقي للطلبة ممّا يساعد على إدماجهم في الحياة المهنية.

- **مستوى البحث العلمي الفلاحي :**

- متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع التي سيتم قبولها في إطار أولويات البحث الفلاحي في أفق 2030.
- مراجعة عملية متابعة وتقييم الأنشطة البحثية المنجزة بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.
- مراجعة خارطة البحث العلمي الفلاحي وذلك قصد تحقيق تكامل بين برامج البحث وتجنب الازدواجية.
- إحداث صلب مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي لجنة لتقييم البحث الفلاحي (CERA)تعمل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لتقييم أنشطة البحث (CNEAR) التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- العمل على تحسين مرئية الأنشطة البحثية والنتائج المتوصل إليها عن طريق إنشاء منصة رقمية صلب مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي وذلك لمتابعة وتقييم برامج البحث في الميدان الفلاحي.
- اعتماد وتأهيل المخابر طبقا للمواصفات الدولية.
- الإنطلاق في المرحلة الأولى الخاصة بإرساء منهجية الجودة بمؤسسات البحث الفلاحي والتي تتمثل في إعداد تقارير التقييم الذاتي.
- الإحاطة العلمية بالباحثين الشبان في إعداد مشاريع البحث الوطنية والدولية.
- مواصلة العمل على إعداد قواعد بيانات خاصة بمنظومة البحث الفلاحي (قاعدة بيانات للمدرسين الباحثين وقاعدة بيانات للمشاريع البحثية (المشاريع الوطنية ومشاريع التعاون الدولي)).
- تنمية الموارد البشرية وذلك بتكثيف الدورات التكوينية.

ب-الإرشاد والتكوين الفلاحي:

لمزيد تحسين القيمة المنشودة للمؤشرات الخاصة بالإرشاد الفلاحي يقترح :

- تعزيز الخلايا الترابية للإرشاد الفلاحي بإمكانيات بشرية ومزيد تدعيمها بوسائل العمل الضرورية وتجهيزها بالأنترنات قصد مواكبتها تقنيات الإتصال الحديثة.
- مزيد الإحاطة ودعم الهياكل المهنية القاعدية وتحفيزها للقيام بالنشاط الإرشادي الفلاحي
- مزيد تشريك القطاع الخاص في منظومة الإرشاد .
- تكوين المرشدين خاصة المنتدبين الجدد في مجالي الفني والبيداغوجي للرفع من زادهم المعرفي.
- العمل على تطوير و تنويع الطرق الإرشادية مثل المدارس الحقلية واخرى التي تعمل خاصة مع مجموعات من المستهدفين متجانسة لها نفس الإهتمامات و الحاجيات عوضا على التأطير الفردي الذي غالبا ما يقوم به حاليا في المرشدون واختيار مواضيع ذات أولوية بالنسبة للفلاحين مثل التسويق و المحافظة على البيئة ...
- وضع آليات جديدة لمزيد إستغلال نتائج ومستجدات البحث العلمي و تبسيط المعلومة الفنية للمنتجين.

ت-التكوين في الفلاحة والصيد البحري:

- تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية : مكونين وأعوان التأطير والتسيير (الإدارة، المطبخ، الضيعة..)
- وضع آليات جديدة لترقية المكونين بالاعتماد على برامج تكوين مستمر تخول لهم الترقية المهنية. (نظام أساسي للمكونين والمهندسين المكونين بصدد التحيين).
- دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين.
- انتداب إطارات خاصة بالمساعدة والتفقد البيداغوجي.
- مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.
- تحديث بعض مراكز التكوين بتأهيل فضاءاتها وتجهيزاتها البيداغوجية.
- استكمال مدونة المهن والكفاءات في الفلاحة والصيد البحري.
- تركيز مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بصفة تدريجية بالمراكز المؤهلة.
- العمل بعقود برامج تحدد بالشراكة مع المهنة تضبط أهداف وأنشطة التكوين في الفلاحة والصيد البحري.
- تحفيز المؤسسة الاقتصادية لاعتماد نمط التكوين بالتداول والتدريب المهني: منها التغطية الاجتماعية، والمنح التحفيزية...
- إحداث خلية لرصد المهن الجديدة قصد استباق حاجيات التكوين بالتنسيق مع المهنة ووزارة التكوين المهني والتشغيل.
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تشغل خريجي التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- إجبارية متابعة تكوين مسبق في الاختصاص قبل ممارسة نشاط في الفلاحة والصيد البحري.
- تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض الجمعيات والمؤسسات التكوينية لخدمة قطاع التكوين المهني في مجالي الفلاحة والصيد البحري.
- تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.
- العمل على استكمال نظام الجودة للدفعة الثانية للمراكز المؤهلة.

VI- برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج
(بداية من سنة 2018)
السيد
منذر خراط

المدير العام للمصالح الإدارية والمالية

أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج	♦ نسبة التأطير.
الهدف 2.9: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية	♦ معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة ♦ معدل كلفة إصلاح وصيانة و تعهد وسائل النقل
الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات	♦ نسبة الربط بشبكة الأنترنات

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية للبرنامج 9: القيادة والمساندة

البرنامج	البرامج الفرعية		
القيادة والمساندة	الإشراف والمساندة والمتابعة	الدراسات والأنظمة المعلوماتية	
	الإدارات العامة	▪الديوان*/ الكتابة العامة ▪ التفقدية العامة ▪ إ.ع للمصالح الإدارية والمالية ▪ إ.ع للتمويل والإستثمارات والهياكل المهنية ▪ إ.ع للشؤون القانونية والعقارية ▪ وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ▪ إ.متابعة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية	▪ إ.ع للدراسات والتنمية الفلاحية ▪ إ.ع للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والتوثيق
	المؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة	▪المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية: •دائرة الأعوان •دائرة الشؤون المالية •دائرة المباني والمعدات •دائرة التمويل والتشجيعات	▪المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية: •قسم الدراسات والتنمية الفلاحية ▪المرصد الوطني للفلاحة.
	المؤسسات العموميّة ذات الصبغة غير الإداريّة	▪وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية ▪الوكالة العقارية الفلاحية	▪المركز الوطني للدراسات الفلاحية.

إنجازات الميزانية لسنة 2019

(ألف دينار)

311984,8

نفقات التصرف:

157590,9

نفقات التنمية:

107700,4

صناديق الخزينة:

46693,5

1. التقديم العام للبرنامج:

نظرا للصبغة الفنية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي تعمل على تنفيذ سياسة الدولة في مجالي الفلاحة والصيد البحري قصد تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الثروة المائية والحيوانية برا وبحرا بالإضافة إلى الدور الهام الذي تقوم به في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي اللذين يمثلان مكونا أساسيا من مكونات المنظومة الوطنية لإعداد وتطوير الموارد البشرية ورافدا من روافد التنمية وأمام تهرم القاعدة العمرية وإستنفاذ جميع وسائل إعادة توظيف الأعوان، شهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إرتفاع نسبي في نسبة التأطير خلال السنوات الأخيرة من21.4% سنة 2018 إلى 20.8% سنة 2019أي بإنخفاض يقدر ب0.6% .

وتعود الأسباب إلى تطور نسبة الانتدبات الاستثنائية من فنيين و اداريين و أطباء بياطرة خلال السنوات ما بعد الثورة توازيا مع انعدام الانتدابات في السنوات الحالية والمقبلة و إرتفاع نسبة الترقيات وخاصة بتسوية الوضعيات الإدارية والترقيات الاستثنائية التي تتم بصفة دورية وفق شروط وإجراءات قانونية معينة أدت إلى إرتفاع عدد الإطارات غير متوازي مع إرتفاع العدد الجملي للأعوان وذلك نتيجة إحالة بعض الأعوان على التقاعد الاستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017 وانعدام الانتدابات المرخص فيها سنويا لسد الشغورات.

كما شكل التطور الحاصل في العمل الفني والإداري أرضية أساسية لدعم مردودية القطاع الفلاحي وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والإداري لمختلف المصالح الفنية والإدارية المركزية والجهوية ومساعدتها على حسن تنفيذ الالتزامات المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة مسبقا.

وفي هذا الصدد ولاستحثاث نسق نمو القطاع الفلاحي تواصل سنة 2019 المجهود الذي انطلق سنة 2015 لتركيز هيكلة إدارية عصرية في إطار تكريس المسار الإصلاحي وذلك بدعم الإدارة بالموارد البشرية الّتي تعد غير كافية مقارنة بنسبة المحالين على التّقاعد سنويا، وإدخال التّقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخّلين في القطاع.

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج عدد 09 : القيادة والمساندة يعمل بصفة أفقية مع البرامج العملياتية لمهمة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية. كما يتوزع البرنامج التاسع على 2 برامج فرعية :

البرنامج الفرعي 1.9 : الإشراف والمساندة والمتابعة.

البرنامج الفرعي 2.9 : الدراسات والأنظمة المعلوماتية.

✓ أهداف البرنامج عدد 09 : القيادة والمساندة

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى.

الهدف .2.9.: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية.

الهدف.3.9: تحسين جودة الخدمات

✓ أولويات البرنامج عدد 09 : القيادة والمساندة

تتمثل أولويات برنامج القيادة والمساندة في:

- تحسين نسبة التأطير بالإدارة.
- تحسين تبادل المعلومات عبر استعمال التقنيات الحديثة لكل الإطارات.
- توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها.

2. تقديم أداء البرنامج لسنة 2019:

1.2 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

جدول عدد 35

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات (قانون المالية التكميلي)

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
				المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**167 626**	**196 463**	**157 590,9**	**-38 872**	80,2%
التأجير العمومي	137 436	166 273	123 804,6	-42 468	74,5%
وسائل المصالح	17 183	17 183	21 205,2	4 022	123,4%
التدخل العمومي	13 007	13 007	12 581,1	-426	96,7%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**64 096**	**64 096**	**107 700,4**	**43 604**	168,0%
الاستثمارات المباشرة	**29 396**	**29 396**	**59 351,4**	**29 955**	**201,9%**
على الموارد العامة للميزانية	20 781	20 781	40 671,0	19 890	195,7%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	8 615	8 615	18 680,4	10 065	216,8%
التمويل العمومي	**34 700**	**34 700**	**48 349,0**	**13 649**	**139,3%**
على الموارد العامة للميزانية	34 700	34 700	48 349,0	13 649	139,3%
على موارد القروض الخارجية الموظفة				0	
صناديق الخزينة	**49000**	**49000**	**46 693,5**	**-2 307**	**95,3%**
مجموع البرنامج 9	**280 722**	**309 559**	**311 984,8**	**2 426**	**100,8%**

بلغت نسبة تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة **100,8 %** لسنة 2019 وهي موزعة كالآتي :

بالنسبة لنفقات التصرف : نسبة إنجاز **80,2 %.** وهي موزعة كالآتي : بالنسبة للتأجير العمومي 74,5 %، وسائل المصالح 123,4 % وتفسر الفوارق بين الإنجازات والتقديرات (4 022 + أ.د) بالنسبة لهذا القسم بديون متخلدة بالنسبة لشركة الكهرباء والغاز 3000 أ.د وديون مختلفة (338 أ.د) بالنسبة لمندوبيات منوبة، نابل، جندوبة وباجة .تقدر والتي تتطلبت اعتمادات تكميلية.

بالنسبة لنفقات التنمية : نسبة إنجاز **168 %** أما **صناديق الخزينة** فقد تم تحقيق نسبة إنجاز تساوي **95,3 %.**

رسم بياني عدد 35
مقارنة بين تقديرات (ق.م تكميلي) وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

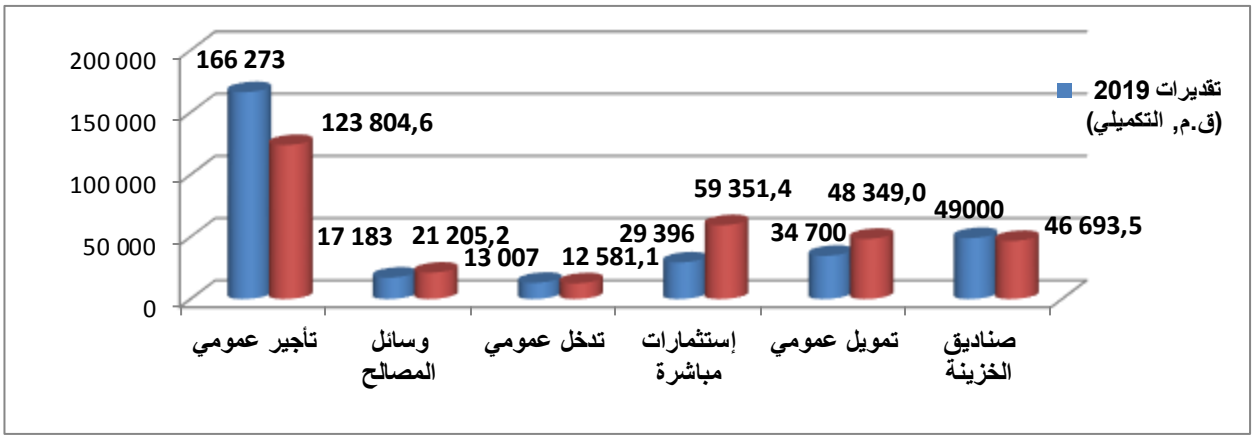

جدول عدد 36
تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات (قانون المالية التكميلي)
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرامج الفرعية	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	تقديرات 2019 (ق.م, التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
				المبلغ (1)– (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 9-1: الإشراف والمساندة والمتابعة	265 431	294 268	299288,0	5020,0	% 101,7
البرنامج الفرعي 9-2: الدراسات والأنظمة المعلوماتية	15 291	15 291	12696,8	-2594,2	% 83,0
مجموع البرنامج 9 :	280 722	309 559	311984,8	2425,8	%100,8

رسم بياني عدد 36
مقارنة بين تقديرات (ق.م تكميلي) وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعيّة
(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

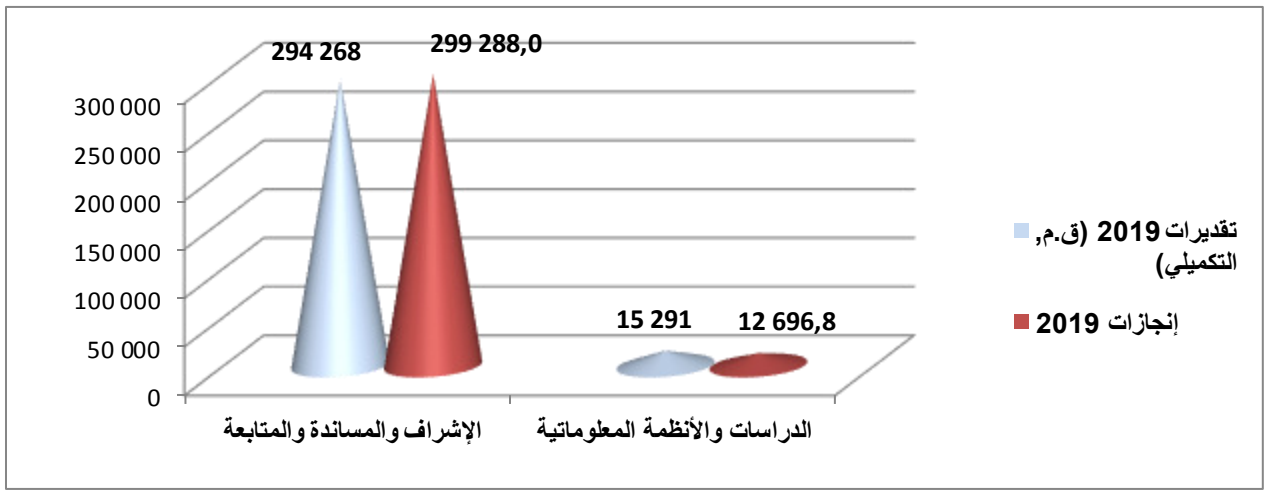

2.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

1.2.2 أهم الإصلاحات والتّوجّهات الإستراتيجية:

تتوزع ميزانية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على ستة برامج تضم العديد من المشاريع التي تستوجب توفر العنصر البشري الكافي والكفء والمعدات والتقنيات الملائمة لمتابعة إنجازها وتنفيذ ميزانياتها.

وفي هذا الصدد ولاستحثاث نسق نمو القطاع، وجب تركيز هيكلة عصرية ودعم الموارد البشرية وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع.

وتتمثل أولويات برنامج مصالح المساندة في:

- تحسين نسبة التأطير بالإدارة.
- تحسين تبادل المعلومات عبر استعمال التقنيات الحديثة لكل الإطارات.
- توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها.

2.2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

تواصلت خلال سنة 2019 مجهودات الدولة في دعم قطاع الفلاحة من خلال برنامج مصالح قيادة ومساندة السياسات الفلاحية وذلك عن طريق دعم نسب تأطير الأعوان وتكوينهم في مختلف مجالات التصرف وترشيد الإستهلاك، وكذلك استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير النظام المعلوماتي للوزارة.

ويهدف برنامج مصالح قيادة ومساندة السياسات الفلاحية إلى تحسين التصرف في الموارد البشرية عبر دعم تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة وتكوينهم ورسكلتهم للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته كما يهدف هذا البرنامج إلى ترشيد التصرف في الموارد والبنايات والتجهيزات والعمل على صيانتها، كما عملت الوزارة على تحقيق التوجهات الوطنية في ترشيد استهلاك الطاقة، وتطوير النظام المعلوماتي واستعماله من قبل الأعوان وكذلك وضع الخدمات المسداة من قبل الوزارة على الخط.

حيث قامت الوزارة بتوفير الموارد البشرية اللازمة وتحفيزها من خلال إرتفاع نسبة الترقيات إلى حدود الضعف مما ساهم في تسوية عدة وضعيات إدارية مما شكل حافزا معنويا للعديد من الأعوان للرفع من مردودية ونجاعة الأعمال المناطة بهم بالإضافة إلى تسوية وضعيات الأعوان المتعاقدين والوقتيين وعملة الحظائر المسترسلين.

كما شهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إرتفاع نسبي لنسبة التأطير يبلغ20.8 بالمائة سنة 2019 بسبب الترقيات وليست بسبب ارتفاع نسبة انتداب الإطارات الجديدة في الواقع.

3.2.2 تقديم الأهداف و تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج:

تقديم الهدف : يتمثل الهدف في العمل على دعم الهياكل المركزية والجهوية بالكفاءات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية، وإنجاز الترقيات، والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة مع إنعدام الإنتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على التقاعد لبلوغ السن القانونية وعلى إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017.

جدول عدد عدد 37

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
نسبة التأطير	%	22	21.4	97.3%	22,3	20.8	93,3%
إطارات : عدد الأعوان المنتمين للصنف أ	إطار	6331	5772	91.1%	5699	5430	95,3%
العدد الجملي لأعوان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	عون	28780	26974	93.7%	26886	26016	96,8%

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

▪ المؤشر 1.1.1.9: نسبة التأطير :

تم تحقيق نسبة تأطير 21.4 % خلال سنة 2018 مقارنة بالتقديرات لنفس السنة 22 % أي ما يخالف التوقعات بإرتفاع يقدر بـ0.6 % وتم تحقيق نسبة تأطير 20.8 % خلال سنة 2019 أي ما يخالف التوقعات بإنخفاض يقدر بـ 1,5 % وهو ما نتج عنه إنخفاض في نسبة تأطير بالمقارنة بالتوقعات غير ان هذا الإنخفاض النسبي يفسر بسبب إنخفاض العدد الجملي للأعوان نتيجة إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي توازيا مع إنعدام الإنتدابات وإرتفاع نسبي في عدد الإطارات وذلك بمناسبة الترقيات.

رسم بياني عدد 38

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة

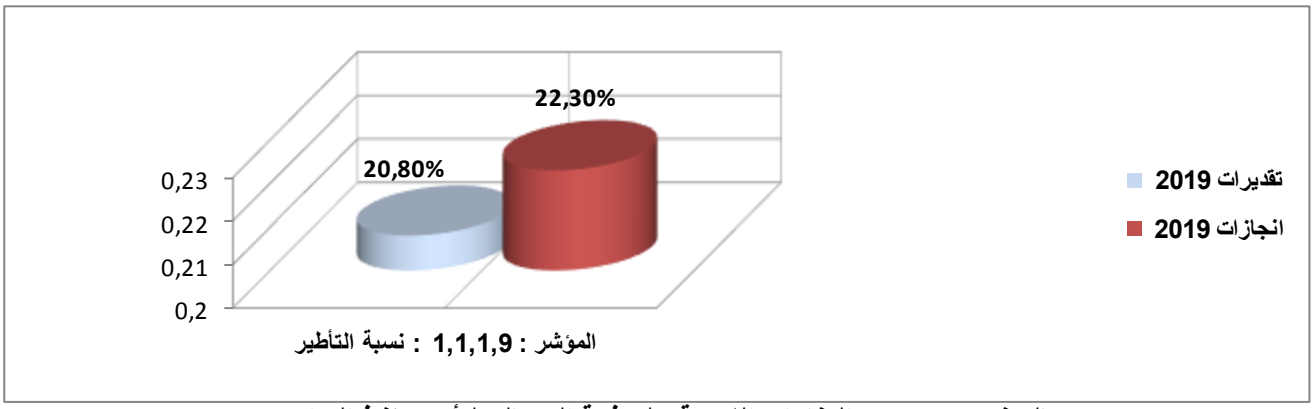

بالهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج

الفارق بالنسبة لسنة 2019 في نسبة التأطير بين النسبة المنجزة والمقدرة تتمثل في:

20.8 % - 22,3 % = - 1,5 % أي إنخفاض يقدر بـ - 1,5 % وذلك لإنخفاض العدد الجملي للأعوان نتيجة إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي توازيا مع إنعدام الإنتدابات وخاصة منهم الإطارات.

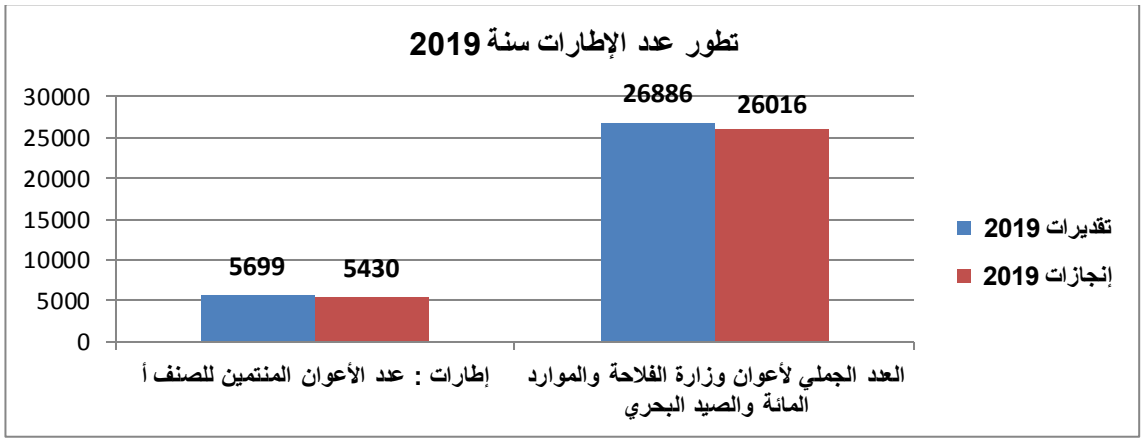

شهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إنخفاض في عدد الأعوان نتيجة الإحالة على التقاعد وإنعدام الإنتدابات توازيا مع إنخفاض نسبي في عدد الإطارات من صنف أ1 وأ2 بسبب إحالة البعض منهم على التقاعد مما أدى إلى إنخفاض نسبة التأطير المقدرة بـ21.2 بالمائة سنة 2019 إلى نسبة 20.8 بالمائة أي بفارق يقدر بـ 0.4%بالمائة.

نظرا لهذا الفارق بين نسبة الإنجازات والتوقعات أصبح من الضروري تعديل التقديرات للسنوات الثلاث القادمة (2020-2021-2022) المتعلقة بتطور نسبة التأطير وهو ما جعلنا نجري تعديل على الجدول المتعلق بمؤشر نسبة التأطير لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على النحو التالي:

بطاقة المعطيات المتعلقة بمؤشر نسبة التاطير لسنة 2019

نسبة التاطير	الوحدة	الإنجازات				التقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	%	22	22.1	21.4	20.8	21	20.7	20.7
الإطارات	-	6303	6065	5772	5699	5551	5430	5330
ع ج للأعوان	-	28650	27338	26974	26886	26436	26236	26100

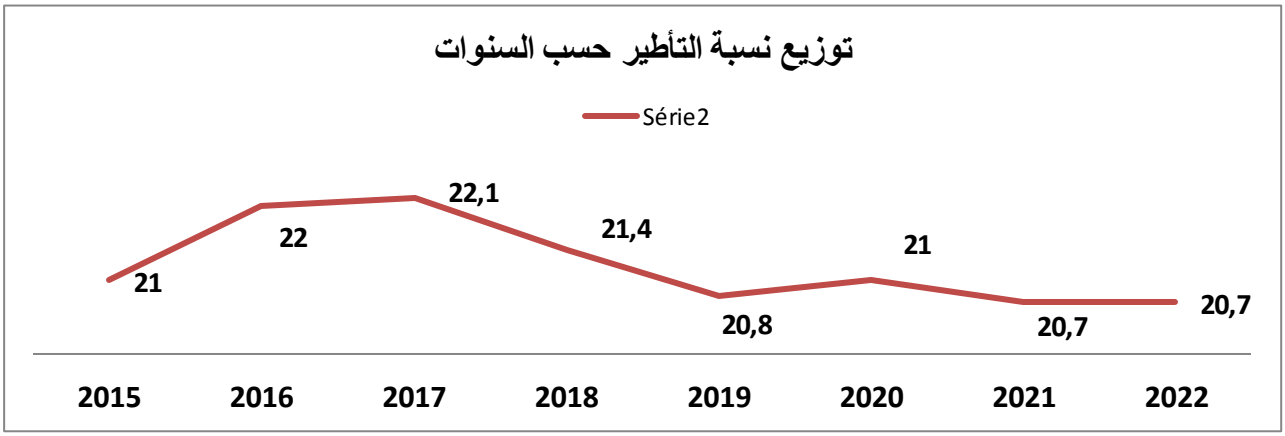

يبين الرسم البياني التالي أن نسبة التأطير ستستقر تدريجيا خلال السنوات القادمة وذلك لإنعدام الإنتدابات و الترفيع في السن القانونية للإحالة على التقاعد المنصوص عليه بالقانون عدد 37 المؤرخ في 30أفريل 2019 كما أن نسبة من الإطارات يمكن أن تختار الترفيع في سن التقاعد ويمكن أن يصل الترفيع إلى 5 سنوات.

الهدف 2.9: مزيد احكام التصرف في الوسائل المادية:

تقديم الهدف : يتمثل الهدف في تقليص كلفة استهلاك الوقود بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقارنة المعدلات المسجلة مع النتائج السابقة ومعطيات الصانع وترشيد الاستعمال والاستهلاك، وتركيز آليات الصيانة الحديثة.

جدول عدد 39

الهدف 2.9: مزيد احكام التصرف في الوسائل المادية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2019
المؤشر 1.2.1.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	لتر/100 كم	8.2	8	97.56%	8,2	8,1	98,8%
المؤشر 2.2.1.9: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل	ألف دينار	722	580	80.33%	520	652	125,4%

رسم بياني عدد 39

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف : 2.9 : مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية

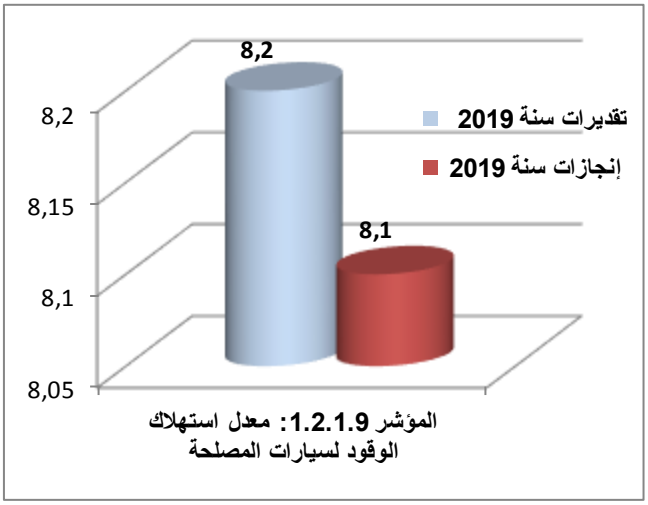

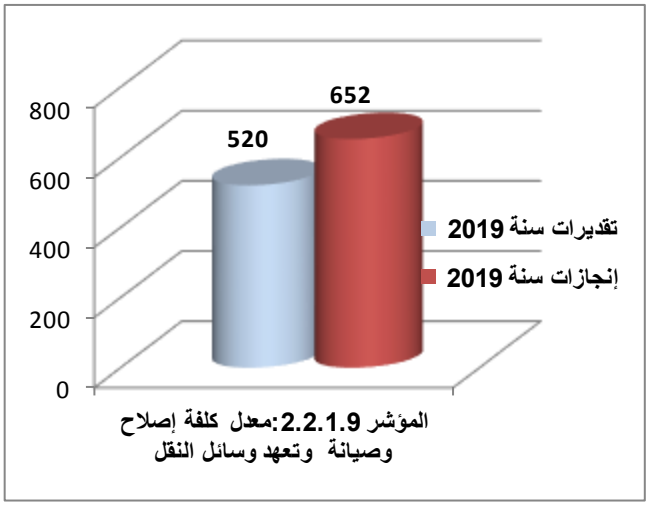

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

النتائج المسجلة خلال سنة 2019

❖ على مستوى الاقتصاد في الوقود :

تواصل السعي في مجال إحكام التصرف في المحروقات والتحكم في الطاقة بمتابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا والتي بلفت أنظار المسؤولين بالإدارات المركزية والجهوية إلى الإخلالات التي يمكن ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة ومع معطيات الصانع.وكذلك تحسيس المستعملين من خلال التواصل اليومي في مجال حسن استغلال وسائل النقل و السياقة الرشيدة.

❖ على مستوى متابعة الورشات وصيانة السيارات :

رغم تقادم أسطول النقل فانه تم التقليص في كلفة الصيانة وذلك ب:

- الإحالة على عدم الاستعمال السيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة والاختصار على صيانة السيارة التي تعتبر اقل استهلاك للوقود وأقل كلفة.
- جرد قطع الغيار الزائدة عن الحاجة وإعادة توظيفها لفائدة الهياكل الجهوية
- إصدار مناشير تحث على احترام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل
- تكثيف عمليات المراقبة الدورية لوسائل النقل :
- العمل على تجهيز الورشة المركزية بكاميرات للمراقبة والات تسجيل الحضور العملة بالبصمة
- متابعة ايواء السيارات ومراقبتها وتحجير استعمال السيارات رباعية الدفع الا للمصلحة واخذ تدابير وإجراءات تأديبية ضد كل مخالف.

الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات:

تقديم الهدف : إن الغاية من هذا الهدف هو تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات قصد تطوير تبادل المعلومات بين أعوان الوزارة على المستويين المركزي والجهوي.

جدول عدد 40

الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2019
المؤشر 1.3.2.9 : نسبة الربط بشبكة الأنترنات	%	83,3	83,3	100%	84,2	84,2	100%

رسم بياني عدد 40

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف : 3.9 : تحسين جودة الخدمات

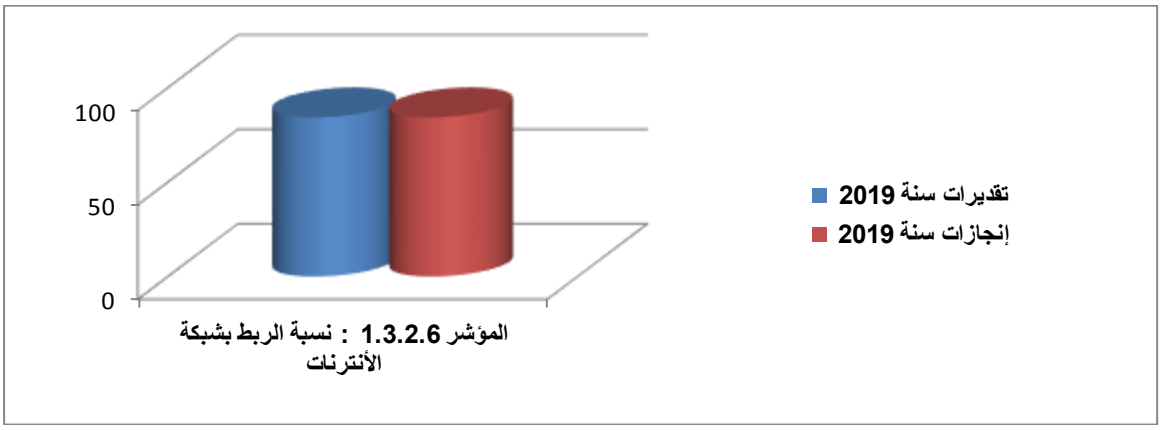

بلوغ نسبة 100 % من النتائج سنتي 2018 و2019 مقارنة بالتقديرات المتوقعة بالنسبة لنفس السنتين المذكورتين وذلك بفضل التوجهات التي تم اعتمادها منذ سنة 2016 عبر الشروع التدريجي في تجديد وتعويض المعدات الشبكية وصيانة الشبكة المعلوماتية تطويرها بالإضافة إلى الرفع من سرعة تدفق خطوط تراسل المعطيات بين الوزارة والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية من جهة وبين مؤسسة التعليم العالي الفلاحي من جهة أخرى للحصول على خدمات الأنترنات مع تنظيم وترشيد عمليات الولوج والربط بالشبكة عن طريق نظام Active Directory.

ومن المنتظر الترفيع في نسق عمليات الربط عبر التجديد التدريجي لأسطول الحواسيب وللمعدات الشبكية بقاعة الإعلامية خلال السنوات القادمة.

- ✓ أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تأهيل وصيانة الشبكة المعلوماتية وتوفير المعدات الاعلامية والشبكية وضمان استمرارية العمل بها.

- ✓ تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: المؤشر ذو صبغة كمية quantitatif يحيل على توفير المتطلبات الفنية اللازمة لربط أكبر عدد ممكن من الاطارات والأعوان بالانترنات وبالشبكة المحلية أي توفير مراكز عمل جاهزة لاستغلال التطبيقات postes opérationnelsولا يمكن من إعطاء فكرة عن مراكز العمل التي تتولى القيام بالعمل المطلوب بصفة فعلية postes fonctionnels لذا فهو يفتقد بالتالي لعنصر النوعية. un indicateur non qualitatif

4.2.2 التحديات والصعوبات والتدابير اللازمة لتحقيق أداء البرنامج :

مقترحات التطوير والتحسين:

1. إعادة توظيف السيارات بإحالة جميع السيارات المسندة والمصلحة بالإدارات المركزية ووضعها على ذمة مصلحة النقل قصد التصرف فيها وعلى ذمة دائرة البناءات جهويا
2. تحجير إسناد السيارات التي تم اقتناءها في إطار مشاريع ممولة بقروض خارجية أو هبات لأغراض شخصية أو وظيفية وتجهيز جميعها بمنظومة المراقبة عبر الأقمار الصناعية.
3. تعميم منظومة التصرف في أسطول النقل "جاسبارك" أو إيجاد نظام إعلامي باستعمال تقنية "WEB" وبعث بنك للمعلومات يتم تحينها في الإبان ويتم ربطه بمختلف المصالح المركزية والجهوية لتسهيل انسياب المعلومة وتوفيرها في أحسن الآجال.

4. تعميم مراقبة أسطول النقل عبر الأقمار الصناعية "GPRS على جميع الهياكل

5. مزيد ترشيد نفقات المحروقات وصيانة السيارات الإدارية.

6. أمام تهرم وقدم أسطول العربات التابعة للوزارة وما ينجر عنه من تحمل لنفقات إضافية وباهضه للصيانة وللمحروقات المخصصة لها فإنه يقترح:

- ✓ إقتناء سيارات المصلحة (والتي تمثل النسبة الأهم من أسطول السيارات) الجديدة مستقبلا التي لا تفوق قوتها الجبائية 5 خيول،ما عدى الحالات الإستثنائية التي يقتضيها السير العادي لبعض الهياكل الإدارية، و من شأن هذا الإجراء أن يوفر في كلفة استهلاك المحروقات المرتبطة أساسا بالقوة الجبائية.
- ✓ استغلال الغاز الطبيعي كبديل لمحروقات السيارات الإدارية لما يوفره من ترشيد واقتصاد في الطاقة وحماية البيئة، وذلك على غرار التجربة النموذجية التي قامت بها شركة النقل بتونس على جزء من أسطول حافلاتها.
- ✓ تجهيز خزانات الوقود الموجودة خاصة لدى الإدارات الجهوية بمنظومة تعنى بالمراقبة.يمكن استعمال منظومة مراقبة عبر الأقمار الصناعية على غرار المنظومة مراقبة مياه السدود.

7. تخصيص باب مستقل في مستوى التقرير السنوي لنشاط الإدارة، يتم التطرق فيه إلى النتائج المسجلة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.

8. إبراز الأهداف الخاصة بالتحكم في الطاقة في مستوى الميزانية التقديرية للإدارة والوسائل المعتمدة والنتائج المنتظرة.

9. إدراج متابعة تنفيذ برنامج ترشيد استهلاك الطاقة كنقطة قارة ضمن جدول أعمال وخاصةضمن جلسات الإصغاء التي تقوم بها الإدارة.

10. العمل على مزيد مراقبة وتنظيم تنقلات السيارات الإدارية لنقل الأعوان أو البريد الإداري وذلك خاصة من خلال إحكام التنسيق واستغلال إمكانيات الإتصال الأخرى (فاكس-بريد إلكتروني..).

11. مواصلة تنظيم الدوريات التكوينية لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفينبالصيانة، في مجالات الصيانة والسياقة الرشيدة، وتحسيسهم بالانعكاسات الإيجابية لهذه الإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود.

12. مراجعة النصوص والتراتيب الجاري بها العمل مع اخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل هياكل وزارة الفلاحة وخصوصياتها والمهام التي تحتم الإقامة الدائمة بأماكن العمل المختلفة وفي ميادين متعددة ومتنوعة وملنزمة باليقضة والمتابعة المستمرة.

13. مراجعة أحكام الأمر عدد 11 المؤرخ في 10 جانفي 2005 و المتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 189 المؤرخ في 11 فيفري 1988 المتعلق باستعمال سيارات الدولة و الجماعات العمومية و المحلية و المؤسسات العمومية.